سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية 4

التنمية السياسية وأزماتها في العراق

بعد عام 2003

تأليف
د. فرزدق علي التميمي

مركز الرافدين للحوار

التنمية السياسية وأزماتها في العراق
بعد عام 2003

التنمية السياسية وأزماتها في العراق

بعد عام 2003

تأليف: الدكتور فرزدق علي التميمي

الطبعة الأولى، بيروت/لبنان، 2021

First Edition, Beirut/Lebanon, 2021

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 127 - 8

التنمية السياسية وأزماتها في العراق

بعد عام 2003

تأليف

الدكتور فرزدق علي التميمي

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الفهرس

نبذة عن مركز الرافدين للحوار 7
مقدمة المركز 11
مقدمة 13

الفصل الأول
الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية والتنمية السياسية وأزماتها

المبحث الأول: مفهوم التنمية والتنمية السياسية 20
المطلب الاول: مفهوم التنمية (لغة واصطلاحاً) 20
المطلب الثاني: ماهية التنمية السياسية 24
المبحث الثاني: مقومات التنمية السياسية 32
المطلب الأول: المستوى السياسي 32
المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي 38
المبحث الثالث: أزمات التنمية السياسية 46
المطلب الأول: مفهوم الأزمة والأزمات السياسية 46
المطلب الثاني: أزمات التنمية السياسية: الهوية،الشرعية، التغلغل 52
المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية: أزمة المشاركة، الاندماج، التوزيع أهمية المشاركة الشعبية في عملية التنمية السياسية 59

الفصل الثاني
أزمات الهوية والشرعية والمشاركة بعد 2003

المبحث الأول: أزمة الهوية في العراق بعد 2003 66
المطلب الأول: (بناء الدولة وأزمة الهوية) 66
المطلب الثاني: انبعاث الهويات الفرعية بعد 2003 78
المطلب الثالث: ضعف الأداء السياسي 83
المبحث الثاني: أزمة الشرعية في العراق بعد 2003 93
المطلب الأول: العراق خلال المرحلة الانتقالية 93

المطلب الثاني: شرعية النظام السياسي العراقي بعد العام 2005 102
المطلب الثالث: الأزمة البنائية وشرعية النظام السياسي العراقي 110
المبحث الثالث: أزمة المشاركة السياسية في العراق بعد 2003 120
المطلب الأول: الحراك السياسي في العراق بعد عام 2003 120
المطلب الثاني: الأحزاب المشاركة في العملية السياسية 135
المطلب الثالث: المشاركة السياسية والديمقراطية التوافقية 146

الفصل الثالث
أزمات الاندماج والتغلغل والتوزيع

المبحث الأول: الاندماج ومشكلاته في العراق بعد العام 2003 158
المطلب الأول: التركيبة المجتمعية للعراق 158
المطلب الثاني: الاندماج الوطني في العراق 167
المطلب الثالث: التحول الديمقراطي والتكامل الوطني 173
المبحث الثاني: أزمة التغلغل في العراق بعد العام 2003 183
المطلب الأول: الرافضون للعملية السياسية 183
المطلب الثالث: العراق ومخاضات التجزئة 197
المبحث الثالث: أزمة التوزيع في العراق بعد 2003 209
المطلب الأول: الاقتصاد العراقي 209
المطلب الثاني: واقع التوزيع الاقتصادي 217
المطلب الثالث: الرؤى والآفاق السياسية بعد عام 2003 231
الآفاق المستقبلية للتنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 235
الخاتمة 245
الاستنتاجات والتوصيات 247
المصادر 255

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافيـة والاقتصادية بيـن النخـب العراقية؛ بهدف تعــزيـز التجـربـة الديمقـراطية، وتحقيـق السِلْـم المجتمعي، ومسـاعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسِـم بالموضوعية والحيـاد ويـوظف مخرجاته للضغط على صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسـســات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار» اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ«عراق مصغر» اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفا من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقاتِ المختلفةِ وتوظيف مخرجاتها لصالح القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصلِ الالكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزا حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومتي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها.

فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلما بارزا ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعة وتنظيما، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبِمَا يوفر من بيئة حواريّة إيجابية تُحْسِّنُ إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع، القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

أهداف المركز

يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه

ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.

- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل

من أجل تحقيق أهداف المركز فإنَّه يتوسل الوسائل الاتية:

- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو الكترونياً.
- عقدُ اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهـم مع المؤسسـات والمنظمـات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهـاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهـات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءُ دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنيا أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الاخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلّاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

مقدمة المركز

شهد العراق في عام 2003 عمليات تغيير جذرية انتجها الاحتلال الأمريكي للعراق، وقد حملت تداعيات خطيرة حاقت بالمجتمع والدولة، بل وقلبتهما رأسا على عقب، لذا فان رصد ما جرى في هذه المرحلة، وفهم هذه التداعيات يشكل واحدا من انشغالات المركز، الذي يعمل على انتاج سرديات متنوعة لهذه الاحداث، تتناول جوانب مختلفة ووجهات نظر متباينة بشأن رواية هذه الاحداث، وفهم تسلسلها، وما افرزته من تحديات، شكلت واقعا جديدا لم يختبره العراقيون من قبل.

رصدت الدراسة وحللت عمليات التقدم في مسارات التنمية السياسية التي جرت في العراق بعد عام 2003، وبيان أهم مقوماتها ومعوقاتها، عن طريق دراسة أبعادها وخلفياتها وطبيعة تأثيراتها ومدى تأثرها بالعوامل المجتمعية ومؤشرات الاستجابة المجتمعية، وسبل الوصول إلى تنمية سياسية قادرة على بناء الدولة المعاصرة الملتزمة بمعايير الإدارة والإنجاز والتفاعل، وما تمثله من عملية التحديث والاستقرار للعراق. وتحليل مضمون الدور الذي تؤديه في إنجاز عملية التحول من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي عبر التغيرات التي تحدث في المجالات المجتمعية وتدعيم قدرات النظام السياسي عن طريق توسيع المشاركة السياسية والتوزيع العادل للقيم السلطوية والموارد في المجتمع.

ومؤلف الكتاب حاصل على شهادة الماجستير من معهد العلمين للدراسات العليا، برسالته هذه، فيما منحه المعهد نفسه شهادة الدكتوراه في أطروحته المعنونة (بناء الدولة في العراق المعاصر بين النظرية والتطبيق) عام 2020.

مقدمة

شهد العراق منذ عام 2003 إعادة تأسيس هيكلية الدولة التي تشكلت في العام 1921 على وفق مفاهيم وأنموذج أريد له القيام بتحولات جذرية في بنية المجتمع وإعادة هيكلة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن الطبيعي أن تقترن تلك العملية بمفهوم التنمية الشاملة، إذ إن الدولة العراقية منذ بداية تشكيلها بصورة عامة والحياة السياسية التي شهدتها بصورة خاصة بقيت بحاجة إلى تنمية حقيقية تتجاوز حالة الركود والتسلط والجمود وتنامي مؤشرات ارتفاع حدة أزمات التنمية السياسية وانعكاس تداعياتها على الأبعاد المجتمعية كافة.

ويُعد النسق السياسي في المجتمع أقوى وأهم الانساق وظيفياً، إذ يُعد القوة الفاعلة في إحداث التحديث والتغيرات الجوهرية داخل المجتمع؛ لذلك تعد التنمية السياسية الأداة الفاعلة في تنمية ورقيّ المجتمع، وغايات التنمية السياسية تؤثر في سير المجتمع والدولة باتجاه الحداثة.

ومنذ سقوط النظام الاستبدادي في 9 نيسان 2003 م بدأت من الناحية الفعلية خطوات الشروع بعملية التنمية السياسية أو بالخطوات التي تقترب من مضامين التنمية السياسية من ناحية التأطير المؤسسي أو الممارسة بهدف إقامة نظام حكم مستقر تتوافر فيه الشرعية والقيادة الفاعلة النابعة من الاليات الدستورية المعاصرة، والديمقراطية المتوافق عليها والبناء المؤسسي والدستوري لبلوغ حالة تجاوز الاخفاقات داخل المنظومة السياسية والاجتماعية وأسبابها على وفق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وصيانة الحريات.

كما وتعد عملية التحول الديمقراطي التي تقع ضمن جهود التنمية السياسية قد مرت بجملة من المراحل والتحولات والتحديات المتسارعة للحقبة الممتدة من العام 2003 وحتى نهاية العام 2015، ذلك أن التغيير الذي جرى بعد العام 2003، قد اتاح الفرصة على فتح أفاق واسعة نحو عملية التحديث في المؤسسات والهياكل السياسية والدستورية في العراق، على وفق معايير واتجاهات وممارسات ارساء القواعد الديمقراطية، وتم السعي إلى بناء

دولة المؤسسات التي توفر الضمانات الضرورية واللازمة للمشاركة الحقيقية لضمان الأمن والاستقرار، وإندماج فئات المجتمع كافة في ظل قدر من الحرية والاستقلالية المؤسسية وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، غير أن تلك التجربة ما لبثت أن واجهت جملة من التحديات المجتمعية إلى جانب تحديات ومعوقات داخلية وخارجية، عرضت تجربة الانتقال من نظام حكم استبدادي الى نظام حكم سائر باتجاه التحول الديمقراطي إلى الانتكاس والتراجع أحيانا برغم توافر بعض عناصر النجاح والدعم الداخلي والخارجي.

لقد اتخذت خطوات باتجاه عملية التنمية السياسية في العراق بتحديث البنى الأساسية للدولة ومؤسسات المجتمع لإيجاد الأرضية القادرة على العمل في تنظيم الهياكل المؤسسية لتحفيز المواطنين للمشاركة بالتغيير والتحول عبرّ الإصلاحات والتطوير وتنظيم العلاقة بين الأفراد والسلطات الحاكمة على وفق أسس ونظريات التحديث لمواجهة الضغوط التي تثيرها تلك العملية.

إن الشروع بالتنمية السياسية في العراق بعد العام 2003 تعد الملمح الأبرز لتجاوز سلبيات الحياة السياسية في العراق، وتشكل الآلية الأهم لتسيير الدولة العراقية بعد حقب الجمود والانغلاق السياسيين، والاحتلال الذي بقي يغذي أزمات المجتمع والدولة في العراق.

إن الوصول إلى غايات التنمية السياسية تعد عملية شاقة ومعقدة فهي عملية تطورية مستمرة وليست مرحلة يمكن بلوغها بسهولة للوصول إلى حالة من التطور. فتنمية الهياكل والبنى والمؤسسات ووظائفها وتفاعلاتها هي عملية مستمرة وكل مرحلة تبلغها من تلك المراحل لا تخلو من التحديات والمعوقات وحتى الانتكاس؛ ولذلك فإن هدف الدراسة هو رصد وتحليل أهم عمليات التقدم في مسارات التنمية السياسية التي جرت في العراق بعد عام 2003 م، وبيان أهم مقوماتها ومعوقاتها عن طريق دراسة أبعادها وخلفياتها وطبيعة تأثيراتها ومدى تأثرها بالعوامل المجتمعية ومؤشرات الاستجابة المجتمعية، وسبل الوصول إلى تنمية سياسية قادرة على بناء الدولة المعاصرة الملتزمة بمعايير الإدارة والإنجاز والتفاعل.

وتنبع أهمية الدراسة من محاولات بيان ما تمثله عملية التنمية السياسية من تحديث واستقرار لأي نظام سياسي، إذ إن الغاية الأساسية للتنمية هي الوصول إلى تحقيق دولة ديمقراطية يتمتع فيها المواطن بالحقوق والضمانات الأساسية عن طريق تعزيز قدرة النظام السياسي على توظيف البنى والمؤسسات للممارسة الديمقراطية.

إن موروث الدولة العراقية منذ تشكيلها من البنى والمرتكزات والمؤسسات والهياكل والقوى البشرية والمادية وما الت إليه الأوضاع من استبداد في الحكم وحروب متعددة وديون متراكمة، وغياب الحقوق والحريات الأساسية، والعجز الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، تجعل التنمية السياسية العامل الأساس والجوهري لإعادة بناء الدولة بوصفها القاعدة المؤسسية التي تؤطر العمل السياسي والتلاحم المجتمعي والمشاركة الفاعلة وبناء دولة ديمقراطية تنبذ احتكار السلطة.

وتكمن اشكالية الدراسة في أنه وعلى الرغم من أن التنمية السياسية تؤدي الى ترسيخ النظام السياسي لاسيما بالنسبة الى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من نظام حكم شمولي استبدادي تسلطي الى نظام حكم ديمقراطي، إلا أن التحديات التي تواجه عملية الشروع بالتنمية السياسية بأوجهها كافة، قد تؤدي الى ازمات تتطلب الكثير من الجهود من أجل تجاوزها. والعراق منذ العام 1921 وحتى الوقت الحاضر يواجه الكثير من التحديات التي تعرقل عملية التنمية السياسية، فالأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم العراق على اختلاف مسمياتها وهيكلياتها ملكية كانت أم جمهورية أدت الى استمرار النهج التقليدي في الحكم دون الانتقال الى التحديث أو الحداثة.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية السياسية، وتحليل مضمون الدور الذي تؤديه في إنجاز عملية التحول من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي عبر التغيرات التي تحدث في المجالات المجتمعية وتدعيم قدرات النظام السياسي عن طريق توسيع المشاركة السياسية والتوزيع العادل للقيم السلطوية والموارد في المجتمع عبر توضيح صيرورات عمليات التنمية السياسية في مجال العمل المؤسسي ودعم الحريات وكيفية التعامل معها وإبراز أهم التحديات والمعوقات التي واجهت عملية التنمية السياسية، وأهم الأفاق المستقبلية للتعامل مع قضايا التنمية السياسية في سبيل تحقيق غايات متكاملة من ناحية الوظيفة والأداء وبما يحقق مصالح المجتمع. ولاجل تحقيق هذا الهدف من الناحية الاكاديمية ولخدمة البلد استعنا بتقسيم لوسيان باي لأزمات التنمية السياسية شكلاً، وتطبيق الازمات الست التي تطرق اليها وتوصيفها على حال العراق في محاولة لتحقيق الاهداف المتوخاة من وراء عملنا الاكاديمي.

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن هناك دوراً مباشراً ومؤثراً لعملية التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 م في خلق الظروف والشروط الملائمة لإقامة بناء

متكامل للدولة الديمقراطية وبناء نظام سياسي يبتعد بخصائصه عن الأشكال والتأثيرات التي كانت سائدة قبل تشكيل الدولة العراقية عام 1921م، فكلما اتسع مجال التعبير والتنظيم المؤسسي للممارسة السياسية وتأطير تلك العملية عبر التركيز على مقومات واليات التنمية السياسية أمكن للنظام السياسي من إنجاز وظائفه وازدياد قدرته على التمدد، أما في حالة عجز النظام السياسي عن تذليل التحديات والأزمات المصاحبة لعملية التحديث التي تخلقها التنمية السياسية، فإن ذلك يؤدي إلى إنتاج أسباب الاخفاق السياسي واستفحال الأزمات المجتمعية التي تنعكس على الدولة والمجتمع وتمثل تشويهاً حقيقياً للبنى والمؤسسات الديمقراطية التي تم إنشاؤها.

من أجل التحقق وإثبات فرضية الدراسة والوصول إلى النتائج فقد اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي، فضلاً عن ذلك فقد ارتكزت الدراسة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي، فعن طريقه تم وصف الواقع المجتمعي في العراق، دراسة موضوعية عبر استخدام أدوات البحث العلمي للإفادة منه في دراسة أزمات التنمية السياسية بعدِّها انعكاساً للواقع السياسي، وآثار ذلك على الواقع المجتمعي، كذلك تم الاعتماد على المنهج التاريخي لتتبع جذور ازمات التنمية السياسية وأسبابها، وما تمخض عنها من سلبيات طالت المجتمع العراقي وأثرت في اداء العملية السياسية في العراق منذ العام 2003 وحتى الانتهاء من كتابة رسالتنا الموسومة أزمات التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003.

تضمنت دراستنا الموسومة «التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام 2003»، ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

جاء الفصل الاول الموسوم ب «الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية والتنمية السياسية وأزماتها» وقسم على ثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول «مفهوم التنمية والتنمية السياسية». بينما كان المبحث الثاني بعنوان «مقومات التنمية السياسية» أما المبحث الثالث فجاء تحت عنوان التنمية السياسية وأزماتها في العراق بعد عام 2003.

أما الفصل الثاني فقد تناول الثلاث أزمات الاولى حسب وصف لوسيان باي ومدى تأثيرها على الواقع السياسي والاجتماعي للعراق وبعنوان «أزمات الهوية، والشرعية، والمشاركة بعد 2003» وقسم على ثلاثة مباحث هي: المبحث الأول وكان بعنون «أزمة الهوية في العراق بعد 2003»، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان «أزمة الشرعية في العراق بعد 2003». وانصرفنا

في المبحث الثالث لدراسة أزمة المشاركة فجاء بعنوان «أزمة المشاركة السياسية في العراق بعد 2003».

وفي الفصل الثالث: تناولنا الثلاث أزمات السياسية والاجتماعية وعلى التعاقب لمعرفة مدى تأثيرها على الواقع الاجتماعي والسياسي فجاء الفصل بعنوان «أزمات الاندماج، والتغلغل، والتوزيع» وقسم إلى ثلاثة مباحث وكالاتي: المبحث الأول «الاندماج ومشكلاته في العراق بعد العام 2003»، أما المبحث الثاني فكان بعنوان «أزمة التغلغل في العراق بعد العام 2003»، وكان بعنوان «أزمة التوزيع في العراق بعد 2003».

ثم جاءت الخاتمة متضمنة أهم ما توصلت إليه هذا الكتاب من نتائج وتوصيات.

الباحث

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للتنمية والتنمية السياسية وأزماتها

تعد التنمية السياسية من المفاهيم التي أخذت حيزاً واسعاً من اهتمام المختصين لما تؤديه من أدوار رئيسة في الانتقال من حالة التخلف والركود إلى حالة الانطلاق والسير باتجاه تجاوز أزمات العلاقة بين الحكام والمحكومين. وإذا كان الاهتمام منصباً على أزمات التنمية السياسية فإن سبل تجاوزها تعد اشكالية رئيسة عانتها وتعانيها الكثير من البلدان، بسبب استمرار تلك الأزمات وتواترها في مجتمعات العالم النامي. ولأهميتها نظرياً وعملياً فنحن بحاجة إلى البحث في مدلولات المفهوم واستخداماته، وبماذا يتمايز عن غيره من المفاهيم، وإذا سلمنا جدلاً أن شيوع استخدام المفهوم قد يعطي الباحث من إعادة انتاجه مرة أخرى، فإن الحاجة إلى توضيح المصطلح وإدراك مضامينه الرئيسة بحسب قراءات الباحث فإنه قطعاً سيختط طريقاً يتمايز به عن الآخرين في ذلك الإدراك وتلك المضامين.

المبحث الأول

مفهوم التنمية والتنمية السياسية

تعددت مفاهيم التنمية وتطورت كضرورة لما مرت وتمر به الانسانية من تطورات وتغيرات في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية، التي أسهمت وساعدت في ظهور المشاكل واختلاف اشكالها مما دعا الحكومات إلى التصدي لها، فمن أهم وظائف الحكومات السياسية والوزارات في الدول هو العمل على انقاذ الدولة ومؤسساتها من المشكلات التي تواجهها وبأسرع وقت؛ لذا فمن دواعي الواجب على الحكومات التصدي لحلها وعدم الوقوع بها.

المطلب الاول: مفهوم التنمية (لغة واصطلاحاً)

أولاً: التنمية لغةً

التنمية في اللغة العربية

التنمية: يأتي أصل كلمة «تنمية» من الاشتقاقات الآتية نمه: نَمِهَ نَمهةً، فهو نَمِه ونامِه: تحير، يمانية. نمي: النماءُ: الزيادة. نمىَ نمياً ونميةً ونَماءَ: أي أن هناك زيادة وكثرة، وربما قالوا ينمو نموا. ويقال «نماه الله» فيعري بغير هذه ونماه، فيعريه بالتضعيف وانميت الشيء ونميته: جعلته ناميا وفي الحديث: إن رجلاً أراد الخروج في غزوة فقالت له أمه: كيف بالوديَّ؟ فقال: الغزو أنمى للودي أي ينميه الله للغازي ويحسن خلافته عليهُ. [1]

(1) جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (ت711هـ)، لسان العرب، مركز الشرق الأوسط للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط1، 2011، ص235.

التنمية في اللغة الانكليزية (development)

التنمية في الاشتقاق الغربي فتبدأ من فعل، ينمو، فهي عموماً نمو أو يصبح أكبر. [1] عليه فان مصطلح، التنمية، هو التطور للبلد أو المجتمع أو غيرها.[2] واستخدمت التنمية بدلالة التحديث، التحديث، وهي تكوين أنظمة وطرق.[3] كما تستخدم بدلالة التغيير، أن يصبح مختلف.[4] وأخيراً تستخدم بدلالة النمو، وتعني الزيادة في كل من الحجم والعدد والطول والنوعية. [5]

ثانياً: مفهوم التنمية اصطلاحاً

تمثل التنمية أحد أهم القضايا المركزية بالنسبة لأية جماعة من جماعات المجتمع البشري، سواء أكان ذلك في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، مما أعطى لها مؤشرا ومعيارا يقاس به تطور المجتمعات ونجاح القيادات في المجالات المختلفة، فالتنمية تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم ومواردهم في التخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشكلاتهم واحتياجاتهم.[6]فاحتل مفهوم التنمية مكانة معتبرة في ذلك ليتضمن هذا المفهوم كما هو حال المفاهيم الحضارية الأخرى عملية تطور تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتفضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور فهي محصلة التفاعل المستمر بين الأسس المادية والفكرية للتنمية. إن مفهوم التنمية في إطار السياق التاريخي الذي تقع فيه تجربة المجتمع بمعطياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وبمستويات أدائه ومؤسساته، والتحديات التي يجابهها والأهداف التي يصفها لنفسه.[7] أما الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بموضوع التنمية فيرجع إلى ظواهر رئيسة عدة أهمها.[8]

(1) Oxford, Advanced Learner's Dictionary, oxfords, university, press, 7th edition, London. P.418

(2) O.P. Cite. p 418

(3) Oxford, Advanced Learner's Dictionary, O.P, Cite, p 985

(4) O.P, Cite, p 985

(5) O.P, Cite, p 243

(6) موسى صالح حريكة، إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار عزة للنشر والتوزيع، السودان، 2009، ص7.

(7) حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، الساقي، بغداد، 2013، ص32.

(8) مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007، ص91.

الأول: تمثل في استقلال دول العالم الثالث وإنهاء الاستعمار المباشر خلال الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، والتي عمت كثير من الدول وعلى حقب زمنية متتالية ومتقاربة وبدأت سلطات تلك الدول بعملية البناء والتعمير والنهوض الاجتماعي والاقتصادي من أجل تحسين أوضاعهم.

الثاني: فيعود إلى مرحلة النهضة العلمية وتطور العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبروز علم الاجتماع السياسي، الذي تصدى لهذا المصطلح وغيره من المصطلحات التي تخدم مجالات وأهداف علم الاجتماع السياسي. لقد تعددت تعريفات التنمية بحسب العلماء والمفكرين الذين تناولوا المفهوم واختلاف معالجتها لمواضيع أساسية وفي مختلف المجالات، فالتنمية بمعناها الواسع والشمولي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً هي: «العملية المجتمعية الواعية والموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية، ويؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي».[1] فهي عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين القاعدة اللازمة لإطلاق القدرات الإنتاجية الذاتية التي يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وتوفير الاستقرار للفرد.[2] وعرفت أيضا على أنها: «عملية تغير مقصود تسعى إلى تحريك التغيّر التلقائي نحو أهداف متفق عليها لتحقيق المصالح العليا للمجتمع ويساندها فهم على المستوى النظري، ويشكل جزءاً من عملية الفهم الكلي للمجتمع ومن ثم يكون التغيّر إرادة وهدف في الوقت نفسه.[3] والتنمية بمعناها الواسع والشمولي (الاقتصادي الاجتماعي السياسي) تهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية لكل جوانب الحياة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية وتعزيز ذلك بإطار تكنولوجي متطور لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المطلوبة.[4] ومن هذا المنطلق

(1) نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص12.

(2) عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة 1970 ـ 2007، مركز العراق للدراسات، الساقي، 2013، ص25.

(3) عاطف عدلي العبد ونهى عاطف العبد، الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007، ص10.

(4) عباس علي محمد، مصدر سابق، ص26.

ظهر من ينادي في التنمية الشاملة إذ عدت الأداة لتحقيق الغاية النهائية إلى المجتمع وفي إدامة الحياة وتطويرها أفضل ماديا وروحيا.[1] فيصف الدكتور علي خليفة الكواري التنمية بأنها (عملية مستمرة ومتصاعدة تعبر عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها، ويجب إشراك كل القطاعات المختلفة فيها، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد فضلاً عن إلى أنها عملية واعية أي أنها ليست عشوائية وإنما محددة الغايات، وذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية وخطط وبرامج لتحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع انتاجاً وتوزيعاً) بمعنى أنها تتضمن الدلالات الاتية[2]:

1 ـ هي مستمرة ومتصاعدة لأنها عملية وليست حالة.

2 ـ تسهم فيها الفئات والقطاعات والجماعات كافة. فهي مجتمعية شاملة وشمولية، وهي ليست عشوائية.

3 ـ بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية بموجب إدارة التنمية.

4 ـ تحقيق زيادة في إنتاجية الفرد، التي تؤدي إلى تحقيق زيادة في قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي عام 1947 أعلنت الأمم المتحدة أول وثيقة رسمية أكدت أن الغاية النهائية من التنمية أن تعني بالرخاء القومي لكل السكان، وفي 26 نيسان/ابريل من العام 1986 عقد أول مؤتمر للأمم المتحدة بعد أحداث كارثة تشير نوبيل لتوليد الكهرباء وانصب الحديث فيها عن «التنمية المستدامة».

إن التطور في مفهوم التنمية يعطيها خصائص تتميز بها وهي:[3]

1 ـ نسبية، وذلك بفعل اختلافات معدلات التنمية بين الدول أو في إطار البلد الواحد إذ يصعب تحديد مستوى مطلق للتنمية أو التخلف.

2 ـ ديناميكية، فهي لا تتسم بالثبات لان إضافة أي متغيّر جديد سيقود إلى التطور لذا لا توجد نقطة تقف عندها التنمية.

---

(1) يحيى النجار وأمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991، ص118.

(2) علي خليفة الكواري، «نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، مجلة المستقبل العربي» العدد (49)، السنة الخامسة، اذار/مارس 1983، ص7.

(3) نشرة من إعداد قسم تغطية الاجتماعية بإدارة شؤون الاعلام، مؤتمرات الأمم المتحدة واحتفالاتها لعام 2008، الوثيقة رقم 47، www.un.org/arabic.

3 ـ عالمية، فخصائص النظام الدولي تمنع الدول من احتكار مقومات التنمية بفعل عملية التأثير المتبادل والتفاعل بين عناصر المجتمع الدولي.

4 ـ التراكمية، وذلك بفعل الترابط التاريخي بين الخبرات الإنسانية التنموية المادية والثقافية.

نستخلص أن التنمية هي عملية قائدة لتطور المجتمعات ولاسيما العالم الثالث، وتتم عن طريق برامج حكومية، وتنفذ عبر مؤسساتها، والغاية النهائية منها هي تقديم مستوى أفضل للفرد من الناحية السياسية في تنفيذ البرامج الديمقراطية لتداول السلطة وبث روح وحب الانتماء للوطن، ومن الناحية الاجتماعية التحسين في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية ومساعدة المجتمع للاندماج الحقيقي ما بين مكوناته ثم الاقتصادية التي عن طريقها يتم تحسين مستوى العيش الكريم للمواطن في حين يرى الباحث إن أغلب دول العالم الثالث تفتقر إلى هذه المضامين.

المطلب الثاني: ماهية التنمية السياسية

أولاً: النشأة والتعريف

يرجع الحديث عن موضوع التنمية السياسية أولا إلى التطور التاريخي الذي التصق مع هذا المفهوم الذي يهدف إلى نقل النظم السياسية التقليدية إلى نظم سياسية حديثة.[1] إن مفهوم التنمية السياسية جاء متداولا في ستينيات القرن الماضي، وعندما عقدت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية SSRC الأمريكي برئاسة جابريل الموند[2] أنضم كلا من دافيد أبتر ودانكورت رستو وجيمس كولمان ولوسيان باي وغيرهم، ولقد قدمت آنذاك أول الدراسات النظرية والتطبيقية حول عدد من بلدان العالم الثالث ومن أهمها أوغندا ونيجيريا وساحل العاج والكونغو وتنزانيا وتركيا وإيران والهند وباكستان واليابان وماليزيا وبورما، خلال الحقبة نفسها.[3] تدل التنمية السياسية ومن بين أمور عدة على تحقيق

(1) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص371.

(2) نقلًا عن أسامة الغزالي حرب،الاحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، 1987، ص27.

(3) محمد زاهي بشير، التنمية السياسية والسياسة المقارنة قراءات مختارة، جامعة قاريونس، بنغازي، 1998، ص29 ـ 30.

التكامل الوطني عبر إذابة الفوارق الثقافية والعرقية والإيديولوجية في نظام مؤسساتي شامل، وفي إطار النظام السياسي الكفء.[1]

لقد كان الافتراض السائد هو عدم إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية في غياب التنمية السياسية [2] لذلك قامت مجموعة من علماء الاجتماع السياسي وعلماء السياسة المهتمين بالأساليب البحثية الكمية، الذين توفرت لديهم بيانات إحصائية حول بلدان معاصرة، بتطوير ووضع فرضيات حول العلاقة بين بعض الجوانب الاجتماعية والتنمية السياسية، ومن هذه الدراسات: [3]

دراسة «لوسيان باي» حول وسائل الاتصال والتنمية السياسية ودور وسائل الإعلام في تغيير وتعديل الاتجاهات ودور المثقفين في عمليات التحديث عام 1963، وبحث العلاقة بين الثقافة السياسية والتنمية السياسية في عام 1966، فضلاً عن دراسة أزمات التنمية السياسية والأنماط التنموية لها وتعاقب هذه الأزمات حسب تسلسلها وكيفية حلها في العام 1971، في مؤلفه أوجه التنمية السياسية. بينما قدم «جيمس كولمان» دراسات حول التعليم، وعده العملية الرئيسة في التحديث، وذلك بفحص أهمية التعليم في التنمية الاقتصادية والسياسية في أنواع متباينة من المجتمعات التي تتبع إستراتيجيات تعليمية وتنموية في العام 1965. وقدم «جوزيف لابلومبارا» دراسات حول دور البيروقراطية في التحديث والتنمية والتوترات وعملية التحول الديمقراطي في العام 1963، والأحزاب السياسية والنظم الحزبية وجماعات المصالح ودور تأثير الجماعات السياسية في عملية التنمية السياسية في العام 1966، وكذلك أضاف مع «لوسيان باي»، البحث في أزمات التنمية السياسية وتعاقبها في العام 1971. وقدم كلا من «دانكورت روستو» و«روبرت وارد» دراسات عن المقارنة لحالتين من حالات التنمية تاريخياً ومؤسسياً وثقافياً في بلدين مختلفين في العام 1964. بينما قدم «تشارلز ثبلي» دراسات عن التنمية السياسية من منظور تاريخي تجريبي وركز على أن بناء الدولة هو نتاج للجهود التاريخية لمواجهة ومعالجة سلسلة من المشكلات الحاسمة والرئيسة مثل الدفاع ضد العدوان الخارجي، والحفاظ على النظام الداخلي، وتوفير الأمن الغذائي وان بناء الدولة

(1) نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية، جامعة قاريونس، بنغازي، 1998، ص99.

(2) نقلًا عن ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، 2010، ص133.

(3) المصدر نفسه، ص134.

يتم عن طريق التجنيد وتدريب الموظفين المدنيين والعسكريين وتنظيمهم في تنظيمات بيروقراطية في إطار جهود مبذولة لمواجهة المشكلات المتعلقة بالدفاع والنظام الداخلي واستخراج الموارد والدخول والتحكم بالانفاق، في العام 1975.

وقدم «ريموند» دراسات في فرضية الأزمة والتعاقب، استنادا إلى التجربة التاريخية لبعض البلدان المتقدمة إنطلاقاً من إن الإطار النظري حول الأزمة والتعاقب مفيد في وصف الأنماط التاريخية للتنمية في العام 1978.

حاول رواد هذه النظريات أن يعطوا مفهوماً علمياً للتنمية السياسية إلا أنهم لم يتفقوا عليه، فكلا أعطى المفهوم مضموناً حسب وجهة نظره، فمثلا قال «وارد» : «إنها توفر درجة عالية من التمايّز بين الوظائف وتحقق التكامل في الأبنية والأدوار، وذات نظام عقلاني ورشيد يتمتع بولاء شعبي، مع إتساع المشاركة السياسية وتوافر أمن واستقرار النظام». ويشير» هو رونيز» إلى أن التنمية السياسية ترتبط أساسا بزيادة القدرات والتخصص والتحرك نحو مثل أعلى معين»، أما «كليمنت هنري مور»، فيقول عن التنمية السياسية: «إنها قدرة نسق معين على وضع الأصبع على المشكلات الحاسمة وإيجاد الحلول لها علما بأنه لا يوجد مجتمع قادر على حل جميع مشكلاته دائما وبشكل متكامل.[1]

إن التنمية السياسية بالدرجة الأولى هي عملية تطورية فهي لا تمثل مرحلة أو موقفا معيناً، و«التطور يعني عدم وجود الحدود المقيّدة في بناء الإنسان أو المؤسسات أو على صعيد تطور القيم السياسية».[2] وقد عرفها نبيل الساملوطي: «بأنها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة المشكلات بشكل علمي وواقعي».[3] وقد وضحها هنتنغتون بالقول: «على أنها قدرة النظام السياسي على كبح والسيطرة على التوترات الناتجة عن الحركة الاجتماعية ومطالب المشاركة السياسية».[4] وتعرف على إنها «عملية سوسيو/تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف، تطوير نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع

(1) نقلًا عن: نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص102.

(2) غازي فيصل حسين، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الراية، عمان، 2014، ص80.

(3) نقلًا عن: علي عباس مراد وآخرون، التنمية السياسية وأزمة المشاركة، في مجموعة باحثين، كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم ثالث، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، بغداد 1990، ص119.

(4) نقلًا عن: محمد زاهي بشير، مصدر سابق، ص17.

الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساساً مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتألف هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتمايز عن بعضها بنائياً، وتتبادل جدلياً في ما بينها وتتكامل مع بعضها».[1]

وبرغم التطورات السياسية والتعريفات الحديثة لمفهوم التنمية السياسية إلا أن أهمها هو ما وضعه لوسيان باي بخصوص التنمية السياسية في العام 1965، وعمل العديد على ترجمتها وتوضيحها وعلى النحو الاتي:

1 ـ التنمية السياسية هي المتطلب الأساس للتنمية الاقتصادية:

تتطلب عملية التنمية تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعّال يحقق الاستقرار الأمني الذي يُعد شرطاً ضرورياً لنجاح الدول في اقتصاداتها[2]، عن طريق وضع الخطط والبرامج والمشاريع. وقد أكد ذلك «إيزنستات» بالقول: «إن عملية الانتقال نحو الأنماط والنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت داخل غرب وشمال أمريكيا بدءاً من القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر، وانتشرت داخل الأقطار الأوربية الأخرى، ثم انتقلت خلال القرن التاسع عشر والعشرين إلى قارات أمريكيا الجنوبية وآسيا وأفريقيا» [3] ومهما تكن درجة التدخل، فللمعطيات السياسية انعكاس مباشر على الاقتصاد فالتشريعات التي تسنها السلطة السياسية يمكنها أن تسهم في تنشيط الأوضاع الاقتصادية كما يمكنها أن تحد من نشاطها. [4]

2 ـ التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية:

يتوافق هذا التعريف مع التنمية الصناعية من ناحية أن «التنمية الصناعية لا يمكنها السير قدما بالشكل المتناسب المطلوب للاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ولابد لأي خطة للتنمية

(1) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الأول، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1986، ص150.

(2) كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2013، ص33.

(3) ريتشارد هيجون، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، الاردن، 2001، ص44.

(4) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص74.

الصناعية من أن تستند إلى استراتيجية معينة تنبع اتجاهاتها الأساسية من النظام السياسي والاقتصادي المتّبع في الدولة، ومن الغايات التي تسعى السلطة السياسية لبلوغها».[1]

3 ـ التنمية السياسية هي أداء وإدارة الدولة القومية:

تدل التنمية السياسية في أبرز مظهر من مظاهرها على تحقيق التكامل الوطني عن طريق تذويب الفوارق الثقافية والعرقية والإيديولوجية في بودقة الوطنية، وفي إطار النظام السياسي ككل.[2]

4 ـ التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية:

تشمل التنمية الإدارية عمليات عدة، منها تدريب وتنمية المهارات للهياكل التنظيمية وتحسين أساليب الإدارة والإنتاج وتحسين وتطوير الإجراءات والعمل على تفعيلها، فتعرف بأنها «عملية تنمية مهارة الموظفين في جميع المستويات وبصورة منظمة، وذلك على وفق احتياجات العمل في أجهزة الدولة وتحقيقا للتطور في تلك الأجهزة، وكذلك في ضوء التطورات العلمية الحديثة في علوم الإدارة وفنونها[3]. ويذكر الدكتور عبد الله الأشعل في حديث له عن التفاعل بين الإدارة والسياسية يذكر: «إن الإدارة العامة هي فرع من فروع علم السياسة. [4]ويذكر آخر: «إن الإصلاح الإداري لن يتم إلا بالإصلاح السياسي على مستوى العلاقة بين السلطتين. [5]

5 ـ التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة الجماهيرية:

ويعكس هذا الاستخدام الموسع حالة الإحساس العميق بأهمية «المشاركة السياسية «من

(1) صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه تطبيقاته وأجهزته الجزء الأول للفترة من 1921ـ 1980، بدون مكان طبع،2002، ص20.

(2) (جريدة)، (الاصالة)، 16 تشرين الاول 2014، العدد (183)، مقال: فرزدق علي عبد الامير، دور التنمية السياسية في ضمان الحقوق والحريات في العراق بعد العام 2003، العراق.

(3) رافيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التعثر ومعوقات التطبيق: دراسة حالة الجزائر 2001 ـ 2011، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة مولود معمري ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص25.

(4) عبد الله الاشعل، أرشيف المقالات، إدارة مجلة عن المنظمة الدورية تصدر «انترنت»، (العدد 19)، نيسان/ أبريل 2014، «www.arad.org.eg/Edaral».

(5) فضل الفضلي، أرشيف المقالات، مجلة وطن النهار، (العدد22)، انترنيت www.alwatan.com.

حيث هي إحدى الأدلة المباشرة والأساسية على قدرة تحقيق أهداف «التنمية السياسية «وتنفيذ برامجها وسياساتها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات الإنجازية والسياسات التطبيقية، إذ وضعت نظريات عدة أهمها هو أنها كانت ركناً من أركان التنمية السياسية.[1]

6 ـ التنمية السياسية هي بناء الدولة الديمقراطية:

يعد الكثير من أنصار الديمقراطية أن التنمية السياسية هي مرادفة لبناء المؤسسات الديمقراطية وممارستها في حين أن التنمية السياسية في الأخير غايتها تحقيق الديمقراطية.[2]

7 ـ التنمية السياسية هي الاستقرار والتغيير المنظم:

من المقومات السياسية الناجحة والفعالة أن تتحول من مفاجآت مجهولة العواقب إلى عمليات عقلانية معروفة النتائج، وذلك عن طريق إحلال النظام محل الفوضى والتناوب محل الصراع وقصد تحقيق التغيير السلمي مع الاستقرار.[3] والاستقرار دون إنجاز لا يحقق التنمية السياسية لأنه لا يرتكز على قاعدة صلبة.

8 ـ التنمية السياسية هي التعبئة والقوة:

وتعني نمو سلطة الدولة وفعالية النظام السياسي ومدى نجاح صانعي القرارات في اتخاذ قرارات سلطوية تؤدي إلى تعبئة الموارد الإنسانية والمادية لأقصى حد ممكن. [4] لكن لا يصح أبداً الربط ما بين قوة النظام السياسي في إتخاذ القرارات وديكتاتوريته برغم أن تعبئة الموارد تتطلب قبل كل شيء تعاوناً شعبياً.

9 ـ التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي متعدد الأبعاد:

المجتمع الذي ينمو سياسيا أو يسير في درب الانماء السياسي هو في حالة تغير يفضل أن ينظر إليه نظرة شمولية. [5]

(1) علي عباس مراد وآخرون، مصدر سابق، ص126.

(2) احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة، القاهرة، 2003، ص158.

(3) ثامر كامل محمد، مصدر سابق، ص16.

(4) جلال أمين، خرافة التقدم والتخلف العرب والحضارة الغربية مستهل القرن الواحد والعشرين، دار الشروق، القاهرة، 2014، ص25 ـ 26.

(5) جلال أمين، مصدر سابق، ص 26.

10 ـ التنمية السياسية هي التحديث:

وتعني نظام من التمايز والتخصص الوظيفي العالي للمنظمات الحكومية ودرجة عالية من الاندماج والتكامل في البنية الحكومية والسيطرة العقلانية في اتخاذ القرارات السياسية وانتشار الاحساس الشعبي بالانتماء للتاريخ والأرض والوطن. [1]

إن مفهوم التنمية السياسية الذي وضعه لوسيان باي جاء بصور متعددة من لدن الكثير من الباحثين وقد ورد على نحو إن التنمية السياسية هي: «عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية. وهي مقدمة التنمية الاقتصادية، وهي نمط لسياسات المجتمعات الصناعية، وهي تحديث سياسي، وهي تنظيم للدولة القومية، وهي تنمية إدارية وقانونية، وهي تعبئة ومشاركة جماهيرية، وهي بناء للديمقراطية، وهي استقرار وتغير منتظم، وهي إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة». [2] كما قدم في مؤلفه «أوجه التنمية السياسية» عناصر جديدة لمفهوم التنمية السياسية وهي: [3]

1 ـ المساواة: وهي أن تسود المجتمع قواعد ونظم قانونية تتعامل مع المواطنين كافة على قدر المساواة.

2 ـ التمايز: تعني التخصص والفصل بين الأدوار.

3 ـ القدرة: وتعني قدرة النظام على حل الأزمات والمعالجات السياسية كافة.

فضلاً عن ما تقدم، فقد عُرفت التنمية السياسية من لدن الكثير من الباحثين، فمنهم من عرّفها بالقول: «هي عملية تنطوي على ولادة حضارية ترتقي بحياة الأفراد، لتواجه التحديات الداخلية والخارجية، كما تضمن بناء مؤسسات وتحقق التمايز في الأدوار مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي».[4] ومن منظور آخر تعرف التنمية السياسية بأنها «عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على

(1) ثامر كامل محمد، مصدر سابق، ص15.

(2) نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، ط4، 2006، ص232.

(3) نقلًا عن: مولود زايد الطيب، مصدر سابق، ص9.

(4) نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص103.

سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة في ما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق، في ما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما بكونها هيأة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيأتين».[1]ويمكن أن نستلخص مما سبق أن التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسة إلى تفعيل بناء النظام السياسي واجراء عمليات التحديث عليه، فيصبح نظاماً عصرياً متطوراً متحولاً بذلك من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية، ومن ثم تؤدي في أحد ابعادها المزيد من المشاركة في العملية السياسية بواسطة التكوينات الاجتماعية العديدة.

ثانياً: دلالات التنمية السياسية

للتنمية السياسية دلالات ومضامين متعددة هي[2]:

1 ـ مدلول قانوني وهو يعني البناء الدستوري للدولة ومتمثلة في الديمقراطية ومظاهرها.

2 ـ مدلول اقتصادي واجتماعي: ويتمثل في الأبعاد الاقتصادية التي تتوافق مع متطلبات المجتمع وتقدمه.

3 ـ مدلول سياسي: وهو التطوير والتحسين عبر الانصهار بالمنظومة المجتمعية والمشاركة الحياة السياسية.

4 ـ مدلول ثقافي: ترتبط التنمية السياسية بالتحديث الناتج عن ثقافة سياسية محددة.

مما سبق نلحظ ان مدلولات التنمية السياسية تفضي لوجود عنصر التوحيد ما بين صف المجتمع (المواطنين) من جانب، وصف السلطة (النخبة الحاكمة) من جانب آخر وهو جوهر عملية التنمية السياسية.

(1) احمد وهبان، مصدر سابق، ص204.

(2) محمد شطب عيدان المجمعي، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، السنة 2008، ص138 ـ 139.

المبحث الثاني

مقومات التنمية السياسية

للوصول إلى التنمية السياسية الشاملة هناك مقومات عدة لابد من توافرها كي ترتقي الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المضمار، وفي هذا السياق يمكن حصر المقومات الأساسية في مستويين وهما المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: المستوى السياسي

يركز «كارل دويتش» تفصيل هذا المستوى وينطلق من افتراض «إن التطور والنمو السياسي هو محصلة للعلاقة بين الامكانات والأعباء الملقاة على عاتق الدولة، فإذا كانت الإمكانات أكبر من الأعباء، تطورت ونمت الدولة، وإذا كانت الإمكانات أقل من الأعباء تخلفت الدولة». [1] كما تُعد الإيديولوجيات السياسية من المقومات الأساسية المهمة في انطلاق العمل التنموي، لدفع وتحريك المراحل الأولى للتنمية، كما تؤدي في الوقت نفسه دورا حيويا مهماً في دعم المقومات الجديدة. [2]إن إحساس الانتماء للفرد أو المجموعة يعطي إحساساً بالدفاع والمساندة والمساعدة إلى هذه الهوية، «إن القومية هي قوة صاعدة لا يمكن التقليل من أهميتها». [3] والدولة هي القادرة على اختيار النموذج الإيديولوجي الملائم لعملية التنمية، والإيديولوجية بصورة عامة عندما تعود إلى أصولها، التي تسمى «الأطر الإيديولوجية»، التابعة لدولها. [4] إن الإيديولوجية عبارة عن: «نسق منتظم ومتكامل من المبادئ والأفكار والقيم والتوجهات الاجتماعية والسياسية والسلوكية يصدر عن أرضية التجربة التاريخية والحياتية

(1) نقلًا عن: غازي فيصل حسين، مصدر سبق، ص83.

(2) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي البنية والأهداف، الجزء الثاني، دار المعرفة الجامعية، مصر، بدون تاريخ، ص14.

(3) غازي فيصل حسين، مصدر سابق، ص84.

(4) نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص105.

لجماعة أو طبقة اجتماعية معينة من أجل وصف الواقع الاجتماعي السياسي وتفسيره وتقوميه، ويُعد ارتباطها الوظيفي بالمصالح والطموحات الخاصة بهذه الجماعة أو تلك الطبقة سمة مميزة له». [1] كما أن الإيديولوجية لا يمكن تمثيلها إلا في الإطار السياسي للدولة «المؤسسات السياسية»، وتصنف الإيديولوجية إلى أصناف عدة أهمها صنفين رئيسين هما:[2]

1 ـ الإيديولوجية الإصلاحية: ويقصد بها تلك الإيديولوجيات التي تسعى إلى إحداث بعض التغييرات الجزئية أو السطحية على وفق خطى تدريجية عن طريق الأساليب القانونية والقنوات الشرعية أو بالوسائل التقليدية المعمول بها.

2 ـ الإيديولوجية الثورية: وهي تلك التي تسعى إلى الإطاحة بالأوضاع القائمة وإحداث تغييرات جذرية عميقة، أما عن طريق العنف أو بالأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة.

وتؤكد الباحثة جوان روينسون علاقة الإيديولوجية بالنظام السياسي فتقول: «لا يمكن الحديث عن نظام سياسي يتمتع بإيديولوجية معينة إلا إذا أقام وجوده الفكري على مجموعة من الأفكار والقيم والمعتقدات المتناسقة والمتفاعلة، وبالقدر الذي تعبر فيه عن نسق عام ونظام واحد يغطي بأبعاده رقعة النظام السياسي بكاملها.

وعلى النظام السياسي أن يكتسب الشرعية، وهنا يؤكد أن الشرعية والفاعلية من المقومات السياسية الأساسية لعملية التنمية. [3] لا توجد معايير دقيقة للشرعية، غير أن احترام القواعد، ولاسيما الدستور، الذي يُعد في الأنظمة الديمقراطية هو الأكثر رواجا في العصر الحاضر، وهو يقضي باعتبار كل سلطة منبثقة من انتخابات عامة، شرعية، وهذا المفهوم يقابله مفهوم الشرعية الثورية، الذي يعني ان الثورة بانتصارها وبتوجيهاتها وبأهدافها تمنح شرعية للقادة وللفئات التي انبثقت منها، وغالبا ما يلجأ القيمون على الثورة إلى تكريس شرعيتهم بواسطة استفتاء شعبي أو انتخابات عامة، «فيكتسبون بذلك شرعية ديمقراطية إلى جانب شرعيتهم الثورية»، وبعضهم يحاول أن يتمسك في الشرعية الثورية وهو ليس بحاجة إلى الانتخابات لأنها سوف تكون سبباً في إسقاط شرعيته.[4] وهناك عنصران أساسيان يجب الأخذ بهما وهما

(1) السيد عبد الحليم الزيات، مصدر سابق، ج2، ص29.

(2) السيد عبد الحليم الزيات، مصدر سابق، ج2، ص36.

(3) نقلًا عن: احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مكتبة السنهوري، بغداد، بدون تاريخ، ص224.

(4) عصام سايمان، مصدر سابق، ص187.

الرضا والقبول وإن مصدر الشرعية في الوقت الحاضر هو الشعب. وتوصف عملية بناء الدولة المدنية في هذا الإطار بأنها علاقة تبادلية بين المجتمع وأفراده وبين الدولة فتوصف بأنها: «العلاقة التي يضعها المجتمع وأفراده بأسواق مستقرة ومعابد آمنة ومدارس مفتوحة، وتضعها مؤسسات سياسية مدنية، دستور، وبرلمان، وأحزاب، وصحافة، والهوية السياسية المدنية الهوية الوطنية» [1]، وتعد المأسسة ركيزة الدولة المدنية. فالمأسسة هي ركن من أركان التنمية السياسية وهي جوهر ومقوم من المقومات السياسة في أداء النظام السياسي وظائفه المتنوعة، وهي إحدى مرتكزات تطوره، «فالنظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة للمجتمعات، والملائمة للمجتمع ذات التراكيب المعقدة التي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتمايز في إطار من التوافق، وهو بذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيئته[2]. إن للمأسسة سلطة قومية موحدة تضمن المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي أو الإيديولوجي وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهمات على أساس الكفاءة والقدرة على الإنجاز. [3] والغاية من المأسسة كما يذكر هنتنغتون في إحدى تعريفاته عن التنمية السياسية، بأنها «تنظيم الصراع من حيث أشكاله وطبيعته وطرق السيطرة عليه، ويؤكد تحقيق «الاستقرار» أو «النظام العام»، عن طريق إيجاد المؤسسات السياسية (مثل الأحزاب التي تنظم المشاركة السياسية)، التي تحول دون أن تكون تلك المشاركة مجرد وسيلة لانعدام الاستقرار، وتحطيم النظام العام، وانتشار العنف والفساد، وبعبارة أخرى، إن التنمية السياسية مرتبطة بالعلاقة بين المؤسسة السياسية من جانب والمشاركة السياسية في جانب الآخر. [4] أما قانونياً فينظر إلى نشوء المؤسسات في «إن هذه المؤسسات لا تنشأ إلا في إطار الدولة، أي بعد أن يصبح للمجتمع كيانا حقوقيا «والسياسة عندهم علم الدولة، ولا يمكن لوجود مؤسسات سياسية إلا في الدولة بمعنى إن الدولة هي «مؤسسة المؤسسات» على وفق ما أكده «مارسيل بريلو» أحد رواد هذا الرأي، وهناك من الباحثين وهم أصحاب الطابع السوسيولوجي، فيؤكدون

(1) عامر حسن فياض، دیمقراطية العرب: البحث عن الهوية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص23.

(2) ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص152.

(3) غازي فيصل حسين، مصدر سابق، ص85.

(4) أسامة الغزالي حرب، مصدر سابق، ص36 ـ 37.

«أن السياسة هي علم السلطة وليست علم الدولة والسلطة سبقت نشوء الدولة.[1] بمعنى، يوجد في المجتمعات مؤسسات سياسية إلى جانب مؤسسات الدولة، فالمؤسسات السياسية هي تلك الهيئات التي يعترف لها المجتمع (قانونا) سواء كان هذا الاعتراف «برضا الفرد في المجتمع أو بغير رضاه».

وتتميز المأسسة في المجتمعات الحديثة بالتقنين والتعقلن وانزواء النمط العمودي لصالح سيادة النمط الأفقي للعلاقات بين أفراد المجتمع «فتم توحيد السكان على قاعدة الحداثة والتمدن، وإن القواعد العقلانية هي وسيلة لحماية الفردية عبر زيادة التمييز بين الطابع الشخصي والطابع الرسمي للأفراد وهذا ما يسمى بـ((الكفاءة))، إن السلطة المقننة هي الأكثر تنظيما لذا فهي تمتاز (بدوام البقاء في المجتمع)، إذ إن نظام الحقوق لا يمكن له أن يستقيم إن لم تكن السلطة التي تحرص على حماية وتنفيذ تلك الحقوق مسؤولة عن أعمالها أمام المجتمع وبموجب القانون، فليس من العقلانية أن يخضع المجتمع إلى سلطة تحكمه ويكبل نفسه بالقوانين دون أن تخضع هي للقوانين نفسها أي الخضوع يكون (حكاماً ومحكومين)، إن القانون الذي يقره نظام الجماعة هو وسيلة لحماية السلامة الاجتماعية. [2] فالنظام السياسي يسعى جاهداً الى تحقيق التكامل القومي داخليا، وتجاوز الخلافات العرقية حيث يضمن ويحكم سيطرته النفسية والفكرية على الجماعات السياسية أو القومية المختلفة داخل المجتمع، وكذلك على النظام السياسي أن يتمكن من تجنب أعمال العنف المدني والانقلابات، ويجد مناخاً ملائماً لمجتمعه من الاستقرار لتجنب حالة عدم الاستقرار التي كثيرا ما تعانيها الدول النامية. [3] ويذكر هنتنغتون: «إن أكثر المعايير السياسية أهمية في التمييز بين البلاد المختلفة ليس هو شكل الحكم، وإنما هو درجة الحكم والفارق بين الديمقراطية والديكتاتورية أقل من الفارق بين البلاد التي تتضمن سياستها الإجماع والجماعية والشرعية والتنظيم والفاعلية والاستقرار من ناحية، وبين تلك البلاد التي تعاني القصور في تلك الجوانب من ناحية أخرى، فتمتاز الدول المطبقة للشيوعية والدول الليبرالية بنوع من الاستقرار فالنظام السياسي فعال وليس ضعيف، عكس النظم السياسية في الدول النامية[4]. كما يذكر في كتابه

(1) عصام سليمان، مصدر سابق، ص90.

(2) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة ـ الأمة: دراسة حالة العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012، ص ص92 ـ 93 ـ 97.

(3) نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص107.

(4) أسامة الغزالي حرب، مصدر سابق، ص36.

«النظام السياسي في مجتمعات متغيرة»، الاتي، «إن التغير السياسي هو نتاج للعلاقة بين المشاركة السياسية والمأسسة السياسية»، فالعلاقة بين هذين المتغيرين تحدد استقرار النظام السياسي، إذ إن المشاركة السياسية هي المصدر الأساس في العمليات الاجتماعية والاقتصادية غير السياسية والمرتبطة بعملية التنمية، أما تأثير التحديث في الاستقرار السياسي فيأتي عن طريق التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. [1] ومن ناحية أخرى فإن التنمية تؤدي إلى خلق وظهور طبقات وجماعات وفئات جديدة؛ لذا تعمل المؤسسات على تنظيم واستيعاب المشاركة في العملية السياسية وبهدف التأثير في «صنع القرار». إن المأسسة ضرورية في حالة التعبئة الاجتماعية، ذلك لان «النظام السياسي ليس بوسعه استيعاب التغيير السياسي للفئات الجديدة من السكان إذا لم يمتلك القدرة على بناء المؤسسات السياسية التي تستطيع تنظيم المد الشعبي الجديد ودمجه بصورة دائمة ومستقرة في إطار الدوائر الوظيفية المختلفة في المجتمع».[2] كما إن من أهم المواضيع التي تدافع عنها نظرية التنمية السياسية هي التعددية الحزبية إذ ان دور الأحزاب مهم في التنمية السياسية، ويذكر بعضهم أن الأحزاب هي من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية وأن «لا ديمقراطية بدون أحزاب»، لان الأحزاب تنظيم والديمقراطية لا يمكن قيامها دون تنظيم. [3] وكان المفهوم سابقا أن النظام الحزبي يتأثر بالنظام السياسي؛ وبسبب «إن النظام السياسي هو الأساس أو القاعدة التي يقوم عليها النظام الحزبي»، وما النظام الحزبي إلا بناء من عدة أبنية مقامة فوق النظام السياسي، وإن كان أهمها، أما حديثا فإن النظام الحزبي لا يكون مجرد تابع للنظام السياسي أو متأثر به، «فقد يؤثر النظام الحزبي نفسه في النظام السياسي وهذا التأثير يختلف من نظام حزبي إلى آخر ومن مكان إلى مكان ومن زمان إلى زمان،» وقد أخذ معه التمييز بين الأنظمة الحزبية المختلفة الأحادية والثنائية والتعددية.[4] فالحزب السياسي هو: تجمع أفراد منظم إلى حد ما، هدفه التعبير عن آراء ومواقف ومصالح وتطلعات أعضائه ومؤيديه، ويعبر عن خياراتهم السياسية وإفساح المجال أمامهم لممارسة السلطة، فالحزب

(1) محمد زاهي بشير، مصدر سابق، ص188 ـ 189.

(2) ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، مصدر سابق، ص153.

(3) محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، بدون تاريخ، ص223.

(4) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، المكتبة القانونية، بغداد، بدون تاريخ، ص116.

يطمح أساسا إلى تحمل مسؤولية ممارسة الحكم. ويمكن استخلاص أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب لدفع العملية التنموية في أي مجتمع على النحو الاتي[1]:

1 ـ تنشيط الحياة السياسية، للأحزاب دور ونشاط سياسي يوحي هدفه التأثير في الجماهير من أجل كسب تأييدهم سواء كان الحزب في السلطة أم خارجها. ونلاحظ أن الحزب الحاكم هو يحاول البقاء في منصبه، في حين ان الحزب خارج الحكم يحاول الوصول إليه، مما يؤدي إلى توسيع النشاط الثقافي من خلال الندوات التي يحاول الحزب غير الحاكم، اظهار الأخطاء في الحزب الحاكم ومحاولة إثبات فشله في الحكم، بحيث يكون هو البديل الأفضل، ويمكن للحزب الحاكم في الحالة التنموية الاستفادة من الانتقادات الموجهة إليه.

2 ـ تكوين الرأي العام، يوجد في الحزب الواحد مجموعة من الأفراد مختلفة أهدافهم وأفكارهم وطموحاتهم وآمالهم فلا يمكن توحيد هذه الأفكار، «فهم بحاجة إلى من يربط المصالح الفردية ويحولها إلى مصالح جماعية، وذلك بإضفاء صيغة سياسية عليها»، وإن الوعي الثقافي والسياسي لدى الأفراد يمكنهم من المشاركة في المسائل العامة، ويعطيهم القدرة على صواب الاختيار.

3 ـ تكوين الكوادر السياسية، إن الأحزاب هي مدارس للشعوب، ومدارس لتكوين القيادات السياسية، وذلك عن طريق من يتوسم الحزب فيهم خيرا من أصحاب القدرات الفكرية والفنية.

4 ـ الإسهام في الاستقرار السياسي،إذ تسهم الأحزاب عن طريق قيادتها لاتجاهات الرأي العام في ضبط وتنظيم التطلعات الجماهيرية والإسهام في حل مشكلاتهم، بعيدا عن انفعالات المشاعر، فكثيرا ما يجد الجمهور نفسه أمام مشكلة عامة، ترتبط بأساسيات حياته تكون صعبة الحل، مما قد يولد انفعالا عاطفيا، وقد يتحول إلى غضب عام، ويتوقف ضبط الأمور في مثل هذه الأحوال على قوة الأحزاب، وانتشارها في الأوساط الجماهيرية، وقدرتها على حل مشكلاتها. وإن الأحزاب تحاول إدامة الصلة بين الحاكم والمحكومين، عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية. فتميزت بدور المراقبة والمحاسبة للهيئات الحاكمة في الدولة وتبدأ الأحزاب السياسية في مراقبة الأجهزة التنفيذية، وهي في

(1) محمد كاظم المشهداني، مصدر سابق، ص225 ـ 226 ـ 227.

الغالب تكون من المعارضة منذ أن يتسلم الحزب الآخر زمام الحكم تبدأ في مراقبة جميع تصرفات ومواقف الحزب الحاكم، سواء كان ذلك من داخل المجالس النيابية أو من خارجها وإن دور الأحزاب من الخارج لا يقل أهمية عما في داخل المجالس النيابية، ويوصف هارولد لاسكي الأحزاب السياسية بالقول: هي «الحصن الحصين والركن الركين ضد خطر الطغيان القيصري الاستبدادي». ويؤكد علي الدين هلال أن «الأمن في البلاد النامية ينبع حقا من النجاح في جهود التنمية... فالأمن والتنمية هما وجهان لعملة واحدة». [1] إن أي مجتمع يمر في مرحلة التحول إلى مجتمع عصري فإن الأمن معناه التنمية، وليس القوة العسكرية، وإن كانت القوة العسكرية هي عامل مهم في بناء الدولة، وإن كان الأمن على الأغلب هو التنمية وبدون تنمية يصعب وجود الحديث عن وجود أمن. [2]

المطلب الثاني: المستوى الاقتصادي ـ الاجتماعي

جميع نظريات التنمية السياسية غايتها الرئيسة هي تحقيق الخدمات، وإن العلاقة بين التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية متداخلة العوامل والأسباب والنتائج في الوقت نفسه. [3]

أما أبرز المقومات الاقتصادية ـ الاجتماعية لدعم عملية التنمية السياسية فهي: [4]

أولاً: بناء القاعدة الإنتاجية الصلبة في البلد.

ثانياً: تحقيق تراكم رأسمالي يساعد على عملية بناء القاعدة الإنتاجية ورفع مستوى حياة الإنسان عبر الاهتمام بالتعليم والصحة.

أما أبرز وأهم عوامل وعناصر التنمية فهي، السكان، والإنتاج الزراعي، والإنتاج الصناعي، والموارد الطبيعية، وتلوث البيئة. ولا يوجد فرق بين الماركسية، والليبرالية بالنظر إلى المؤشرات التي تستخدمها نظريات التنمية السياسية، وإن الغاية الرئيسة هي توفير السلع

(1) نقلًا عن شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة دار السلام، بغداد، 1973، ص12.
(2) نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص108.
(3) عبد الله محمد عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع ـ الجزء الثالث، دار النهضة، بيروت، ص185.
(4) نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص109.

والخدمات الأساسية ووفرة رأس مال. [1] وكشف التحليلات والدراسات التي تم تناولها في هذا المجال إلى مدى العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي السنوي وطبيعة السياسات الحكومية نحو الصناعة وغيرها من المشروعات في الدول النامية.

أولاً: بناء القاعدة الإنتاجية الصلبة:

هناك جانبان أساسيان في بناء القاعدة الانتاجية وهما، التصنيع وتطوير الزراعة والآخر توزيع الإنتاج عن طريق تراكم رأس المال والتي سوف نوضحها في الاتي:

1 ـ الصناعة والتصنيع:

هي ركن رئيس في عملية التنمية إذ إنها تقوم بعملية تصحيح الاختلالات الهيكلية، ورفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة، التي كلما تطورت صاحبها تطورات في علاقات الإنتاج. [2] والصناعة في مفهومها العام «تعني شكلًا من أشكال التكنولوجية الذي يستخدم الموارد غير الحية للطاقة لتحريك الآلات مصحوبا بكل الوسائل المعروفة والمعقدة والوسائل الأخرى التي تفتقر إليها النظم الصناعية».[3] وتتسم الصناعة الحديثة في توسيع الإنتاج باستمرار، والتراكم الرأسمالي المتزايد فهما من سمات الصناعة الحديثة، أما بالنسبة إلى الإنتاج التقليدي فكانت المستويات الإنتاجية أقل بكثير؛ والسبب يعود إلى ضعف الإنتاج وقلة رؤوس الأموال ومحدودية الاستهلاك. تشجع الرأسمالية وباستمرار على إعادة النظر بالجودة الإنتاجية، مما أفسح المجال إلى الاكتشافات العلمية المستخدمة في تحسين الإنتاج. إن ما يبرز من الصناعات الحديثة من ابتكارات تقنية يتجاوز بكثير ما ظهر في النظم الاقتصادية السابقة[4]، فالعلم والصناعة التقنية يؤثران وبشكل متزايد في حياتنا اليومية وفي الحياة السياسية، وإن جوهر التقدم الصناعي يتمثل في إقامة الصناعات التحويلية لا الصناعات الإستخراجية وحدها.[5] والتصنيع هو: «عملية تقنية تستخدم فيها العلوم الطبيعية،

(1) نصر محمد عارف، مصدر سابق، ص267.

(2) نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص111.

(3) عبد الكريم عبد السادة، التصنيع وأثره في حفر التغير الاجتماعي في مدينة بغداد، منشورات وزارة الأعلام ـ الجمهورية العراقية، 1977، ص11.

(4) أنتوني غدنز وكارين بيردسال، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصياغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط4، 2005، ص109.

(5) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2011، ص225 ـ 226.

التطبيقية وتمتاز بتنمية الإنتاج على نطاق واسع معتمدة على استعمال الآلات، ويكون توزيع السلع الإنتاجية والاستهلاكية في سوق واسعة أما أداة الإنتاج فهي قوة بشرية عاملة مقسمة الوظائف على وفق التخصصات المختلفة، ويصاحب كل هذا عمران حضري سريع وواسع النطاق».[1] وقد أكد كثير من الكتاب هذا الرأي في التطور الصناعي، يذكر «وليام أبراهام» «إن القضايا الاقتصادية حادة جدا بحيث لا يمكن حلها إلا جذريا، وهذا الحل الجذري لا يمكن أن يكون سوى التصنيع» [2]، إن توسع المدن العمالية في البلدان الصناعية قد تضاعفت أحجامها في أوربا الغربية، إذ كانت في العام 1800 (20 مليون نسمة)، وأصبحت في العام 1900 (180 مليون نسمة) وفي العام 2000 أصبح عدد العاملين (500 مليون نسمة). [3]

إن هذا التزايد إنما يدل على ارتفاع في حجم الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، وإن هذا التقدم كان قد سبقته تطورات اجتماعية وسياسية، متمثلاً في نظريات ودراسات عن أصل الدولة المتمثلة في النظريات الدينية، والقوة، والأسرة، والعقد الاجتماعي، والتطور التاريخي... الخ.

في عام 1963 عقد مؤتمر التنمية الصناعية من لدن اللجنة التابعة إلى هيأة الأمم المتحدة وفي تقريرها الذي أعدته تناولت مفهوم التصنيع الذي عرفته بالآتي: «هو عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الشطر المتزايد من الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المجهز بتكتيك حديث والذي يتميز بقطاع تحويلي ديناميكي يملك وينتج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد كله وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي». [4] إن التطور والنمو التكنولوجي والاقتصادي في البلدان الغربية المتقدمة ومن خلال الثورة الصناعية إنما يعود في الأول إلى توافر شروط النمو التكنولوجية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتربوية والتشريعية، وإن انتقال الأفراد من السكن الريفي للإقامة الحضرية ثم تحولهم تدريجيا إلى أفراد حضريين في طريقة حياتهم وتحولهم من الأعمال الزراعية إلى الأعمال غير الزراعية، كالصناعية والتجارية، وبالتالي يصبح الأفراد من

(1) عبد الكريم عبد السادة الأنصار، مصدر سابق، ص11.

(2) نقلًا عن: نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص112.

(3) احمد بعلبكي، موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية: مقاربات اجتماعية ـ اقتصادية، منشورات الجمل، بيروت، ط2، 2009، ص138.

(4) احمد بعلبكي، المصدر نفسه، ص20.

جراء هذا التحول حضريين في تفكيرهم وسلوكهم. ويُشدد على ضرورة أن تكون علاقة تبادلية بين الريف والمدينة وعلى الأفراد أن يكونوا حضريين دون الانتقال إلى المدن وليس بشرط ترك الزراعة. وإن أهم ما تميز به المجتمع الصناعي الحديث هو[1]:

- هيمنة معايير العمومية والإنجاز والتجديد.
- درجة عالية من الحركية الاجتماعية (بصفة عامة ولكن ليس بالضرورة بمعنى الحركة الرأسية).
- نظام مهني متطور جدا ومنفصل عن البنى الاجتماعية الأخرى.
- نظام طبقي قائم على المساواة.
- هيمنة وانتشار الروابط بمعنى وجود بنى محددة وظيفياً.

إن التغير الاجتماعي الذي صاحب عملية التطور الصناعي التكنولوجي أخذ في الاستمرار نحو التقدم، وبالوقت نفسه كان هناك تطور في المؤسسات الاجتماعية، فقد خضعت إلى هذا التطور وتوافقت معه، فالمدرسة والمؤسسات الترفيهية وغيرها تتأثر بالإطار المادي الذي تتركه التكنولوجيا الحديثة، وعلى العكس فقد كانت بلدان العالم الثالث بسبب تخلفها وتعاني اختلالات هيكلية واضحة تبرز في جوانب حياتها المختلفة، وفي الجانب الاقتصادي تظهر أبرز هذه الاختلالات متمثلة في اختلال هيكلها الاقتصادي الذي يتضمن اختلال هياكل الإنتاج، إذ تولد قطاعات أو نشاطات محدودة في معظم الناتج والدخل القومي في حين تنخفض مساهمة معظم القطاعات الاقتصادية في ذلك[2] في حين استخدم هذا التطور في البلدان المتطورة صناعياً وتكنولوجياً كمصدر قوة لدولها، فهي موارد عامة يمكن أن تستخدمها الدولة على المدى الطويل لامتلاك أو تطوير قدرات معينة. [3] إن هذا التقدم والتطور يجب أن يواكبه تطور آخر في مجال الزراعة التي هي الأساس وركن لا يتجزأ عنه.

2 ـ الزراعة:

تعد الموارد الزراعية الباب الأساسي إلى التطور الصناعي من حيث وفرة المادة الأولية،

(1) محمد زاهي بشير، مصدر سابق، ص153.

(2) انتون غدنز وكارين بيردسال، مصدر سابق، ص112.

(3) جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة أزمة المنحدر المالي الأمريكي 2012، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012، ص153.

فالتطور الصناعي لا يتحقق إلا بوفرة زراعية متطورة، إن التحسين في نوعية المحاصيل يحتاج إلى تطور علمي وتكنولوجي فالزراعة هي من المقومات الأساسية لبناء القاعدة الإنتاجية الصلبة، وإن التطور يحتاج إلى معرفة أسباب تقدمه وأسباب تدهوره بشكل مستمر[1]. إذ إنماز المجتمع الزراعي بخصائص منها: [2]

- هيمنة الأنظمة الإقطاعية وحصر الملكية.
- جماعات محلية مستقرة، ومحدودية الحركة المكانية.
- تمايز مهني وحرفي بسيط ومستقر نسبيا.
- نظام للتصنيف الاجتماعي مستند إلى احترام ومراعاة الأعلى، وتأثيره عام ومنتشر.

يذكر أحد الخبراء الغربيين إن عملية تطوير الزراعة تؤدي شيئا فشيئا إلى سلوك جنة الازدهار الصناعي التي يزداد دعم التكنولوجيا لها، وإن تطويرها يستلزم القيام بالإصلاح الزراعي، إذ يدخل التغيير أولا في شبكة توزيع الأرض والدخل والاهتمام برفع مستوى المعيشة للفلاحين واللجوء إلى توطين السكان. [3] كذلك يجب الاهتمام بالدخل الفردي عن طريق التسليف وتوزيع القروض، لأن نصيب الزراعة محدود قياساً مع بقية القطاعات الأخرى، وإن أي خلل في مقومات الزراعة يؤدي بالتالي إلى بطء في التقدم الصناعي، وبالتالي يؤدي إلى عجز في النمو الذي ينتج عنه ضعف في الادخار فيكون الناتج عائقا في طريق التصنيع. [4] وفي الدول النامية كانت الزراعة مرتبطة بالأمن الغذائي، فظهرت إستراتيجيات عدة لمحاولة النهوض في هذا القطاع نذكر منها: [5]

1 ـ زيادة الإنتاجية الزراعية والغذائية بطريقة كفوءة ومستدامة.

2 ـ تقليل التباين في الإنتاجية وفي عرض المنتوجات الزراعية والغذائية.

3 ـ تعزيز الوصول إلى الأغذية وتحسين تغذية القطاعات محدودة الدخل من السكان.

---

(1) نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص114.

(2) محمد زاهي بشير، مصدر سابق، ص152 ـ 153.

(3) نقلًا عن: عدنان فحص، حول قضايا التنمية في لبنان، بدون دار نشر، بدون مكان النشر، 1977، ص48.

(4) نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص114.

(5) فهمي شبلي، نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2003، ص25.

4 ـ تحسين المتحصل التغذوي عبر الاستخدام الأمثل للأغذية كنتيجة لنظام غذائي متوازن وصحي.

وبصورة عامة فإن أية دولة تهدف في سياستها الزراعية إلى منطلقين أساسيين هما: السياسة الانمائية والسياسة التعويضية. «ويعد رأس مال العامل المحدد لنوع ومقدار ونوعية إجمالي الناتج القومي في مجتمع معين وفقاً لقوانين تناقص الغلة، وإن إجمالي الإنتاج يزداد بإضافة وحدات متتالية من رأس مال في ظل اعتبار رأس مال كعامل محدد لرأس المال»، كما أن لوفرة الاستخدام للرأسمال في الزراعة عن طريق استخدام المكننة، والأساليب التكنولوجيا الحديثة التي تتطلب استخداما أكبر من رأس المال، كما أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية ومن ثم انخفاض التكاليف الإنتاجية للوحدة من الناتج الزراعي[1]، فعندها يتكون رأس المال من إجمالي مدخرات الأفراد في المجتمع إذ إن الأفراد يتجهون نحو الادخار ولا ينفقون ادخاراتهم على السلع الاستهلاكية فيتم الاستثمار بواسطة القطاعات الإنتاجية أو المنتجين الذين يملكون قدرا من رأس المال المدخر، «إن الفائض الاقتصادي بمثابة الخطوة الحاسمة لتجديد الاقتصاد»، أي إنه يعد الشرط الأساس للتنمية المستغلة المعتمدة على نفسها في الدرجة الأولى[2]، فمنذ بداية القرن الماضي وحتى نهايته قد تضاعفت إنتاجية العمل في المصانع إلى ست مرات، وهذا بغرض توفر درجة عالية من العمالة والتقدم التكنولوجي فضلاً عن الوفرة في رؤوس الأموال، وبالتالي كان هذا حافزاً إلى مضاعفة إنتاجية العمل والتحول من الصناعة إلى الخدمات،مع أن هذه الخدمات مازالت تعمل في إطار الصناعة.[3]

بعد تعدد النظريات التنموية أطلقت في العام 1950 آراء عدة بصددها، إذ يعد التعليم من البنود الرئيسة في رأس المال، ويرى شولفز «إن حوالي 65 ـ 75 % من إجمالي الناتج في الدول المتقدمة لا يعزي نتيجة للاستثمار الرأسمالي على وفق الأساليب التقليدية للاستثمار، وإنما يعزى إلى الاستثمار البشري عن طريق التعليم والتدريب التكنيكالي والمعارف الإدارية.[4]

(1) عصام أبو الوفا وعلي يوسف خليفة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1975، ص351.

(2) نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص115.

(3) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، بدون تاريخ، ص85.

(4) عصام أبو الوفا وعلي يوسف خليفة، مصدر سابق، ص4.

لقد عملت الدول المتقدمة وبعض الدول النامية على العناية بأولى خطوات التنمية عن طريق أعلى درجات الكمال في نظم التعليم والتدريب التي تجعل القوى العاملة على اختلاف مستوياتها تحصل على استثمار لمواردها البشرية عبر تقديم المزيد من الجهود للاهتمام والعناية بالتعليم والتدريب فيها، ووجدت في أهمية العامل البشري في التنمية والتطوير سبيلاً لتدفع بمهمة التعليم والتدريب نحو التقدم وأن تكون من أولى أهمياتها الدراسية والبحثية، وعلى العكس فان بعض الدول النامية لم تعر أي اهتمام بذلك.[1]

إن المقومات الاجتماعية لكل من قضايا «المرأة والسكان والهجرة والبطالة والطفل «تعد من الجوانب الاجتماعية لمقومات التنمية السياسية، ويرى هاريسون «أن المشكلة الأساسية لمعظم الدول المتخلفة ليس الفقر في الموارد الطبيعية وإنما التخلف في الموارد الإنسانية.[2] إن من العسير على هذه الدول أن تتطور ماديا وثقافيا واقتصاديا، بسبب الضعف في تقديراته، وادراك إن التنمية هي القدرة على تعبئة الموارد البشرية، فهي تكون أساس بناء رأس المال البشري، كما أن التحديثات في معظم الثقافات التقليدية يكون صعبا إذ هي في الوقت نفسه تفتقر إلى العامل الاقتصادي، إن تحسين مستوى المعيشة كان من أكبر اهتمامات الدول عبر الخدمات الاجتماعية التي تقدم إلى رعاياها عن طريق الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة والتعليم والصحة والإسكان وتوفير المياه الصالحة إلى الشرب والمواصلات والاتصالات، ولها مدلول ومضمون اجتماعي وإن كانت عامة. [3] ليست التكنولوجية وحدها من دعامات التنمية بل يجب أن يخلق أفراد قادرون على إدارتها عن طريق التغيير في أسلوب التفكير التقليدي السائد وجعل العقول أكثر ادراكاً إلى المشكلات التي تحاط بهم مهما بلغت درجة تعقيدها، «فالتعليم ليس سلعة استهلاكية وإنما هو خلق سلعة رأسمالية» [4] فهو عملية استثمارية للإنسان وبجميع إمكانياته، ويمكننا أن نتلمس الفارق في الاستثمارات البشرية من جهة والخدمات العامة من جهة وأوجه مقارنتها بين الدول المتقدمة والدول النامية والدول المنكوبة فنلاحظ الفارق في ميزان الوفيات منخفضاً اتجاه الأخرى وأكثر انخفاضا اتجاه الثالثة

(1) العميد محمد جمال برعي، التدريب والتنمية، عالم الكتب، القاهرة، 1973، ص35.

(2) نقلًا عن عاطف عودة الرفوع، الأعلام والتنمية الوطنية في الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص153.

(3) محروس محمود خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1986، ص24.

(4) نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص116.

وارتفاع كفته اتجاه التعليم والحريات أمام الثانية والنسبة أكبر في الارتفاع عن الثالثة. [1] كثيرا من البلدان النامية تحمل مظاهر التنمية في مجال التعليم والتصنيع وتشهد وفرة في اقتصادها وتقدم في وسائل الاتصالات لكن لم تشهد أي تنمية في الواقع السياسي نحو الديمقراطية أو نظامها الحزبي وبروز مظاهر العسكرة الفردية وبدلاً من تعزيز دور الاستقرار نلاحظ تنمية الانقلابات وحركات العصيان والتفرقة العرقية والدينية.

(1) غازي فيصل حسين، مصدر سابق، ص87.

المبحث الثالث

أزمات التنمية السياسية

تنشأ الأزمة وتتفاقم في ظل مسببات وعوامل داخلية وخارجية تتفاعل معها كل مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، فتتجه الأزمة في دورة حياتها حسب مستواها إلى تهديد بقاء الدولة أو الفرد أو المجتمع وتبرز تداعيات سلبية، تنعكس على الوضع العام ولحقب زمنية قد تطول قبل أن يتم التعامل معها مما يدعو إلى انخراط أزمة أخرى تنساق إلى الأولى وهكذا تتوالى الأزمات، مما تدعو الحاجة لمعرفتها ثم بيان مواضع خللها.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة والأزمات السياسية

لقد استعمل مفهوم الازمة على أنه تهديد خطير لوجود النظام السياسي او هي تغيّر مهم في طريقة عمل السياسة سواء كان ذلك نتيجة ادخال مؤسسات جديدة ام نتيجة تغييرات في العملية السياسية او هي تصنيف لمشكلات تواجه الحكومة.

أولاً: الأزمة في اللغة العربية

تأتي في مجالات عدة ولكن بدلالة الشدة إذ جاءت بمعنى: [1]

1 ـ أَزم: الأَزْمُ: في شدة العض بالفم كله.

2 ـ الأزمة الشدة والقحط، وجمعها إِزَمٌ كبدرةٍ وشبدَر

مثال: جزى الله خيراً خالد من مُكاف على كل حالِ من رَخاء ومن أُزمِ

3 ـ وقد يكون مصدرا لأَزَمَ إذا عضَّ، وهي الوَزمة أيضا.مثال: أشتدّي أَزمة تَنفَرجِي

(1) جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، مصدر سابق، ص150 ـ 151.

ثانياً: الأزمة في اللغة الإنكليزية (Crisis):

وتعني نقطة تحول في تطور المرض، في تطور الحياة، في تطور التاريخ.... الخ.[1] وقد عرف العالم (كينث بولندنغ) الازمة بأنها نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي.[2]

ثالثاً: الأزمة السياسية

يأتي مصطلح الأزمة في مدلولات متعددة فإنها متداخلة مع جميع المفاهيم الأخرى مثل العلوم الاجتماعية والإنسانية، إن جذور كلمة الأزمة من الكلمة الإغريقية (krino) التي تعني وسائل إدارة أو موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم، إلا أن هذه الكلمة تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الخطر والقلق والعسر، والأزمة هي مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء وهي النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عنها مصير تطور ما، أما إلى الأفضل وإما إلى الأسوأ مثل (حياة موت، حرب سلم) وقد عرفها «إلستار بوخان» في كتابه إدارة الأزمات بأنها «هي التي تعد ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو أطراف عدة، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه».[3] فالأزمة «تقع بشدة وتحاصر الأشخاص والهيئات والمنظمات وتجعلهم تحت ضغط شديد علمي، ومالي، وثقافي، وسياسي، وأخلاقي وغيرها من الأزمات التي يمكن أن تحصل على الجهات والأفراد والهيئات والمنظمات في الدولة. [4] إن الأزمة بمفهومها العام والتي توضح عن وجود حالة يواجهها نظام، نظام حاكم في دولة ما، فتتلاحق عليه المشكلات والأحداث واحدة بعد الأخرى وتتشابك عليه النتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على حلها، كما يرتبط مفهوم الأزمة «بالعلاقة بين مدخلات النظام ومخرجاته، أي الارتباط بين التعبئة الاجتماعية وما يترتب عليها من نتائج وآثار من ناحية وبين المقومات الفكرية والبنائية والعمليات الدينامية للنظام السياسي من ناحية أخرى، إن المطالب أو المدخلات حيثما تغيّر بناؤهما سواء كان ذلك نتيجة زيادة كمية المدخلات عما تستطيع مؤسسات النظام وقدرات استيعابه، أما بسبب ظهور موقف جديد يتحدى التوازنات

(1) (London oxford) univ press 1969. p230.

(2) Kenneth E. Boulding. Conflict and defence, New yourk, harper, 1963. p250.

(3) عقاب بن غازي بن عميرة، إدارة الأزمات الأسرية: دراسة في علم الاجتماع،الرياض، السعودية، 2001،ص10.

(4) محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات السياسية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص86.

القائمة ويؤثر في القيم الأساسية ولا يمكن مواجهته أو التكيف معه بالأساليب التقليدية المتعارف عليها أو المعمول بها ويكون ثمة احتمال كبير لظهور أزمة. [1] إن الأزمة «هي حالة تؤدي إلى مرحلة من عدم الاستقرار والتوازن، ويمكن تصور حلول لها وإن فشلت تلك الحلول لعدم توافر الظروف الملائمة للحل».[2] إلا أن الأزمة يجب أن تحل أو تطوق بغية عدم أشاعها فتكون في حلول إيجابية، أما في حالة التوسع تصبح الحلول غير نافعة مع تسويتها وتسمى سلبية (حلول سلبية) وهذا يكون على ايدي أشخاص قادرين، وفي مستوى عالي من الوعي والثقافة، إن الأزمة لها قوى تعدها، وتقوم بتهيئة المناخ الملائم لدراستها في أي مجتمع أو الدول أو الحكومات وإن القوى التي تقوم بذلك تكون على درجة عالية من القوة والتمكن الاقتصادي فتكون داعمة لخلق تلك الأزمة، وفي الطرف المقابل هناك طرف آخر هو (مستقبل الأزمة) الذي يكون إما على درجة عالية من القدرة والندرة على احتوائها والتصدي لها تعرف بقدرة النظام على امتصاص الأزمات وهذه تكمن في[3]:

- توافر المعلومات في إدارة الأزمة والمعلومات السرية أو العلنية وذلك عن طريق فريق عمل كامل.
- توافر المعرفة والخبرة فالأشخاص يجب أن يكونوا على درجة عالية من الممارسة العلمية وعدم إدراج الأشخاص العشوائيين «المنتفعين».
- إصدار القرار السياسي الملائم بناء على تقويم جيد الذي يتحكم عنده عنصر الوقت اللازم للحل أو العكس تبقى الأزمة على حالها بل تتوسع.

ان التعامل مع الازمات السياسية وايجاد طرق لحلها هو عبارة عن فن وعلم ومهارة وخبرة وتحتاج إلى تخصص يسمى بـ(إدارة الأزمات السياسية)، وتحتاج إلى وعي شامل وكامل وقوة وذكاء وابداع للتعامل مع حلها وعدم النكوص والاهتزاز أو الرجوع وهذا ما توفره الدراسات السليمة في حلها[4].

(1) السيد عبد الحليم الزيات، مصدر سابق، ج2، ص62.

(2) إبراهيم حسيب الغالبي، أزمات العراق السياسية، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط2، 2013، ص95.

(3) حسن بكر احمد، إدارة الأزمة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005، ص174ـ 175.

(4) محمد سرور الحريري، مصدر سابق، ص31.

رابعاً: خصائص الأزمات السياسية

تتميز الأزمات السياسية بعدد من الخصائص منها[1]:

1 ـ سيادة جو من الجهل وعدم المعرفة وانتشار بيئة من التخبط العشوائي، وذلك في ظل وجود ضبابية في عدم وجود المعلومات الكافية والمهمة والضرورية للدولة وللمؤسسات الحكومية والوزارات، وبالتالي لا يعرفون كيف يتصرفون مع الأمور بل تزداد الأمور سوءاً وتعقيداً وعدم وجود المعلومات المهمة والضرورية بصورة كافية.

2 ـ الدهشة والمفاجأة والسرعة الفائقة والمباغتة وتتابع أحوالها وتعقيداتها.

3 ـ هي بطبيعتها معقدة ومتشابكة ومتداخلة في ما بينها فضلاً عن أن معطياتها غير واضحة المعالم ومتعددة الطرق والنتائج.

4 ـ انتشار وسيادة وظهور حالة من الخوف من المجهول والخوف من المستقبل والخوف من الأزمات القادمة والمفاجأة والخوف من حدوث أزمات شديدة وجديدة والخوف من الآثار السلبية للأزمات.

5 ـ تسبب انهياراً وتدهوراً وخسارة وعجزاً فادحا للمنظمات الحكومية وللمؤسسات في الدولة.

6 ـ سبباً في انهيار النظام الحاكم في الدولة وانعدام الثقة بين الحاكم والمحكومين؛ مما يؤدي إلى عزوف المجتمع بشتى طبقاته عن الإذعان لقوانين الدولة وعدم التعامل معها، والدخول في حالة العصيان السياسي والمدني.

7 ـ تسبب حالة من الاضطراب السياسي في الأعمال الأمنية والسياسية والحكومية في الدولة وعدم التوازن في اتخاذ القرارات وعدم معرفة كيفية التصرف مع الآخرين.

8 ـ سبب في الإحباط السياسي والاكتئاب الاجتماعي مع قلة وضعف الإنتاج في المنظمات الحكومية.

9 ـ حالة من الفوضى والنهب لثروات الدولة وانتشار السرقات للأثاث والممتلكات والآثار واستغلال الأوضاع السلبية في الدولة.

10 ـ يمارس المتسبب في الأزمة ضغوطات عدة لتصعيد الأزمة وزيادة حدة الأزمة وتضييق الخناق على القياديين في الدولة وقد تكون هذه الأزمات أمنية أو اجتماعية أو سياسية.

(1) المصدر نفسه، ص93 ـ 94.

11 ـ شعور القيادة العليا والوزراء والمسؤولين في الدولة بالعجز وبعدم الثقة بأنفسهم وقراراتهم وبالحيرة من تصرفاتهم ومن أمرهم وبعدم القدرة على اتخاذ قرارات جديدة وصحيحة.

خامساً: مراحل نشوء أزمات التنمية السياسية

يعد كتاب روستو (السياسة ومراحل النمو) ايذاناً في انطلاق علمي لتحديث المجتمعات وفتح الأبواب أمام أصحاب نظريات التنمية السياسية، إذ إن الفكرة كانت تعني عملية صياغة النمو الاقتصادي والمراحل التي تمر بها المجتمعات، في حقب زمنية متتالية، كما تأخذ هذه المراحل على نحو التعاقب الزمني، في حين تأخذ النماذج الأوربية المتطورة لتكون أنموذجا لنجاح الانتقال في المجتمع التقليدي وقد صنفها إلى خمس مراحل. [1]

1ـ المجتمع التقليدي

2 ـ المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق

3 ـ المجتمع المنطلق

4 ـ المجتمع السائر نحو النضوج

5 ـ المجتمع الذي دخل الاستهلاك الشعبي العالمي.

وكانت هذه المراحل مدخلاً في إعداد الدراسات السياسية، التي تعني بتحول المجتمعات فقدم «الموند» دراسة عبر فيها عن حالة انتقالية تمر بها المجتمعات غير الأوربية وهي في طريقها إلى الحداثة إذ إن «عملية التحديث تفرز العديد من الأزمات والمشاكل التي تستوجب تحقيق التنمية السياسية للتغلب عليها»، فانتقال المجتمع من الحالة التقليدية إلى الحالة الحديثة التي تعني بـ(الولادة) تفرز أزمات عدة وهي: [2]

1 ـ أزمة بناء الأمة، وتظهر في سياق الانتقال من الريف إلى المدينة، والانتقال من الولاء الأسري والقبلي إلى الولاء للدولة.

2 ـ أزمة بناء الدولة وتظهر أثناء تكوين الدولة الحديثة، إذ تتعرض الدولة الوليدة لتهديدات داخلية وخارجية تهدد وجودها.

(1) صادق الأسود، مصدر سابق، ص384.

(2) نصر محمد عارف، مصدر سابق، ص247.

3 ـ أزمة البناء الاقتصادي وتظهر بعد الفشل في بناء الأمة وبناء الدولة، فتظهر حالة الفشل الاقتصادي في تنمية الموارد.

وتعبر هذه الأزمات عن حالة طارئة، يتعرض لها المجتمع الانتقالي ويجب أن يتجاوزها لكي يحقق التنمية والحداثة عن طريق القضاء على هذه الأزمات. وفي إطار آخر قدم «روستو» مع لجنة المقارنة دراسة تحدد أنواع المشكلات التي تواجه «المجتمعات النامية ومقارنة تطور هذه المجتمعات في إطار كيفية تعاقب وتتابع هذه المشكلات وكيفية مواجهتها»، وقد وضح روستو ذلك في ثلاثة متطلبات أساسية للتحديث والتنمية السياسية وهي: [1]

1 ـ الهوية وهي مهمة الأمة.

2 ـ السلطة وهي مهمة الدولة.

3 ـ والمساواة وهي متطلبات الحداثة.

أما الاختلافات الجوهرية في هذا الإطار فتتعلق بكيفية مواجهتها لهذه المشكلات، وهل كان ذلك في الوقت نفسه والحقبة الزمنية أم في حقبٍ زمنية متعاقبة، ثم قدم روستو خريطة لمواجهة هذه المشكلات فتتم حسب الجدول الزمني بالترتيب، الهوية ثم السلطة ثم المساواة. [2] ثم قدمت دراسات عدة في مجال السياسية المقارنة وكان من أبرزها وأوضحها وأكثرها نضجاً هي مشروع دراسة قدمه لوسيان باي في كتابه ((جوانب التنمية السياسية)) بينّ فيه أن المجتمع يمر في تمزقات عدة في مراحل انتقاله من التقليد إلى الحداثة ويجب معالجة هذه التمزقات كلا على حدة. وقد حددها في ست أزمات وهي: [3]

1 ـ أزمة الهوية

2 ـ أزمة الشرعية

3 ـ أزمة التغلغل

4 ـ أزمة المشاركة

5 ـ أزمة الاندماج والتكامل

6 ـ أزمة التوزيع

---

(1) نقلًا عن: محمد زاهي بشير، مصدر سابق، ص186.

(2) ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، مصدر سابق، ص145.

(3) غازي فيصل، مصدر سابق، ص89 ـ 90.

ويجب على المجتمعات التي تنطلق من التقليد إلى الحداثة أن تتجاوزها لكي يتحقق البرنامج التنموي، وتحقيق الشرعية العقلانية، وقد وصف كل أزمة من هذه الأزمات بشكل منفصل. [1]

المطلب الثاني: أزمات التنمية السياسية: الهوية،الشرعية، التغلغل

أولاً: أزمة الهوية

تحتل هذه الأزمة المكانة الأولى واهتمام الكثير من الباحثين في دول العالم الثالث، التي تعني تكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد، وبين انتمائهم إلى بلدهم أو دولتهم الأم أي «توجيه ولاءات أفراد المجتمع الواحد نحو الدولة الوطنية، وليس إلى وحداتهم الفرعية عرقية كانت أو دينية أو طائفية، وهو ما يتجسد عن طريق سيادة الإحساس والانتماء إلى هوية وطنية موحدة بين أبناء الوطن الواحد». [2] كما يجب أن تنصهر كل الإيديولوجيات أمام الإيديولوجية الأم وهي الدولة الواحدة (القومية)، وإن أول حدوث للأزمة يكون عندما يصعب انصهار جميع هذه المفردات، الفرد، والإيديولوجية، والانتماءات الفرعية في كيان الدولة وتحت رعايتها، وقد أدت عوامل عدة على عدم تكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد وتميزهم عن المجتمعات الأخرى. [3] ولقد أدت الدول الاستعمارية دوراً مهما في تفكيك التناغم والانسجام، فضلاً عن وجود عوامل داخلية كانت أيضاً داعمة إلى هذه القوى مما أدى إلى تفكك هذه الأواصر أو عناصر الهوية. كما أن الانتماءات الفرعية مثل العشيرة، الطائفة، الجماعات الاثنية واللغوية كانت متناقضة مع الشعور بالهوية الوطنية.

وتؤدي الثقافة دوراً مهماً في تجسيد فكرة المواطنة وتتجسد الثقافة في دورين رئيسين هما: [4]

1 ـ دور الفرد في الثقافة والوعي الثقافي.

2 ـ دور الدولة في التثقيف.

---

(1) نقلًا عن: منتصر مجيد حميد، دور القيادات في الانتقال بالتنمية السياسية في المشرق العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012، ص45.

(2) ثامر كامل محمد النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، مصدر سابق، ص188.

(3) صادق الأسود، مصدر سابق، ص411.

(4) نداء مطشر صادق، مصدر سابق، 133.

إن شكل الدولة العصرية وتنظيمها المعقد، يسمح بالحصول على عنصر أولي بإمكانه أن يشبع الحاجات الجديدة المعبر عنها، كما يجب أيضا التمكن من القيام بتعبئة الموارد، وذلك بزيادة الإنتاج الاقتصادي، وفرض الضرائب وضمان التجنيد العسكري وكلها تحتاج تنظيم متطور وعالي الدقة.[1] وقد بين ذلك باحث بقوله: «تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع، بما يعنيه ذلك من انتقاد الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وليس ولاء للدولة المركزية وهو المكوّن لتوجهه السياسي والمهيمن على سلوكه الاجتماعي. وإن دراسة أزمة الهوية في دول العالم الثالث تنصب على العوامل الآتية: [2]

1 ـ التباين العرقي وأزمة الهوية.

2 ـ التخلف الاقتصادي والحضاري كمسبب لأزمة الهوية.

3 ـ التفاوت الطبقي وأزمة الهوية.

وسنعمل على توضيحها تباعاً:

1 ـ التباين العرقي:

ويعزى ذلك إلى، اتساع الرقعة الجغرافية للدولة، وتعدد اللغات فضلاً عن التفرقة التي أسسها الاستعمار، وتعالي أصوات الانفصال وغياب كلمة «نحن» التي هي ظاهرة من ظواهر المجتمع الوطني الواحد. [3]

2 ـ التخلف الاقتصادي:

يقصد بالتخلف الاقتصادي هو المقارنة بين التقدم الاقتصادي في الدول الغربية والعجز في دول العالم الثالث عن اللحاق بالتقدم والتطور التكنولوجي، الامر الذي كان مدعاة لفقدان الفرد في تلك البلدان الى شعوره بالانتماء الى الدولة التي هي عاجزة عن تقديم بدائل متطورة. أما من الناحية الثقافية فكان في دعوة الكثير من المثقفين الى التخلي عن العادات

(1) صادق الأسود، مصدر سابق، ص411.

(2) احمد وهبان، مصدر سابق، ص25 ـ 26.

(3) حميد السعدون، التنمية السياسية والتحديث في العالم الثالث، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد،2011، ص 58.

والقيم وعدها السبب في تخلفهم، ومحاولة تقليد الثقافات الغربية أو التكلم في بعض المصطلحات الغربية في محاولة للتميّز الثقافي على الغير.

3 ـ التفاوت الطبقي في المجتمع:

وهو ما يعني وجود طبقتين الأولى المالكة وتمثل القلة، والفئة الفقيرة العاملة وهي الأغلبية. «والأزمة الناتجة عن هذه التناقضات، لا يمكن حلها إلا بتغير البنى الاجتماعية، وبذل الجهود لإزالة الآثار الثقافية للفكر الكهنوتي» [1] فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينفصل الانتماء العرقي عن الولاء السياسي، فإذا ما تزامنت الفروقات الاثنية داخل المجتمع مع الرغبة في المحافظة على النقاء العرقي والخوف من تمازج الأجناس فإن ذلك من شأنه أن يعيق عملية بناء الأمة، وبخلاف ذلك إذا ما كان هنالك تجانس اثني أو شبه تجانس بين السكان، فإن ذلك يعزز من تماسك الأمة وينقلها إلى مصاف الأمم المتقدمة.

ثانياً: أزمة الشرعية

الشرعية هي الرضا والطاعة والقبول بين الحاكم والمحكومين وخير من صورها المفكر أبن خلدون الذي قال في ذلك: أعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد ولي الامر على أن يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك.... [2] وقد وضح ذلك روسو في كتابه «العقد الاجتماعي» الذي كان موضوعه الأساس، «هو تحديد القواعد التي تسمح بإقامة نظام سياسي شرعي». [3] ويقول «ماك إيفر» بأن الشرعية تتحقق عندما تكون قناعة النخبة الحاكمة لنفسها مصحوبةً بتقدير اغلب أفراد المجتمع لها، وفي توافق تام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه واستقراره. [4] أما «ماكس فيبر» فيرى أن النظام يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه إن ذلك النظام صالح ويوجب الطاعة له، وإن المواطنين يضفون

(1) غازي فيصل حسين، مصدر سابق، ص89.

(2) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ترجمة أبو عبد الله السعيد المندوه، دار أحياء التراث العربي بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص170.

(3) عبد الرضا حسين الطعان واخرون، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، السنهوري، بغداد، بدون تاريخ، ص105.

(4) نقلًا عن بومدين طامشة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص82.

الشرعية على نظام الحكم، أي ان الممارسة لا تتم إلا عن طريق شرعية القبول[1] ويقول منذر الشاوي في ذلك: «الشرعية فكرة سياسية لأنها تتعلق بالسلطة وممارستها، وهي أولا وقبل كل شيء معتقد، أي إيمان غالبية أعضاء المجتمع إيماناً حقيقياً بأن السلطة يجب أن تمارس بطريقة معينة دون غيرها وإلا فقدت مبرر طاعتها». [2] إن الشرعية المكتسبة لا تتم إلا بموافقة الأغلبية العظمى من المجتمع المحكوم فيتنازل الكل أمام القانون الذي يطبق عن طريقها، إن الطاعة والقبول والانسجام يؤثر بشكل إيجابي في الدور السياسي للنظام الحاكم، فينتج عنه تحقيق الاستقرار والعمل على زيادة إنتاجية المؤسسات لخدمة الفرد، والعكس تكون تبعاته سلبية. أما المشروعية فهي الأساس الذي يجعل أمراً من الأمور مشروعا، وتعني كذلك التزام السلطة بالنظام القانوني للدولة أي السيادة للقانون وخضوع الكل للقانون. [3] والمشروعية هو مدى التزام السلطة القانونية بالقانون الذي يحكم الدولة أي خضوع الكل أمام القانون، ولتوضيح الشرعية نلاحظ: «إن السلطة تكون شرعية إذا كانت تقدم الصفات التي تتماشى أو تتطابق مع الفكرة السائدة عند المواطنين عن شرعية السلطة، وتكون السلطة مشروعية إذا كانت خاضعة إلى القانون الوضعي، أو كانت إقامتها متماشية مع القانون الوضعي» [4]، ويضاف إلى ذلك من باحث آخر قوله: «إن مفهوم الشرعية ينصب على وجوب السيادة وسيادة القانون وتسري سيادة القانون على جميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية في الدولة سواء كانوا حكاماً أم محكومين، وأن السلطات الثلاث يجب أن تكون في وجوب الالتزام بنصوص الدستور والقوانين النافذة عند ممارستها لاختصاصاتها» [5] ويعني في ذلك الدستور وفي كلتا الحالتين سواء كانت الشرعية أو المشروعية المهم هو درجات الرضا والقبول وخضوع الحاكم والمحكوم أمام القانون الدستوري، فأزمة المشروعية هي مشكلة دستورية إذ تدور حول ماهية العلاقة بين

(1) مولود زايد الطبيب، مصدر سابق، ص81.

(2) منذر الشاوي، دولة القانون، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص215.

(3) هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي الغربي، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2009، ص69.

(4) ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، مصدر سابق، ص179.

(5) إحسان علي عبد الأمير، الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة العامة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا النجف، 2013، ص15.

السلطات المركزية وبين السلطات المحلية. [1] وتبدأ الأزمة من عدم القبول وعدم الرضا من لدن المواطنين المحكومين للنظام السياسي أو النخبة الحاكمة بوصفه غير شرعي أو لا يحظى بالشرعية، أي لا يتمتع بأي أساس يخوله الحق في الحكم، واتخاذ القرارات سواء كانت ذات طابع قانوني أو تاريخي كارزمي.

تنشأ أزمة الشرعية في الدول النامية من أن سلوكيات ومطالب الأفراد التي تسعى دائما إلى المشاركة في النظام السياسي هي مطالب شرعية. وبصورة عامة تحدث الأزمة عندما تعدّ النخبة الحاكمة إن هذه المطالب غير شرعية. ويعزز في ذلك قول لوسيان باي: «إن أزمة الشرعية تتجلى بصورة واضحة بـالثقافة السياسية إذ لا تكفي عملية إقامة البنى الجديدة، وإنما يجب أن تكون هذه البنى معقولة ومأخوذاً بها، وعليه لابد من أن تسعى الدول المنشأة حديثاً إلى ان تحول الانتماءات المحلية الضيقة أو خلق وعي وطني يربط الفرد بهيئة اجتماعية أكبر». [2] إن دراسة أزمة الشرعية تعني دراسة أزمة السلطة في المجتمع وأزمة ممارسة هذه السلطة. والسلطة تنعكس في ما تضعه من قواعد سلوك اجتماعية، فالسلطة هي القانون الوضعي وإذا كان هناك شك في شرعيتها، فإن ما تضعه من قواعد قانونية يكون مزعزعاً في طاعته وبالتالي في عدالته؛ لان القانون تضعه سلطة لا يعرف الأفراد مدى استقرارها أو التسليم بها. [3]

ثالثاً: أزمة التغلغل

يعني التغلغل قدرة الحكومة على بسط النفوذ على جميع أنحاء إقليم الدولة وبسط السيطرة عليه والوصول والسيطرة على جميع البيانات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، يقول جوزيف لابلامبورا «إن التغلغل بمعناه الواسع هو الامتثال للسياسة العامة المعلنة من السلطة الحكومية المركزية». [4] ويقصد في ذلك داخل حدود الدولة، وعرفها «اندريه هوريو» قائلا: «مجموعة من الرجال والنساء يعيشون جنبا إلى جنب على الأرض نفسها، والدولة لا تنشأ إلا عندما يكون الشعب خاضعا لسلطة تتصف بالأوصاف المشروعية». [5] إن تعريف الدولة يتمثل في أربعة عناصر وهي: العنصر البشري، وإقليم يرتبط به هذا المجتمع،

(1) صادق الأسود، مصدر سابق، ص412.
(2) نقلًا عن: نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص333.
(3) منذر الشاوي، مصدر سابق، ص216.
(4) نقلًا عن السيد عبد الحليم الزيات، مصدر سابق، ص67.
(5) حسن ابو حمود، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص123.

وحكومة تدير هذا المجتمع، السيادة للسلطة السياسية. [1]وهي عناصر تحتاج أن تتفاعل في ما بينها لتحقيق الدولة، وفي دول العالم الثالث التي نشأت حديثاً، كانت عبارة عن كيانات صغيرة ومتفرقة متمثلة في القرية أو القبيلة أو العشيرة، لم تمثل في كيان قانوني إلا بعد إعلان استقلال الدولة المعنية رسميا واستقلالها عن الدولة المهيمنة عليها، سواء جاء هذا الاستقلال بشكل «منحة» من الدولة أو بعد مرحلة الوصاية، وسواء كان استقلالها حقيقياً أو شكلياً تؤدي في النتيجة إلى إعلان دولة رسمية. [2]إن المفهوم العام للتغلغل هو إدارة الدولة، ويدور حول مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة بالتغلغل في أجزاء المجتمع وبناه المختلفة، بقصد تحريكه وتنفيذ سياسات الدولة فيه، وهو تأكيد لسطوة الدولة وسلطتها الدائمة، وهذا بدوره يعزز إحساس المواطن بقدرتها وجدية جهازها المؤسسي في ممارسة مهماته ويرتبط بقدرة النظام السياسي على النجاح في ذلك.[3]

ويقصد بالإدارة، الفعل البشري المتعاون والمتميز بدرجة عالية من الرشد لتوفير التنسيق الفعال بين الجهود البشرية المختلفة من أجل تحقيق هدف معين وبدرجة عالية من الكفاءة.[4] إن هذا المفهوم يحتاج إلى إضافة مصطلح جديد وهو العامة وهو الموازي إلى كلمة الحكومة ويكون المصطلح أما الإدارة العامة أو الإدارة الحكومية، فالإدارة العامة هي المسؤولة عن تقديم الخدمات وحماية الأشخاص في آخر جزء من دولتها التي تعني بـالتغلغل، فالحكومة عليها أن تكون قادرة على أن تصل حتى على مستوى القرية وأن تمس حياة الناس اليومية. [5] فالحكومة في المجتمعات التقليدية ليس لها سوى مطالب محددة أما في المرحلة الانتقالية فتكون الحكومات أكثر طموحاً لاسيما إذا وضعت نصب عينها هدف تحقيق التنمية إلى مستوى الفرد، وأن تمس حياته اليومية، وتحدث الأزمة عندما تكون الحكومة غير قادرة على النفاذ والتغلغل في أرجاء البلاد كافة وهذا كثيرا ما يحدث في البلدان الحديثة التي تعاني من

(1) حافظ علوان حمادي، المدخل إلى علم السياسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، بدون تاريخ، ص75.

(2) صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، مصدر سابق، ص175.

(3) علي عباس مراد وآخرون، مصدر سابق، ص124.

(4) أغادير سالم مصطفى العيدروس، مقدمة في الإدارة: التخطيط التنظيم التوجيه الرقابة، وزارة التربية والتعليم، جامعة أم القرى، مصر، 2010، ص2.

(5) ينظر نعمة عباس الخفاجي وصلاح الدين الهيتي، تحليل أسس الإدارة العامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص17 ـ 18.

التدخلات الخارجية والقوى الداخلية فتفقد أجزاء من رقعتها الجغرافية، وبالتالي تكون عاجزة عن التغلغل فيها ويقاس التغلغل عبر ركنين أساسيين هما: [1]

الركن الأول: قدرة النظام بما أوتي من قوة مادية على تحقيق التغلغل داخل إقليم دولته وبين سائر رعاياها بغض النظر عن ميول أو وجهات نظر هؤلاء الرعايا المستهدفين بالسياسة العامة، وهذا الركن يمكن أن يصل إلى مرحلة القوة والإكراه من لدن السلطة المركزية لتحقيق الأمن والاستقرار.

الركن الثاني: وهو مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجيهات وميول المحكومين من ناحية سريان قوانينها على وفق رضاهم، دون الحاجة إلى القوة.

إن إخفاق الدولة ممثلة بنظامها السياسي ومؤسساتها المختلفة في أداء هذا الدور يؤثر في مسيرة التنمية السياسية ويعطلها، وهو الأمر الذي تتحمل النخبة الجزء الأكبر منه كونها المكون الأساس للقيادة في النظام.

المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية: أزمة المشاركة، الاندماج، التوزيع

أولاً: أزمة المشاركة

عندما يشارك أكبر عدد من المواطنين في الحياة العامة للبلاد ويكون لهم دور في اتخاذ القرار والتأثير في اتخاذه في الإيجاب تكون هذه الحالة المساهمة السياسية، وكلما تزداد المشاركة الشعبية تزداد المطالب التي توجه إلى النظام السياسي، كما أن للمساهمة دوراً فعالاً في التنمية السياسية وهذا الدور ينجم عنه عملية التعبئة الاجتماعية، وما تستلزمه هذه المتغيرات والمتطلبات من إمكانيات وسياسات جديدة من ناحية أخرى؛ ولذلك تتداخل المساهمة مع جميع نواحي عملية التنمية، وتتخلل مراحلها وأبعادها كافة وتشكل بالنسبة لكل من التكنوقراط وصانعي السياسة وجمهور المواطنين العاديين محور اهتمام مشترك، ويقاس التفاوت من مجتمع إلى آخر حسب درجة الثقافة، إن المشاركة السياسية في رأي أحد الباحثين هي مؤشر عن مدى تقدم أو تخلف البناء السياسي للمجتمع، فينتج مجتمع تقليدي يفتقر إلى المشاركة ومجتمع حديث يتمتع بها. [2] فيكون الفارق بينهما هو دور المساهمة

(1) احمد وهبان، مصدر سابق، ص82 ـ 83.

(2) السيد عبد الحليم الزيات، مصدر سابق، ج2، ص84 ـ 85.

وجديته، كما يمكن أن تكون المشاركة السياسية بصورة أخرى وهي صورة المشاركة الانتخابية «التصويت»، وتضاف إليها أيضا الحملات الانتخابية، ودورها في الحياة السياسية، ويعتقد بعض الباحثين في هذا المجال أيضا إن ما يعتقد به في عملية المشاركة ليس هو نمط الفعل الذي يأتيه الفرد بل مقدار ما يسهم به فعلا في الحياة السياسية. [1] وتنتج هذه الأزمة عندما لا تكون هناك أي مؤسسات سياسية يمكنها أن تستوعب الأعداد المتزايدة الساعية إلى المشاركة في العمل السياسي وتدخل قوى جديدة إلى عملية التفاعل السياسي هذه، ما يعني ازدياد المطالب السياسية مع ضعف في الحراك السياسي للنظام في استيعاب هذه المطالب وتمثيلها سياسياً.

كما أن الأزمة تنشأ أيضا عن طريق جماعات المصالح وعن تكوين النظام الحزبي، إذ إن الغرض الأساسي من المساهمة هو التوجه نحو الديمقراطية بإشراك الجماهير كافة في العمل السياسي ودعم وتحريك النظام السياسي القائم، وهذا يتم عن طريق مجالات عدة أهمها الأحزاب التي هي بحسب رأي هنتنغتون «لها دور في تنظيم المشاركة السياسية[2] فهي جانب مهم في عملية التنمية السياسية، كما تحدث الأزمة عندما» تعد النخبة الحاكمة أن مطالب وسلوكيات الأفراد والجماعات التي تسعى إلى المساهمة في النظام السياسي هي مطالب وسلوكيات غير شرعية[3] أو عدم توفر القدرة العالية لدى النظام السياسي للاستجابة الى تلك السلوكيات، وتعبر عن ضعف الأداء المؤسسي لدى النظام السياسي الذي غالبا ما تميزت به البلاد النامية.

أهمية المشاركة الشعبية في عملية التنمية السياسية

تقوم عملية المشاركة على أربعة مبادئ رئيسة هي: [4]

1 ـ المشاركة هي عملية اجتماعية وبجميع المستويات، فهي لا تعني مشاركة أفقية أي بين أناس من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية بين مختلف المستويات والهيئات.

(1) السيد عبد الحليم الزيات، مصدر سابق، ص101.

(2) أسامة الغزالي حرب، مصدر سابق، ص37.

(3) علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع(مجد)، بيروت، 2009، ص40.

(4) ثروت محمد شلبي، تنمية اجتماعية: برنامج دراسة المجتمع ـ المستوى الأول، كلية الآداب جامعة نبها، مصر، كانون الثاني/يناير 1999، ص146.

2 ـ المشاركة تهدف إلى المساهمة في دفع الصفوة إلى اتخاذ القرار المناسب، وإن اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولياته لا يجب أن تزاوله مجموعة فقط تعد نفسها الصفوة السياسية وهي الجديرة في اتخاذ القرارات فقط.

3 ـ يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، كما أن نماذج خطط التنمية لا يجب أن تصنعها الصفوة فقط وإنما تشارك في صنعها الجماهير.

4 ـ عملية المشاركة هي عملية في غاية الدقة، وتحتاج إلى مستوى عالي من الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء من القادة والقمة والعكس.

ثانياً: أزمة الاندماج

إن الاندماج مرتبط ببناء الدولة فهو معيار نجاحها أو فشلها فلا يمكن بناء قدرة مؤسساتية قوية للدولة على المدى الطويل أو تحقيق اختراق فعلي للدولة في مجتمع معين دون أن تكون هناك حدود معينة للاندماج بين مكونات المجتمع، فربما تنجح الدولة في الاندماج بالقوة ولكن سرعان ما تذوب هذه الاندماجات بزوال القوة فإن لم تكن هناك أسباب اقتصادية ووظيفية تعمل على تحقيقه، فضلا عن الاستعداد النفسي على مستوى مكونات المجتمع للاندماج، [1] لا يمكن الحديث عن الإندماج.

إن مفهوم الاندماج هو «التجانس الاجتماعي، هو انصهار الجماعات اجتماعيا وثقافيا بحيث تتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية مشتركة جامعة، وتتميز بسهولة الوصول إلى نوع من الإجماع حول القضايا الأساسية المتعلقة بمصير البلاد وعلاقته في العالم الخارجي[2]. يعرض «صادق الأسود» في ما يعرضه عن كتاب «لوسيان باي» إن هذه الأزمة تغطي مشكلات ربط السياسة الشعبية بعمل الحكومة، وهكذا فإنها تمثل الحل الفعال والملائم لكل من أزمتي التغلغل والمساهمة، إن أزمة الاندماج تنصب على المدى الذي ينظم فيه النظام السياسي (الدولة بكل مفاصلها) كنظام للعلاقات المتفاعلة بين الوزارات والوكالات الحكومية، وبين الجماعات والمصالح الساعية وراء مطالب لها، التي تسعى وراء تحميل مطالبها جميعاً

(1) وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص61.

(2) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009، ص166 ـ 167.

على كاهل الدولة وأخيراً الروابط بين الموظفين والمواطنين.[1] وفي كثير من النظم الانتقالية توجد في أكثر الأحيان جماعات مختلفة للمصالح وهي تتفاعل في ما بينها بصعوبة عالية، وفي أفضل الأحوال دائما تسعى إلى أن تكون مطالبها متفرقة تقع على كاهل الدولة، إن دور الحكومة يكون جاهداً للتعامل مع كل هذه المطالب في آن واحد والنتيجة ستكون بلا شك مستوى أقل من الإنجاز الحكومي على مستوى النظام السياسي ككل، إن مفهوم الاندماج هو كيفية تنظيم الوحدات الوطنية السياسية والاقتصادية والدينية والطائفية والعرقية... الخ وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة. وبالتالي فمتى كانت الحكومة مندمجة بصورة جيدة كان أداء النظام السياسي جيداً، والعكس يكون أزمة واضحة[2]. ويؤدي الإندماج وظيفتين أساسيتين الأولى الوظيفة السياسية، وتحوي على وفق رأي «مايرون وينر»[3]:

- حصر الجماعات المختلفة عرقياً ودينياً ولغوياً والتحديد الواضح للهوية الوطنية.
- تأسيس سلطة مركزية قادرة على فرض احترامها.
- خلق حد أدنى من الرضا والاتفاق.
- تقوية التفاعل بين الحاكم والمحكومين.

الاخرى الوظيفة الاجتماعية وتضم حسب رأي موريس ديفرجيه [4]:

- الوقوف أمام امتداد العنف الذي يعد وسيلة لحل الخصومات.
- إقرار صيغة توفيقية لتحديد امتداد الصراع والتنافر باتجاه خلق المجتمع السياسي المتلاحم والموحد.
- العمل على خلق آليات التضامن الوطني وباتجاه خلق المجتمع السياسي المتماسك والموحد.

(1) صادق الأسود، مصدر سابق، ص414.

(2) نداء مطشر صادق، مصدر سابق، ص135.

(3) نقلًا عن: ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، مصدر سابق، ص189 ـ 190.

(4) نقلًا عن: المصدر نفسه، ص 190.

أما أشكال الاندماج الوطني فهي[1]:

1 ـ **الاندماج العامودي.** الذي يعني تقوية الأواصر بين الحاكم والمحكوم عبر المشاركة في النظام السياسي.

2 ـ **الاندماج الأفقي.** وهو دمج العناصر كافة التي ذكرت سابقا في بودقة واحدة، وهي الاجتماعية والدينية، والاثنية، والجغرافية المختلفة في بلد ما ضمن الدولة الأم.

ثالثاً: أزمة التوزيع:

يرتبط مفهوم هذه الأزمة بقدرة النظام السياسي أو الحكومي، أي دوره في توزيع الموارد الاقتصادية والمنافع والموارد العلمية التكنولوجية... الخ. ولا يعني توزيع المنافع فقط بل توزيع الأعباء التنموية أيضا، ويرتكز نمط التنمية في أي دولة على الحالة التي تظهر بها تلك الأزمات، وأيضاً على الحالة التي يمكن أن تحل بها هذه الأزمات. [2] وتحدث هذه الأزمات في البلدان النامية أو البلدان الحديثة التكوين التي يجب أن تحل وبشكل جذري، كما ليس بالضرورة وجود الأزمات كلها حتى يجب أن تحل بل يمكن أن تحل في جانب ويخفق النظام السياسي في حل أخرى برغم محاولاته المتعددة، ومثال ذلك أن الولايات المتحدة ما تزال لهذا اليوم تعاني مشكلات التكامل، وكذا الحال بالنسبة الى بريطانيا، في حين تخلصت الكثير من الدول من هذه الأزمة والتي تعانيها اليوم دول الخليج العربي[3] إن وجود الاختلال في توزيع الموارد الاقتصادية يعطي مفهوم عدم المساواة الذي يفسر خلق التفاوت الطبقي داخل المجتمع وهذا يوضح عدم قدرة النظام على الاستمرار في مواجهة مشكلاته، التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، فالحرمان الاقتصادي يؤدي إلى العنف وكثيرا ما شهدت دول العالم الثالث مظاهر عدم الاستقرار السياسي. كما يمكن أن تنشأ أزمة أخرى وهي أزمة الفساد المالي والإسراف في المال العام وهدره سواء كان ذلك في علم الحكومة أو في غفلة منها، فهو بالتالي يمثل عدم قدرتها في الحفاظ على ممتلكات شعبها الذي عهد إليها بالمشروعية في حمايتهم وحماية المال العام ويصور لنا ذلك «آدم سميث» في كتابه «ثروت الأمم» فيقول: «إن من قمة الوقاحة والجراءة لدى

(1) حميد السعدون، مصدر سابق، ص63 ـ 64.

(2) احمد وهبان، مصدر سابق، ص87 ـ 88.

(3) نصر محمد عارف، مصدر سابق، ص248 ـ 249.

الملوك والوزراء أن يتظاهروا بأنهم يعتنون باقتصاد الشعب ولا يطلقون العنان لنفقاتهم... فهم أنفسهم، ودون استثناء أكبر المسرفين في المجتمع، فالأولى لهم أن يراقبوا حجم إنفاقهم، وربما أيضا يستأمنون الشعب على هذا الأمر، وإذا لم يؤد إسرافهم إلى تدمير الدولة فإن إسراف رعاياهم لن يؤدي إلى هذه النتيجة». [1]

(1) ايمون باتلر، ادم سميث مقدمة موجزة، ترجمة علي الحارس، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 98.

الفصل الثاني

أزمات الهوية والشرعية والمشاركة بعد 2003

مَثَّل عام 2003، مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر، إذ شهد تحولاً جذرياً في نظامه السياسي، وبناه السياسية، وعرف تحولاً ديمقراطياً لم يشهده منذ عقود من الزمن، وكان لهذا التحول آثاراً إيجابية تمثلت في الحرية السياسية التي تمتع بها المجتمع وقواه السياسية، وحراكاً سياسياً بلغ مدياته القصوى في حرية التعبير.

لم يكن الانتقال سهلاً في مختلف مراحله وسنوات ما بعد التغيير بسبب الاحتلال الأمريكي الذي لم يكن قادراً على إعادة البناء وتعثر مجمل العملية، الأمر الذي انعكس سلباً في بعض جوانبه وخاصة منها ما يتعلق بالتنمية السياسية، وفي هذا الفصل سنعمل على بحث ثلاث أزمات رئيسة منه وهي أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة.

المبحث الأول

أزمة الهوية في العراق بعد 2003

تتساوى اغلب شعوب العالم بما لها من احلام وتطلعات نحو تحقيق التقدم والمساواة لبلدانهم والدفاع عنه من الاعتداء والاخطار التي تلحق بهم، لكنهم متمايزون من موقع هويتهم، بمعنى ان للشعوب والامم هويتها الخاصة بها والتي تميزها عن غيرها وتميزها عن بقية الجماعات البشرية الاخرى في هذا العالم، فالعراق قبل أن يعلن عنه كدولة كان محط أنظار دول الجوار، وساحة لصراع الدول المستعمرة، وبالمحصلة ساعدوا على بناء مجتمع منقسم وممزق في شرائحه المجتمعية وأدى هذا الصراع الى ضياع المفهوم الحقيقي لهوية البلاد، فكان لذلك دور كبير في عدم الاستقرار السياسي وضعف بنية الدولة العراقية.

المطلب الأول: (بناء الدولة وأزمة الهوية)

أولاً: إشكالية بناء الدولة ـ الأمة

بعد أن ضعفت قوى الدولة العثمانية وانهارت في الحرب العالمية الأولى، أصبح العراق ميداناً واسعاً للصراع بتوالي الهجمات من لدن بريطانيا، إذ دخلت القوات البريطانية بغداد بقيادة الجنرال مود واعلن رسميا احتلالها في العام 1917. وانطوت صفحات التقسيم والعبودية من لدن الدولة العثمانية التي دامت 396 عاما.[1] لم يكن الاحتلال البريطاني مرحبا به، بل وقفت القوى الشبابية المثقفة وعلماء الدين الشيعة وعلماء الدين السنة وجابهوا هذا الاحتلال في البصرة وقد قتل في تلك المعارك المجتهد والشاعر المعروف محمد سعيد الحبوبي.[2] وأسهمت ثورة العشرين في ما بعد، في دفع البريطانيين إلى التفكير بضرورة إقامة

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، الرافدين، لبنان، 2008، ص42.

(2) رشيد خيون، 100 عام من الإسلام السياسي بـ(العراق 1 الشيعة)، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ط2، 2012، ص59.

حكم محلي يعمل تحت إشرافهم حفاظا على مصالحهم فتوجهت بالتفكير إلى تدعيم الاتجاه نحو المطالبة بحكم وطني، فتقرر استبدال السيطرة البريطانية من السيطرة المباشرة والحكم المباشر إلى الحكم غير المباشر. [1] وتبين ذلك عبر طريقة كلام المندوب السامي آنذاك «بيرسي كوكس إلى جعفر العسكري قائلاً: [2] «كانت عادة الإنكليز أن يحكموا مستعمراتهم مباشرة، أما الآن فصاروا يحكمونها بوساطة أبنائها»، وفي 25 تشرين الأول/اكتوبر من العام 1920 عين (عبد الرحمن النقيب الكيلاني)[3] رئيسا لمجلس الوزراء وثمان وزراء آخرون في حكومة مؤقتة، وتم هذا بموافقة مستشارته وسكرتيرته الشرقية مس بل. [4] فكان مجلس الوزراء خاضعا كليا للمندوب السامي وتم تعيين مستشاراً بريطانياً بكل وزارة لكي يشير للوزير ما عليه فعله[5]، أي لا يسمح باتخاذ الوزراء أي قرار دون موافقة المستشار البريطاني في كل وزارة. وكان لمؤتمر القاهرة الذي انعقد في آذار/مارس من العام 1921، تأثير كبير في وضع الخطوط الأساسية لنظام الحكم البريطاني في العراق خلال مرحلة الانتداب (1920ـ 1932) للعراق في اختيار الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق وبتأليف حكومة وراثية ملكية، دستورية، برلمانية وتكون مشابهة إلى النظام البريطاني، وكان المستر مونتاكو وزير الهند هو الذي اقترح أن تعقد مع العراق معاهدة توضح الخطوط الأساسية للعلاقات بين الطرفين، وتتضمن بنود الانتداب ومبادئه. [6] فظهر عاملان مساعدان لقيام دولة العراق هما:

1 ـ **العامل الخارجي:** وله الدور الأكبر بعد أن فرضت المؤسسات البريطانية قسرا في جسد الدولة العراقية الوليدة. [7]

2 ـ **العامل الداخلي:** وكان بمباركة شعبية فقد عبرت الحركة الوطنية الممهدة لثورة العشرين التي رفع لواءها المرجع الديني محمد تقي الشيرازي وصولا إلى مضابط

(1) وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص134 ـ 135.

(2) احمد غالب محي، الهوية الوطنية العراقية، دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010، ص76.

(3) كان عبد الرحمن النقيب رجل دين مُسِناً ينتمي إلى المؤسسة السُنية في بغداد، وبلا خبرة سياسية، وربما هذا السبب في اختياره لرئاسة الحكومة في ذلك الوقت. للمزيد ينظر: عباس كاظم، ثورة 1920 قراءة جديدة في ضوء الوثائق التاريخية، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2014،ص250.

(4) عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص192 ـ 193.

(5) احمد غالب محي، مصدر سابق، ص75.

(6) عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص207.

(7) احمد غالب محي، مصدر سابق، ص78

البيعة وانتهاء ببيعة المرجع مهدي الخالصي المشروطة، واما بعض السنة الذين كانوا غير مؤيدين وعن لسان عبد الرحمن الكيلاني الذي كان راغبا في استمرار الحكم البريطاني. [1] والأكراد الذين تحفظوا على قيادة حاكم عربي، إذ حصلوا على وعود بإقامة كيان كردي مستقل بموجب معاهدة سيفر العام 1920 التي لم تنفذ قط، وألغيت بنودها بموجب معاهدة لوزان عام 1923. وبموجب استفتاء حصل الملك على أغلبية ساحقة حوالي 97 %.[2] وبذلك فقد تأسست في العراق دولة بيد أن السمة الأساسية لهذه الدولة هي أنها لم تكن دولة ـ أمة. فبرغم سعي (الكولونيالية) الغربية إلى نقل نموذجها الخاص عن الدولة ـ الأمة وفرض هذا الشكل على دولة حديثة النشأة مثل العراق، فإن هذه المحاولة لم تنجح سوى تركيباً لا تاريخاً بين الدولة والأمة، فالدولة شكل مستعار من التجربة الغربية ومن دون أن تكون هناك أمة تتطابق مع الشكل السياسي، ولتوضيح ذلك يكون قد تم تأسيس الدولة قبل أن يكون هناك تشكيل للأمة، وكانت التجربة في العراق معكوسة فبدل من أن يكون هناك أمة تبني دولة كان هناك دولة تبني أمة وبناء هوية وطنية خارج هذه الدولة.[3] كما أن هذه الدولة بنيت على أساس طائفي بامتياز إذ يذكر الملك فيصل في مذكراته: «بأن العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني، وهذه الحكومة تحكم قسما كرديا وأكثرية شيعية منتسبة إلى الحكومة نفسها، إلا أن الاضطهادات كانت تلاحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم وعدم التمرن عليه الذي فتح خندقا عظيما بين الشعب العربي المنقسم على هذين المذهبين.[4] فنلحظ أن إحدى المشكلات الرئيسة في تكوين الدولة العراقية هي أن الدولة بالتحديد لم تنشأ في كنف المجتمع، فنشأت الدولة على أسس طائفية وعرقية بامتياز فقد اقصي الشيعة من أغلب المراكز المهمة على الرغم من انهم المكوّن الأكثر عدداً، كما انيطت المناصب السيادية والإدارية إلى

(1) منتصر مجيد حميد، مصدر سابق، ص120 ـ 121.

(2) وميض جمال عمر وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، جامعة بغداد، بدون تاريخ، ص8.

(3) احمد غالب محي، مصدر سابق، ص81. ينظر أيضا، منتصر مجيد حميد، مصدر سابق، ص126. وينظر عبد الرزاق الحسني، الجزء الأول مصدر سابق، ص253.

(4) نقلا عن: رشا رعد حميد، مستقبل الدولة الوطنية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العوم السياسية، 2014، ص28.

الأشخاص الأكثر تقرباً من الإدارة البريطانية ومن يحاول التقرب اليهم، فنصب أول وزير للداخلية طالب النقيب وهو ذو سمعة سيئة.[1] كما تميزت التركيبات الوزارية وعلى مدار الحكم الملكي بالميزة الطائفية فمنذ عام 1921 ـ 1936 لم يكن غير خمسة وزراء من الشيعة وواحد من الكرد من بين 57 وزيراً، في حين اعطيت الوزارات السيادية مثل المالية والداخلية والدفاع والشؤون الخارجية لغير الشيعة.[2] أما دستور العام 1925 فلم يكن الا تنفيذاً للإدارة البريطانية فلقد اقر القانون الاساسي الذي وضح السلطات السياسية الرئيسة وهي، الملك، والوزارة، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية، وبرغم ان النظام الذي اسس له القانون الأساسي العراقي هو ملكي نيابي فإن الصلاحيات التي اعطيت للملك تخالف اسس النظام النيابي، وهو ما يبدو واضحاً في المادة (19) من القانون الأساسي، التي أعطت السيادة للمملكة العراقية (للأمة) ولكن هذا القرار تراجع عنه لتكون السيادة في أعناق الملك ومن يرثه على العرش.[3] اما في التعديل الدستوري لعام 1943 فأعطيت صلاحيات إلى الملك أكبر وأعم متمثلةً في حقه بإقالة الوزارة إذا ما اقتضت المصلحة العامة دون الرجوع الى البرلمان،اما الجيش العراقي الذي تأسس في العام 1921 فلم يكن إلا أداة بيد الملك لقمع أبناء الشعب بدلاً من أن يكون السور الحارس له[4]، وفي حين ان المجتمع العراقي الخاضع الى العادات والتقاليد الموروثة بطرق تفكيرهم التي يطغى عليها الطابع الديني والمذهبي والعشائري، فإن الملك فيصل أخفق في ان يخلق من هذه التكتلات شعباً موحداً له وعي بذاته ووجوده ويكون سنداً للدولة الحديثة في تأكيد هويتها الوطنية عن طريق اشراك فئات الشعب كافة في الدولة، والفشل في تهيئة واعداد كوادر تضمن القضاء على الانقسام الطائفي والعرقي الذي كان موجودا في ذلك الوقت. كما أن اصحاب المنافع عملوا على تعزيز الولاءات الضيقة وقد أسهم من جاء بعد الملك فيصل على تعزيز وتعميق الفجوة بين مكونات الشعب وترسيخ الهويات الثانوية عن طريق الصراع على الحكم واهمال مشروع

(1) أثير ادريس، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد عام 2003 ومستقبلها، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2013، ص43.

(2) رشا رعد حميد، مصدر سابق، ص28.

(3) أثير ادريس، مصدر سابق، ص49.

(4) عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق، ص253.

الملك فيصل الوحدوي، وكانت العنصرية والطائفية ورقة رائجة استخدمتها الأحزاب السياسية للنيل من الأحزاب المنافسة. [1]

ان النخب السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية تجاهلت موضوع الهوية العراقية الممزقة طائفياً ثم قومياً، فبدلاً من معالجتها سعوا الى تعزيزها وتغذيتها وهذا ما أسهم في خلق فجوة بين مكونات المجتمع العراقي بكامل اطيافه. [2] واتاح خلق هذه الفجوة للقيادات السياسية السنية التمسك في السلطة وإقصاء المكونات الاخرى ومنهم الشيعة.

ثانياً: النزعات القومية وتناميها

شاعت مفردة القومية في عراق ما بعد الغزو العثماني وكذلك عراق ثورة العشرين ثم تجلى هذا المفهوم عندما قام مجموعة من الشباب المسلمين بإلقاء ماء الورد المعطر على موكب للمسيحيين أثناء مروره، وكانوا يمارسون بعض طقوسهم الدينية، وهذه مجموعة من الشباب تهتف عاش مجد سيدنا المسيح عاش إخواننا المسيحيون عاشت الوحدة العراقية.[3] فالوطنية العربية في العراق تتمثل بوضوح في الإبداع الشيعي ـ السني ـ الكردي ـ المسيحي... الخ. [4] ومع تكوين الكيان العراقي استهل حكام العهد الملكي خطاباتهم بالتركيز على المفردة القومية، إلا أنهم لم يكونوا ليوضحوا ماذا يعنون بالقومية، أهي القومية العراقية أم القومية العربية بيد أن هذا الاختلاف أصبح واضحا عندما اعتمدت الأسرة الملكية على الضباط الشريفيين الذين اعتمد الملك فيصل عليهم بعد العام 1918، أمثال نوري السعيد، وجعفر العسكري، وجميل المدفعي. [5] فيكون اعتماد العهد الملكي على فكرة الوحدة العربية الجامعة بوصفها الإيديولوجية المؤسسة الدولة ـ الأمة العراقية الحديثة؛ مما ولد صدمة لمجتمع كثيراً ما وصف بالبداوة والجهل فلم يميّز ابن الريف هل هو قومي عربي أم قومي وطني وما هو الفرق بين الأثنين. [6]

(1) مها جابر سلمان، النظام السياسي في العراق: بحث في الديمقراطية التوافقية واشكاليتها (2003 ـ 2009)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2011، ص176.

(2) رشا رعد حميد، مصدر سابق، ص29.

(3) وميض جمال عمر وآخرون، مصدر سابق، ص99.

(4) فالح عبد الجبار، العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة امجد حسن،، منشورات الجمل، بيروت، 2010، ص449.

(5) رشا رعد حميد، مصدر سابق، ص6.

(6) حنا بطاطو، العراق والطبقات الاجتماعية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف البزاز، منشورات فرهاد، قم، 2005، ص ص54 ـ 55.

1 ـ النزعة العروبية: حملوا هذه الفكرة مجموعة من الشباب كان غالبيتهم من العرب (السنة) ومن بغداد أو من النصف الشمالي من البلاد لا يتجاوز عددهم 300 فرد باستثناء واحد شيعي هو رستم حيدر ترأستهم مجموعة من الضباط في الجيش العثماني (الشريفيون)، وقد انتموا إلى جمعية العهد السرية الداعية لتمييز القومية العربية. [1] وكان ارتباطهم مع الشريف حسين منذ العام 1916 وقدموا الخدمات إبان الثورة العربية، وقد التحقوا في ما بعد مع الإبن (فيصل الأول) في سوريا للحرب ضد الأتراك (الحرب العالمية الاولى) التي أوشكت على الانتهاء في العام 1918، وتحولت هذه المجموعة في ما بعد إلى نخبة سياسية مغلقة، وقد ساندوا تتويج فيصل ملكا على العراق، وإقامة دولة عراقية مستقلة، كما تأسس الجيش العراقي على يد هذه المجموعة من الشريفيين الذين احتكروا لاحقا مناصب الدولة العليا وقد عملت هذه النخبة على أن يكون بناء هياكل السلطة والبناء الدستوري بما يحقق أهدافهم ومصالحهم؛ لذلك جعلت الدستور يقرر الية تمكن النخبة التقليدية من السيطرة على مقاليد الأمور من جهة، ومن جهة أخرى تكون آلية دستورية لانتخاب البرلمان تفضي إلى تدوير هذه النخبة في السلطة ومن ثم وجود برلمان تحت السيطرة. [2] لقد كان غالبية الضباط الاشراف ينتمون إلى عائلات متوسطة أو دنيا، ولكنهم كانوا يحاولون حيازة فكرة التغيير الاجتماعي بالقوة وهذا ما كان واضحاً في مذكرات الملك فيصل فيذكر أنهم كانوا متعصبين نحو التغيير إلى الأعلى والاعتماد على العناصر الثقافية الاوربية، وهذا لم يكن يلائم افكار الكثير من القوى الاجتماعية في الساحة الوطنية.[3]

2 ـ النزعة الوطنية: إن مخاوف الشيعة كانت تكمن في كونها غير راغبة في الانصهار تحت لواء الوحدة وذلك لأسباب تتعلق في مخاوفهم من ضياعهم تحت إطار وحدة عربية كبرى وإن هذه الرؤيا انقسمت على:

أ ـ اتجاه سياسي: يتمثل في مجموعة معارضة للتوغل البريطاني في الحكم، والانتداب أو الاتفاقية المبرّمة مع الانكليز، ومن المطالبين بالاستقلال الفوري، وكانوا من المنتقدين وبشدة

(1) منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان انموذجاً 1990 ـ 2011، العارف للمطبوعات، بيروت، 2012، ص172.

(2) وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص190.

(3) نقلًا عن: حنا بطاطو، مصدر سابق، الكتاب الأول، ص357.

الانحراف في المسار الديمقراطي، ولكن في الوقت نفسه كانوا أقل حدة على الشريفين وفكرتهم القومية ومن أبرز قادتهم كان جعفر أبو التمن ومحمد أمين الجرجفجي. [1]

ب ـ اتجاه طبقي: يرى هذا الاتجاه في الضباط الشريفين، الذين يدعون إلى القومية العربية في الحقيقة هم أقل مستوى من أن يكونوا دعاة إلى مثل هذا الشعار ومن أبرز دعاة هذا الاتجاه كان حكمت سليمان وطالب النقيب. [2]

ج ـ اتجاه اثني ـ ثقافي: وقد سعى هذا الاتجاه إلى أن تكون القومية العراقية هي القومية الأم وإن العراق الحديث هو بلاد الحضارة وبلاد الرافدين وإن العراقيين هم أحفاد الحضارات (السومرية ـ البابلية والأشورية القديمة)، وإن الكيان العراقي مستقل عن الدول العربية دون الابتعاد عن الروابط المشتركة وكان الشيعة ميالون لهذا الاتجاه القومي العراقي. [3] وهي القضية الأساسية التي تبناها الشيعة. [4]

مما سبق يصبح واضحاً أن جوهر المشكلة التي نشأت قبل أن تجتمع الأمة على الانصهار في دولة تأسست ودعت إلى تكوين أمة داخل هذه الدولة الكبيرة في معانيها، فالطرف الأول كان يحمل إيديولوجية القومية العربية، التي تعززت في قادة أغلبهم من السنة يؤمنون أن القوة هي أساس في التغيير والتكوين محاولين بناء هوية قومية، وإن أي انقسام في المجتمع يؤدي إلى فشل هذا المشروع الطائفي (القومي العربي)، ومشككين في قومية المعارض وفي انتمائه العرقي، ويذكر أحد الباحثين قائلا: [5] «إن جوهر المشكلة كان يكمن في أن الإيديولوجية القومية العربية التي تبنتها وعززتها النخبة العربية السنية قد عمقت من حدة الانقسامات الطائفية والاثنية بدل من أن تعمل على تقليصها، ووقفت عائقا يحول دون إمكانية بناء هوية وطنية عراقية، ولا سيما بعد أن اتخذت هذه النخبة منحىً يقوم على استبعاد وإقصاء كل من يحاول تغيير توجهاتها والنزول به إلى مرتبة التبعية الدائمية والنظر إليه على أنه مواطن من الدرجة الثانية. فتكون الصورة واضحة أن الدولة الجديدة هي كسابقتها من الغزوات وبأطر عربية».

---

(1) منتصر مجيد حميد، مصدر سابق، ص126.

(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء السادس، دار الراشد، ط2، بيروت، 2005، ص64.

(3) احمد غالب محي، مصدر سابق، ص85 ـ 86.

(4) نقلًاعن: فالح عبد الجبار، مصدر سابق، ص109.

(5) احمد غالب محي، مصدر سابق، ص86 ـ 87.

3 ـ القومية الكردية: لم تكن النزعة القومية الكردية بعيدة كل البعد عن الحياة السياسة العراقية، في المطالبة بحق تقرير المصير وقد تعالت الأصوات وبصورة عامة بعد أن رفض الكرد الموافقة على التصويت على من يحكم العراق، ومطالبةً بحقها القومي في تقرير مصيرها حالها حال الشعوب الأخرى وحسب معاهدة سيفر عام 1920 التي نصت «على عدم وضع أي عراقيل بوجه الانضمام الاختياري للأكراد الساكنين في جزء من كردستان ـ أي جزء من الموصل ـ إلى الدولة الكردية المستقلة. [1] ولكن سرعان ما نقضت معاهدة سيفر بعد مفاوضات السلام في لوزان وتوصلت بريطانيا إلى تسوية مع الدولة العثمانية. [2] ورأت بريطانيا أن الدولة الكردية التي سوف تستقطع جزءاً من ولاية الموصل سوف يؤدي ذلك إلى إضعاف السنة، على أساس أن الأغلبية العظمى في العراق هم الشيعة، فهي بحاجة إلى موازنة في العراق، فما أن شارفت الحرب العالمية الأولى على الانتهاء حتى بدأت الحركة القومية الكردية بالنهوض، فقد سعى الكرد جاهدين للبرهنة على أنهم يمثلون أمة مستقلة، تنطبق عليهم كل خصائص الأمة، وأنهم مشمولون بمبادئ الرئيس الأمريكي[3] ويلسون الأربعة عشر وليس مجرد أقلية قومية. [4] واجه الكرد المملكة العراقية ومؤسسيها منذ اللحظة الأولى للنشأة وحتى سقوطها في العام 1958، أما الأسباب التي دعت بريطانيا لعدم تأييد الأكراد في فكرة الدولة القومية فهي: [5]

- عدم قبول إيران وتركيا تكوين دولة كردية مجاورة لها.
- حقول النفط الغنية في جنوب كردستان وكركوك.
- خلق النزعة العدوانية بين الكرد العراقيين والعرب العراقيين.
- كانت المناطق الكردية غنية في المياه والمعادن فكانت الرغبة في انضمام الإقليم الكردي داخل الخارطة العراقية.

(1) وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص143.

(2) رشا رعد حميد، مصدر سابق، ص31.

(3) تم هذا في عهد الرئيس الامريكي ويلسون ورسالته للكونغرس الأمريكي التي تكون من أربعة عشر بنود في 8 يناير 1918. للمزيد ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مبادئ ويلسون الأربعة عشر، انترنت http:// ar.wikipedia.org.

(4) احمد غالب محي، مصدر سابق، ص99 ـ 100.

(5) هه زار صابر أمين، اشكالية الدولة والهوية: الدولة العراقية والهوية القومية الكردية انموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2008، ص ص201 ـ 202 ـ 203.

والنتيجة ان هناك (أزمة هوية) كان أحد أهم أسبابها النزعات القومية المتضاربة التي لم تكن سوى نزعات أدت إلى تفريق وتمزيق صفوف أبناء الشعب الواحد أكثر من كونها قد حاولت توحيد التنوع بين أبناء الشعب.

ثالثاً: عسكرة السلطة والمجتمع وأزمة الهوية (1968 ـ 2003)

لسنا بصدد السرد التاريخي المفصل بل نحاول البحث في أزمة بناء الهوية في حقبة زمنية تميزت بمظاهر العسكرة وقد قسمت إلى الآتي ففي 14 تموز/يوليو 1958 ميلاد عهد جديد العهد الجمهوري بانقلاب عسكري قادته نخبة عسكرية وأطاحت بالملكية بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم الذي أعلن عن تشكيل مجلس السيادة المتكون من الفريق الركن نجيب الربيعي رئيسا، ومحمد مهدي كبه عضوا، وخالد النقشبندي عضواً، وكان دور المجلس رئاسة الجمهورية للعراق بشكل مؤقت. [1] وأعلنت التشكيلة الوزارية التي كانت مراعية للتنوع المذهبي والاثني للمجتمع، والمتكوّنة من عبد الكريم قاسم القائد العام للقوات المسلحة الذي تميّز بتوجهه القومي العراقي، وأيده في ذلك كلاً من (محي الدين عبد الحميد، ووصفي طاهر، وعبد الوهاب الشواف وعبد الوهاب أمين)، والحزب الشيوعي العراقي، أما نائبه عبد السلام عارف فتميّز بميوله نحو القومية العربية وقد أيده في ذلك كلاً من (عبد الرحمن عارف، وناجي طالب، ورجب عبد الحميد وآخرين). [2] وأعلن عن الشروع في اعداد كتابة دستور يكون فيه الكرد جزءاً من الهوية الوطنية، في الوقت نفسه بدأ الخلاف واضحاً في تحديد هوية دولة العراق وفي أي اتجاه يمكن أن تكون (قومياً عربياً أو قومياً عراقياُ). [3] فظهر الدور المصري بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر بدعم اتجاه عبد السلام عارف، وذلك لطموحه في إنشاء دولة قومية عربية تشمل كلاً من (العراق وسوريا ومصر)، في حين حاول عبد الكريم قاسم توضيح أنه ليس على خلاف مع مبدأ الوحدة القومية وجسّد ذلك بقوله: «إن الوحدة شيء لا يقرره إنسان واحد بل يجب أن تقرره الشعوب العربية».[4] على أثر ذلك تطور الخلاف في ما بين الاتجاهين مما أدى إلى ظهور المظاهر المسلحة في بغداد والمدن فبدأت الانشقاقات في

(1) نوري عبد الحميد وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958 ـ 1968)، الجزء الأول، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص52.

(2) منتصر العيداني، مصدر سابق، ص178.

(3) حنا بطاطو، مصدر سابق، الكتاب الاول، ص55.

(4) نوري عبد الحميد وعلاء جاسم محمد الحربي، مصدر سابق، ص326.

بغداد ليكون كل حي يأخذ الاتجاه الذي ينتمي إليه وبدأت مظاهر إطلاق النار بين الأحياء فحُرم دخول المواطنين على اختلافهم الفكري والطائفي بين الاطراف المتنازعة ليكون كل حي سكني يتميز بالأجندة التي ينتمي لها.[1] وأدت الخلافات إلى تجاهل العمل في الدستور الذي أعلن في الأيام الأولى للانقلاب والذي أتصف بصفتين هما: مؤقت، وموجز، فأهملت كل فقرات الدستور عدا الفقرة رقم (27) التي اتاحت إلى رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ومجلس السيادة في إصدار قرارات تكون ملزمة وغير قابلة للجدل ولا حاجة إلى مراجعتها، وكانت الأحكام العرفية تطغي على الدستور الجمهوري.[2] مما ولد فراغاً سياسياً وتنامي ثقافة العنف والصراعات والدعوات الانقلابية على الحكم، فوجدت الايديولوجيات الدينية والحزبية والقومية، فلم يستطع عبد الكريم قاسم حل النزاع بين القوتين الرئيسيتين: القوميون والشيوعيون ولم يكن الحزب الوطني الديمقراطي نقطة استناد له ولم يستطع كسب أغلبية ضباط الجيش، وكلها أسباب أدت الى تنامي النزعات والصراعات الاجتماعية والعشائرية والطبقية لتخرج من إطار مدينة بغداد لتشمل أغلب محافظات العراق، وفي العام 1959 أنطلق أول عصيان في الموصل وانطلق الصراع بين القوميين والشيوعيين فبدأ النسيج الاجتماعي في التفكك وبالتلاشي. [3]

لقد وضحت أحداث الموصل عن الاحقاد الدفينة والعداوة المتنوعة القديمة والحديثة فقد وقف الكرد والايزيديون لأربعة أيام ضد العرب، ووقف المسيحيون والاشوريون والآراميون ضد العرب المسلمين، والقبائل العربية ضد القبائل الكردية وحتى في ما بينهم، وشمل في هذا النزاع حتى أبناء الريف الذين وقفوا ضد أصحاب الأراضي. [4] وفي كركوك كان للشيوعيين الدور الأكبر في تنامي جذور الضراوة الوحشية التي تعود إلى العداوة المتأصلة بين الأكراد والتركمان، فخرج الشيوعيون الأكراد من نزعتهم الحزبية لتتميز النزعة الكردية العدائية، فتحولت كركوك إلى ساحة صراع وعداء وتهجير. لقد وصلت الأحداث في كركوك إلى حد المجازر، حتى دفن بعض أبناء المدينة وهم أحياء. [5]

(1) احمد غالب محي، مصدر سابق، ص172

(2) نقلًا عن أثير إدريس، مصدر سابق، ص67.

(3) حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، الكتاب الثالث ترجمة عفيف البزاز، منشورات فرهاد، طهران،2005، ص156.

(4) احمد غالب محي، مصدر سابق، ص187.

(5) حنا بطاطو، مصدر سابق، الكتاب الثالث، ص224.

إن تفكيك البنى المؤسساتية لبناء الأمة قد عمق من حدة الانقسامات الاجتماعية وحرم العراق من فرصة بناء هوية وطنية عراقية. [1] فتم سحب تراخيص التعددية الحزبية وحدت الحكومة من نشاطات الأحزاب التي ساعدت على ضياع الهوية الوطنية للبلد، وسرعان ما أعد لانقلاب عسكري في العام 1963 في مصر ونفذ في العراق تحت وصاية أمريكية ولم يكن حكم الأخوين أفضل مما جاء به عبد الكريم قاسم في الحقبة التي تلت حكمه في مجال الهوية الوطنية.[2] وفي صبيحة 8 شباط/فبراير من العام نفسه أعلن بيان حزب البعث الذي صرح فيه أنه تم القضاء على حكم عدو الشعب الذي صادر الحريات وأكد البيان إقامة حكومة وطنية تعزز بالإخوة مع الأكراد، وبما يضمن مصالحهم القومية. فتركزت خيوط الحكم الرئيسة بيد حزب البعث وسيطر بلا التباس، فتمت الدعوة إلى تشكيل الحرس القومي الذي حاول فرض الأمن والنظام وبشكل قسري، وتميز (الحرس القومي) بولائه للقادة الانقلابين وكان أغلبهم من العرب السنة الساكنين في المناطق الريفية من أعالي ضفاف دجلة وأعالي الفرات. [3] فارتكبت المجازر بحق الشيوعيين في العام 1963 التي كانت توضح مقدار ومدى وحشية هذه النخبة ليكونوا الحزب الواحد المنفرد في السلطة، ثم توسعت دائرة الانقسامات بصورة لا يمكن السيطرة عليها بعد انقلاب تموز/يوليو 1968 والذي قاده العسكريون بالدرجة الأولى فلم يكن لقادة البعث المنقلبين على الحكم أي طموح في تعزيز بناء أمة عراقية والتوجه نحو الأمة العربية وإن الفرد العراقي هو جزء من الأمة العربية. [4] فنصت المادة الأولى من الدستور الجديد «إن العراق جزء من الأمة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة»، ولم يتوقف الصراع الشيعي الكردي الرافض للانصهار تحت عنوان القومية العربية ولم يكن الانقلاب ينطلق من مفاهيم تعبوية تعمل على إدماج الشعب تحت هوية وطنية واحدة بل عملت على الأفكار التسلطية الدكتاتورية لإقصاء المكونات مقابل مكون واحد هو المكون السني لتستمر هيمنة النخبة السياسية من الدولة العباسية وإلى الجمهوريات الأربع؛[5] مما قاد إلى تعطيل الدستور والاهتمام بقرارات مجلس قيادة الثورة وعدّها ملزمة، فصودرت الحريات تحت شعار الوحدة العربية وتميّز الحزب الواحد الشامل لكل العراقيين فوجد الوطن

(1) احمد غالب محي، مصدر سابق، ص190.

(2) منتصر مجيد حميد، مصدر سابق، ص62.

(3) حنا بطاطو، مصدر سابق، الكتاب الثالث، ص297 ـ 298.

(4) منتصر مجيد حميد، مصدر سابق، ص133.

(5) المادة (1)، دستور العراق المؤقت لعام 1968.

ولم يوجد المواطن، إن عدم اعتراف النخبة السياسية بالمواطن أوجد شرخاً في جدار الهوية الوطنية.[1] لقد سعى البعثيون إلى تأسيس الدولة بطابعها (القومي) عن طريق الاستعانة بأدوات الانقلاب ذاتها التي لا تؤمن سوى بالعنف ولا تفهم معنى للبناء النظري للمؤسسات المدنية للدولة، فأفرز البعثيون واقعاً جديداً اختلطت فيه الفكرة القومية الفاقدة للإطار السياسي مع الرؤية العسكرية المتوحشة، مما أوجد فراغاً سياسياً لحزب واحد فشرع الشيعة والكرد لملئ الفراغ عبر إظهار الأحزاب التي قمعت بتعسف وإجرام واضح، وقد اتهمت هذه الأحزاب في ولائها إلى جهات خارج العراق مما دعا إلى توحيد الصف العربي القومي لقمع هذه الأحزاب والشخصيات الدينية الشيعية وشكلت ميليشيات شعبية أطلق عليها اسم (الجيش الشعبي) مما دعا إلى عودة الحركة القومية الكردية إلى الكفاح المسلح في الجبال بعد فشل مشروع الحكم الذاتي الكردي الذي أنشئ في العام 1974، فتحمل الأكراد عدد من المجازر الطاحنة حتى استخدمت الإبادة الجماعية في حقهم. [2] في حين شنت حملات على الشيعة عن طريق فرض رسوم ومنع أغلب طلبة العلم الوافدين إلى الحوزة الدينية في النجف ثم منعت ممارسة الطقوس الدينية في شهر محرم، كما رُحّل أغلب علماء الدين الشيعة غير العراقيين أو ذوي الأصول غير العراقية من العراق، وأصبح سدنة العتبات المقدسة تابعين إلى دوائر الأوقاف الشيعية. [3] علما أن الدولة استعانت في أجهزتها القمعية على أبناء طائفة واحدة مما زاد في الشرخ الاجتماعي في بنية المجتمع العراقي، كما قامت الحكومة بتسفير اعداد هائلة من العراقيين الذين كانوا يحملون الجنسية التبعية الإيرانية ولا يمتلكون الجنسية التبعية العثمانية، وصودرت أغلب أملاكهم المنقولة وغير المنقولة.[4] وأدى ذلك إلى الإجهاز تدريجيا على أغلب قواعد المجتمع المدني وقواه الفاعلة، ليكتمل بالحروب البعثية للنظام السابق بدءاً من الحرب العراقية الإيرانية 1980 ـ 1988 وغزو الجارة الكويت عام 1990 وسنوات الحصار العجاف؛[5] مما دعا إلى هجرة الكفاءات العلمية والخبرات الوطنية، ولقد عانى أبناء المجتمع العراقي في الداخل فقدان الحريات والأمان وتصاعد شعور أغلب

(1) وليد سالم محمد، مصدر سابق، ص110 .

(2) مريم محمد حسين، الاحزاب السياسية والهوية الوطنية في العراق بعد2003، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،2014، ص58.

(3) فالح عبد الجبار، مصدر سابق، ص219.

(4) المصدر نفسه، ص115.

(5) منتصر العيداني، مصدر سابق، ص183.

المواطنين بالحرمان واليأس.[1] سواء في الداخل أو الخارج لوصول يد النظام لهم فيذكر أحد المواطنين المهاجرين إلى فرنسا أنه ولمدة حكم البعث العراقي كان يخشى الدخول في الشارع الذي توجد فيه السفارة العراقية، وأغلبهم عاشوا في المهجر بخفاء، لقد نجح البعث ولغاية عام 2003 في الدمج القسري لأبناء المجتمع وسيطرت أزمة التمرس الطائفي والأثني والمذهبي والعشائري والحزبي وتصاعد شعور المواطن في الانهيار وعجزه عن حب الانتماء إلى هوية وطنه فلم تكن شعارات الوحدة العربية والقومية العربية إلا شعارات تكتيكية لتصفية الخصوم وهذا ما أثبته التاريخ المعاصر.

المطلب الثاني: انبعاث الهويات الفرعية بعد 2003

أولا: الاحتلال ودوره في أزمة الهوية

لم يكن الغزو الأمريكي البريطاني إلى العراق بعد العام 2003، والإعلان أن الهدف الرئيس للغزو هو إسقاط نظام صدام حسين الذي يؤدي في الأخير إلى نزع أسلحة الدمار الشاملة التي كان يمتلكها النظام السابق وقيام مجتمع مدني ديمقراطي نشط إلا صورة من صور الاحتلال، فلم يكن الاحتلال الأمريكي للعراق إلا استمرار للاحتلال الدكتاتوري، أي أن كلاهما كان يكمل الآخر في انتهاك فكرة الحق وسيادة الفرد والمجتمع والدولة، فليس مصادفة أن تتشابه شعاراتهما الداعمة لمواقفهم العملية. [2] فكانت النزعة الحاكمة في العراق وعلى امتداد السنوات الماضية ما قبل العام 2003 نزعة ثنائية المحتوى، إزاء الهوية بين الاثنية العربية والوطنية وظلت هذه النزعة مسيطرة على التفكير السياسي كله بمعزل عما كان يعانيه منه العراق من مشكلات ومصاعب فأنتجت تناقضات وازدواجية في المعايير ومتضادات عامة في الداخل، أي كان هناك نفي للهوية الوطنية العراقية مقابل الهوية الدكتاتورية التسلطية، فكان الشعار الوحدة والحرية.[3] أما الغزو الأمريكي فقد عمق التحلل تحت شعار التحرير والحرية والديمقراطية فكان الغزو مقبولاً في بعض جوانبه لأغلبية المعارضة الديمقراطية والثورية والوطنية والقومية والإسلامية وغيرها، فأطلقت مسميات عدة على الاحتلال فمنهم

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص151.

(2) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص312.

(3) ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية العراقية، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2012، ص24.

من قال تحريراً ومنهم من عدّ القوات المحتلة قواتاً صديقة... الخ، فعمل الاحتلال على تكريس الانقسامات بين الشرائح المجتمعية للشعب العراقي. [1] وفي محاولات ترقب من القوى والأحزاب القومية والدينية واللبرالية العراقية إلى من سوف تؤول له السلطة؟ ومن يحكمها؟ وما شكل الدولة الديمقراطية الحديثة بعد هذا الاحتلال، فآلت السلطة إلى الدول التي أدت دوراً فاعلاً في احتلال العراق ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتم تأسيس سلطة تدار من لدن حاكم مدني سميت هذه السلطة (سلطة الائتلاف المؤقتة) والحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر)، [2] فكانت نواة العمل السياسي لدى الحاكم المدني بريمر هو تمزيق بقايا نسيج الهوية الوطنية في العراق واعتماد مبدأ المحاصصة الطائفية فأعلن في 14 تموز/يوليو العام 2003 عن تشكيل مجلس حكم ضم شخصيات متكونة من 25 عضواً تم اختيارهم لتمثيل شرائح المجتمع العراقي كافة، [3] كما عمل الحاكم المدني الجديد في خطوة أخرى إلى حل الجيش والمؤسسات الأمنية والإعلامية وهي خطوة أخرى في تفكيك الهوية الوطنية*، هذه الخطوات أدت إلى تسيس الهويات الثانوية وخصوصا عند السنة الذين بدأوا يشعرون بالتهميش عن طريق اعتماد مبدأ الأغلبية في تسلم المناصب السيادية في الحكم، فأخذت التوترات والاعتراضات والاحتدام بين الطوائف والاثنيات في ما بينهم أو داخلهم، التي وصفت بالصراعات السياسية. [4] فنلحظ أن الكرد اكتفوا بعبارة تقرير المصير فكانت امنيتهم أن تعود قوى عظمى إلى العراق لتصحح الخطأ الذي ارتكبتهُ بريطانيا بحقهم، أما التركمان فطالبوا بتأسيس وحدة فيدرالية تركمانية تشتمل الموصل وكركوك وقد لاقت دعماً في ذلك من تركيا. اوكلت مهام عدة إلى مجلس الحكم الانتقالي وحددت من لدن سلطة الائتلاف منها تعيين وزراء مؤقتين، واصدار مجموعة من القوانين كان ابرزها اتفاقاً سمي بـاتفاقية نقل السلطة الذي وقعه الرئيس الدوري آنذاك جلال الطالباني مع كل من الحاكم المدني بول بريمر ونائبه البريطاني ديفيد ريتشموند في 15 تشرين الثاني/نوفمبر العام 2003، وكان من

(1) ميثم الجنابي، مصدر سابق، ص25.

(2) همام لؤي عبد الحسين، العلمانية والأحزاب السياسية المعاصرة في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008، ص82.

(3) رشا رعد حميد، مصدر سابق، ص74.

يؤكد الدكتور صادق الاسود أن الجيش هو عنصر أساسي في بناء هوية أي بلد ولمزيد من التفاصيل ينظر: صادق الأسود، مصدر سابق، ص412.

(4) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي)، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007، ص13.

ابرز فقرات الاتفاقية هو وضع جدولة زمنية لنقل السلطة الى العراقيين وعلى مراحل اقصاها في نهاية العام 2005، وصدر قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي صيغ من سلطة الاحتلال. [1] كما وعمل الحاكم المدني وعن طريق اعتلائه السلطة والاحتكام عليها من الاحتكام على السلطتين التشريعية والتنفيذية وتشكيل مكتب الاعمار ثم الاعلان عن تشكيل وزارات الأمن والدفاع والداخلية.[2] رفضت هذه القوانين من لدن أغلب مكونات الشعب وكانت المطالب في تحويل السيادة بيد العراقيين فقط. [3] ولقد أخذ الشارع العراقي يتجه نحو التكتلات عن طريق اعتلاء الاصوات المطالبة بحقوق الجماعات كلاً حسب مكونه أو مذهبه أو قوميته فتوسعت دائرة الخلاف لاسيما بعد إعداد الدستور متمثلةً في النزاع بين: [4]

1) مبدأ الأغلبية موقف الشيعة، مقابل التوافقية موقف الأكراد والسنة.
2) الفيدرالية الأثنية مقابل المركزية الاحادية، الاكراد مقابل الاخرين او الفيدرالية الادارية المتمثلة في التكتلات السياسية مقابل الاخرين.
3) اللامركزية مقابل المركزية والمطالبات في توزيع عادل للثروات النفطية.
4) الاسلامية مقابل العلمانية، الاسلاميون مقابل العلمانيين العرب والقوميين الاكراد.
5) الاقتصاد الموجه ضد اقتصاد السوق.
6) هوية العراق والانتماءات ودول الجوار.
7) النزعات المحافظة ضد الحريات الشخصية.
8) قانون اجتثاث البعث وتبعاته.

ويمكن تشخيص تنامي هذه الانقسامات بعد اعلان نتائج الدستور العراقي لعام 2005 فنلحظ ان نسبة الموافقة هي 95 ,78% ونسبة رفض هي 41 ,21%، وان نسبة الرفض قد ظهرت أغلبها في المناطق السنية حيث انه رفض في الأنبار بنسبة 96 ,96%، وفي صلاح الدين بنسبة 75 ,81% في مقابل موافقة عليه من لدن 11محافظة وبنسبة قبول 90%. اما

(1) أثير إدريس، مصدر سابق، ص98.
(2) محمد عبد الحمزة خوان، مصدر سابق، ص64.
(3) عمار البغدادي، لمحات من حياة الامام السيستاني (فقيه عصر ورجل سياسة)، دار المؤرخ العربي، بدون تاريخ، ص46 ـ 47.
(4) فريق ابحاث، مصدر سابق، ص88 ـ 89.

المؤشرات التي وضعت على الدستور فهي عدة منها ان الفقرة الثالثة تنص على أن «العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب وهو جزء من العالم الاسلامي...» فلم يقل جزء من الأمة العربية، فرض واقعاً تعسفياً عليه عبر تثبيت مبدأ تعدد اللغات واللهجات في المجتمع العراقي وإضعاف هوية اللغة الام العربية.[1] كما لم تستطع الكتل ايجاد مشروع وطني ذي هوية مبنية على العدالة والمساواة والحرية ففي المادة (9) أكد المشرع أن: «تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الامنية من مكونات الشعب العراقي، فكلمة مكونات توضح أن هذه الاجهزة الامنية سوف تتشكل على أساس مذهبي واثني»، رغم الموافقة بشكل عام على الدستور إلاّ أنه لم يخلو من الالتباس ولذا يلحظ حالياً نكوص في العلاقة مع الدستور من قبل بعض المشاركين في العملية السياسية بل ويستشعر أن الكثيرين ينظرون إلى الدستور على أنه محطة مؤقتة في طريق الانتقال السياسي. يذكر أحد المحللين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة الأمريكية ان الاحتلال قد فشل في التخطيط لعمليات الاستقرار في العراق وبناء دولة حديثة، [2] ولكنه نجح في تنضيد المجتمع العراقي على أساس هويته الطائفية والعرقية، وهو ما يشكل حاجزاً حقيقياً في طريق البناء الديمقراطي. [3] إن هشاشة المجتمع وتخلفه كان أرضاً خصبة لمثل هذه النزعات التي تنامت وتضاعفت كما أن العامل الخارجي المحيط كان سبباً في إثارة الفتن وتقويتها لتكون لبنة أساسية في ضياع هذه الأمة، فعمل الاحتلال الأمريكي على مأسسة المشروع الطائفي والعرقي، ولتحقيق هذا المكتسب عمل على الآتي:[4]

1 ـ حرب الكل بواسطة الكل: عبر تأجيج الصراع الطائفي، وبسبب الارهاب الصدامي.

2 ـ فكرة الحاكم والمحكوم والغالب والمغلوب: التي كانت سببا في التدخل الإقليمي لرفع كفة مقابل كفة أخرى غالبة، التي تعتمد مبدأ تدمير كل شيء انطلاقا من شعور البعض بالغبن، فتحولت الساحة السياسية إلى ساحة تصفيات عرقية وطائفية وظهرت التكتلات الدينية والمذهبية وبصورة واضحة.

(1) أثير إدريس، مصدر سابق، ص103 ـ 104.

(2) انتوني كوردسمان، تطور التمرد العراقي (2003 ـ 2005)، ترجمة امير جبار الساعدي، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، القاهرة، 2011، ص27.

(3) عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي، اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة قضايا سياسية، العدد(34)،جامعة النهرين، بغداد،، 2013، ص47.

(4) احمد غالب محي، مصدر سابق، ص290.

ثانياً: تغييب الدولة وتفتيت الهوية

عمل الحاكم المدني الأمريكي الجديد (بول بريمر) إلى حل المؤسسات الأمنية والسياسية وفي مقدمتها، وزارة الداخلية والأمن والمخابرات والدفاع مما دعا إلى حدوث اضطرابات في الجانب الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، فتنامت وتقوت الجماعات المسلحة وتحول العراق إلى أرض خصبة تستقطب الجماعات المسلحة القادمة من خارج الحدود العراقية تحت عناوين جهادية مختلفة. [1] يذكر علي الوردي ان طبيعة الفرد العراقي تحمل في طياتها مفهومين، القبلية والانتماء إلى العشيرة والحضارة والتحضر فأي عامل من هذين الاثنين كان اكبر (نما وتوسع) فالبيئة المحيطة به عامل مساعد على تشجيع أحد هذه العوامل. [2] فبدأت اشكال من الولاءات تنمو بصيغ مختلفة فذهب بعضهم إلى الاحتماء بالولاء الطائفي والانضواء تحت سقفه، وذهب بعضهم الآخر إلى الولاء القبلي والاحتماء فيه، والاخر إلى الاحتماء بالمناطقية وعبر الانتساب الى كتلة سكانية في منطقة جغرافية معينة لحفظ أمنها والدفاع عن وجودها ومصالحها. [3] فانقسمت العشائر الى ثلاثة اقسام فمنهم من كان مشتركاً في العملية وداعماً لها، ومنهم من هو رافض وكان حاضناً للجماعات المسلحة الإرهابية، والاخر وقف محايداً. [4] عملت قوات الاحتلال على دعم وتقوية هذه المفاهيم، كما قامت النخب السياسية العراقية بإعادة انتاج الثقافات التقليدية لما قبل الدولة وهي الطائفية، والاثنية، والقومية؛ وبسبب ضعف الحراك السياسي للطبقات الاجتماعية العراقية، وعدم تبلور جماعات المثقفين وتحولهم الى قوة فاعلة في المجتمع، فضلاً عن قوة الخطاب المتشدد لدى أغلب الأحزاب السياسية، وتحول الجانب الثقافي متماشياً مع المشهد السياسي بل متأزماً نحو المعضلات التي تمر بها المخاضات السياسية، فنمت وتقوت الهويات الفرعية وتسيّدت على الهوية الوطنية للبلد.[5] وفي تنامي للانفلات الأمني، وغياب واضح لمشهد

(1) عبير عبد الحسين محمد جاسم، دور القبلية في الحياة السياسية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2015، ص94.

(2) علي الوردي، دراسة في المجتمع العراقي، بدون مكان طبع، بدون سنة طبع،، ص 19.

(3) صباح ياسين، «صحوة العشائر العراقية»، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص203.

(4) عبير عبد الحسين محمد، مصدر سابق، ص95.

(5) سلمان محمد شناوة،،ما تبقى من الوطنية العراقية، الحوار المتمدن، عدد2983 في 22 نيسان/ابريل 2010.

الدولة الوطنية لم يعد امام المواطن غير التوجه والعودة الى ديوان العشيرة ومرجعيته في ضمان حقوقه، فانطلقت دعوات متفرقة لتشكيل مجالس للعشائر وبرزت إلى الواقع تسميات لتجمعات عشائرية عدة قادها مجموعة من رموز من رؤساء العشائر بدعم من المواطنين ضمن تلك المناطق، كما عملت قوات الاحتلال على دعم قادة العشائر في المناطق الغربية في مبادرة الى الوقوف بوجه الجماعات المسلحة وبيان مواقف العشائر التي كانت محتوية وحاضنة للجماعات الإرهابية المسلحة واطلق عليها اسم (مجالس الصحوات)، فكانت هذه المجالس المشهد الحي في هذه المناطق ولاسيما بعد حصولها الدعم المعنوي والعسكري والسياسي لتكون هي الناطق والمحرك في عودة الأمن الى تلك المناطق.[1] وبذلك فإن: «أن مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة يؤشر هيكلاً سياسياً متمدنا ديمقراطياً فيدراليا بحشوة غير متمدنة بسبب اعتماد معايير سياسية غير متمدنة طائفية دينية ـ تعصبية قومية ـ اجتماعية عشائرية، وأن افضل حل لإشكاليات الهويات العشائرية، والطائفية تتمثل في البديل الذي يتجسد بالإقرار المجتمعي، ومن ثم الدستوري العقيدي بالهوية التعددية والطائفية والعشائرية في العراق لتمثل هوية دينية واجتماعية وليس سياسية وبالإمكان لهذه الهويات العشائرية والطائفية تشكيل روابط اجتماعية ودينية تدافع عن مصالح اعضائها بوصفها منظومات اجتماعية ودينية وليست سياسية».[2]

المطلب الثالث: ضعف الأداء السياسي

أولاً: التشرذم السياسي

تميز النظام السابق بالدكتاتورية الراعية للفردية التي تتبع سياسة القوة والعنف والحزب الواحد التابع لها يساندها في ممارسة السلطة ويحاول أن يكسب لها التأييد الشعبي بوسائل العنف والقوة. وبعد العام 2003، نلاحظ أن الهويات الفرعية الوطنية كلها شكلت أحزابا وحركات رد فعل لما عاشته طيلة عهود الدكتاتورية الطاردة للاثنيات الوطنية. [3] أتسع حجم الأحزاب في عام 2005 إذ سجلت الهيأة العليا المستقلة للانتخابات أكثر من 300 كيان سياسي،

(1) صباح ياسين، مصدر سابق، ص205.

(2) عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي، إشكالية بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مصدر سابق، ص69 ـ 70.

(3) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص312.

دخل ساحة المنافسة في البرلمان.[1]، وأدى ذلك إلى اتساع نطاق المشاركة في صنع القرار السياسي وإضعافه في الوقت نفسه؟ والسبب يعود في أن هذه الأحزاب والكيانات ـ وبموجب النظام الانتخابي ـ لا يمكنها تشكيل حكومة وحدها بل هي بحاجة إلى كيانات أخرى صغيرة أو كبيرة تتحد معها برغم الاختلاف في الإيديولوجيات أو المشروع السياسي، مما ينعكس هذا الاختلاف على دور الحكومات الناتجة عن هذا النظام. إن المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق تتطلب إنجاز مستقبل ديمقراطي وعليه فإن عراق اليوم يعيش في مرحلة تتعايش معها وفيها المتناقضات وتزدحم بالمتغيرات، وإن العلامات الفارقة لهذه المتناقضات وتلك المتغيرات نلتمسها في سلوكيات النخب السياسية التي تتراوح بين، «هلاك سياسي وحراك سياسي»[2]، أشياء كثيرة تحصل في عراق اليوم هي بعيدة عن السياسة بصيغتها المدنية وقريبة من السياسات غير المدنية. كما إن إشكالية العمل الحزبي تتمثل بعدم إصدار قانون ينظم عمل هذه الأحزاب السياسية[3]، بالشكل الذي يجعل منها عملية ذات فاعلية ودور في إنجاح العملية السياسية لتضع الأسس الصحيحة لممارستها وهذا يؤكد حالة عدم الثقة بين الأحزاب وأفراد المجتمع.[4] إن أغلب الأحزاب السياسية تؤدي دوراً في صنع القرار السياسي وبالتالي في عملية رسم وصناعة السياسة العامة، ويضعف هذا الدور إذا كانت الاحزاب السياسية ضعيفة التشكيل، وتسيّرها التوجهات المتناقضة، كما أن ارتباط بعض الأحزاب بالخارج سيقوي النزعة بتوجيه العمل الحكومي باتجاه سلبي لا يراعي المصالح الوطنية.[5] إن تأثير الأحزاب السياسية العراقية الحالية يسير باتجاه عدم إمكانية بناء وحدة وطنية بابتداع المشكلات أو الدفع باتجاهها، أو أن يجعل الحزب نفسه مشكلة يؤدي إلى تعكير صفوة الحياة السياسية.[6] إن الوحدة الوطنية عامل من عوامل القوة فلا يمكن تحقيقها إلا إذا كانت الرموز الوطنية أكثر فاعلية، وأن بعض هذه الأحزاب السياسية المنشئة حديثاً هي أحزاب ورقية تتسم بالضعف

(1) فالح عبد الجبار وأسماء جميل، الأحزاب السياسية في العراق، دراسات عراقية، انترنت .iraqsTudies .com

(2) عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي، مصدر سابق، ص35.

(3) صدر قانون الأحزاب العراقية ونشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4383)، في (12 تشرين الأول 2015) ولكن لم يتم تفعيله حتى انجاز كتابة هذا الفصل.

(4) عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب البحث عن الهوية، مصدر سابق، ص80.

(5) فلاح جاسب عودة، التعددية السياسية وظاهرة عدم الاستقرار: دراسة حالة العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2013، ص180.

(6) المصدر نفسه، ص155.

والهشاشة نظراً لضيق قواعدها الشعبية والجماهيرية، فضلاً عن إن القيادات لديهم غير معروفين في بادئ الأمر لغالبية المجتمع العراقي، وكذلك عدم وجود إطار فكري في هياكلها التنظيمية، [1] كما أن بعض هذه الأحزاب هي أحزاب إسلامية، وهذه التنظيمات تتقاطع في معظمها مع الديمقراطية كنظرية، ومرد ذلك خلفيتها الفكرية والدينية والقومية، فالخلفية الدينية الإسلامية لا تلتقي مع الديمقراطية كون الديمقراطية نظرية بشرية وضعية، وعليه، فالمواطن بشكل عام أصبح متردداً في إمكانية الاندماج مع حزب من الأحزاب الموجودة على الساحة، وهذا بحد ذاته عامل كابح بوجه الامتداد الجماهيري في الأحزاب. إن ضعف التيار الديمقراطي الليبرالي في العراق، نتيجة شيوع الموروث الثقافي الإسلامي والواقع الاجتماعي اللذين لم يكونا مسعفين لنمو الثقافة والديمقراطية اللبرالية. [2] أظهرت في هذه الحقبة ما يمكن تسميتهم (الليبراليين أصحاب المنافع الخاصة) الذين حاولوا الانصهار في بودقة الأحزاب الكبيرة، وفي الغالب، إن بعض هذه الأحزاب واجهات لبعض الشخصيات الطائفية أو السياسية أو العشائرية وهي غير قادرة على تجاوز الأطر الاجتماعية باتجاه الأفق السياسي، ان وجود هذا الكم الهائل من الأحزاب والتنظيمات السياسية المتنفذة ببرامج سياسية واقتصادية واجتماعية غير واضحة يحوّل قطعاً دون عملية القدرة على بناء المجتمع، وتحقيق دولة مستقرة سياسيا وأيضا فهو يؤثر سلباً في اختيارات الناخبين لممثليهم، وعندما يتبلور الوعي السياسي لدى المواطن بمرور الزمن فإنه سوف يخلق قطيعة بين الحركة الجماهيرية وحركة النخب؛ [3] لذا اقتصر عمل بعض هذه الأحزاب فقط على الجانب السياسي وعدم الاختلاط في (المجتمع)، بشكل إيجابي فمورست السياسة بأساليب غير سياسية، وتركزت الجهود نحو تشكيل الحكومة، وتقاسم السلطة وليس بناء الدولة فتحول مفهوم الوحدة الوطنية إلى (فكرة الشراكة الوطنية) فبرزت المحاصصة التوافقية وليست الكفاءة العلمية. [4]

إجمالاً إن الإطار الأساسي السياسي في دول العالم الثالث هو الإطار التقليدي، ويتلون السلوك السياسي كله تلويناً واضحاً باعتبارات ذات علاقة بالانتماء الطائفي وهذه الانتماءات

(1) نقلًا عن عبير سهام، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة العراق أنموذجا، مجلة دراسات سياسية، العدد (16)، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص10.

(2) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص325.

(3) عبير سهام، مصدر سابق، ص10.

(4) هالة كريم تركي، التنشئة الاجتماعية ـ السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2012، ص93 ـ 94.

الطائفية يطلق عليها «الولاءات الأولية» حسب وصف «كليفورد غيرتز» [1]. أن حقيقة ما يحدث في العراق هو إساءة الى مفهوم التعددية والشراكة الحزبية وأن عدم الاحترام ما بين الأطياف السياسية (جهلا أو الغاء) ونشوء الفوضى وسوء استخدام المال العام والذي هو نوع من انواع الإلغائية، وعليه فلا يمكن المحافظة على استقرار المجتمع العراقي مالم يكن هناك آليات القضاء على الفساد والتشرذم السياسي الذي يضعف الولاء للهوية الوطنية.

ثانياً: ضعف المؤسسات التمثيلية

جاء قانون الجمعية الوطنية رقم (3) للعام 2005، ليؤكد أن النخبة الحاكمة حرصت كل الحرص على حقوقها وامتيازاتها أكثر من حرصها على حقوق الناخبين والشعب فمن أصل (11) مادة تضمنها القانون هناك (5) مواد تتحدث عن حقوق الأعضاء فقط، أما القانون رقم (9) لعام 2005، الذي يخص منح نواب أعضاء مجلس الحكم رواتب تقاعدية تساوي ما يحصل عليه عضو مجلس الحكم. [2] وشهد عام 2005 الاقتراع الثالث وفي 15 كانون الاول/ديسمبر 2005، اختير (275) عضواً في البرلمان العراقي (مجلس النواب العراقي) بقائمة مغلقة، ولمدة أربع سنوات، وشهدت الانتخابات دخول بعض القوى السنية الى العملية السياسية، وحازت قائمة الائتلاف العراقي الموحد على 128 مقعداً، وحصلت قائمة التحالف الكردية على 53 مقعداً، وحصلت وجبهة التوافق على 44 مقعداً.

أما صلاحيات المجلس فكانت، اختصاصات تشريعية، ورقابية، وإقرار الموازنة، وانتخاب رئيس الجمهورية، والدرجات الخاصة. كرس الكثير من النواب مبدأ المحاصصة العرقية والطائفية والحزبية تحت مسمى الديمقراطية التوافقية، كما أن عدداً كبيراً منهم لا يمتلك الخبرة والتجربة في العمل السياسي ويعانون تدني مستوى الوعي الانتخابي والسياسي بدرجة كبيرة.[3] فتحولت السياسات التوافقية إلى سياسات تواقفية.[4] فالديمقراطية التوافقية جعلت

(1) آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2006، ص34.

(2) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، قانون رقم 3، العدد 4002، 2005/8/16. والأمر رقم 9 لعام 2005، العدد 4007، 2005/10/25.

(3) طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد (28)، بغداد، كانون الأول، 2009، ص112.

(4) عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب البحث عن الهوية، مصدر سابق، ص14.

من مجلس النواب مجلساً لا روح فيه لان أعضاءه ينتمون إلى الأحزاب المشاركة في السلطة وبالتالي لا يعترضون على قرارات السلطة التنفيذية خوفاً من الإقصاء من لدن أحزابهم، فيمكن اختزال (275) نائبا بـخمسة نواب فقط. وفي الدورة الاولى للمجلس نلحظ أن من بين 90 قانوناً لم يستطع المجلس من تشريع إلا بضع منها وأنشغل في تعديل قرارات النظام السابق التي تتعارض مع صلاحيات السلطة التنفيذية. [1] في حين نلحظ في عام 2010 تأكيداً من قبل المحكمة الاتحادية العليا حكماً ينص على حصر تقديم مشاريع القوانين بالسلطة التنفيذية عبر المنفذين المحددين بالدستور، وهو حصر لصلاحيات البرلمان لاختصاصاته (التشريع والمراقبة) فيعد مخالفة دستورية، وبذلك فقد حصرت المحكمة العليا حق التشريع في قبضة السلطة التنفيذية. [2] فتحولت حكومة الحزب الواحد إلى حكومة الطوائف. أما في مجال الاختصاص الثاني وهو الرقابة ففي الحقبة الممتدة من العام 2006الى العام 2010، نلحظ أن البرلمان قدم خمسة استجوابات، أدت إلى اقالة وزير التجارة، وخرج بكفالة من القضاء، ورئيس هيأة النزاهة أيضا، وثلاثة انتهت في تجديد الثقة لكل من وزير الكهرباء، ووزير النفط، ورئيس المفوضية العليا للانتخابات، وقد عكست هذه الاستجوابات الواقع السلبي في أداء الرقابة للمجلس، نظراً لارتباطه بدوافع سياسية عند الاستجواب بالدرجة الاولى. [3]

وهو ما جعل النائب محمود عثمان أن يؤكد في الجلسة (47) للمجلس القول: «البرلمان معطل لصالح الـ مطبخ السياسي»، وفي احد الجلسات وأثناء مناقشة قانون مجالس المحافظات صرح النائب سليم الجبوري قائلاً: «إن الأمور بيد قادة الكتل السياسية»، ويعلق النائب هاشم الطائي رئيس لجنة الأقاليم والمحافظات بالاتي: «لو استطاع أن يخرج البرلمان من الأجندة السياسية» [4] نستنتج أنه لم يكن مفهوم الهوية الوطنية واضحا ومعرفا لدى أغلب النواب؛ مما جعل المجلس عبارة عن منازلات كلامية والفائز يصفق له. وفي العام 2007 علقت جبهة التوافق عضويتها احتجاجاً على عدم تعليق الإجراءات القانونية بحق وزير الثقافة أسعد الهاشمي وفي تموز/يوليو من العام نفسه، هددت الجبهة بسحب وزرائها إن لم تظهر الدولة مؤشرات إيجابية حول القضية نفسها. كما أن النواب وعلى المستوى الفردي بدأوا في التغيّب

(1) نهلة النداوي، الأداء البرلماني للمرآة العراقية (دراسة وتقويم)، مطبعة الطباع، بغداد، 2010، ص16.
(2) منتصر العيداني، مصدر سابق، ص465.
(3) منتصر العيداني، مصدر سابق، ص468.
(4) نقلًا عن: نهلة النداوي، مصدر سابق، ص47.

وعدم حضور الجلسات حتى وصل غياب الأعضاء الى (70 عضواً) وهو ما أكده النائب رشيد العزاوي، وكان مجلس النواب طائفيا بامتياز، فبرزت الكثير من المشكلات حتى وصل الأمر أن الوزير يصرح أنه لا يستطيع التحرك إلا في إطار وزراته، وكانت النتيجة عرقلة صناعة القرار، وإنتاج مواقف حكومية مؤقتة مما أدى إلى ارتكاب الأخطاء دون اعتبار للمحاسبة لان كلاً منهم يتمترس خلف حزبه أو قائمته، فالقائمة التي يتوجه استدعاء إلى وزيرها تعدهُ طعناً لها، أو تعده بدافع الضغط على رئيس القائمة. [1] وعليه يمكن القول إن التنافر عطل حتى القوانين الصادرة من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب فانعكس هذا سلباً على أداء الحكومة وعرفت بتفشي المحسوبية والفساد وفي سرقة الأموال العامة التي عجزت الحكومة عن محاربتها.[2] ومصداق ذلك تصريح للنائبة ماجدة التميمي أوضحت فيه: «أن في ميزانية العام 2014 كان هناك أكثر من 6000 مشروع متلكئ، وبمبلغ (228) ترليون دينار خسارة الدولة».[3] ان الانقسامات والكتل وجدت منذ ان وجدت الحياة السياسية، ولكن التعددية الديمقراطية لم توجد إلا منذ حقبة وجيزة من الزمن، وفي عدد محدود من الدول، ومهد صراع الجماعات الطريق الى الديمقراطية، أي أن القضية ليست مجرد وجود جماعات متصارعة بل كيفية محاولة صياغة هذا التنافس والصراع بنموذج يحقق الديمقراطية.

كلها اسباب ادت الى تفكك اللحمة الوطنية إلى تغلغل الإرهاب في العراق، ترافق مع ذلك وتزامن معه افتقاد البلاد لأدنى مستوى من الخدمات، فنما وتعزز مفهوم اللامبالاة السياسية لدى المواطنين تجاه البعض من رجال السياسة وبدأ شعورهم الوطني يتجه نحوهم بالضعف والانحسار.

ثالثا: الفساد المالي والمحاصصة الطائفية

ينظر للفساد انه استغلال للسلطة والنفوذ المستمدة من المنصب او من العلاقات من اجل عدم الاذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات الذي ينص على ان العلاقات

(1) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الأشرف، 2008، ص155.

(2) جميلة عبد الحسين، اشكالية دولة القانون (العراق انموذجاً 2003 ـ 2010)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012، ص52.

(3) ماجدة التميمي، تصريح في الدائرة الإعلامية برلمان العراق، تم نشره في 2014/12/23 أنترنيت www. youtube.com/watch.

الشخصية او العائلية لا ينبغي ان تلعب اي دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها الموظفون المعنيون في القطاع الخاص او الحكومة. [1] ويمكن تمييز اوجه الفساد المختلفة عبر:[2]

الوجه الاول: الرشوة الناتجة عن التأثير السياسي غير الرسمي على مستوى صناعة القانون.

الوجه الثاني: ابتزاز كبار الموظفين على مستوى صناعة القرار.

الوجه الثالث: الجرائم التي يرتكبها صغار الموظفين على مستوى تطبيق القانون.

الوجه الاخير: السلوك المتصل بالمواطنين في تعامله مع الموظفين الصغار.

تميزت حقبة ما قبل عام 2003 بظاهرة اخذ الرشوة من لدن موظفي الدوائر الحكومية وما سمي بـ(البقشيش)، اما بعد عام 2003 فقد تحول هذا المسمى الى (الرشوة المفروضة) التي اصبحت اضعاف البخشيش وبأوجه مختلفة ومسميات متعددة، فكانت بداياتها عند عودة المهجرين قسرا خارج العراق ليطلب منهم اصدار وثائق ثبوتية ما يسمى عندنا بـ(المستمسكات الاربع)، فاضطر بعضهم لدفع مبالغ مالية للحصول عليها والى هذا اليوم (وهذا ما يتعلق بفساد وافساد الشعب)، اما بما يتعلق بفساد الطبقة الحاكمة التي اتت بعد الاحتلال فوصفها الدكتور علي زيني، «بالمخجلة التي لا يندى لها الجبين فوصلوا الى مستوى الاحتراف ليرتفعوا عن مستوى اللصوصية»، في حين لم يكن الاحتلال الا صورة اولية عن هذا الوصف من خلال الآتي [3]:

لم تمارس سلطة الاحتلال رقابة كافية على الاجراءات التعاقدية الماسة بصندوق تنمية العراق، وبالذات دائرة العقود التابعة الى الحاكم المدني بريمر فلم تفحص الاجراءات التعاقدية التي تعمل بها الوزارات العراقية.

عدم وجود رقابة مالية من لدن سلطة الاحتلال لتأمين استغلال اموال الصندوق التي تخصص الى الوزارات حسب تخصيصات الميزانية كما لم تثبت تحرك هذه الاموال في اوجه انفاقها.

---

(1) المنظمة العربية للتنمية الادارية اعمال مؤتمرات، عمل الملتقيات والندوات التي عقدتها المنظمة خلال عام (2007)، مصر، 2008، ص 23.

(2) المصدر نفسه، ص 24.

(3) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، مصر، 2009،ص 361 ـ 362 ـ 363.

عدم وجود رقابة إدارية من لدن سلطة الاحتلال على سلطة الحاكم المدني بريمر فبلغت المصروفات(8,8 مليار دولار) منذ تشرين الاول/2003اكتوبر الى24 حزيران/يونيو 2004 في حين صرفت مبالغ تتجاوز (616 مليون دولار) دون وصولات ثبوتية تحت عنوان (مبالغ لم تتجاوز120 ـ 900 دولار).

لم تمارس سلطة الاحتلال رقابة في توزيع رواتب الموظفين فعلى سبيل المثال استغلت اموال صندوق تنمية العراق لدفع رواتب حراس المنشاة الخدمية لدفع رواتب (74 الف حارس) دون التأكد من العدد لا من لدن الحاكم المدني او سلطة الاحتلال المركزية في حين بلغ عدد حراس الامن لأحد الوزارات عن طريق دفع الرواتب (8206 حارس) في حين كان عددهم الفعلي(602حارس).

اما لو تتبعنا مسار انحدار العراق في مستوى الفساد ليظهر اسمه في قائمة الدول اكثر فسادا بعد عام 2003 ليحتل المرتبة115،اما في عام 2008 وصل الى المرتبة 178، اما في عام 2014 فقد حصد المركز 170 [1]. ليتدنى مستوى الرقابة والمكافحة للفساد المالي.

يذكر مستشار مجلس النواب ثامر العامري فيقول:[2] «تعد مشكلة الفساد حينما يتحول النظام الذي يسيطر على الدولة بفعل صانعيه المفسدين؛ وذلك بسبب ما يقوم به صانعو القوانين وهو ما يؤدي في أغلب الأحيان الى إنشاء وصناعة السياسات والأنظمة التي لا تهدف إلى تحسين البنية الاقتصادية والسياسية، وإنما تقتصر فقط على إفادة نفر قليل وهم عادة القريبون من صانعي القرارات أو أولئك الذين يمدون ويغذون الفساد بين مسؤولي الحكومة أو السلطة وحثهم على اعتماد قانون أو نظام يكون في صالحهم فقط، وهذا النوع من الفساد هو الأكثر خطرا، ذلك لأنه يكتسب قوة القانون وقابلية الديمومة والاستمرار وسياق عمل حكومي تحت غطاء قانوني». ومثال ذلك هيأة الاستثمار في العراق التي تشرع قوانين استثمارية لمدة (40سنة) فما فائدة المواطن من هذا المردود. إن الفساد الإداري يعمق الصراع السياسي على السلطة في ظل الانقسامات الحادة للمشاركين في العملية السياسية، ناهيك عن تسيد الفوضى وتدهور الوضع الأمني، مما يعرض النظام السياسي للانتكاس وعدم الاستقرار، ويفقده القدرة على مطاردة وتصفية الفساد والانحراف الأمر الذي يعقد الأزمة

(1) علي براهيم الموسوي، مؤشرات الفساد لعام 2014...العراق،انترنيت.www.Iraq ـ sop.net.

(2) ثامر العامري، جدلية الفساد الإداري أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، في مجموعة باحثين، الفساد الاداري: مصدر سابق، ص63.

السياسية ويعرقل حل التناقضات، فحينما تؤسس العملية السياسية على أسس سلطوية أو طائفية أو عرقية، تنمو المحاصصة وتكون سبيلاً في لتمويل الأحزاب مما يؤدي إلى عدم الأخذ بنظر الاعتبار المجتمع ووعيه السياسي وما يرتبط بهذا الوعي من مدركات اخلاقية ودينية وثقافية وحضارية فتنمو وتقوى لدى أغلب المشاركين في العملية السياسية ثقافة جديدة هي التفكيك والنهب لمؤسسات الدولة. [1]

وظهرت وتنامت بعد عام 2003 المحاصصة الطائفية وهي التي تظهر بشكل واضح، بعد عجز الأغلبية البرلمانية من تشكيل حكومة فتسعى عبر التوافقات إلى استحضار المحاصصة الطائفية التي تعني اقتسام المناصب السياسية السيادية ونزولاً للتوافق في تشكيل حكومة فتكون حصة الحزب موازية إلى نسبته في البرلمان، ويتم توزيع المناصب والوظائف في مؤسسات الدولة على شكل حصص [2]، حتى أصبحت المحاصصة لها ألوان وأشكال مختلفة، فهناك محاصصة حزبية وأخرى قومية وأخرى مذهبية، فشمل الأمر مجلس النواب ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء.

عززت المحاصصة من روح الانتماء العرقي والطائفي عن طريق الأحزاب العرقية والطائفية المهيمنة على الحياة السياسية في المجتمع العراقي، فغلب طابع الانتماء الفئوي على الكتل السياسية واصبحت الفئوية السياسية واحدة من أدوات العمل في النظام السياسي العراقي لتمتد إلى الشارع العراقي، بل أُستخدمت الفئوية من لدن اطراف لأغراض دعائية، حتى حاول بعضهم الصاقها في آخرين من أجل مكاسب انتخابية، فأخذ هذا الواقع السلبي ينعكس على القرارات السياسية التي كان من المفروض أن تصب في مصلحة المجتمع الذي انتخبهم لا أن تنحى باتجاه تعميق وترسيخ الانشقاقات والتوترات الطائفية بين الكتل السياسية التي ساعدت على احياء الهويات والانتماءات الفرعية على الهوية الوطنية العراقية. [3] إن ثقافة التفكيك والنهب لمؤسسات الدولة تجسد في واقعة محو الدولة الوطنية ونقل الفوضى إلى

(1) نضلة احمد الجبوري، تداعيات الفساد الإداري على الواقع السياسي العراقي،في مجموعة باحثين، الفساد الاداري:ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية خلال عام 2008، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص50 ـ 51.

(2) وصال نجيب العزاوي، قياس جودة نظام الحكم انموذج فاعلية الأداء الحكومي في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (42)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص105.

(3) خضر عباس عطوان وعلي محمد علوان، أداء البرلمان السياسي أفكار سياسية لعمل برلمان رشيد، مجلة الحكمة، العدد (25)، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص9.

المجال السياسي، مما مهد إلى إزالة المظاهر المحتملة لسلطة وطنية مركزية يمكن أن تفرض أي مظهر من مظاهر الرقابة على المجتمع، فظهر بديلاً لها الانتماء السياسي العرقي والطائفي الذي شكل بدوره ظاهرة وسمت الواقع السياسي أي واقع الوزارات وصولا إلى أقل حد في المراتب الوظيفية، مما توجب على الفرد المشارك في العملية السياسية إعلان الهوية العرقية والطائفية.[1] فشهد العراق محاصصة طائفية وبشكل لافت، عبر توزيع المناصب بالطريقة التي غلب عليها طابع الانتماء الطائفي أو العرقي وشملت تلك المحاصصة الوزراء ونوابهم والمدراء العامين ورؤساء الهيئات.[2]، وتعيين أعضاء الحزب أو الطائفة أو المذهب لا على أساس الكفاءة والخبرة بل على أساس انتماءهم الطائفي، ونقل الموظفين العشوائي بين الأقسام التابعة للدائرة أو الوزارة، فظهرت آلية جديدة وهي تسيّد نظام الانتقائية في السياسة العراقية المعاصرة فلم تسلم اللجان النيابية من المحاصصة الطائفية فتم تشكيل اللجان النيابية على اساس النقاط التي يملكها كل حزب داخل ائتلافه.[3] وقد سعت السلطة التنفيذية إلى تقييد الدور الرقابي للبرلمان العراقي عبر اصدار قرارات تدعو إلى الحد من الدور الرقابي البرلماني، إذ أصدرت رئاسة الوزراء تعليمات وتوصيات للدورة البرلمانية في الاعوام(2006 و2010)، تمنع بموجبها محاسبة أي وزير سابق أو لاحق وهذا يؤدي إلى مصادرة حق البرلمان في الرقابة وتعطيل وظيفته الرقابية. [4] ونقلت هذه الهشاشة المجتمع العراقي الى مجتمع طائفي وعرقي، ونقل العراق من الاحتلال العسكري إلى الاحتلال التعاقدي ومن الاحتلال الخشن إلى الاحتلال الناعم، عن طريق اتفاقيات أمنية عبر دعوات أعضاء البرلمان لبقاء المحتل عام 2008. [5] أما اليوم وقد تعالت أصوات المتظاهرين والمرجعية العليا لمراقبة ملفات الفساد والاطاحة بالمفسدين عبر تفويض شعبي اقر من أغلبية المجتمع العراقي بجميع مكوناته الى رئيس وزراء العراق الحالي السيد حيدر العبادي، إلا أن الباحث لم يجد أي مؤشر أو توجه نحو محاربة الفساد والمفسدين والسبب يعود إلى المحاصصة الطائفية التي أسهمت في تصدع الهوية الوطنية وضياع ولاءات المواطن لها.

(1) رشا رعد حميد، مصدر سابق، ص203.

(2) نهلة النداوي، مصدر سابق، ص16.

(3) نظلة احمد الجبوري، مصدر سابق، ص51ـ 52.

(4) نقلًا عن: معتز اسماعيل خلف، صنع القرار السياسي في الديمقراطيات التوافقية العراق انموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،2014، ص124.

(5) عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي، مصدر سابق، ص48.

المبحث الثاني

أزمة الشرعية في العراق بعد 2003

على الرغم من تأسيس الدولة العراقية المعاصرة في العام 1921، بفعل خارجي (بريطاني) فان إطار الدولة جاء منسجماً مع واقع الاحتلال من ناحية البناء الدستوري والمؤسساتي مع وجود ملك تحت رعايتهم على رأس إدارة البلد، ومع ذلك كان النظام يتمتع بشرعية قانونية عقلانية على أساس وجود دستور دائم وانتخابات، ووجود نخب متمدنة كانت موجودة وإن كان الطابع التقليدي سائداً على الجو الديمقراطي برمته من ناحية دور شيوخ العشائر ورجال الدين وتأثيرهم في بنية السلطة التشريعية والتنفيذية، وهو ما يدفعنا الى القول إن الشرعية ممزوجة بالطابع التقليدي في ظل حالة من التراجع التقليدي لمشروعية النظام السياسي الملكي بعد توّلد حالة من القطيعة بين النظام وجماهيره. أما في العهود الجمهورية فقد اعتمد النظام مبدأ السلطة الشخصية* ولا سيما في عهد عبد الكريم قاسم انطلاقا من فكرة الشرعية الثورية، ومعها بدأت الشرعية بالتآكل تدريجياً في ظل حلول نخب طائفية وقومية وعشائرية استولت على السلطة بأساليب بعيدة عن الدستورية وآليات التداول السلمي لتتآكل معها شرعية النظام السياسي بعد ان ابتعد تماماً عن جماهيره، ثم تتأسس (الدولة الديمقراطية) بفعل الاحتلال الأجنبي (الأمريكي) وبحاكم مدني مُنصب من لدن الاحتلال.

المطلب الأول: العراق خلال المرحلة الانتقالية

أولاً: شرعية الاحتلال بعد 2003

إن قياس شرعية أي نظام حاكم وبما فيه الاحتلال الأمريكي يتم في معناه السياسي والقانوني، فيقوم على جانبين: جانب شكلي يتمثل في شرعيته أي (شرعية الاحتلال) على وفق المعاهدات والقوانين الدولية، وجانب موضوعي يتمثل في الرضا والقناعة والقبول لأفراد أي مجتمع هو ما ينطبق على المجتمع العراقي في ضوء الاحتلال الأمريكي البريطاني، وهما لا ينفصلان عن بعضهما البعض. وعلى ضوء ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشن

حملة دبلوماسية وإعلامية عنيفة داخل المحافل الدولية وخارجها الغرض منها (دفع المنتظم الدولي) للحصول على شرعية الاحتلال[1]، ولقد سبق احتلال العراق انتهاك سافر لحقوق أفراد شعبه استمر لسنوات تحت رعاية سلطات مجلس الأمن الذي ينبغي ان يكون محكوماً بالقانون الدولي، الذي عد في الحالة العراقية منتهكاً (لمهامه والتزاماته القانونية لحماية حقوق المدنيين العراقيين ولاسيما الفئات المستضعفة)[2]، ففي تصريح لمسؤول في البيت الأبيض قال: [3] «القصد هو جعل الحياة في منتهى الصعوبة، بحيث يجد العراقيون كلما سنحت لهم الفرصة بالتقاط أنفاسهم، نظروا إن استمرار وجود صدام، يكلفهم الكثير من العناء والمتاعب مع العالم الخارجي». مما يفسر أن الإدارة الأمريكية كانت عازمة على العمل لإسقاط الرئيس العراقي، فما كانت أحداث 11 أيلول إلا عامل ضغط جديد على المحفل الدولي والشعب الأمريكي لشرعية احتلال العراق وإسقاط صدام. [4] وفي 20 آذار/مارس من العام 2003 شنت القوات الأمريكية البريطانية هجوما شاملاً على العراق بذرائع متعددة لتبرير الغزو منها، امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، إلى ذريعة الحرب الوقائية، بعيداً عن الإرادة والشرعية الدوليتين اللتين تجسدهما الأمم المتحدة. فلا يوجد أي سند قانوني يجيز حرب كهذه ضد دولة عضو في الأمم المتحدة وبدون أي تفويض من مجلس الأمن الدولي فقد انتهكت أهداف الأمم المتحدة المتمثلة في:[5]

1 ـ حفظ السلم والأمن الدولي: (وتقضي إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب...).

---

(1) تشير السلطة الشخصية إلى حقيقة تتعلق بالمؤسسات القائمة، إذ يركز شخص واحد كل السلطات وكل اختصاصات السيادة بين يديه، وهو يسيطر على مجمل جهاز الدولة والهيئات الملحقة به، وفضلاً عن ذلك تختلط السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية بعضها بالبعض الآخر عند تركزها بين يدي الرئيس. ينظر: صادق الأسود، مصدر سابق، ص313.
محمد الهزاط، «الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق والشرعية الدولية»، في مجموعة باحثين، احتلال العراق (الأهداف ـ النتائج ـ المستقبل) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص11.

(2) مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية،الحرب على العراق: يوميات ـ وثائق ـ تقارير(1990 ـ 2005)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007، ص710.

(3) منار محمد الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق الدوافع والأبعاد، في مجموعة باحثين، احتلال العراق: الأهداف ـ النتائج ـ المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص56.

(4) جيف سيمونز، استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص35.

(5) عبد الكريم علوان خضر، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار العلمية للثقافة والنشر، عمان، 2002، ص76 ـ 88.

2 ـ انماء العلاقات الودية بين الدول: التي تقضي العيش بسلام وحسن الجوار.

3 ـ تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية الاجتماعية: التي تقضي في رفع المستوى الاجتماعي قدما، ورفع المستوى الحياتي في جو من الحرية.

4 ـ اتخاذ الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق الأعمال بين الأمم وتوجيهها، التي تقضي في التوفيق بين السياسات المختلفة للدول الأعضاء.، وعلى هذا الأساس، فالمنطق السليم والمقاربة القانونية المشروعة للأزمة العراقية ـ آنذاك ـ يقتضيان بأن تقرر ذلك الأمم المتحدة ـ وتحديداً مجلس الأمن الدولي ـ ذاتها ووحدها وليس في طريقة انفرادية وتعسفية. [1] أما من الناحية الدستورية، فليس من صلاحيات الرئيس الأمريكي إعلان الحرب أو إرسال جيوش لمدة أكثر من 60 إلى 90 يوم لكن تم الضغط على الكونغرس في 3 تشرين الاول/أكتوبر للحصول على موافقة على شن الحرب. [2]

لقد عجز المجتمع الدولي في منع الغزو الأمريكي غير المشروع واحتلال العراق، فهو دعم لاحتلاله، وتقرير لمشروع ابادة جماعية له وهو يمثل خيانة في حق شعب.[3] وكأن التاريخ يعيد نفسه فبرغم تعسف الدولة العثمانية بحق الشعب العراقي ومحاولتها تمزيق النسيج الوطني لكن الشعب وقف مع العثمانيين ضد الاحتلال الانكليزي، وفي المكان نفسه تصدى العراقيون للاحتلال الأمريكي ولمدة 15 يوماً برغم كل الجرائم التي مارسها النظام السابق فلا توجد أية شرعية لهذ الاحتلال، وبصدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1483) في 2003/5/22 بتسمية الولايات المتحدة وبريطانيا قوة محتلة، وتم منح المحتل سلطة الانفراد بصنع القوانين في العراق، وكان مجلس الأمن قد أكد الاتي «على الدول المحتلة الالتزام بشكل خاص بمعاهدات جنيف لعام 1949 واتفاقيات لاهاي لعام 1907، التي تلزم المحتل بالعمل بقوانين البلد القائمة.[4] وعلى خلاف ذلك أصدرت سلطة الائتلاف المؤقت من تاريخ 12 أيار/2003 والى 28 حزيران/2004،(12 لائحة تنظيمية، و100 أمر، 17 مذكرة، و3 بيانات)[5].

(1) محمد الهزاط، مصدر سابق، ص17ـ 18.

(2) مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص1016.

(3) أيان دوغلاس، «الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية»، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص14 ـ 15.

(4) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص163.

(5) ينظر مجموعة الوائح التنظيمية والاوامر والمذكرات والبيانات التي اطلقها(بول بريمر) الحاكم المدني على العراق.

ثانياً: شرعية مجلس الحكم الانتقالي.

في ظل الظروف والمتغيرات ألراهنة ألتي تعصف بالنظام الدولي تثار التساؤلات حول تحديد مفهوم واضح للسيادة الوطنية للدولة، والتي تعد إحدى وأهم المقومات الأساسية التي تبنى عليها نظرية الدولة في الفكر السياسي والقانوني، وإحدى أهم أسس التنظيم الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول فتحدد مالهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

تاريخياً تناول هذا المصطلح ـ السيادة ـ افلاطون من خلال رؤيته بأن «ألسلطة لصيقة بشخص الحاكم»، في حين يرى اخرون ان السيادة «للقانون وليس للحاكم»، وتبعاً لذلك اعطيت صورة لمفهوم السيادة على أساس أنها السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وبذلك تكون السيادة ميزة للدولة ومتلازمة معها فتتميز عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز اصدار القوانين والتشريعات والجهة الوحيدة التي تكون مسؤولة عن (الامن والنظام)، ومن خلال ذلك تكون محتكرة لشرعية القوة والحق في استخدامها لتطبيق القانون، في حين حدد اخرون فكرة مفهوم السيادة ومضمونها: «على انها وضع قانوني يناط بالدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموعة افراد واقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطات تواجه به افرادها داخل اقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مقتضيات هذا السلطان ان يكون مرجع تصرفات الدولة في كافة الامور تحت ارادتها وحدها».[1] فعرفت السيادة على «انها الكلمة العليا واليد الطولى على إقليمها وعلى ما يوجد فوقه او فيه «وعرفت على أنها «المركز القانوني لوحدة ما تخضع للقانون الدولي وتعلو على القانون الداخلي»، وتنقسم السيادة الى سيادة داخلية، والتي تعني السيادة الكاملة على مواطني اقليمها وهي شاملة ولا تستطيع اي سلطة اخرى أن تعلوها أو تنافسها باعتبارها الامرة اي صاحبة السلطة العليا والتي تفرض على جميع من هو داخل حدود دولتها.[2] وعليها بنفس الوقت ان تكون ملتزمة هي وافرادها العاملين في حكومتها على خضوعها لنفس القوانين الوضعية التي وضعتها داخل اقليمها وسعت الى تحقيقها على مواطنيها،اي خضوعها بمحض ارادتها وهذا الخضوع

(1) نقلا عن: طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر «دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر» مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،العدد(1)،2010، ص 46.

(2) ناظم نواف الشمري، سيادة العراق الوطنية الواقع وآفاق مستقبل، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد (21)،السنة الخامسة، 2012، ص 75.

الاختياري يولد الطاعة لمواطنيها لسلطة القانون فيسبغ الشرعية على سلطة الحكام فينتج سيادة داخلية على مستوى البلد. [1] والى سيادة خارجية، والتي تعني عدم خضوع الدولة لأي سلطان على اقليمها من الخارج، ويترتب على ذلك قيام الدولة بإدارة علاقاتها الخارجية مع الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية الاخرى. ان ادارة الدولة لسياستها الخارجية وكذلك ادارتها لسياسة الدفاع دون الخضوع لسلطة خارجية اخرى يكرس سياده الدولة وبالتالي يكون صبغة لاستقلال هذه الدولة بالإطلاق. [2]

لم يعرف ميثاق الامم المتحدة السيادة بل وصفها بالقول: «المساواة في السيادة بين الدول»، وتظهر هذه العبارة في المادة الثانية اولا من الميثاق ويعطي هذا الوصف معنيين بعد ان يكمل كل منهما الاخر فالأول يعني ما بداخل الدولة والثاني يعني الخارجي وهو السلطة التي لا تخضع لسلطة اخرى.[3]

من خلال ما تقدم فان قوات التحالف سارعت عند دخولها الى العراق الى حل الوزارات الامنية والاعلامية والتي هي لم تكن إلاً أداة بيد الحكومة الدكتاتورية الصدامية، في حين ان ذلك نظرياً يجسد فكرة زوال سيادة واستقلال العراق كدولة، وخضوعها رسميا وعمليا لاحتلال قوات التحالف.[4] وفي السابع من ايار/مايس من العام 2003 اعلن الرئيس الامريكي تعيين الدبلوماسي (بول بريمر) مبعوث رئاسياً الى العراق وصيغته الشرعية (الادارة المدنية الامريكية للعراق)، واعلن انه سيعمل على ضبط الاوضاع والاسراع في تشكيل حكومة عراقية انتقالية.[5] فأصدر اللائحة التنظيمية رقم (6) في 13 تموز/يوليو 2003، والتي أشارت في القسم الاول منها الاعتراف بمجلس الحكم، وحدد في القسم الثاني منها العلاقة بين مجلس الحكم وسلطة التحالف المؤقتة اما القسم الثالث فهو ما يعني حيز تنفيذ وسيران مفعولها من تاريخ التوقيع عليها.[6]

باشر الحاكم المدني مهامه في العراق وسعى جاهداً للوصول الى شخصيات من مكونات

(1) منذر الشاوي. مصدر سابق، ص244.

(2) جواد الهنداوي، مصدر سابق، ص23.

(3) ادم روبرتس، «نهاية الاحتلال في العراق 2004»، في مجموعة باحثين، الاحتلال الامريكي للعراق صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص188.

(4) جواد الهنداوي.مصدر سابق، ص23.

(5) مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص979.

(6) اللائحة التنظيمية رقم (6) عن سلطه الائتلاف المؤقت.

المجتمع العراقي تنال المشروعية عن طريق ما تحتله من مكانة رفيعة لدى المجتمع العراقي.[1] وفي محاولاته الرامية الى ان لا ينال مشروعه الفشل مثل ما حصل في (مؤتمر الناصرية) الذي اشرف عليه الحاكم العسكري الأمريكي «جي غارنر»، واجه المقاطعة، فعمل على جمع 25عضواً، جمعهم بدبلوماسية عالية، وبصورة انتقائية للحفاظ على مجلس يحظى بمقبولية برغم التذمر من بعض القيادات والشخصيات التي ابعدت عن المجلس، وفي ايلول/ سبتمبر من العام 2003 أعلن أسماء تشكيلة حكومية جديدة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، اتفقت سلطة التحالف ومجلس الحكم الانتقالي على جدول زمني لإقامة حكومة عراقية ذات سيادة وفي 28 شباط/فبراير من العام 2004 اعلن انه يتعين على مجلس الحكم ان يوافق على قانون اداري انتقالي ليؤدي دور الدستور.[2] لم يكن مجلس الحكم نابعاً من ارادة شعبية، فلم يكتسب الشرعية برغم الدور الذي عمل عليه في محاولات نقل السلطة والعمل على تشكيل نواة الحكومة العراقية، وبرغم محاولات الحاكم المدني (بول بريمر) تمرير قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، لكنه واجهة معارضة ورفض من لدن قيادات شعبية عدة وقد اعتبره السيد مقتدى الصدر (وثيقة غير شرعية). [3] وأصرت المرجعية العليا في النجف الاشرف بعدم الموافقة على اعلان قانون ادارة الدولة، والاصرار على ان يكتب دستور في أيادي عراقية منتخبة من لدن الشعب بدل التعيين.[4] كما، حاول الأخضر الإبراهيمي المبعوث الاممي ـ انذاك ـ على توضيح فكرة مؤداها: «عدم قدرة العراق على إجراء انتخابات لأعضاء لجنة كتابة الدستور»، وأن «يُحل مجلس الحكم وتعيين حكومة (تكنوقراط) ذات كفاءة عالية ونقل السيادة إلى العراقيين».

لم ينل مبعوث الأمم المتحدة في العراق أية شرعية لطروحاته عبر وصفه انه قومي عربي سني، وفي بيان عهد إلى السيد السيستاني جاء فيه ان: «أي قانون يوضع للفترة الانتقالية لن يحظى بالشرعية ما لم يقر من مجلس وطني منتخب».[5]

شكل مجلس الحكم لجنة لتقديم توصيات حول كيفية صياغة الدستور، وتوصلت اللجنة

(1) بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص134.
(2) آدم روبرتس، مصدر سابق، ص184.
(3) نقلًا عن: مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص1044.
(4) نقلًا عن: حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، 2009، ص41.
(5) نقلًا عن بول بريمر، مصدر سابق، ص391.

إلى ثلاثة اقتراحات من عشر صفحات أهمها النقطة الثالثة التي تعني إجراء انتخابات جزئية بين الاختيار ـ التعيين والانتخاب، وتم هذا بمباركة المرجعية العليا في النجف بشرط إزالة اثار الاحتلال والإعداد إلى الانتخابات.[1] حل مجلس الحكم الذي لم يتمتع بسلطة تمثيلية او تنفيذية او بشخصية قانونية مستقلة او أهلية تعطيه حق ممارسة السيادة الوطنية.[2] وأعلن عن تشكيل حكومة انتقالية في 28 حزيران/يونيو من العام 2004، وتسمية أياد علاوي رئيساً للوزراء، والتي حُلت في أيار/مايس من العام 2005 لتشكيل حكومة منتخبة من لدن الشعب تحصل على الصفة الشرعية.[3] وأعلن أياد علاوي رئيس الحكومة العراقية الانتقالية المؤقتة حل جميع المليشيات العراقية المسلحة وتحويل أفرادها إلى الجيش وأجهزة الأمن،وبعد أسبوع من تشكيل الحكومة المؤقتة، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يحمل الرقم (1546) مضمونه: «الترحيب في نقل السيادة إلى العراق»، وعلى عجل غادر الحاكم المدني بول بريمر العراق في 2004/6/29 قبل يومين من موعد تسليم السلطة الى الحكومة العراقية الانتقالية الجديدة، وإعلان الإدارة الأمريكية إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق، تلك العلاقات التي كانت مقطوعة منذ حرب الخليج العام 1990.

تميزت مدة وجود الحاكم المدني في العراق،(بمرارة وضياع للسيادة وخيبة امل)، فلقد خلفت صراعا على السلطة وضياع للأمن والخدمات الاجتماعية، فتنامت وانتشرت جماعات العنف الرافضة للعملية السياسية متخذين الصفة الاسلامية والقومية شعارا لهم.[4] وفي آيار/ مايس من العام 2004 صرح توني بلير (رئيس وزراء بريطانيا) في مؤتمر صحفي بالاتي: «بعد 30 حزيران سيكون هناك نقل تام للسيادة إلى الحكومة العراقية وسيكون للعراقيين أنفسهم حق السيادة الكاملة في السيطرة السياسية».[5] وأعلن قائد القوات الأمريكية في العراق: «إن المهمة الأولى لقواته بعد تنظيم الانتخابات العراقية ستكون تدريب العسكريين ورجال الشرطة العراقية على تولي الأمن»، وعلى الرغم من محاولة خلق جو من الرعب أصر العراقيون على الإدلاء بأصواتهم ليتحولوا إلى مرحلة انتقالية جديدة عبر مجموعة تمثل الجمعية الوطنية المنتخبة يكون من بين مهامها كتابة دستور جديد للعراق، وأعلنت نتائج

(1) حسن لطيف الزبيدي واخرون، مصدر سابق، ص 198.

(2) ناظم نواف الشمري، مصدر سابق، ص 86.

(3) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، العارف للمطبوعات، بيروت، 2013، ص752.

(4) فريق ابحاث، مصدر سابق، ص 22.

(5) آدم روبرتس، مصدر سابق، ص186.

الانتخابات، ليتولَ إبراهيم الجعفري رئاسة وزراء العراق مرشحاً عن قائمة (الائتلاف العراقي الموحد)، في آيار/مايس 2005، وعلى اثرها حُلت حكومة أياد علاوي وأعلن عن التشكيلة الوزارية[1]، بعد مخاض دام (87) يوما، تم إعلان تأليف حكومة انتقالية برئاسة إبراهيم الجعفري وتميزت هذه التشكيلة الوزارية بكونها حكومة تكنوقراط.

لم تجر عملية صياغة الدستور على وفق الخطة التي رسمها قانون إدارة الدولة، ومع وجود تأخير ومصاعب واجهتها لجنة صياغة الدستور في تسليم المسودة بالموعد المحدد، فالتجأت الجمعية إلى تعديل القانون «لتقنين التأخير وإكمال عملية كتابة الدستور حتى الثاني والعشرين من الشهر نفسه، وحتى تقديم المسودة النهائية».[2] حاولت قوى عده تعثير إكمال مشروع كتابة الدستور، لكن في تموز/يوليو من العام 2005 اعلنت المفوضية العليا للانتخابات: «إن الاستفتاء على الدستور في 15 تشرين الأول/اكتوبر المقبل والانتخابات النيابية في نهاية العام نفسه».[3] وفي 9كانون الاول/ديسمبر2009 اصدر مجلس النواب قانون الانتخابات رقم (26) الذي تم فيه تعديل قانون الانتخابات رقم (16) الصادر في ايلول/ ديسمبر2005.[4] كلها خطوات كانت النخب السياسية تسعى بها للوصول الى انتخابات شرعية.

ثالثاً: شرعية مقاومة الاحتلال

جاءت شرعية المقاومة منذ الايام الاولى للاحتلال، والتي أكدتها المواثيق والمعاهدات الدولية، فشرعية المقاومة جاءت في المواثيق والمعاهدات الدولية فقد نصت المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، على الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم، إذ اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس، تبلغ إلى المجلس فوراً...، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالرقم (1514) لعام 1960 يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. [5] وكذلك القرار رقم(637) والصادر في العام 1970 الذي أكدت فيه الأمم المتحدة حق الشعوب

(1) مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص1051.

(2) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، مصدر سابق، ص217 ـ 218.

(3) مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص1056.

(4) هيثم غالب الناهي، الانتخابات البرلمانية العراقية بين ازمة تنافس الائتلافات ومصداقية المفوضية، مجلة المستقبل العربي، العدد (375)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2010، ص53.

(5) تم اقتباس هذا المصدر من وثيقة رسمية للامم المتحدة (منشورات الأمم المتحدة).

في تقرير مصيرها وكان شرطاً أساسياً للتمتع بسائر الحقوق والحريات الأخرى، وقد جاءت الاتفاقيتان الدوليتان، الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقرار الجمعية العامة رقم(3101) لعام 1972 جميعها أكدت حق الشعوب الخاضعة للاحتلال بالتحرر منه بجميع الوسائل، وكذلك القرار(3103)، لعام 1973، والمتضمن إدراج المقاتلين في الكفاح من أجل تحرير شعوبهم بضمهم في اتفاقيات جنيف لعام 1949 الخاصة بجرحى حرب.[1]

أعلنت المقاومة في اليوم الثاني من احتلال العراق عن برنامج للتحرر الوطني وقد أعلنت عن مقتل أول جندي أمريكي في الأعظمية وقد تصاعدت عمليات المقاومة المستهدفة لقوات الاحتلال وتمركزت في بغداد والمدن المحيطة بها وكان الهدف الرئيس السيطرة على بغداد بعدَّها مركزاً استراتيجياً فبلغ عدد المحاولات للسيطرة عليها أربع محاولات.[2]

لقد تعالت الأصوات في المنابر لإخراج المحتل، وأعلن السيد مقتدى الصدر عبر تصريحات عدة الى ان «إخراج المحتل هو حق شرعي».[3] وقامت قوات الاحتلال في المقابل بشن هجمات كبيرة على قيادات المقاومين واعتقال الكثير من العناصر الشيعية والسنية وتم فتح ما يقارب من (76) معتقلاً تحت إشراف القوات الأمريكية، ويذكر أحد الباحثين: «إن التطور العلمي والتفوق التقني لدى المقاومة بدأ يوازي التطور التسليحي لدى الجيش الأمريكي».[4]، ونشر خبير أمريكي في 22 كانون الأول/ديسمبر من العام 2004 دراسة بعنوان «العراق. ما العمل؟»، والتي أشارت إلى «أن على الولايات المتحدة الأمريكية عند انسحابها أن تدرس وزارة الدفاع تجربة المقاومة العراقية». [5] لقد أنجزت المقاومة مرحلة حاسمة في التاريخ عن طريق وجودها المسلح، وكمعادل أساس في صنع الأحداث في العراق.

(1) سهى بطرس هرمز، حق الشعوب في تقرير مصيرها، انترنت، www.zowaa.org/Arabic/articles.
(2) أيان دوغلاس، مصدر سابق، ص68.
(3) ينظر بتصرف: بول بريمر، مصدر سابق، ص 243 ـ 245.
(4) أيان دوغلاس، مصدر سابق، ص68.
(5) نقلًا عن عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص179.

المطلب الثاني: شرعية النظام السياسي العراقي بعد العام 2005

أولاً: دستورية النظام السياسي الجديد

اذا كان القرار المرقم (1483) الصادر عن الامم المتحدة قد اعلن اعترافه بالاحتلال الامريكي البريطاني للعراق، فهو يعني قيامهما في ادارة الحكم وبشكل مؤقت، اما مجلس الحكم الذي أنشئ فهو عند تشكيله كان يشابه النموذج العسكري إبان الحرب العالمية الثانية، إذ وقعت أراضي كثيرة تحت الاحتلال وتم الاشراف عليها بالأسلوب نفسه، والمغزى من ذلك أن القرارات التي تتخذها هذه الادارات المدنية المساعدة ستكون مستمدة من قرارات سلطات الاحتلال نفسها؛ لذا فان مجلس الأمن قد أصدر القرار رقم (1500)، والمتضمن الترحيب في انشاء مجلس الحكم الانتقالي في آب/اغسطس من العام 2003. هذا فضلاً عن اعتماد مجلس الأمن القرار رقم (1483) الذي يستند الى رسالة دولتي الاحتلال في 8 ايار/مايس من العام 2003، وجاء في ديباجته توضيحاً لمسؤولية سلطة الاحتلال انها مسؤولية ادارية مؤقتة، وتؤكد الفقرة (9) من القرار(1483) على أن لا يعطي للإدارة المؤقتة أو مجلس الحكم «اختصاصات السيادة»، وانما تكون السيادة الى حكومة عراقية مستقلة وشرعية وحدها دون سواها. [1] وهذا ما شجع المطالب الليبرالية والدينية بالإصرار على أنه (لا شرعية إلا لمجلس وطني منتخب).[2] وتم تطبيق الفقرة(ب) من المادة(2) من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في حل «الحكومة برئاسة أياد علاوي»، وتشكيل حكومة جديدة منتخبة مؤقتة تعمل على الاعداد لكتابة دستور ينال المشروعية من المجتمع عبر عرضه للتصويت على أبناء العراق، وهو ما موجود في نص المادة (61) من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية. ثم الاعداد لانتخابات برلمانية جديدة تنال الشرعية لمدة «أربع سنوات» وعلى أن تحل الحكومة السابقة المنتخبة المؤقتة لتمارس الحكومة الجديدة مهامها. [3]

ثانياً: الاحتلال وتداعيات خروج المحتل

اعقاب الاحتلال الأمريكي البريطاني وغياب السلطة العراقية أصبحت الحدود منفذاً آمناً

(1) عبد الحسين شعبان، «المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي»، في مجموعة باحثين، احتلال العراق: (الأهداف ـ النتائج ـ المستقبل) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص188.

(2) بول بريمر، مصدر سابق، ص391.

(3) وائل عبد اللطيف، أصول العمل النيابي، بدون عنوان طبع، بغداد، 2006، ص131.

إلى المجاميع (الإرهابية والمرتزقة) وكذلك (عناصر التخريب) في أعقاب الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني وغياب وجود سلطة عراقية وقوى أمنية فاعلة فكانت الحاضنة العراقية من أصحاب النفوس الضعيفة والبعثيين الصداميين مستوعبة لهم، وبتواطؤ مكشوف وتسهيلات بينة من قوات الاحتلال، تم حرق جميع المؤسسات الحكومية وتدميرها تدميرا كاملا. [1]، وفي وثيقة سرية كشفها (بول بريمر) عثر عليها الجيش الأمريكي في إحدى مقرات المخابرات العراقية تتحدث عن ما يسمى (استراتيجية مقاومة ما بعد الاحتلال وتشمل تشكيل الخلايا وتدريب المقاتلين على أعمال التمرد وعلى الناشطين القيام بأعمال التخريب والنهب، وإن تنظم هجمات عشوائية للقناصة والكمائن المسلحة...)، وتشير أيضا الوثيقة إلى تدمير محطات الكهرباء والماء وأن ينفذوا في كل مفاصل الحياة وبما فيها المساجد والأماكن الشيعية.[2] وهنا علينا أن نميز بين المقاومة وبين التمرد أو الإرهاب، «وان المقاومة لا علاقة لها بالأعمال الإرهابية التي تتولاها جهات أخرى موزعة بين ما يسمى الزرقاوي ـ القاعدة ـ مخابرات أمريكية، موساد...».[3] لقد مارست هذه المجاميع قتلًا منظماً وبصورة مستمرة وبدقة عالية تجاه مكون معين منذ العام 2003، واستمرت وازدادت بعد انتخابات العام 2005، في محاولة لخلق عدم استقرار أو ما سميّ بالتطهير الطائفي للمناطق المختلطة.

لم تكن المجاميع الإرهابية بأقل رحمة من سابقيها من الطواغيت إذ إن الحرمان من حق الوجود لجماعة معينة من البشر هو امر طبيعي[4]، على حين أن القتل هو الحرمان من الحق في الحياة للأفراد وهو ما يسمى بالإبادة الجماعية التي حرمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المرقم (96 لعام 1946)، فمورست بحق المجتمع العراقي دون تمييز، أبشع الجرائم وتحت رعاية دولية، كما وتوضح المادة الثانية من اتفاقية منع جرائم الإبادة الجماعية الصادرة في العام 1948 التي تمثل المرجعية القانونية الحالية، وتركز هذه النقطة على مفهوم (جزئي أو كلي) أي إن الإبادة التي تمارس في حق مجموعة معينة ليست بحاجة إلى الأرقام التي تمت إبادتها، وإنما بشاعة الطريقة وسعة الدمار الذي يفتك بهم، وهذا ما

(1) رائد الحامد، المرتزقة في العراق: ميليشيات وفرق الموت، في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص67.

(2) بول بريمر، مصدر سابق، ص165.

(3) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص179.

(4) بمفهوم عام أن الموت من الله حق على كل البشرية.

ينص على أن تكون اتفاقية منع «جرائم الإبادة الجماعية بمثابة آلية وقائية».[1]، فلا يوجد أهداف مشروعة أو غير مشروعة فالمرشحون الذين يصطفون عند مراكز تجنيد الشرطة، هم أنفسهم الذين يقفون مصطفين أمام مخابز الصمون. [2] في 8 حزيران/يونيو من العام 2005 أوصى «توماس فريدمان» و«كينث بولاك»، وهما مستشاران في الشؤون الدولية في العاصمة الأمريكية بزيادة القوات الأمريكية ضد (المتمردين السنة) ويذكر في كلامه إن العمليات ضد المتمردين السنة قد أثارت عداوة السنة في غرب العراق، ويمكن تسيير دوريات مشتركة مع قوات الأمن العراقية في المناطق الآمنة، وإن قوات الأمن الكردية قادرة على ضمان أمن منطقتها بنفسها.[3] في حين نادى الكثير من السياسيين في الولايات المتحدة بانسحاب عاجل وكريم في محاولات الوصول إلى الصورة الحقيقية لمطالب هذه المجاميع الإرهابية، فكان الاحتلال هو دافع من دوافع استقطاب أهل السنة إلى هذه المجاميع الإرهابية وفي الوقت نفسه ان العراق محتل فحماية أمنه هو جزء من متطلبات الدول المحتلة.[4]

إن حالات الذعر والخوف عند القوات الأمريكية أفقدها السيطرة في حماية نفسها والمواطنين، ففي تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش جاء فيه إن، «استخدام القوات الأمريكية للقوة العشوائية والمفرطة أثناء غاراتها ومداهماتها للمناطق السكنية وعند نقاط التفتيش واحتجاز الالاف من المشتبه بهم في انتمائهم لجماعات المتمردين لدى القوات الأمريكية والحكومة العراقية».[5] في حين كان التخبط العشوائي للقوات الامريكية واضحا، عبر تسهيل القوات الأمريكية من تنامي الارهاب الذي طال الكثير من العراقيين وحتى من السياسيين، ومنهم نساء بارزات في مجال السياسة في العام 2003 وهي عقيلة الهاشمي ونسرين برواري ولمياء عابد خفوري تحت عنوان قتل كل المشتركين في العملية السياسية بعد 2003 الموافقة على الاحتلال.[6] فحاولت القاعدة من القيام بأعمالها تحت غطاء ديني بحت فحولت دور العبادة إلى (مراكز حزبية) ورجال الدين

(1) أيان دوغلاس، مصدر سابق، ص16.

(2) الحرب العراقية المقبلة الطائفية والصراع الأهلي، تقرير الشرق الأوسط رقم (52) في 27 شباط/فبراير 2006، ص2.

(3) توماس ما ينر، الخروج من العراق استراتيجيات متنافسة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص7.

(4) توماس ما ينر، مصدر سابق، ص8ـ9.

(5) «الضحايا المدنيون لحركة التمرد في العراق»، Human Right watch, Vol.16.No9(E), November 2005,P.2.

(6) المصدر نفسه، ص95.

أنفسهم كسياسيين. [1] لقد تم دعم الارهابين لزعزعة استقرار العراق، وكان أغلب الارهابيين الذين قدموا إلى العراق من القومية العربية فمن بين 700 مقاتل أجنبي كانت السعودية نسبتها 41% وليبيا في نسبة أقل والجزائريون في المرتبة الثالثة وهناك أعداد مختلفة من المغرب وتونس واليمن، حسب تقرير نشرته صحيفة (نيويورك تايمز)، وتشير الصحيفة إن تسلل المجاميع الإرهابية يتم بعلم (السلطات السعودية) في محاولات لسلب الشرعية من القيادة الحاكمة؛[2] لذا فإن هذه المجاميع لم تحمل أية صفة شرعية للمقاومة في العراق بعد 2003.

ثالثاً: العلاقة بين السلطة الاتحادية وسلطات الأقاليم

في اعقاب الغزو الأمريكي البريطاني على العراق نيسان/ابريل من العام 2003 تم محو الخريطة السياسية، وإعادة تركيبها من جديد أي خلق عراق جديد، ودخل العراق في عملية سياسية حددت ملامحها «بنظام، تعددي فيدرالي، يتجه نحو الانفتاح الاقتصادي والتقليل من مركزية الدولة في إدارة النظام الاقتصادي، وهو ما ينسحب كذلك على إدارة المحافظات العراقية التي تعتمد على نظام اتحادي يمنع تركيز السلطة بيد الحكومة المركزية، أي تحويل العراق من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة ومن المركزية التسلطية إلى اللامركزية الإدارية والسياسية، فتكون هناك سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية اتحادية، تزحف اختصاصاتها لتنبسط على إقليم الدولة بأسره، وسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية في الولايات تستمد اختصاصاتها من الدستور الاتحادي. [3] إن الهيئات المحلية متى كانت منتخبة بالكامل فإننا أمام (لامركزية إدارية مطلقة)، أما إذا كانت الهيئات المحلية تتكون بشكل مختلط، (أي الجمع بين الانتخاب والتعيين) تسمى (لامركزية إدارية نسبية). [4] إن الحكم المحلي أخذ يتجه في علاقته مع المركز نحو (الطابع اللامركزي الإداري السياسي).[5] ويقصد باللامركزية الإدارية:

(1) رند حكمت، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة 1921 ـ 2006، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007، ص285.

(2) نقلًا عن: محمد صادق الهاشمي وآخرون، المشروع السياسي لشيعة العراق بين الانتخابات والتحديات، الصنوبر، بغداد، 2009، ص51 ـ 52.

(3) غازي فيصل مهدي، أفاق اللامركزية الإدارية في العراق، مجلة العراق الفدرالي،العدد (1)، بغداد، حزيران 2005، ص121.

(4) احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي، النظام اللامركزي وتطبيقاته، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013، ص31ـ32.

(5) وائل عبد اللطيف حسن، اللامركزية تحديات أمام الإدارة العامة في العراق، بدون مكان طبع، 2007، ص8.

(توزيع الاختصاصات الإدارية) أي (هي نظام إداري لتوزيع السلطات الإدارية بين الحكومة المركزية من جهة والهيئات المحلية المنتخبة التي تتولى إدارة شؤونها المحلية بالتنسيق مع السلطات المركزية وتحت رقابتها، ويستند هذا النظام إلى فكرة توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات محلية أو مصلحية منتخبة بحيث تخضع هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية لإشراف ورقابة الحكومة المركزية)، وتمارس الهيئات المحلية سلطتها بموجب القانون.[1] أما اللامركزية السياسية فترتبط «بمنح الصلاحيات السياسية وتوزيع السلطات التي تحدد على أساس دستوري وقانوني، وتنظم العلاقات بين المستويات الإدارية المختلفة وتقسيم الحقوق والواجبات من دون حدوث تعارض وتداخل في الإجراءات الحكومية أو الدستور»، فهي بموجب ذلك تقوم بتوزيع مهام السلطة ومنح المناطق الإدارية حقوق الإدارة الذاتية، فيختص سكان كل وحدة إدارية أو مجموع وحدات، أقاليم ـ محافظات، بإدارة شؤون وحدتهم أو إقليمهم (إدارية ذاتية). [2] ويصف وائل عبد اللطيف ذلك بالقول: «إنه لا يوجد بينهما وبين الدولة الفدرالية إلا خطوة واحدة». [3] إن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية عدّ منطقة كردستان اقليم فيدرالية واستبقى حكومتها. [4] أما بقية المحافظات في العراق فقد مرت في مراحل عدة نحو التحول إلى أقاليم وهذه المراحل هي:

أ ـ المرحلة الانتقالية بعد آيار/مايس 2004:

أنجز مجلس الحكم بالاشتراك مع السلطة الائتلافية قانون الإدارة للمرحلة الانتقالية وقد نصت المادة(4) منه على إن العراق، (جمهوري اتحادي، فدرالي، ديمقراطي، تعددي ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية). [5] فالسلطة مقسمة بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية، فالمحافظات (ينالها جزءاً من السلطة بموجب هذا التقاسم مثلما ينال الإقليم)، وقد عاد المشرع ليؤكد عبر نصه (تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة

(1) عبد الجبار احمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فريد ريتش إيبرت، الأردن، 2013، ص8.

(2) علي عبد الرزاق الخفاجي، الحكومات المحلية وصنع السياسات العامة في العراق، السنهوري، بغداد،2014، ص42 ـ 43.

(3) وائل عبد اللطيف الفضل، مصدر سابق، ص8.

(4) غازي فيصل مهدي، آفاق اللامركزية الادارية في العراق، مصدر سابق، ص121.

(5) ينظر: المادة 4 من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

في الحكومة الاتحادية، وإن هذا النظام سيشجع على ممارسة السلطة المحلية من لدن المسؤولين المحليين في كل إقليم ومحافظة، ولقد أعطى المشرع صلاحيات واسعة للسلطات المحلية على أن لا تتعارض مع صلاحيات الحكومة الاتحادية في المادتين (25 و43)[1].

ب ـ أمر سلطة الائتلاف رقم 71 في 2004:

صدر من لدن (بول بريمر) الذي يقضي بتشكيل مجالس للمحافظات ومجالس محلية على أساس مبدأ اللامركزية وتفويض السلطات للحكومات المحلية والبلدية، فتم التخصيص في اعتماد الاسلوب المتبع في إدارة المحافظات.[2]

جـ ـ اللامركزية الإدارية وفق دستور 2005:

ينص الدستور العراقي لعام 2005 في المادة الأولى منه على أن (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق).[3] وقد تناول ثلاثة أنواع من أنظمة الحكم الإداري المطبقة في (العالم)، فتناول الإقليم الذي نصت عليه المواد من المادة (116) إلى المادة (121)، وتناول اللامركزية الإدارية للمحافظات التي لم تنتظم في إقليم، وتناول الإدارات المحلية الذي نصت عليه المادة (125)، وفي المادة (124) لم يعط حقاً لكلٍ من (بغداد وكركوك) أن تنتظم في إقليم الأولى لأنها المركز والثانية بسبب التنازع الكردي مع سلطة الاتحاد عليها. [4] وقد قسم إلى نوعين في اللامركزية الإدارية وهما (الجانب السياسي والجانب الإداري) فمن ناحية الجانب السياسي (فيضم ثلاثة مستويات تدريجية متباينة) وهي:

المستوى الأول: مجالس المحافظات وقد وزعت في (14) محافظة على أساس لكل محافظة مجلس خاص بها ويمثلها كما في الجدول رقم (1)، ويكون مجلس المحافظة السلطة العليا ويمارس نوعين من السلطات فضلاً عن الاختصاصات الواسعة، (تشريع ورقابة) في داخل الحدود الإدارية لكل محافظة. أما الجانب الإداري للحكومات المحلية في العراق

(1) للمزيد من التفاصيل: ينظر، احمد عبد الزهرة كاظم، مصدر سابق، ص120 ـ 121.
(2) غازي فيصل مهدي، أفاق اللامركزية الإدارية في العراق، مصدر سابق، ص125.
(3) المادة (1) من دستور 2005.
(4) عبد الجبار احمد، مصدر سابق، ص11.

فيتجسد في الوحدات الإدارية ورؤساء تلك الوحدات (المحافظ، القائم مقام، مدير الناحية)[1]. لقد منح الدستور الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم صلاحيات واسعة بحيث حصرت الحكومة الاتحادية (9) اختصاصات، فضلاً عن (7) اختصاصات مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطة الإقليم،[2] أما باقي الصلاحيات فهي من اختصاصات المحافظات (وهي صلاحيات واسعة).

المستوى الثاني والثالث: المجالس المحلية وتشمل كل من مجالس الأقضية ومجالس النواحي التي تعين بالانتخاب من لدن أبناء القضاء أو الناحية وهم يكونون أقرب من السلطة المركزية في اتخاذ القرار عن طريق قربهم إلى هذه المناطق فهم أدرى بأحوالها،[3] لكن نلحظ أن هذه المجالس تحولت إلى مجالس سياسية فلم يمارس حقها الانتخابي مما أفقدها شرعيتها من لدن الأفراد، فأصبحت مجرد صورة تمارس الاختصاصات الادارية لها فتحولت إلى دكاكين ينتفع منها أصحاب النفوذ.

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الجبار احمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، مصدر سابق، ص10 ـ واحمد عبد الزهرة، النظام اللامركزي وتطبيقاته، مصدر سابق، ص323. وينظر أيضاً نص المادة(4) في تأسيس مجلس الخدمة.

(2) أثير إدريس، مصدر سابق، ص226.

لمزيد من التفاصيل عن الصلاحيات الواسعة، والتي تؤثر في إمكانية تحول المحافظة إلى دولة وليس إقليم ينظر: المواد(110 ـ 114 ـ 115) من دستور العراق 2005.

(3) علي عبد الرزاق، مصدر سابق، ص154.

جدول رقم (1)
توزيع المقاعد في كل مجلس المحافظات الأربعة عشرة

ت	المحافظات	مجالس المحافظة	عدد الأعضاء
1	بغداد	مجلس محافظة بغداد	59
2	الانبار	مجلس محافظة الانبار	29
3	نينوى	مجلس محافظة نينوى	40
4	صلاح الدين	مجلس محافظة صلاح الدين	28
5	ديالى	مجلس محافظة ديالى	29
6	كربلاء	مجلس محافظة كربلاء	27
7	النجف	مجلس محافظة النجف	28
8	بابل	مجلس محافظة بابل	30
9	واسط	مجلس محافظة واسط	28
10	ميسان	مجلس محافظة ميسان	27
11	ذي قار	مجلس محافظة ذي قار	31
12	القادسية	مجلس محافظة القادسية	28
13	البصرة	مجلس محافظة البصرة	35
14	المثنى	مجلس محافظة المثنى	26

الجدول: من اعداد الباحث بالاستناد إلى: علي عبد الرزاق الخفاجي، مصدر سابق، ص143.

د ـ اللامركزية الإدارية وفق قانون (21) لسنة 2008:

صدر قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم بالرقم (36) في أيلول/سبتمبر من العام 2008، وأقر من مجلس النواب وصودق من مجلس الرئاسة، وجاء في الباب الأول منه تحت عنوان «المجالس وإجراءات تكوينها» ونصت المادة (2) منه على: أولا إعطاء سلطة عليا إلى مجلس المحافظة عبر (الرقابة والتشريع) ضمن الحدود الإدارية وعلى وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين، أما في الفقرة الثانية وهي اخضاع (مجلس المحافظة والمجالس المحلية) لرقابة مجلس النواب، وعلى أن يتم انتخاب الأعضاء حسب قانون الانتخابات للمجالس، ولقد اعطى هذا القانون صلاحيات أكبر وأوسع من الدستور بحيث نلاحظ أن المحافظات تمارس صلاحيات موازية إلى صلاحيات الإقليم.[1] وبرغم الصلاحيات التي تتمتع بها المحافظات تطالب بإنشاء أقاليم مثل (صلاح الدين، وديالى)

(1) طه حميد حسن العنبكي، بين اللامركزية الإدارية والفدرالية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص68 ـ 69.

وبدأت محاولات لتشكيل إقليم، إلا أن المحكمة الاتحادية رفضت ذلك في ظل الظروف غير الاعتيادية للبلد، وكذلك نتلمس توسع الصلاحيات وعدم قدرة السلطة الاتحادية على حل تنازع الاختصاص، ومحاسبة إقليم كردستان في ما يتعلق بموضوع النفط واستغلاله لصالح الإقليم وعدم تسديد الإيرادات التي يحصل عليها الإقليم من المنافذ الحدودية وتصدير النفط والعقود مع الشركات (المستخرجة إلى النفط).[1] ويمكن تصوير الصلاحيات المفرطة للأقاليم في اعلان مجلس محافظة الانبار عدم دخول قوات الحشد الشعبي إليها بعد أن هددت المحافظة، وسقوطها على أيدي (ميليشيات داعش الإرهابية).[2] كما أن الكثير من الوزارات الخدمية لم تسلم الصلاحيات إلى المحافظات ولاسيما بعد اقرار قانون انتقال الصلاحيات في 2015/8/6، والسبب يعود إلى أن الأحزاب السياسية سعت جاهدةً للحصول على هذه الوزارات والاستفادة من منافعها السلطوية والمادية، واعتقاداً منها أن تسليم الصلاحيات إلى المحافظات سوف تبقى الوزارة بلا منافع.

المطلب الثالث: الأزمة البنائية وشرعية النظام السياسي العراقي

أولا: الأزمة البنائية في النظام السياسي بعد 2005:

تنفيذا لقرار الأمم المتحدة رقم (1546) بخصوص سيادة العراق وتحقيق الفقرة (ب) من المادة (2) من قانون إدارة الدولة، وبعد إقرار الدستور تكون الخطوة الأخيرة إجراء الانتخابات التشريعية لبرلمان العراق الجديد ولمدة أربع سنوات (دورة انتخابية كاملة)، وبعد إعلان المفوضية نتائج (الاستفتاء حول الدستور العراقي لسنة 2005) واقرارها بنسبة 78.59 %، ولأول دستور شرعي في العراق. ولتحقيق السيادة للعراق الديمقراطي الجديد أرسل رئيس وزراء الحكومة انذاك السيد إبراهيم الجعفري رسالة إلى مجلس الأمن في 27 تشرين الأول/اكتوبر 2005 شرح فيها نجاح الاستفتاء حول الدستور العراقي الجديد، وبتفويض منه يطلب تجديد بقاء القوات الأمريكية البريطانية لمدة عام جديد وكما هو منصوص في القرار المرقم (1546) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2005، وعلى أن يعيد المجلس النظر في التفويض بالبقاء عن طريق طلب يقدم من الحكومة الشرعية القادمة ضمن مبادئ الدستور الشرعي الجديد، ومعززاً ذلك

(1) أثير إدريس، مصدر سابق، 227.

(2) إذاعة بي بي سي العربية، النائب هادي العامري، تصريح صوتي، في 14 حزيران 2015، الساعة 8,15 صباحاً. 5,15 صباحاً بتوقيت غرينتش، لندن.

في بقاء (صندوق تنمية العراق) تحت رعاية الأمم المتحدة، والخاص في الأموال المودعة فيه عن طريق (استخدام الموارد الطبيعية للعراق)، وردا على الرسالة أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بالرقم (1637) بتمديد عمل القوات المتعددة الجنسيات في العراق حتى نهاية العام 2006، وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، أعلنت المفوضية العليا للانتخابات إن (288) كيانا سياسيا ستخوض الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2006 تتوزع على 21 ائتلافا سياسياً.[1] لن تتمخض الانتخابات البرلمانية الأولى عام 2006 عن نجاح حزب واحد أو كتلة واحدة بالحسم المطلق بل تم تشكيل الحكومة عن طريق تحالفات استمرت أكثر من (5 أشهر) وبعد استبدال السيد إبراهيم الجعفري كمرشح لقائمة الائتلاف بعد إصرار الكتل الأخرى عدم قبوله كمرشح برغم مقبوليته الشعبية.[2] وتم حسم الخلاف في تقديم شخصية جديدة (نوري المالكي) وأعلن تشكيل الوزارة في 20 أيار/مايس 2006. [3] وقد أعلن برنامج حكومته أمام المجلس وحظي بتأييد المجلس ومن مميزات هذا البرنامج أنه يعتمد تشكيل «حكومة الوحدة الوطنية»، وعلى أساس المشاركة وتمثيل المكونات العراقية والعمل على وفق الدستور وإيقاف عمليات التهجير القسري التي حصلت في العام 2006، وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تنفيذ قرار الامم المتحدة (1546). إلا أن هناك تلكؤ أصاب الدولة في هذه المدة وعلى المستويين الداخلي والخارجي، فبرزت عدة معوقات لتعثر بناء دولة القانون، فعلى المستوى الداخلي لم يستطع النظام السياسي وعلى المستوى النخبوي تهدئة العنف السياسي في البلد من خلال إدارة الصراع الذي يؤدي الى إدامة الاستقرار في البلد مما أنعكس سلباً على بنية المجتمع، فتم تعبئة الجماعات ذات النفوذ (الديني، العرقي، القومي)على أساس أنها كانت تعيش في الحرمان والتهميش مما دعاها الى محاولات السيطرة والإحتكار على السلطة، وفي رفض من أغلب القومين العرب لحكم الاغلبية الديمقراطية على الاقلية الماسكة للسلطة والتي ينظر لها حصرا بين أيديهم، فأفضى النظام السياسي الى العوز الدائم لطلب الدعم من شركاء اخرين، فتعزز مفهوم اللائقة بين السياسيين وعدم أيمانهم بالعراق كمشروع دولة. [4] في حين دعا اللبراليين الى أن أصل الدولة هو مفهوم علماني وكأن مشروع الدولة هو خاص بهم وهو حق من حقوقهم ولا مزاحمة من قبل الانتماءات

(1) مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص1060 ـ 1064.

(2) محمد عبد الحمزة خوان، مصدر سابق، ص74.

(3) علي السعدي، العراق الجديد قلق التاريخ وعقدة القوة، العارف للمطبوعات، بيروت، 2014، ص230.

(4) خضر عباس عطوان، «العراق معضلة بناء الدولة»، جريدة الزمان، بغداد،17نيسان/ابريل 2013. انترنت www.azzaman.com

الدينية على هذا الحق، وفي تراجع ملفت الى الليبراليين، لإنضمام أغلبهم الى ائتلافات إسلامية، وسعيهم للفوز في مناصب أداريه وسيادية، اما الدستور فهو الوثيقة التي تدعم بناء الدولة والمواطن، ورغم أن هذه الوثيقة هي حامية وحافظة بصورة عامة إلا أنها لم تخلو من معوقات[1] فكانت سبباً في ضياع الكثير من حقوق ابناء هذا الشعب، فلم تعرف الدولة مصيرها هل هي (فدرالية ام برلمانية، مركزية ام لا، صلاحيات واسعة ام محددة، دور رئيس الجمهورية فخري ام لا...)، وبما أن الدولة هي مشروع سياسي واقتصادي فلم يكن عصف الفساد المالي إلا خطوات مكملة لمشروع التعثر السياسي فبرزت وتنامت لدى الاطياف السياسية مفهوم (الغلبة المادية)، وعلى ما يبدوا أن مفهوم (السلب والنهب) لمؤسسات الدولة بعد الاحتلال الامريكي للعراق قد مورست بشكل منظم وبكفائه عالية التفوق فتسارعت الخطوات المتعثرة في بناء الدولة مقابل تراجع في الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية للدولة وفي كافة قطاعاتها، أما على المستوى الخارجي فلم يكن التعثر بأقل رحمة على العراقيين، فنلحظ على الرغم من مطالبات الكثير من قادة الكتل الشيعية والسنية في ما يتعلق بسيادة العراق، نلحظ تجديد البرلمان لبقاء القوات المتعددة الجنسيات. [2]. بالقرار رقم (1723) في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2006. [3]

تضمنت الاستراتيجية الأمريكية التي أعلن عنها جورج بوش في أواخر عام 2006، إرسال المزيد من القوات في بداية عام 2007 إلى العراق في إطار تعزيز القوات العراقية والتعاون العربي والضغط على إيران وسوريا لوقف دعم المتمردين في العراق.[4].وجاء القرار المرقم (1790) والصادر في 18 كانون الأول/ديسمبر 2007، والقاضي بتمديد بقاء القوات المتعددة الجنسيات لسنة أخرى وبطلب من الحكومة العراقية. [5] وفي واقع الحال نلحظ إن الحاكم الإداري بول بريمر قبل مغادرته العراق أصدر مرسوما أعطى للمتعاقدين الأمريكيين وغيرهم من المدنيين الغربيين حصانة من القانون العراقي أثناء أدائهم لوظائفهم في العراق[6]، وهو ساري المفعول، أما الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية التي وقعت بين البلدين في 26 تشرين

(1) احمد عبيس نعمة، التشريع السليم ومعوقات العملية التشريعية في العراق، جامعة الكوفة كلية العلوم السياسية، 2014، ص 31.

(2) فريق أبحاث، مصدر سابق، ص68.

(3) فراس البياتي، مصدر سابق، ص280.

(4) حسن لطيف وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص448.

(5) فراس البياتي، مصدر سابق، ص280.

(6) آدم روبرتس، مصدر سابق، ص195.

الثاني/نوفمبر 2007 «إعلان مبادئ تعاون وصداقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية»، فقد انقسم الشارع العراقي بين مؤيد ومعترض.

1 ـ **القسم المؤيد للاتفاقية:** يصرح في أن إبرام هذه الاتفاقية يقابله إخراج العراق من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويجعله طليقاً من سلطة مجلس الأمن.

2 ـ **القسم المعترض:** الذي يصرح في أنها تمس السيادة العراقية.

في حين تؤكد الولايات المتحدة أن الاتفاقية الأمنية تكرار للاتفاقيات الأمريكية التي وقعت مع البلدان التي كانت موضع احتلال أمريكي وتحول وجودها فيها إلى وجود شبه دائم بموجب اتفاقيات أصبحت معروفة اصطلاحا بتعبير ((SOFA)) أي «اتفاقية مركز القوات».[1]، وفي رسالة أرسلها رئيس الحكومة العراقية آنذاك إلى رئيس مجلس الأمن الدولي في كانون الأول/ديسمبر 2008، كانت الأساس الذي استند إليه مجلس الأمن الدولي في إصدار قراره المرقم (1859) في 22 كانون الأول/ديسمبر 2008، والغاية منه إخراج العراق من الفصل السابع كونه ينهي الولاية الأممية الممنوحة للقوات المتعددة الجنسيات ابتداءً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2008 إلا إنه لم يختلف في ديباجته عن باقي القرارات ذات الصلة في الفصل المذكور. [2] كما أن الاتفاقية عند عرضها على مجلس النواب أصر المجلس أن تعرض على استفتاء على الشعب لتأخذ الاتفاقية شرعيتها إلا أن الاتفاقية لم تعرض في توضيح أنها تنص على جلاء القوات المحاربة دون غيرها وتبقي نحو 40 الف جندي بصفة تدريب قوات الجيش العراقي. [3] أما في الداخل فقد شهدت الساحة السياسية حراكا سياسياً حرجا أدى في النهاية إلى استقالة (5 وزراء)، واستقالة الحكومة في 21 كانون الأول 2010 لتعلن تشكيل وزارة الجديدة وهي الولاية الثانية التي جددت إلى رئيس الوزراء السابق(نوري المالكي) في 21 كانون الأول عام 2010).[4] وفي محاولات التصدي للقائمة العراقية قامت بمحاولة فاشلة عام 2014 بالتحالف مع بعض الأحزاب والحصول على التصويت في البرلمان لسحب

(1) باسيل يوسف بجك، «مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية»، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص153.

(2) فراس البياتي، مصدر سابق، ص283.

(3) المصدر نفسه، ص288.

(4) حسن لطيف الزبيدي، الموسوعة السياسية العراقية، مصدر سابق، ص755.

الثقة من رئيس الوزراء نوري المالكي التي باءت بالفشل.، يذكر أحد الباحثين بعد نيسان 2003 اتفق الكل أنه لا عودة إلى المركزية السلطوية لكن الخلل بدأ عندما أعلن في منتصف تشرين الأول2005 الدستور وطلب منهم التصويت في الموافقة دون أن يبدو أي تثقيف حول الفقرات التي يحتويها، وكذلك لم يطلع عليه أكثر الطبقات الأكاديمية وهم من أصحاب الاختصاص العلمي القانوني، ومنذ ربيع عام 2006 وهو تاريخ نفاذ الدستور الدائم، دخل العراق في وضع سياسي ودستوري غير مستقر، بمعنى إن إقرار الصيغة الفدرالية لم تجنب العراق المشكلات التي كان يتصور إنها كانت موجودة بفعل ممارسة المركزية الشديدة في إدارة الدولة سابقا، وهو ما طرح معه معضلة ما قد يسفر إليه اتجاه العراق المحتمل، ولاسيما في ظل ظرف سلبية الأداء الحكومي، والسياسات غير المحسوبة والسلبية التي تتبعها القوى السياسية عن عمد أو دونه، في إدارة الدولة، وتفضيلها مصالح فئوية وإقليمية على مصالح العراق الوطنية. [1] وبعد عجز سياسات النخب الحاكمة في بناء دولة في ظل هوية وطنية موحدة وبروز المحاصصة الطائفية وعدم قدرة الدولة على ادارة الصراع الطائفي وفرض الأمن وتوفير الخدمات في البنى التحتية الأساسية، نمت أزمة شرعية النخب الحاكمة، فتحولت الدولة من دولة بناء إلى دولة عجز وفشل وفي ضوء مؤشرات الدول الفاشلة التي أعدها صندوق السلام، ومجلة السياسة الخارجية، تصدر العراق المراتب المتقدمة بين الدول الفاشلة والعاجزة سياسياً.[2]

نستخلص من ذلك، أن مجلس الحكم العراقي الذي أقامهُ «بول بريمر»، لم ينل الشرعية الوطنية أو الدولية ولاستكمال السيادة سعت النخب السياسية إلى استكمال مراحل بناء شرعية الدولة عبر حكومة انتقالية تسعى الى اعداد انتخابات عن طريق الجمعية الوطنية، وتشكيل حكومة مؤقتة منتخبة ثم الاعداد إلى كتابة الدستور لتحل حكومة بعد اجراء انتخابات لأربع سنوات شبه دائمية من أجل الحصول على سيادة دولية أي بعد العام 2005، وللحصول على سيادة دولية سعت الحكومات السابقة أيضاً على ايفاء ما ترتب بذمة الدولة من تبعات مالية ترتبت عليها قبل العام 2003 فكان العراق محمل من لدن مجلس

(1) فهيل جبار جلبي،المصالحة الوطنية في العراق، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، دهوك، 2014، ص13.

(2) اياد خلف العنبر واسحاق يعقوب محمد، دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، مجلة حولية المنتدى، العدد (9)، السنة السابعة، النجف،2015، ص164.

الأمن ب (80) قرار، منها (73) قراراً في اطار الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، والمترتبة في ذمته على اثر احتلاله الكويت، ولكي تكسب حكومة العراق ثقة المجتمع الدولي سعت إلى الالتزام في تنفيذ الأحكام والاتفاقيات الدولية فعملت على إنهاء ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش (أنموفيك) في 29 حزيران/يونيو العام 2007 بموجب القرار(1762)، فتم الاعلان ان العراق خالي من أسلحة الدمار الشامل، وملتزم بالاتفاقيات المترتبة عليه، ثم عملت الحكومة على سداد الديون التي في ذمة الدولة العراقية إلى كافة الدول، وتم الاقرار في ذلك من لدن مجلس الأمن في قراره المرقم (1905) في 21 كانون الأول/ديسمبر 2009، كما نجحت الجهود الحكومية في محاولات اخراج العراق من أحكام الفصل السابع، فتم إقرار ذلك في القرار المرقم (2107) في العام 2013، أما بالنسبة إلى الأموال المودعة في صندوق تنمية العراق الذي أنشئ في العام 1995 بموجب القرار رقم (986)، فلم يستطع العراق الحصول على الأموال المودعة لدى هذا الصندوق، إلا بعد العام 2016؛ وفي ذلك خرق للسيادة. كما نشهد هذه الايام الكثير من الطائرات المحملة بالأسلحة والأموال تهبط في مطار بغداد وتغادر بعد اكتشاف ما في داخلها من أسلحة كاتمة للصوت ورشاشات دون حساب وهو خرق للسيادة العراقية وغيرها من الخروقات الاخرى، في حين يعلن في يوم 10 ـ كانون الاول ـ 2015، عن خرق لسيادة العراق من لدن الجارة تركيا مقابل عجز حكومي في الرد على هذا الخرق وعدم توحد لخطاب سياسي لأعضاء مجلس النواب لتحديد صورة هذا الخرق.

ثانياً: الاحتجاجات ومظاهرها

شهدت الدول العربية في 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 مظاهر احتجاج عارمة طالت شرعية الكثير من النظم السياسية العربية، بدأت في تونس وامتدت شرارتها الى الكثير من البلدان وماتزال تداعياتها مستمرة. وعبرت عن مشكلات الشباب العربي الذي يعاني البطالة وفي الوقت نفسه يرى التخمة المالية لأصحاب النفوذ من السياسيين والمنتفعين من حولهم. [1] وقد امتدت هذه الظاهرة إلى جميع الدول العربية ومنها العراق، فقد حمل لواءها مجموعة من الليبراليين والمثقفين وأمامهم مجموعة من الشباب والفنانين والفنانات، خلال «شهري شباط وآذار من العام 2011»، واستمرت بشكل متقطع مستمدة روحها من

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي، نحن إلى أين (التغيير العربي وعُقدة الزمن)، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، اذار/مارس 2013، ص4.

أحداث التغيير في كل من (تونس ومصر)[1]، وكانت المطالب كثيرة أهمها عدم التزام النخب السياسية في ما أطلقته على نفسها من وعود قبل انتخابات العام 2010، وعدم توفير فرص العمل، وتوفير الخدمات وتحقيق الرفاه الاجتماعي أسوة في أي بلد نفطي ينعم بالخيرات.[2] وقد سبقت هذه الأحداث تظاهرات أهالي البصرة الذين عبروا عن استيائهم من الانقطاع المستمر للكهرباء، وقد صوروا هذه الحالة في (نعش رمزي مكتوب عليه المرحوم الكهرباء).[3] واستمرت هذه التظاهرات لأيام عدة، وكذلك في الناصرية إذ احتجوا تحت عنوان (نطالب بكهرباء فقط) واستمرت على أيام متقطعة.[4] واستمرت هذه الأحداث في كل من الكوت، والعمارة، والديوانية، والنجف، وكربلاء، والحلة، فاستخلصت من هذه المظاهرات مطالب عدة تلخصت في مطالب سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية. [5]، وتعقيبا على هذه الأحداث أصدر المرجع الأعلى في النجف بيان يؤيد الحالة السلمية في إطلاق أصوات الحق المطالبة بحقوق عامة وشرعية، مؤكدا على «اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة ولاسيما الطاقة الكهربائية والبطاقة التموينية وإلغاء الامتيازات الحكومية الخاصة».[6]، وقد أكد ذلك أيضاً المرجع الديني الشيخ اليعقوبي.

وفي بيان ألقاه السيد مقتدى الصدر أكد فيه: «إن التظاهر حق شعبي، وقد أعطى الحكومة مهلة لتحسين الأوضاع والخدمات وبعدها يحق للعراقيين التظاهر ضد أداء الحكومة ومجالس المحافظات، وقد أيدت المراجع الدينية الحق المكفول لشرعية التظاهرات فطالبت رئاسات الأوقاف الشيعية، والسنية، والمسيحية في العراق في بيان مشترك في 24 شباط/فبراير من العام 2011، المشاركين في التظاهرات بمنح الحكومة مهلة كافية لتلمس أثر المصادقة على الميزانية العامة للبلاد ومن ثم الحكم عليها. [7] أما في بغداد فقد تمركزت القوى الليبرالية

(1) وائل غُنيم، الثورة 2.0 إذا الشعب يوماً أراد الحياة، دار الشروق، مصر، 2013، ص149.

(2) خضر عباس عطوان، «النظام السياسي في العراق بين الإصلاح والشرعية: رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في عام 2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص1.

(3) «يوتيوب «قناة الفيحاء، تصريحات أهالي البصرة حول الكهرباء، 19 حزيران 2011.

(4) «يوتيوب «مظاهرات الناصرية تطالب في تحسين المعيشة والخدمات، 25 تموز 2013.

(5) خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص12 ـ 16.

(6) حامد الخفاف، مصدر سابق، ص119.

(7) خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص19.

لمزيد من التفاصيل ينظر: صباح ياسين، الإعلام الفضائي في الوطن العربي تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.

والمثقفون في مسيرات قرب ساحة التحرير وبالمطالب نفسها، كذلك فقد ساعدت وسائل الإعلام الحديثة مثل (الفيس بوك، تويتر، يوتيوب) في تسريع وصول المعلومات وتداولها فمواقع التواصل الاجتماعي كان لها الدور الأكبر في تغيير حكومات عربية*. استجابة لهذه المطالب أصدر مجلس الوزراء (خمسة قرارات خاصة لمطالب المتظاهرين)، وإضافة وزيري التربية والصناعة والمعادن إلى اللجنة السباعية المكلفة بالنظر في مطالب المتظاهرين، وكان من أبرز هذه القوانين تعديل العقوبات والإعلان عن إجراءات العفو عن (963) امرأة معتقلة، ويذكر في ذلك أمين عام مجلس شيوخ عشائر العراق الشيخ (حميد الكعبي) عضو لجنة المبادرة العشائرية لشبكة الإعلام العراقي «إن شيوخ وأهالي الانبار قد قدموا في المظاهرات التي جرت في الانبار(13 مطلبا) إلى الحكومة، مؤكدا أن الحكومة نفذت نحو (90%) من هذه المطالب». [1]

لم يتمكن النظام السياسي في العراق من أن يرسخ قواعد القانون الوضعي التي يجب أن تسود على الجميع، ولم يتمكن من فرض قيم المواطنة وتحقيق المنفعة والفائدة لمواطني البلد مما جعله فاقداً للمشروعية وهي أزمة تولد بعدها أزمات عدة.

ثالثا: أزمة شرعية الدولة

يصف أحد الباحثين في مقاربة لصورة دور حكومة العراق إلى صورة دول أخرى خضعت إلى الاحتلال مثل، حكومة سلوفاكيا المستقلة نظرياً وتحت سيطرة دول المحور قبل الحرب العالمية الثانية، فيصف حكومة العراق بالقول: «ما أن تخرج من أزمة حتى كانت هناك أزمة أكبر وأعمق تنتظره».[2] والمشكلة ليست في النخب السياسية التي تولت الحكم بقدر ما هناك خصوم تعمل على مبدأ ثابت هو رفض تولي (النخب الحالية) القيادة السياسية في العراق وهذا متأصل في موروثهم. [3] فتحولت التظاهرات في (الجغرافيا السنية إلى حركة اعتصام ثم إلى عصيان مدني) وقد استطاع هذا الحراك في الحفاظ على وجوده لمدة (50 يوماً) ابتداء من 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 إلى 5 شباط/فبراير 2013، وكانت هذه

(1) الحكومة العراقية تصدر قرارات خاصة بمطالب المتظاهرين، انترنت
www.imn.iq/news/print.19028

(2) آدم روبرتس، مصدر سابق، ص191.

(3) إبراهيم حسيب الغالبي، شيعة العراق وتهم الخصوم في دولة العراق الجديد، مركز العراق للدراسات، ط3، 2015، ص201

الحركات تستلهم روحها من مخاض الثورات العربية في كل من (سوريا ومصر واليمن) حتى اقتبست بعض المسميات مثل (ساحة العز والكرامة، وساحة الاعتصام في الفلوجة، وساحة الأحرار في الموصل، وساحة الحق في سامراء)، وبلغت مبلغاً مؤثراً عند قطع الطريق السريع المؤدي من بغداد إلى عمان، وقد تزعم هذه التظاهرات عدة قوى تحزبية التي كانت متهيئة لدخول انتخابات العام 2013 لمجلس النواب العراقي، وكذلك شخصيات دينية. [1] وعندما دخلت الأزمة في منعطفات جديدة عبر استغلال المتظاهرين من جهة والتصعيد الإرهابي من جهة أخرى، فهناك من يحرك الأصوات، ويستغل المطالب الشرعية للمتظاهرين ووضع العراقيل، فضلاً عن مطالب مخالفة للدستور لتعميق الفجوة في حل الأزمة كي تبلغ مأربه.[2] وتداركاً للأزمة فقد تدخلت المرجعية الدينية في النجف على الخط وأعلنت عن مجموعة من التوصيات على لسان خطيبها في كربلاء (الشيخ عبد المهدي الكربلائي) وتمثلت هذه التوصيات في: [3]

- تتحمل جميع الكتل السياسية والسلطات التنفيذية والتشريعية مسؤولية شرعية ووطنية للخروج من هذه الأزمات ولا يصح أن يرمي كل طرف المسؤولية على الطرف الآخر.
- الاستماع إلى المطالب الشرعية وإيجاد الحلول.
- عدم اللجوء إلى أية خطوة تؤدي إلى تأزيم الشارع وعدم السماح بأي صدام أمني مع المتظاهرين والتعامل بهدوء.

وفي المقابل أخذت المطالب منحاً آخر إذ طالب بعضهم بعودة الإمامين العسكريين إلى الوقف السني، وطالب آخرون في إسقاط رئيس الوزراء نوري المالكي، ورفعت الأعلام العراقية التي كانت تمثل نظام البعث. [4] فلم تستطع الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية في الوقوف بوجه التدخلات الخارجية في الشأن العراقي ففي إعلان للنائب (عزت الشابندر) ذكر فيه

(1) يحيى الكبيسي، العراق الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص19 ـ 20.

(2) وسام الروازق، المرجعية الدينية ترسم خارطة طريق لحل الأزمة في العراق، مجلة الرسالة، العدد (67)، النجف، شباط 2013، ص11.

(3) المصدر نفسه، ص12.

(4) يحيى الكبيسي، مصدر سابق، ص22 ـ 23.

تخصيص قطر 150 مليون دولاراً كدفعة أولى لتكوين جيش العراق الحر ورفع شعار (من درعا إلى الكوفة).[1] وبسبب محاذاة الموصل مع سوريا فقد وصل التسلل (الداعشي) إليها ليعلنها إمارة لما يسمى (الدولة الإسلامية في العراق) 9/حزيران/2014، والتوغل بسرعة إلى تكريت والانبار مقابل تراجع غير منتظم لقوات الجيش العراقي، وإعلان فشل المنظومة الأمنية في حماية العراق، ومن أحد أسباب فشل الجيش العراقي بالتصدي لذلك هو عدم وجود هيأة مهنية للقوات المسلحة ما أدى إلى التفرد في السلطة من لدن رئيس الوزراء. [2] وترافق مع ذلك الهجمة الهمجية في وسائل القتل، فهي تلجأ عند تنفيذ جرائمها إلى استراتيجية استخدام أحدث التقنيات في التصوير والبث عبر وسائل الاتصال الاجتماعي لبث الرعب في نفوس الأخرين، ولقد وصل عدد القتلى في تموز/يوليو من العام 2014 إلى (1737) حسب تقرير الأمم المتحدة وعن بيع مئات النساء من الديانات الأخرى.[3] لقد زاد الهلع في نفوس المواطنين ولاسيما مع قرب أيام رمضان مما أدى برئيس الوزراء أن يعلن طلب الدعم من القوات الأمريكية، وقد شهدت عملية الهروب الجماعي من المناطق المحاذية إلى بغداد، وعمليات القتل الجماعية، الى إعلان المرجع الديني الأعلى في النجف في 13 حزيران/يونيو، وعلى لسان الشيخ عبد المهدي الكربلائي في خطبة يوم الجمعة فتوى الوجوب الكفائي بالجهاد ضد التنظيمات الإرهابية (داعش). [4] هذه الصفعة في وجه الإرهاب دعت التنظيمات الجماهيرية الوطنية وبكل تنوعاتها الى الوقوف في وجه الاحتلال الداعشي للعراق.

(1) قاسم الهاشمي، عزت الشابندر يتوقع الأحداث في سوريا والعراق، مجلة الرسالة، مصدر سابق، ص14.

(2) نقلًا عن عودة ناجي الحمداني، تداعيات أزمة الموصل ومتطلبات النصر على داعش، مجلة الشرارة، العدد (96)، النجف الأشرف، السنة العاشرة ـ كانون الثاني 2015،ص8.

(3) ملاذ الخطيب، أسواق النخاسة تنهض من جديد، قضايا سياسية، مجلة الشرارة، العدد (95)، النجف الأشرف، السنة التاسعة ـ كانون الأول، 2014،ص10.

(4) حامد الخفاف، مصدر سابق، ص402.

المبحث الثالث

أزمة المشاركة السياسية في العراق بعد 2003

تتضمن التنمية السياسية في احدى جوانبها تنمية روح المواطنة والولاء والمشاركة السياسية هذه الاخيرة التي تعد مؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي، وتعد أزمة المشاركة السياسية من بين الأزمات الست المترابطة التي تواجه عملية التنمية السياسية وتواجه النظام السياسي عند خروجه من المرحلة الانتقالية الى المرحلة الديمقراطية.

المطلب الأول: الحراك السياسي في العراق بعد عام 2003

أولا: الاحتلال والمشاركة السياسية العراقية

وضعت خطط عدة لدور الاحتلال في العراق ما بعد سقوط صدام وكان من أبرزها ما وضعه الأمريكان من خطة في تشرين الأول/اكتوبر من العام 2002، وتحديداً هيأة الأركان الأمريكية المشتركة، وتقوم الخطة على إدارة المقر العسكري من جنرال حائز على ثلاث نجوم وبمساعدة خبراء حكوميين باختصاصات متنوعة، أما عملهم فيكون في تنسيق الجهود مع السفير الأمريكي المعين بعد أن يستعيد العراق استقراره تدريجياً، فيتم استبدال (المقر العسكري) ب (إدارة مدنية) ومن ثم إلى (حكومة وطنية)، وأدخل «رامسفيلد» تعديلاً على هذه الخطة بجعل وزارة الدفاع الأمريكية هي الرائدة في جميع الجهود لمرحلة ما بعد الحرب، وقد أوصى في أن تكون هناك إدارتان للقيادة وهما[1]:

1 ـ قيادة عسكرية أمريكية تتولى(حفظ الأمن وإعادة تدريب الجيش العراقي).

2 ـ إدارة مدنية تشرف على الأعمار والحكم.

أما المعارضة العراقية فقد عقدت مؤتمرات عدة كان أبرزها المؤتمر الذي عقد في لندن

(1) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، مصدر سابق، ص184 ـ 185.

في كانون الأول/ديسمبر العام 2002، وكان تحت عنوان (من أجل إنقاذ العراق وتحقيق الديمقراطية)، وقد خرج في المؤتمر ب(21) توصية حول العراق ما بعد التغيير وكان من أبرزها الاتي: [1]

1 ـ الإقرار بدور المعارضة الوطنية بجميع فصائلها في عملية التغيير.

2 ـ يكون شكل الدولة ديمقراطي، برلماني، تعددي، فدرالي لكل العراق واعتماد مفهوم إنساني وحضاري للمواطنة في العراق.

3 ـ المسألة الطائفية واضطهاد الشيعة وكف التعسف في حقهم.

قبل الغزو بأيام شكل الفريق الذي يتولى إدارة الوزارات العراقية في مرحلة ما بعد صدام ومن أبرزهم، المحامي «مايكل موبز»، و«جيمس ووزلي»، و«زلماي خليل زاده»، أما بريطانيا فقد أوصت في أن تؤدي الأمم المتحدة الدور الأكبر وأن تكون ركائز السلطة بعد الاحتلال في خمسة محاور هي:[2] المحور الأول: العسكريون الأمريكان، والمحور الثاني: البريطانيون، والمحور الثالث: شخصيات قيادية عراقية، والمحور الرابع: الأمم المتحدة، والمحور الخامس: هو مكتب إعادة الأعمار والتنمية التابع للبنتاغون الذي تأسس قبل (21 يوماً) من غزو العراق، وترشيح الجنرال المتقاعد «جي غارنر» لهذا المنصب.

أما العراق فقد كان بقيادة دكتاتورية فاسدة، وعقوبات اقتصادية طويلة الأمد وبعزل سياسي، وبرأي عام دولي على ان العراق هو أحد محاور الشر في آسيا، فقد إنهار نظامه السياسي في 9 نيسان/ابريل، بدخول القوات الأمريكية البريطانية، والإعلان عن نهاية حقبة من الدكتاتورية دامت أعواماً على أنفاس العراقيين عام 2003. [3] أعلن «جاي غارنر» رئيس الإدارة المدنية الأمريكي للعراق عن بدء في العمل على تشكيل حكومة انتقالية في العراق.[4] تزامنا مع دعوة نائب رئيس الأمريكي انذاك «ديك تشيني» لعقد مؤتمر وبإشراف الحاكم «جي غارنر» حضره حوالي 75 شخصية سياسية، وقد خرجوا في توصيات كان أبرزها التأكيد على مؤتمر لندن في نقاطه ال (21) مع إدانة اعمال النهب والتخريب التي طالت المؤسسات

(1) نقلًا عن: مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية: وثيقة، البيان السياسي لمؤتمر المعارضة (لندن 14 ـ 15 كانون الأول 2002)، ص806.

(2) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، مصدر سابق، ص185 ـ 186.

(3) ناظم نواف الشمري، مصدر سابق، ص84.

(4) مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص976.

العراقية. [1] وبخطة بديلة إعلن الرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش» تغيير الحاكم العسكري «جي غارنر»، وبالفعل تم ذلك في 16 أيار/مايس العام 2003، إذ تم استبدال الحاكم العسكري بحاكم مدني هو السفير «بول بريمر» ليكون الحاكم رقم (2). [2] ومنذ الأيام الأولى يلبي اللقاء بـ(القادة السبعة أو الرموز السبعة) ويعد الفريق اللقاء الاول المكوّن من «ديفيد ماكيرنان» القائد العسكري في العراق، و«جون ساورز» المبعوث البريطاني في العراق، و«جاي غارنر»، و«ريان كروكر»، و«هيوم هوران» وبحضورهم، أما القادة السبعة فهم احمد الجلبي، وأياد علاوي، وعادل عبد المهدي، وإبراهيم الجعفري، ومسعود البارزاني، وجلال الطالباني، ونصير الجا درجي، وفي ختام اللقاء تم الاتفاق على مبدأ الشراكة فيما بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم الذي يعمل على إنشائه «بريمر»، وفي نهاية اللقاء طلب من الفريق السباعي أن يخرج منهم شخص لمقابلة الصحفيين في القاعة الأخرى.

إن المشكلة التي اعاقت تقدم الحاكم المدني في الإسراع بتشكيل الحكومة المؤقتة «مجلس الحكم» هي أن الكل يرغب في المشاركة في هذا المجلس فماهي أليات ودوافع الولاء للأمريكيين؟ فتكون الاليات هي (مجلس حكم.....). [3] في الجهة الأخرى عمل الفريق الأمريكي على تولي إدارة الوزارات فنصب العراقي ثامر الغضبان لإدارة وزارة النفط ويترأسه الأمريكي «فليب كارول»، وأصدر بريمر قرارات عدة منها منع حوالي 30000 موظف من العودة إلى وظائفهم من أعضاء حزب البعث.[4] وقد عمد على حل الجيش العراقي الذي وصفه بالجيش الذي عمل على طاعة الرئيس السابق وبقيادته الطائفية السنية فليس لها مجال في البقاء وخدمة العراق. [5] أما بخصوص مجلس الحكم الانتقالي فيذكر بريمر في كتابه: «ان الشعب العراقي الذي يمثل 25 مليون نسمة وبمكوناته الدينية، الطائفية، العرقية، وإن الشيعة قد ظلموا ولم تكن لهم أية مشاركة في الحكم منذ الزمن التركي وإلى يوم سقوط صدام. [6]

(1) حسن لطيف وآخرون، مصدر سابق، ص188 ـ 189.

(2) مها جابر سلمان، مصدر سابق، ص92.

(3) هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية والاقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى،سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص313.

(4) مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص980.

(5) بول بريمر، مصدر سابق، ص76 ـ 77.

(6) المصدر نفسه، ص11 ـ 54.

يوضح هذا القول سبب اختياره (25) شخصية تمثل مجلس الحكم في العراق الجديد، وفي نهاية هذا المخاض أعلن أسماء أعضاء مجلس الحكم في 13 تموز/يوليو من العام 2003 وكان التمثيل على أساس التمثيل النسبي.[1] وبالتوافق، تمت الموافقة على أن يكون رئيس لهذا المجلس على أساس دوري لمدة 30 يوماً، وتكون المشاركة حسب التوزيع 5 شيعة، 2 سنة، 2 أكراد إذ كان المجلس صورة من صور المشاركة السياسية إلا أنها كانت تأسيساً للمحاصصة الطائفية والعرقية. إن الجدول رقم (2) يوضح أسماء رؤساء مجلس الحكم الانتقالي والجدول رقم (3) يبين أسماء أعضاء مجلس الحكم الانتقالي.

جدول رقم (2)

رؤساء مجلس الحكم الانتقالي

ت	الاسم	مدة الحكم
1	محمد بحر العلوم (بالإنابة للمرة الأولى)	13 تموز 2003 ـ 31 تموز 2003
2	إبراهيم الجعفري	1 أب 2003 ـ 31 أب 2003
3	احمد الجلبي	1 أيلول 2003 ـ 30 أيلول 2003
4	اياد علاوي	1 تشرين الأول 2003 ـ 31 تشرين الثاني 2003
5	جلال الطالباني	1 تشرين الثاني 2003 ـ 30 تشرين الثاني 2003
6	عبد العزيز الحكيم	1 كانون الأول 2003 ـ 31 كانون الأول 2003
7	عدنان الباجة جي	1 كانون الثاني 2004 ـ 31 كانون الثاني 2004
8	محسن عبد الحميد	1 شباط 2004 ـ 29 شباط 2004
9	محمد بحر العلوم (للمرة الثانية)	1 أذار 2004 ـ 31 أذار 2004
10	مسعود البارزاني	1 نيسان 2004 ـ 30 نيسان 2004
11	عز الدين سليم (اغتيل في 17/أيار/2004)	1 أيار 2004 17 أيار 2004
12	غازي عجيل الياور (عين بدل عزالدين سليم)	17 أيار 2004 ـ 1 حزيران 2004

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص1065.

(1) مهى جابر سلمان، مصدر سابق، ص93.

الجدول رقم (3)

أسماء أعضاء مجلس الحكم الانتقالي

ت	الاسم	الانتماء الديني أو المذهبي أو العرقي	الانتماء السياسي أو الاجتماعي
1	د. إبراهيم الجعفري	شيعي عربي	حزب الدعوة الإسلامية
2	احمد الجلبي	شيعي عربي	المؤتمر الوطني العراقي
3	د. محمد بحر العلوم	شيعي عربي	جماعة أهل البيت
4	السيد عبد العزيز الحكيم	شيعي عربي	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية
5	د. أياد علاوي	شيعي عربي	حركة الوفاق الوطني العراقي
6	احمد شياع البراك	شيعي عربي	رئيس اتحاد المحامين ورابطة حقوق الإنسان في بابل
7	د. عقيلة الهاشمي	شيعي عربي	دبلوماسية، اغتيلت في 25/9/2003
8	د. رجاء الخزاعي	شيعي عربي	مديرة مستشفى التوليد في الديوانية
9	مجيد حميد موسى	شيعي عربي	الحزب الشيوعي العراقي
10	موفق الربيعي	شيعي عربي	عضو سابق في حزب الدعوة
11	وائل عبد اللطيف	شيعي عربي	قاضي مستقل انتخب محافظا للبصرة في (4/تموز/2003
12	عز الدين سليم	شيعي عربي	رئيس حركة الدعوة الإسلامية في البصرة اغتيل في 17 أيار 2004
13	عبد الكريم المحمداوي	شيعي عربي	رئيس حزب الله العراقي في العمارة
14	د. عدنان الباجه جي	سني عربي	تجمع الديمقراطيين المستقلين
15	د. محسن عبد الحميد	سني عربي	الحزب الإسلامي العراقي
16	نصير الجادرجي	سني عربي	الحزب الوطني الديمقراطي
17	غازي عجيل الياور	سني عربي	مهندس مدني، وزعيم عشيرة الشمر
18	سمير شاكر الصميدعي	سني عربي	كاتب ورجل من حديثة في محافظة الانبار وأحد العناصر البارزة في المعارضة ضد نظام صدام
19	د. جلال الطالباني	كردي سني	الاتحاد الوطني الكردستاني
20	مسعود البارزاني	كردي سني	الحزب الديمقراطي الكردستاني
21	محمود علي عثمان	كردي سني	سياسي مستقل وقائد للمقاومة الكردية لفترة طويلة
22	صلاح الدين محمد بهاء الدين	كردي سني	حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني
23	دارا نور الدين	كردي سني	قاضي ورئيس المحكمة في بغداد
24	يونادم كنا	مسيحي أشوري	الحركة الديمقراطية الأشورية
25	سونكول جبوك	تركمانية سنية	عضو الجبهة التركمانية العراقية

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص1066.

ثانيا: المشاركة السياسية بعد تسلم السيادة

بدأ الحراك الدستوري في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام 2003 بفتوى من المرجع الديني الأعلى في النجف وتحديداً في 30 حزيران/يونيو، متخذا بعداً تاريخيا من فتوى السيد محمد تقي الشيرازي في ثورة العشرين 30 حزيران/يونيو 1920. [1] وأفتى بدستورية المشاركة السياسية، وعلى أساس أن يكتب دستور تشارك في كتابته فئات المجتمع العراقي كافة ومن المؤهلين وبموافقة الشعب العراقي «المؤهلين إلى الانتخابات». [2] وقد تأسست اللجنة الأولى في 11 أب/اغسطس من العام 2003، وتتألف من (25) شخص تم اختيارهم من لدن أعضاء مجلس الحكم، لتقديم توصيات وصيغ، وبعد ستة أسابيع، قدمت تقريرها إلى مجلس الحكم الانتقالي، إلا أنه لم يفصح عن مضمونها إلا بشكل مختصر، بالمقابل أعلن الحاكم المدني (بول بريمر) عن عدم إمكانية اعداد دستور يستفتى عليه أو إجراء انتخابات مبكرة في العراق إلا بعد عامين على أقل تقدير، في حين يوضح المرجع الأعلى في النجف السيد علي السيستاني عن إمكانية إجراء الانتخابات بناءاً على كلام المبعوث الأممي آنذاك «سيرجيو دي ميللو» في لقائه معه، وأنه قد تم ترتيب انتخابات المجلس الدستوري في تيمور الشرقية وبإشراف الأمم المتحدة.[3] في آب/اغسطس من العام 2003، أعلن عن مقتل المبعوث الأممي أثر انفجار سيارة مفخخة تفجر في مبنى الأمم المتحدة، وقد تبنى التفجير «الزرقاوي». [4] إن هذا التفجير أعطى مساحة أكبر لبقاء المحتل، وعدم سير العملية الانتقالية، وبعد أيام أعلن (كوفي عنان) إرسال فريق لتقصي الحقائق برئاسة الأخضر الإبراهيمي وبعد الوصول إلى بغداد ومباحثات طويلة مع مجلس الحكم ولقاء المرجع الديني الأعلى في النجف، يعلن «عن صعوبة إجراء انتخابات قبل 30 حزيران/يونيو 2004، موعد نقل السلطة بل مستحيلة وقد تقود إلى حرب أهلية. اعقب هذا الخطاب إعلان مظاهرات حاشدة في المناطق الجنوبية من العراق بالمطالبات الدستورية، وفي محاولات من لدن مجلس الحكم للتأثير في السيد السيستاني وبيان عدم استطاعتهم الاعداد إلى انتخابات دستورية

(1) نقلًا عن: عبد الحسين شعبان، الدستور ونظام الحكم، في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص2 ـ 5.

(2) حامد الخفاف، مصدر سابق، ص41.

(3) المصدر نفسه، ص40.

(4) ويكبيديا الموسوعة الحرة، سيرجيو دي ميللر، انترنيت، https://ar.wikipedia.org

بناءً على طلب «الإبراهيمي» قد جوبه برفض وتمسك في مطالب صياغة الدستور عبر جمعية تأسيسية منتخبة.[1] بعد عودة الإبراهيمي إلى العراق توصل بعد مباحثات عدة وعلى رأسهم السيستاني إلى اتفاق تأجيل الانتخابات العامة حتى شهر (كانون الأول/ديسمبر أو بداية كانون الثاني/يناير من العام 2005 ولأسباب عدة جوهرية أهمها:[2]

1 ـ الية تسليم السلطة فالسلطة لمن سوف تسلم.

2 ـ ليس هناك قانون ينص على إجراء انتخابات بعد انتقال السلطة.

3 ـ يجب فصل موضوع الانتخاب عن موضوع انتقال السيادة.

أما التوصيات التي اقترحها الإبراهيمي، فهي تولي صياغة دستور مؤقت قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية يحتوي على جدول زمني للمرحلة الانتقالية وبتوصيات على أن تكون التشكيلة الوزارية الجديدة للحكومة الانتقالية من التكنوقراط. ولتنفيذ المشاركة الدستورية، يصدر بريمر الأمر رقم (96) و(97) حول قانون الانتخابات وقانون الأحزاب والهيئات السياسية، كما أصدر الأمر رقم (92) لإنشاء مفوضة الانتخابات العراقية المستقلة*، وتشكلت حكومة انتقالية جديدة برئاسة أياد علاوي أما التركيبة الوزارية فتمت على أساس توافقي واستحدثت ثماني وزارات جديدة لتحقيق المشاركة التوافقية. جدول رقم (4) يوضح التركيبة الوزارية للمرحلة الانتقالية الثانية التي تؤسس إلى مرحلة انتقالية مع لجنة لكتابة الدستور العراقي الجديد.

(1) حسن لطيف الزبيدي، مصدر سابق، ص200.

(2) مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص1044 ـ 1045.

جدول رقم (4)

التشكيلة الرئاسية والوزارية للحكومة الانتقالية 2004

تركيبة رئاسية				
ت	الاسم	المنصب	المذهب/القومية	الانتماء السياسي
1	غازي عجيل الياور	رئيس الجمهورية	سني عربي	مستقل
2	د. إبراهيم الجعفري	نائب رئيس الجمهورية	شيعي عربي	حزب الدعوة الإسلامية
3	روز نوري شاويس	نائب رئيس الجمهورية	كردي	الحزب الديمقراطي الكردستاني
تركيبة وزارية				
1	د. أياد علاوي	رئيس الوزراء	شيعي عربي	حركة الوفاق الوطني
2	برهم صالح	نائب رئيس الوزراء	كردي	الاتحاد الوطني الكردستاني
3	سوسن علي الشريفي	وزير الزراعة	شيعي عربي	مستقل
4	محمد علي الحكيم	وزير الاتصالات	شيعي عربي	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية
5	مفيد الجزائري	وزير الثقافة	شيعي عربي	الحزب الشيوعي
6	حازم شعلان	وزير الدفاع	شيعي عربي	حركة الوفاق الوطني
7	باسكال إيشو وردة	وزير المغتربين والمهاجرين	مسيحي	الحزب الأشوري
8	سامي المظفر	وزير التربية	شيعي عربي	مستقل
9	أيهم السامرائي	وزير الكهرباء	سني عربي	مستقل
10	مشكاة المؤمن	وزير البيئة	كردي	مستقل
11	عادل عبد المهدي	وزير المالية	شيعي عربي	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية
12	هوشيار الزيباري	وزير الخارجية	كردي	الحزب الديمقراطي الكردستاني
13	علاء الدين عبد الصاحب	وزير الصحة	شيعي عربي	مستقل
14	طاهر خلف البكاء	وزير التعليم العالي	شيعي عربي	مستقل
15	عمرالفاروق الدملوجي	وزير الإسكان	سني عربي	حركة الوفاق الوطني
16	بختيار أمين	وزير حقوق الإنسان	كردي	مستقل
17	حاجم الحسني	وزير الصناعة	سني تركماني	الحزب الإسلامي العراقي
18	فلاح النقيب	وزير الداخلية	سني عربي	حركة الوفاق الوطني
19	مالك دوهان الحسن	وزير العدل	شيعي عربي	مستقل
20	نسرين برواري	وزير الأشغال العامة	كردي	الحزب الديمقراطي الكردستاني
21	ثامر عباس غضبان	وزير النفط	شيعي عربي	مستقل
22	مهدي الحافظ	وزير التخطيط	شيعي عربي	مستقل
23	رشاد عمر فندان	وزير العلوم والتكنولوجيا	تركماني	مستقل
24	لؤي حاتم العرس	وزير النقل	شيعي عربي	مستقل
25	علي فائق الغبان	وزير الشباب والرياضة	شيعي عربي	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية

تركيبة وزارية				
ت	الاسم	المنصب	المذهب/القومية	الانتماء السياسي
26	نصيف رشيد	وزير الري	كردي	الاتحاد الوطني الكردستاني
27	ليلى عبد اللطيف	وزير العمل والشؤون الاجتماعية	سني عربي	مستقل
28	وائل عبد اللطيف	وزير الدولة لشؤون المحافظات	شيعي عربي	مستقل
29	نرمين عثمان	وزير الدولة لشؤون المرأة	كردي	الاتحاد الوطني الكردستاني
30	عدنان الجنابي	وزير الدولة	سني عربي	مستقل
31	قاسم داود	وزير الدولة	شيعي عربي	حركة الوفاق الوطني
32	مامو فرهام عثمان	وزير الدولة	كردي	مستقل

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: حسن لطيف الزبيدي، الموسوعة السياسية العراقية، مصدر سابق، ص752.

ثالثاً: انتخابات الحكومة الانتقالية

تنفيذا لرغبة العراقيين في اختيار حكومتهم عبر إجراء عملية انتخابية ديمقراطية وبموجب قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالية، فإن الانتخابات للجمعية الوطنية الانتقالية يجب أن تجرى في مدة لا تتجاوز 31 كانون الأول/ديسمبر من العام 2005، وستقوم الجمعية الوطنية بوضع مسودة دستور دائم للدولة العراقية، وسيعرض للاستفتاء وستجري انتخابات عامة بموجب هذا الدستور، تعقيباً أعلنت هيأة علماء المسلمين برئاسة (حارث الضاري) عن امتناعها عن المشاركة في الانتخابات العامة، اعتقادا ان عدم المشاركة سوف يؤدي إلى الطعن في شرعية الدستور الذي سوف يكتب.

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن ترشح أكثر من (7000) مرشح يمثلون (111) كياناً سياسياً، ويتنافسون على (275) مقعداً من (18) محافظة، وفي اليوم نفسه، تنتخب منطقة كردستان أعضاء برلمانها المكون (111) عضواً [1]، ولقد عملت الحوزة العلمية في النجف متضامنةً، على حث العراقيين على المشاركة الواسعة في الانتخابات العامة التي جرت لإختيار ممثليهم بشكل مباشر. [2] وفي خطاب آخر أكدت هيأة علماء المسلمين في

(1) مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص1051.

(2) حيدر نزار سلمان، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الأشرف، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، دار الضياء، النجف، 2009، ص97.
لم تكن هناك صورة رؤية واضحة عن برنامج هيأة علماء المسلمين في بادئ الامر التي عرفت عن نفسها انها مركز الافتاء الديني السني في العراق في بداية الاحتلال الأمريكي للعراق وغيرهم الكثير من الشخصيات السياسية التي تسنمت المناصب السيادة وهم غير معروفين للكثير وبصورة واضحة.

العراق على: «أنها تعترض على الانتخابات العراقية، وسيكون في نظرها أية حكومة تؤلف تكون غير ملزمة بها»، وفي يوم إعلان التوجه نحو المراكز الانتخابية توجهت حشود كبيرة إلى المراكز متحديةً الإرهاب، ويذكر أحد الباحثين أن: [1] «العراقيين يعلنون فرحهم وابتهاجهم، ويقولون بهذا الحبر البنفسجي الذي صوتنا به واجهنا الإرهاب، معركتنا كانت ضد الإرهابيين وضد الذين دعوا إلى مقاطعة الانتخابات...». في حين ندد بعضهم بعمل المفوضية، والتشكيك باستقلاليتها بالقول إنها لم تكن مستقلة بل عينت من لدن «بريمر»، وأن أغلب أعضائها، يحملون الجنسية الأمريكية، وكذلك لا يملك الحق التشريعي لا هو ولا مفوضية الانتخابات في إصدار القوانين كذلك عدم إعطاء فرصة للتعريف باعتماد العراق دائرة انتخابية واحدة، واعتماد أسلوب القائمة المغلقة. [2] أعلنت النتائج بفوز الائتلاف العراقي الموحد بـ48.2 % من الأصوات أي ما يعادل (140) مقعداً، والتحالف الكردستاني 25.7 % ما يعادل (75) مقعداً، ثم العراقية 13.8 % ما يعادل (40) مقعدا وتوزعت باقي المقاعد على الكيانات السياسية التي شاركت في الانتخابات.[3] شكلت الجمعية الوطنية «اللجنة الدستورية المكلفة بإعداد مسودة الدستور العراقي الدائم «من بين أعضائها بواقع 20 % من أعضاء الجمعية الوطنية ممثلة لجميع المكونات والأطياف والقوى السياسية المشاركة في انتخابات العام 2005 [4]، إذ ترأس اللجنة الدستورية الائتلاف العراقي الموحد ممثلةً بالشيخ «همام حمودي» والنائب الأول لرئيس لجنة التحالف الكردستاني «فؤاد معصوم» والنائب الثاني لرئيس لجنة القائمة العراقية «عدنان الجنابي»، والجدول رقم (5) يوضح أسماء الأعضاء الغير المنتخبين (تعيين) والجدول رقم (5) يوضح أسماء الأعضاء المرشحين من الجمعية الوطنية.

(1) خير الدين حسيب، الانتخابات العراقية ومشاهد المستقبل، في مجموعة باحثين، الاحتلال الامريكي للعراق صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص105.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص188.

(3) مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص1052.

(4) جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، العارف للمطبوعات، بيروت، 2010، ص304.

جدول رقم (5)

أسماء أعضاء المشتركين في لجنة صياغة الدستور (غير المنتخبون)

الاسم	
عبد الله حمود السعدون	محمود المشهداني
أياد صالح مهدي السامرائي	علي سليمان جميل المشهداني
سلمان علي الجميلي	كمال حمدون ملا علو
سليم عبدالله احمد الجبوري	محمد محروس المدرس الأعظمي
صالح المطلك الدليمي	ساجر ناصر حمد الجبوري
الشيخ مجبل علي الشيخ عيسى	وسام صدري العاني
حسيب عارف نايف العبيدي	عارف صالح حمد الدليمي
مبارك مال الله	محمد طاهر العبد ربه الجبوري

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: أرشيف لجنة اعداد كتابة الدستور، انترنت www.homoudi.org.

جدول رقم (6)

أسماء أعضاء لجنة صياغة الدستور (المنتخبون)

الاسم	الكتلة السياسية
الشيخ د. همام حمودي	رئيس اللجنة الدستورية الائتلاف العراقي الموحد
د. فؤاد معصوم	النائب الأول لرئيس اللجنة ـ التحالف الكردستاني
د. عدنان الجنابي	النائب الثاني لرئيس اللجنة ـ القائمة العراقية
أكرم موسى الحكيم	الائتلاف العراقي الموحد
التفات عبد السادة	الائتلاف العراقي الموحد
إيمان خليل الأسدي	الائتلاف العراقي الموحد
بها حسين الأعرجي	الائتلاف العراقي الموحد
د. ثامر عباس غضبان	القائمة العراقية
الشيخ جلال الدين الصغير	الائتلاف العراقي الموحد
جواد كاظم جواد	القائمة العراقية
حميد مجيد موسى	القائمة العراقية
د. حنين محمود قدو	الائتلاف العراقي الموحد
ديندار نجمان شفيق	التحالف الكردستاني
زهراء عباس الهاشمي	الائتلاف العراقي الموحد
سامي احمد شبك	التحالف الكردستاني
سامي جاسم العسكري	الائتلاف العراقي الموحد
سامي عزارة معجون	القائمة العراقية
د. سعد جواد قنديل	الائتلاف العراقي الموحد

الاسم	الكتلة السياسية
د. سعدي إسماعيل البرزنجي	التحالف الكردستاني
شيروان كامل الوائلي	الائتلاف العراقي الموحد
عادل ناصر حجي	الصابئة
عباس حسن البياتي	الائتلاف العراقي الموحد
د. عبد الخالق زنكنة	التحالف الكردستاني
عبد الرحمن سعيد حسين النعيمي	
عبد الهادي محمد الحكيم	الائتلاف العراقي الموحد
عبود وحيد العيساوي	الائتلاف العراقي الموحد
عقيلة عبد الحسين الدان	الائتلاف العراقي الموحد
علي محمد الأديب	الائتلاف العراقي الموحد
علي مهدي الدباغ	الائتلاف العراقي الموحد
د. قاسم عباس داود	الائتلاف العراقي الموحد
محسن باقر القزويني	الائتلاف العراقي الموحد
مريم طالب الريس	الائتلاف العراقي الموحد
ناجحة عبد الأمير	الائتلاف العراقي الموحد
نديم عيسى الجابري	الائتلاف العراقي الموحد
وائل عبد اللطيف حسين	القائمة العراقية
يونادم يوسف كنا	قائمة الرافدين (مسيحي)
السيد احمد جواد الصافي	الائتلاف العراقي الموحد
نوري كامل المالكي	الائتلاف العراقي الموحد
رياض جمال كهية	
نوري بطس	مسيحي
راسم حسين العوادي	القائمة العراقية
حسين الشعلان	القائمة العراقية
السيد علي عبد الحكيم الصافي	
منذر عبد الحسين الفضل	التحالف الكردستاني
القاضي دارا نور الدين	التحالف الكردستاني
د. رجاء حبيب الخزاعي	القائمة العراقية
حسين عذاب تعبان	الائتلاف العراقي الموحد
فريدون عبد القادر	التحالف الكردستاني
حسين محمد باليساني	التحالف الكردستاني

الاسم	الكتلة السياسية
كامران خيري سعيد	
طاهر خلف البكاء	الائتلاف العراقي الموحد
منيرة عبدول	
نركز محمد أمين	
السيد احمد علي الصافي	الائتلاف العراقي الموحد

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص1068.

لقد مرت الجمعية التأسيسية في مخاضات عدة في التحضير لعملية كتابة الدستور، فقد أفرزت وصفاً غير سوي نتيجة عدم مشاركة المناطق السنية في الانتخابات ونتيجة التهديدات الإرهابية التي طالت أعضاء اللجان وفرض أعضاء جدد فلم تجر عملية صياغة الدستور على وفق الخطة التي رسمت، فكثيراً ما كان يؤخر الاتفاق على فقرة في المسودة لرجوع أغلب أعضاء لجنة كتابة الدستور إلى قادة كتلهم للبت فيها.[1] ومع ذلك تم عرض الدستور للاستفتاء، في 15 تشرين الأول/اكتوبر وكان نص الاستفتاء «هل توافق على مشروع الدستور؟»، وتكون الإجابة (نعم أو لا) وتم الإقرار (بنعم) إذ بينت النتائج أن عدد المؤيدين بلغ (7742796) وبنسبة 78.59% مقابل (2109495) أجابه بلا، وبنسبة 21.41%، أما عدد المقيدين في الانتخابات فبلغ (15568702) وان مجموع المشاركين في الانتخابات بلغ (9582291).[2]، لكن على الرغم من المشاركة الجماهيرية على استفتاء الدستور لكن المواطن كان مخيراً بين نعم أو لا، وكان الأجدر أن تعرض (مسودة الدستور)، على الشعب عبر وسائل الاتصال المرئية والإذاعية، وأن تقام كذلك الندوات الخاصة للتعريف بكل مادة من مواد الدستور وتشخيص أوجه الخلل لكي يتعرف المواطن لما له من حقوق وما عليه من واجبات كما ان الاعضاء التسعة غير المنتخبين لم يكونوا تجسيداً لاختيار الامة التي أدلت بأصواتها بل فرضوا على الأعضاء المنتخبين فلم ينتج دستوراً يمثل رغبات ومتطلبات اغلبية الجمهور، فنلحظ تعالي صرخات اغلب المتظاهرين في حل الدستور واعداد دستور آخر.

(1) جواد الهنداوي، مصدر سابق، ص304.

(2) مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية،مصدر سابق، ص 1227.

رابعاً: الانتخابات البرلمانية

تعد الانتخابات العراقية حدثا مهما في المنطقة العربية بصفة عامة فهي تعكس طبيعة وتطور العملية السياسية في العراق الا ان هذه العملية اخذت عليها مآخذ عدة ومنها:

المأخذ الاول: ان انتخابات عام 2005 افرزت مشهدا سياسيا غلب فيه طابع الاستقطابات والتحالفات على اسس (دينية، مذهبية،قومية)، فتوزعت مقاعد البرلمان العراقي على ثلاث كتل رئيسة وهي:[1] (اتلاف العراقي الموحد الذي يمثل الاحزاب الشيعية، وجبهة التوافق التي تمثل الاحزاب السنية، والتحالف الكردستاني الذي يمثل الاحزاب الكردية) خصص275 مقعدا لأعضاء مجلس النواب فصوت (12239631 ناخبا) توزعت اصواتهم على:[2]

أ ـ 5166165 ناخبا للأحزاب السياسية الشيعية بما نسبته 42,2% من عدد المصوتين وبواقع 130 مقعدا برلمانيا.

ب ـ 3414749 ناخبا للأحزاب السياسية السنية بما نسبته 27,9% من عدد المصوتين وبواقع 85 مقعدا برلمانيا.

ج ـ 2799680 ناخبا للأحزاب السياسية الكردية بما نسبته 22% من عدد المصوتين وبواقع 58 مقعدا برلمانيا. فيكون الواقع البرلماني مكون من (47% للشيعة، 31% للسنة، 21% للكرد)، في خصص 1% الى الاقليات مع حرمان التركمان لتمثيلهم في الدورة.

المأخذ الثاني: لم تقم المفوضية منذ انتخابات عام 2005 وحتى بعد انتخابات مجلس محافظات بمسح دقيق وشامل لحصيلة السكان العراقيين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات، كما إنها لم تقم بأي مسح احصائي او استبياني لعدد العراقيين في الخارج، ووضع رؤية دقيقة لأعداد الناخبين في الداخل والخارج. [3]

المأخذ الثالث: اما في انتخابات الدورة الانتخابية لعام 2010 فقد زيد اعداد المقاعد البرلمانية من 275 الى 325 وتوزع حسب التقسيم الاتي،(310 مقعدا الى المحافظات العراقية

(1) عبير سهام مهدي، انتخابات البرلمانية في العراق ما بين عامي 2005 ـ 2010، مجلة العلوم السياسية، العدد(41)،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، 2010، ص 319.

(2) عبد الوهاب القصاب، انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2014 التوقعات الافاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014، ص 504.

(3) هيثم غالب الناهي، مصدر سابق، ص 57.

وبواقع 100 الف نسمة حسب التقسيم الاداري و15 مقعدا تعويضيا الى الاقليات، فتتوافق الزيادة مع زيادة عدد المقاعد البرلمان مع الزيادة في عدد السكان والحاجة للتمثيل)، كما وعد العراق (18) دائرة انتخابية باستخدام القائمة المفتوحة. [1] فتكون المقاعد موزعة حسب التقسيمات الطائفية:[2]

ا ـ حصة الاحزاب الشيعية من المقاعد البرلمانية 159 مقعدا وبأصوات 4596454 ناخبا وبما نسبته 50,1 % من مقاعد البرلمان عدا حصة المكونات.

ب ـ اما حصة المكون السني من المقاعد البرلمانية كان 158 مقعدا وبأصوات 5575367 ناخبا وبنسبة 49,9 % من المقاعد البرلمانية وعدا ايضا حصة المكونات.

ج ـ حصة الأحزاب الكردية من المقاعد البرلمانية كانت 57 مقعدا وبأصوات 2372070 ناخبا وبما نسبته 17,5 % من المقاعد البرلمانية ومن دون حصة المكونات.

د ـ حصة المكونات الدينية الاخرى (8) مقاعد.

المأخذ الرابع: عملت الاحزاب السياسية في هذه الدورة على تغيير سماتها الطائفية وقيامها بالبحث عن تحالفات مع فئات اخرى تختلف في افكارها وأيدولوجياتها، كما انقسمت الاحزاب الرئيسة في ما بينها في محاولات تعزيز مواقفها تجاه الاخرين تحت عنوان الحفاظ على رؤية مستقبلية للعراق، وشهدت الائتلافات عمليات تفكك واندماج وفي محاولات نبذ الوصف الطائفي وتقديم نفسها بانها عابرة للطوائف وغير معنية بالطوائف والعرقيات، كما لم يخلُ المشهد ابعاد شخصيات سياسية من جانب هيأة المساءلة والعدالة فحرمت (600) شخصية من المشاركة السياسية.[3]

المأخذ الخامس: افرزت الانتخابات النيابية لعام 2010 تقارب بين القائمتين الرئيستين، (الاولى العراقية التي حصدت 91 مقعدا والثانية دولة القانون بواقع 89 مقعدا)، في حين لم تكن هناك قواسم مشتركة بينهما تجعل من عملية الاتفاق والتفاهم سهلة وهذه الخصومة بين الطرفين ابعد من تكون سياسية فقط، وانما تغلغلها بعد طائفي وشخصي تجعل من التقارب

(1) عبير سهام مهدي، مصدر سابق، ص 319 ـ 320.

(2) عبد الوهاب القصاب، مصدر سابق، ص 5 ـ 6.

(3) نجلاء مهدي شريف، ازمة الحكم في العراق بعد2003، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012، ص 116.

بين الطرفين صعبا. [1] مما افرز حالة عدم تداول سلمي للسلطة فبعد شهور من الانتخابات لم تستطع الكتل الفائزة في نقل السلطة بالشكل السلمي الذي تنص عليه التشريعات وبعد تجاوز المهل الدستورية والدخول في الفراغ القانوني والاختلافات حول تفسير أيهما الكتلة الاكبر عددا التي يحق لها تشكيل الحكومة وتسمية رئيس مجلس الوزراء هل هي الكتلة البرلمانية الاكبر، ام الكتلة الانتخابية الاكبر عددا، مما دعا الاطراف المتنازعة التوجه الى القضاء.[2]

في حين لم يختلف المشهد الانتخابي لعام 2014 عن الدورات السابقة وباختلافات بسيطة وهي وصول بعض التيارات العلمانية الى البرلمان وعن طريق ائتلافات مؤقتة وباستخدام قانون انتخابات جديد.[3] نستخلص من ذلك ان المشاركة السياسية هي عبارة عن مشاركة صورية ليست الا وان النظرية التي قدمها بريمر حول التقسيمات في مجلس الحكم ما تزال على حالها لكن بصورة مختلفة.

المطلب الثاني: الأحزاب المشاركة في العملية السياسية

أولاً: دور الأحزاب في المشاركة السياسية:

لقد أشار الكثير من رواد نظريات التنمية السياسية إلى دور الاحزاب السياسية كمؤسسة وكوظيفة في عملية التنمية السياسية، فهي مؤسسة لم تستغنِ عنها الدولة الحديثة، وسعت نحو المشاركة السياسية القسرية أو الطوعية في عدد من الأنظمة السياسية ولجلب التأييد للمشاريع التنموية وبناء أو تعزيز الشعور القومي.[4]

نصت المادة 20 من الدستور العراقي لعام 2005 على الاتي: «للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح». متضمنةً تنظيم مجالات حق المشاركة في الحياة السياسية[5] إن كانت بطريقة

(1) معتز اسماعيل خلف، مصدر سابق، ص 152.

(2) نجلاء مهدي شريف،مصدر سابق،ص 117.

(3) لمزيد من التفاصيل: ينظر، عبد الوهاب القصاب، مصدر سابق، ص 7 ـ 8.

(4) بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص68.

(5) حسين وحيد عبود العيساوي، الحقوق والحريات السياسية في الدستور العراقي لسنة 2005، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية، 2012، ص87.

مباشرة أو غير مباشرة، طالما ان الدولة كفلت ذلك دستورياً فلقد نصت المادة (38) من الدستور على الآتي: «تكفل الدولة، بما لا يخل بالنظام العام والآداب

أولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي. وتنظم بقانون.

ونصت المادة (39) من الدستور على الآتي:

أولاً: حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أو الانضمام إليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون.

ثانياً: لا يجوز اجبار أحد على الانضمام إلى أي حزبٍ أو جمعيةٍ أو جهة سياسية، أو اجباره على الاستمرار في العضوية فيها.

في ضوء ما تقدم شهدت الساحة السياسية التعددية الحزبية «المفرطة» وتميزت في التنافس الحزبي بعد غياب (35) عاماً لحرية العمل السياسي، وأصبحت الأحزاب بجميع قواها تنتهج العمل الحر والعلني فتصدى للحياة السياسية أكثر من (305) [1] حزب وحركة، إلا أن هذه الأحزاب بعضها اضمحل وتلاشى وبعضها الآخر انصهر في تيارات الأحزاب الكبيرة وتلاشت الاجندات والشعارات، ومن أبرز الأحزاب المشاركة في العملية السياسية هي:

1 ـ حزب الدعوة الإسلامية:

في اعقاب تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1956 بدأت تتبلور فكرة تشكيل حزب إسلامي في العراق وكان صاحب الفكرة السيد مهدي الحكيم، وقد طرح الفكرة على مجموعة من رجال الدين ومنهم السيد محمد باقر الصدر، وقد تمحورت الفكرة حول تأسيس حزب يدعو «لقيام دولة إسلامية». [2] وكان الهدف بصورة عامة تغيير واقع المجتمع البشري إلى واقع

(1) فراس البياتي، مصدر سابق، ص123.

(2) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث والاستراتيجية، سورية، 1999، ص51. وللمزيد عن النشأة التاريخية لحزب الدعوة الاسلامية: ينظر: فاتن محمد رزاق الخفاجي، التسامح في فكر الأحزاب العراقية المعاصرة، (السلسلة الجامعية)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 308 ـ 313.

إسلامي بتغيير المفاهيم والسلوك والاعراف والعلاقات على كل المستويات، على أساس العقيدة والرابطة الاخلاقية الإسلامية وإحلال الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية تحقيقاً لإرادة الله. [1] فاستمد الحزب شرعنة عمله السياسي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والعقل وفتاوى فقهاء المسلمين. [2] وقد أعد النشرة الأولى للحزب السيد محمد باقر الصدر تحت عنوان «الاسم والشكل التنظيمي»، وقد تميّز محمد باقر الصدر بالتجديد والإبداع الفكري وقدم إيديولوجيا مناهضة للإيديولوجيا الماركسية، وقدم الكثير من الأفكار على مستوى الاقتصاد والسياسة والمنطق، وإعادة دور المرأة إلى ما منحه الإسلام لها، من موقع في البناء والتربية وكذلك ملء الفراغ العلمي لدى طلبة الحوزة العلمية الدينية الجامعة؛[3] لذا فقامت نظرية الحزب على أربع مراحل وهي: [4]

أ ـ **المرحلة التغييرية:** وهدفها أن يصنع الحزب كتلة من المجاهدين تتمكن من حمل الدعوة بشكل علني.

ب ـ **المرحلة السياسية:** إنشاء أعضاء حزب مهيئين ومدربين لتنفيذ المرحلة التالية وتيسير أمور الدولة عند إقامتها.

ج ـ **المرحلة الثورية:** وهي التهيئة لأخذ السلطان من الكافر وأعوانه.

د ـ **المرحلة الحكمية:** يعمل الحزب خلالها على توفير مهام إقامة الدولة الإسلامية.

بدأ حزب الدعوة نشاطه العلني أثر تسلم (حزب البعث) السلطة في العراق بعد انقلاب العام 1968، وأعدم مرجعه الروحي السيد محمد باقر الصدر عام 1980، بعد فتواه في تحريم الانتساب الى حزب البعث، وعلى امتداد الأعوام التي سبقت سقوط نظام حزب البعث أعدم الملايين من أهل الجنوب وملئت سجون الطاغية بتهمة الدعوة. [5] بعد استشهاد السيد الصدر تعرض حزب الدعوة إلى انشقاقات عدة بين أعضائه، وسبب ذلك هو الاختلاف في التوجهات الفكرية بينهم وتظهر الانقسامات بوضوح، وعلى النحو الاتي: [6]

(1) حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية، الجزء الأول، العارف للمطبوعات، بيروت، 2009، ص151.

(2) فراس البياتي، مصدر سابق، ص144.

(3) فراس البياتي، مصدر سابق، ص133.

(4) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، مصدر سابق، ص262.

(5) علي السعدي، حزام النار، مصدر سابق، ص240.

(6) احمد محمد علي جابر، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2011، ص67.

- أولى الحركات المنشقة من الدعوة حركة جند الإمام وتأسست في نهاية الستينيات بقيادة سامي البدري.
- انسحاب السيد مهدي الحكيم الذي اغتيل في العام 1988، وبعده السيد محمد باقر الحكيم الذي اغتيل في النجف بعد عام 2003.
- كما انشقت حركة كوادر الدعوة في عام 1991 التي كانت تراعي الخصوصية العراقية والابتعاد عن التدخل الخارجي والضغوط الخارجية في سياسة الدعوة، وكانت هذه الحركة بقيادة عز الدين سليم الذي أغتيل إبان ترأسه مجلس الحكم الانتقالي في عام 2004.
- ظهور تنظيم حزب الدعوة (ولاية الفقيه) يمثله الشيخ محمد الآصفي وهو أحد تلامذة السيد الخوئي في النجف الأشرف.
- وظهر حزب الدعوة تنظيم الداخل بقيادة عبد الكريم العنزي.
- انسحب السيد إبراهيم الجعفري الأمين العام للحزب، بعد تولي نوري المالكي رئاسة الوزراء بعد العام 2006، ليكون هو الأمين العام لتنظيم حزب الدعوة الذي يعمل بمبدأ ولاية الفقيه.
- وهناك جناح آخر للتركمان الشيعة بقيادة عباس البياتي يسمى الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق.

أما موقف الحزب من الوجود الأمريكي فيلجأ الحزب في ذلك إلى المقاومة السلمية أكثر من المقاومة المسلحة، وهو أسلوب التدرج في مواجهة الاحتلال ويظهر ذلك واضحا عبر بيانه الرسمي بعد إلقاء القبض على الرئيس العراقي السابق فجاء فيه «إن الشعب العراقي وقواه السياسية، وخصوصا المنخرطة في مجلس الحكم أو تحت إطاره، وتخوض معركة سياسية تهدف إلى استعادة سيادة العراق، وبناء مؤسسة سياسية حاكمة تعكس إدارة الشعب العراقي». [1] فانتهج الديمقراطية منهجاً له، ففتح باب العضوية لجميع المواطنين، ومن المذاهب المتعددة وشعاره إسلام بلا مذهب، وحاول أن يجمع بين المركزية واللامركزية في

(1) جاسم يونس الحريري، «الوحدة الوطنية»، في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص656.

إصدار قراراته فللقاعدة حق الاختيار والقرار، (مبدأ الشورى)، فلا تفرد في القرار السياسي للحزب فهو يحمل شارع القيادة الجماعية.[1] كما يعتمد الحزب اليوم على التعددية الحزبية ولا إشكال لرأي الأمة في الاختيار عن طريق اتباع الأساليب الديمقراطية، ويؤمن بالنظام البرلماني الدستوري وصولا إلى قيام الدولة المدنية. [2]

2 ـ المجلس الأعلى الإسلامي:

تأسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وتشكلت هيكليته، في إيران وبقيادة السيد محمد باقر الحكيم نجل السيد محسن الحكيم وأحد تلامذة السيد محمد باقر الصدر في 1982/10/17، وقد ضمت شخصيات وقوى إسلامية أما الهيكلية فقد تميزت في ثلاث ركائز وهي: [3]

- قسم الخطابة والناطق الرسمي عن المجلس، وقد قدم المنصب إلى السيد محمد باقر الحكيم.
- المكتب التنفيذي وقد اعطي المنصب إلى إبراهيم الجعفري.
- رئاسة المجلس التي أوكلت إلى السيد محمود الهاشمي.

وبرغم أن السيد محمد باقر الحكيم هو من تلامذة السيد محمد باقر الصدر لكنه كان يختلف عنه من ناحية التقليد وإيمان السيد الحكيم المطلق في ولاية الفقيه وهو عكس نهج حزب الدعوة الإسلامي الذي لا يتبنى مبدأ ولاية الفقيه. وكان المنهج واضحا وهو إقامة دولة إسلامية في العراق، وعلى أثر ذلك تم تشكيل فيلق بدر الجناح العسكري في العام 1984، وبمساندة من الدولة المضيفة لهم وأغلب أفراد الفيلق من الأسرى العراقيين الذين أنضموا إلى الفيلق بعد إعلان براءتهم من صدام حسين حتى وصل العدد إلى أكثر من 10000 متطوع. [4]

ثم انفصل هذا الفيلق بقيادة هادي العامري من المجلس الاعلى بعد رحيل السيد عبد

(1) اركان عبد الخضر كيلان، مفهوم تداول السلطة في فكر الاحزاب السياسية العراقية، رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010، ص79.

(2) حسن لطيف الزبيدي، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص385.

(3) علي السعدي، حزام النار، مصدر سابق، ص241.

(4) حسن لطيف الزبيدي، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص285.

العزيز الحكيم الذي تزعم قيادة المجلس الأعلى بعد استشهاد السيد محمد باقر الحكيم بتفجير طاله قرب ضريح الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في أواخر أب/اغسطس عام 2003، وقد أدان الاغتيال الكثير من شخصيات العالم السياسي.، وتعامل المجلس الأعلى مع مقاومة الاحتلال بالحلول السلمية وآمن بالمشاركة السياسية، وبمبدأ تداول السلطة والاعتماد على الآليات الصحيحة نحو التوجه الديمقراطي والانتخابات الحرة. [1] اسقط كلمة الثورة من عنوانه في العام 2007، وأعيد انتخاب السيد عبد العزيز الحكيم ومن خلفه ولده السيد عمار الحكيم. [2] ويُعدّ السيد عبد العزيز الحكيم هو اول من تصدى لطرح الفدرالية كحل وخيار لتلافي الكثير من المشاكل السياسية التي نتجت الان، كما حاول المجلس طرح الكثير من المبادرات السياسية الازمات السياسية بين صراع القوى نحو السلطة الذي هو جزء منهم.[3]

3 ـ التيار الصدري:

يستمد هذا التيار خطاه من الأب الروحي السيد محمد صادق الصدر الذي يمثل أبا ومرجعاً لكل العراقيين، ولاسيما بعد تميّزه الحوزوي بوقوفه بوجه الطاغية صدام بعد إطلاق حركته الاجتماعية السلمية، التي استقطبت الملايين من العراقيين منذ العام 1997. [4] طرح السيد الشهيد الكثير من الجدليات العلمية خارج الإطار الحوزي ومن أبرز الأطروحات هي: [5]

- الماركسية في فكر محمد صادق الصدر.
- الحرية وحقوق الإنسان في فكر محمد صادق الصدر.
- الاستعمار والميكافيلية في فكر محمد صادق الصدر.

وكان قد أكد أن طريق التوصل إلى النتائج الكاملة، دائما هو عبر تلاقح الأفكار والسعي في سبيل النقد البناء، وعرض له ما يقارب من (22) كتاباً و(19) مخطوطاً، وبعد أن أصبح وجوده عبئا ثقيلا على الطاغية أصدر أمر اغتياله، وقد استشهد مع ولديه عند عودته إلى

(1) جاسم يونس الحريري، مصدر سابق، ص 656.
(2) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، مصدر سابق، ص516.
(3) احمد محمد علي جابر، مصدر سابق، ص 93.
(4) علي السعدي، حزام النار، مصدر سابق، ص242.
(5) أمجد حامد الهزال، الفكر السياسي عند الشهيد محمد صادق الصدر، مؤسسة البلاغ، بيروت، 2012، ص65.

داره في حي الحنانة في النجف 1999/2/19. [1] بعد الاحتلال الأمريكي أعلن السيد مقتدى الصدر (ولده) مع الإرث الحوزوي الذي خلفه له السيد الشهيد محمد صاق الصدر (قدس الله سره الشريف) بوجه الاحتلال الامريكي رافضا لأي عمل سياسي مع الاحتلال فقاد حركة شعبية عريضة ومباشرة تحت اسم (التيار الصدري) التي استحوذت على قلوب الكثير من ابناء العراق (الشارع العراقي).[2] استطاع السيد مقتدى الصدر من ملء الفراغ الذي تركه سقوط صدام بحيوية وسرعة وبراعة في التنظيم حتى عدّ رمزا للامة، كما ان هذا الحراك اذهل الكثير من القوى السياسية التي ظهرت بعد 2003 وتحت عنوان التيار الصدري، وكان سبب الذهول هو عدم توقعهم اندماج هذا التيار في الحراك الاجتماعي السياسي وبقوة.[3] في 18 ـ تموز/يوليو2003 اعلن السيد مقتدى الصدر في مسجد الكوفة عبر صلاة الجمعة عن تأسيس جيش عقائدي اطلق عليه (جيش المهدي) ليتولى حماية المرجعية الدينية والعتبات المقدسة والتصدي الى الاحتلال الامريكي، فتسارعت الشباب للانخراط في هذا الجيش وبخاصة ابناء مدينة الصدر في بغداد واغلب المحافظات الجنوبية فعمل هذا الجيش على مقاومة الاحتلال في جميع محافظات العراق ومنها مدينة النجف الاشرف التي تصدى أبنائها لاحتلال الامريكي وإجباره لعدم الدخول داخل المدينة.[4]، حاول الاحتلال فاشلا في تمزيق بنى هذا الجيش عن طريق الاعتقالات التي طالت مساعدي السيد مقتدى الصدر واثارت الخلافات الطائفية فاستخدم السيد مقتدى الصدر استراتيجية متميزة من خلال التغير المستمر في قادة الجيش وتوسيع خياراته السياسية فأعلن في 13 حزيران/ يونيو2008، عن اصدار رسالة يدرج فيها مخططا عاما يقسم عبر جيش المهدي على مجموعتين منفصلتين هما:[5]

الاول: الجناح الاكبر وهو الذي يتألف من معظم اتباعه ومهمتهم تكوين جناح للخدمات

(1) ويكبيديا الموسوعة الحرة، محمد محمد صادق الصدر، انترنت https://ar.wikipedia.org.

(2) ميثم الجنابي، الحركة الصدرية ولغز المستقبل اشكالية اللاهوت الشيعي والناسوت العراقي، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2012، ص 37.

(3) صلاح عنوز، الحراك السياسي للتيار الصدري في تاريخ العراق المعاصر ودوره في العملية السياسية العراقية (2003 ـ 2011)، جيكور للطباعة والنشر، بيروت، 2015، ص 230.

(4) حسن لطيف الزبيدي واخرون، مصدر سابق، ص 274.

(5) انتوني كوردسمان وخوسية راموس، الصدر وجيش المهدي: التطور ـ القدرات ـ والاتجاه الجديد، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 119.

السياسية والاجتماعية. أما الثاني: فهو مكون من النخب القتالية التي شاركت في المعارك ضد الاحتلال ومهمتهم مقاومة الاحتلال. فتحول الجناح الاكبر الى (تيار الاحرار) ليكون شريكاً في العملية السياسية.

اما البرنامج السياسي فيقوم على بناء مجتمع عراقي آمن ومزدهر ينعم فيه أبناؤه برفاهية وامان عن طريق التوافق بين الكتل السياسية التي تنتهج نهجا وطنيا في بناء الوطن واخراج المحتل، كما تبنوا النظر في اعادة مفردات الدستور عبر مجلس النواب، والمطالبة في اطلاق سراح المعتقلين من ابناء التيار الصدري وغيرهم ومن لم تتلوث ايديهم في دماء الاخرين، والدعوة الى التداول السلمي للسلطة ونبذ العنصرية والطائفية، وعَدّ المرأة عنصراً مهماً في المجتمع والشباب جزءاً اساسياً من العملية السياسية، ومحاربة الفساد المالي، ووضع قانون انتخابي يجمع عليه الكل.[1] في حين ينظر تيار الاحرار الى ان الفدرالية الاقليمية هي احدى الدعوات الى التقسيم والانفصال[2].

4 ـ حزب الفضيلة الإسلامي:

تبلورت فكرة الحزب عبر تنظير الشيخ محمد موسى اليعقوبي في النجف العام 2003، وهو أحد تلامذة السيد محمد صادق الصدر. [3]، وشغل منصب الأمين العام للحزب «نديم الجابري»، الذي تولى وزارة النفط بعد انسحاب السيد إبراهيم بحر العلوم منها، برز اتباع الشيخ محمد اليعقوبي في كل من مدينة البصرة، التي تعد من أهم مواقع الحزب، ودخل الحزب ضمن العملية السياسية واندمج فيها بشكل سريع، وكانت الأصوات التي حصل عليها تؤهله إلى التصدي لعدد من الوزارات، حتى وصل التنافس في داخل البيت الشيعي بإعلان «نديم الجابري» مرشحاً لرئاسة الوزراء مع كلٍ من «إبراهيم الجعفري» و«عادل عبد المهدي» و«حسين الشهرستاني» ثم أعلن انسحابه من الترشيح. [4] شارك الحزب في حكومة «الجعفري» وحصل على مناصب عدة، تمت إدارة الحزب «بأسلوب مركزي» حاله حال حزب الدعوة والمجلس الأعلى.

(1) فلاح جاسب عودة، مصدر سابق، ص 115.

(2) لمزيد من التفاصيل، ينظر: منى حمدي حكمت، الفدرالية جدلية الرفض والقبول، المجلة السياسية والدولية، العدد(21)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012، ص 127.

(3) حسن لطيف، موسوعة السياسة العراقية، مصدر سابق، ص149.

(4) ويكبيديا الموسوعة الحرة، حزب الفضيلة الإسلامي العراقي، انترنيت https://ar.wikipedia.org.

أدى مرشده الروحي الشيخ «محمد اليعقوبي» دور القائد العام للحزب، وذلك عن طريق إقالة أمينه العام «نديم الجابري» ليعين خلفاً له السيد «عبد الرحيم الحصيني» وخلفه «هاشم الهاشمي». [1] كما أن للحزب موقفاً واضحاً ومحدداً من الفيدرالية، إذ وصف الفدرالية بأنها مشروع فاشل في العراق بسبب ضعف دور الدولة دعا إلى اللامركزية الإدارية بديلا عن مشروع الفدرالية برغم أنها حق دستوري. [2] في العام 2007 أعلن الحزب انسحابه من الائتلاف العراقي الموحد لاتهامه الحكومة بأنها «حكومة محاصصة طائفية»، وأعلن أن نوابه سوف يعملون داخل مجلس النواب كتلة منفردة. [3]

5 ـ أحزاب أخرى:

وتمثلت هذه الأحزاب في ظهورها على الساحة العراقية حديثاً، إلا أن مشاركة محدودة في العملية السياسية، وقد انصهرت تحت ألوية الأحزاب الكبرى مقابل وظائف إدارية في الدولة ومنها حزب الله في العراق، ومنظمة العمل الإسلامي، وحركة الدعوة الإسلامية، وحزب الطليعة الإسلامي، وحركة الكوادر الإسلامية، وانخرطت في انتخابات العام 2005 تحت قائمة «الائتلاف العراقي الموحد».

6 ـ الحزب الإسلامي العراقي:

اجيز الحزب في العراق في العام 1960، وهو امتداد لجماعة الإخوان المسلمين وامتداد لفكر مؤسسها «حسن البنا» الذي كان قد طرح أفكاره عن طريق عقد مؤتمرات عدة كرد فعل على الايديولوجيا الشيوعية. [4] استمد الحزب شرعية عمله السياسي من القرآن الكريم والسنة المطهرة أما اجتهاداته تستدل من منطلق أقوال ابن تيمية. [5] سوغ لنفسه المشاركة السياسية بوصفها لا تتعارض مع الواجب الشرعي، ومقاومة المحتل، والسعي إلى إخراجه بالوسائل الممكنة. [6] اشترك في العملية السياسية بعد العام 2003 انطلاقا من «درء المفاسد»، ويؤكد امينه العام الاسبق «أياد السامرائي»: «إن الحزب يؤكد التوافقية بين الإسلام والديمقراطية،

(1) حسن لطيف الزبيدي، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص270.
(2) منى حمدي حكمت، مصدر سابق، ص123.
(3) حسن لطيف الزبيدي، مصدر سابق، ص271 ـ 273.
(4) مها جابر سلمان، مصدر سابق، ص69.
(5) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص129 ـ 130.
(6) فراس البياتي، مصدر سابق، 143.

فهو يلتقي مع الديمقراطية كآليات وليس كفلسفة»، ويعزز ذلك بالقول: «إن الإسلام يرفض فكرة الديمقراطية». [1] وفي ضوء ما تقدم فإن الحزب ينتهج الديمقراطية التوافقية والمشاركة السياسية مفتوحة للجميع وهو يقبل الشراكة السياسية ويرفض الشراكة الفكرية داخل الحزب.

7 ـ الاتحاد الإسلامي الكردستاني:

وهو من الأحزاب الكردية تأسس في العام 1994 بعد انفصال المناطق الشمالية في العراق عام 1991 وأمينه العام «صلاح الدين محمد بهاء الدين»، يكثر وجود انصاره في أطراف أربيل ويُعد من الأحزاب الإسلامية الصغيرة، كذلك ليس لهم أي نشاط عسكري، لهم مقعد وزاري واحد في إقليم كردستان. [2]

8 ـ حركة الوفاق الوطني:

من أبرز الأحزاب التي نشأت بعد حرب الخليج الأولى وشاركت في مؤتمر بيروت في العام 1991 تهدف وتؤمن وتعمل على إقامة نظام سياسي ديمقراطي دستوري يضمن الحريات العامة ويحترم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. أبرز قياداته من البعثيين القدامى الذين غادروا العراق منهم «أياد علاوي» و«صلاح عمر العلي» و«تحسين معله» و«صلاح الشيخلي» وآخرون. بعد العام 2003 استطاع «أياد علاوي» الوصول إلى رئاسة الوزراء في الحكومة الانتقالية الأولى التي دعا إلى تركيبتها بالتوافق مع ما صرح به الأخضر الإبراهيمي، فدعت الحركة إلى تطبيق مبدأ العلمانية وإقامة نظام دستوري يقوم على أساس التعددية، ويضمن التداول السلمي لسلطة. [3]

9 ـ الحزب الوطني الديمقراطي:

سعى الحزب ومنذ بدايات تأسيسه في العام 1946، إلى تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية، وكان مسانداً إلى الملكية أما أبرز مؤسسيه فهم كل من «كامل الجادرجي» و«محمد حديد» و«عراك الزكم» وآخرون، ولقد سعى الحزب إلى تحقيق الديمقراطية بالوسائل الديمقراطية. حل الحزب اعقاب انقلاب 8 شباط عام 1963، وبعد العام 2003 شارك في

(1) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص131.

(2) ويكبيديا الموسوعة الحرة، الاتحاد الإسلامي الكردستاني، انترنيت https://ar.wikipedia.org.

(3) عبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي، الابداع، بغداد، 2015، ص138.

العملية السياسية وبقيادة عضو مجلس الحكم «نصير الجادرجي» [1]، الذي يسعى من أجل بناء حياة ديمقراطية نيابية تعددية تقوم على أساس الفصل بين السلطات، وبضمان الدستور الذي يكون ضامناً للحياة الديمقراطية. [2]

10 ـ الحزب الديمقراطي الكردستاني:

تأسس الحزب في العام 1946 الذي قاده زعيم القبيلة والشخصية السياسية الملا مصطفى البارزاني، متأثرا بالثورة الاشتراكية الروسية، وقد قاد الانتفاضة الكردية في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وتم القضاء على الانتفاضة في (اتفاق الجزائر عام 1975) بين العراق وإيران، توفي في العام 1979 في المنفى في الولايات المتحدة الأمريكية. [3] عقد الحزب مؤتمراً في العام 1979 وانتخب «مسعود البارزاني» رئيساً للحزب، وقد وضح أن الحزب يعمل على توثيق الأخوة والتضامن مع بقية الأحزاب بالوسائل الشرعية، وكما يقر الحزب بالديمقراطية والتعددية في صورها كافة، ويعدها وسيلة رئيسة لحل التناقضات جميعها التي تواجه المجتمع كما يقر بالتداول السلمي للسلطة لكن يؤخذ على الحزب أنه متمسك بالقائد. [4]

بموجب قرار مجلس الأمن رقم (688) أنشأت المنطقة الآمنة للكرد بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية أثر قمع الأكراد من لدن نظام صدام حسين، فتشكل ائتلاف بين الحزبين الكرديين لإقامة (حكومة إقليم كردستان) وأجريت أول انتخابات تشريعية في العام 1992، وبعد العام 2003 أصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني ذا دور مؤثر في العملية السياسية ومشارك فيها. [5] يؤكد السيد مسعود البرزاني للعمل على اقامة الديمقراطية الفدرالية كعملية تحول، ويرى ان الديمقراطية والفدرالية صيغتان يكمل احدهما الاخر وعن طريقهما تحل كل المشاكل في العراق.[6]

11 ـ الاتحاد الوطني الكردستاني:

تنظيم سياسي اشتراكي ديمقراطي تأسس في دمشق في العام 1975، وأصبح جلال

(1) حسن لطيف، موسوعة السياسة العراقية، مصدر سابق، ص628.
(2) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مصدر سابق،ص142.
(3) منتصر مجيد حميد،مصدر سابق، ص190.
(4) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مصدر سابق، ص144.
(5) منتصر مجيد حميد، مصدر سابق، ص191.
(6) مسعود برزاني، قناة العربية، برنامج من العراق، نشر في 21 شباط2005.www.al arabiy.net.

الطالباني سكرتيره العام، وأخذ يناضل من أجل المساواة والديمقراطية والحرية ويناهض الدكتاتورية والاحتلال والاستغلال الطبقي والعدوان القومي. استقطب الحزب الذي تبلورت فكرته عن تأسيس اتحاد يكون على شكل جبهة يضم أغلب الأحزاب والتيارات التقدمية المختلفة في المجتمع الكردي، والمتبنية للاشتراكية الديمقراطية وأبرز قادة الاتحاد هم: «فؤاد معصوم»، و«عادل مراد»، و«عبد الرزاق الفيلي» [1]. وفي اعقاب العام 1991 اشترك مع شريكه الحزب الديمقراطي الكردستاني في حكم كردستان، وفي اعقاب الاحتلال الأمريكي شارك في العملية السياسية وبشراكة كردية. [2]

12 ـ الحزب الشيوعي العراقي:

نتيجة لتطور نضال الشعب العراقي وحركته الوطنية والديمقراطية تأسس الحزب الشيوعي في 31 آذار/مارس العام 1934، وهو حزب ينهج الأسلوب الطبقي فهو حزب الطبقة العاملة، والفلاحين، والمثقفين، وسائر فئات الشعب من العاملين والمفكرين، وحسب أدبياته فهو يضع مصلحة الشعب والوطن فوق كل اعتبار ويكافح من أجل تحقيق استقلال العراق وسيادته الوطنية وبناء دولة ديمقراطية من أجل التقدم الاجتماعي والاشتراكي ويناهض استغلال الإنسان. [3]

المطلب الثالث: المشاركة السياسية والديمقراطية التوافقية

أولاً: دور الأحزاب في تعزيز المشاركة السياسية وديمقراطيتها

أخذ على الأحزاب السياسية الكبيرة والصغيرة التي نشأت قديماً وحديثاً مآخذ عدة كانت سبباً في أن تكون بعيدة عن الديمقراطية برغم الشعارات والبيانات الخاصة بها، فنلحظ أنها لم تكن تحمل برنامجاً سياسيا واضحاً، وأنها ورغم تسلمها السلطة، وأصبحت شريكاً في العملية السياسية لكنها ما تزال والى اليوم تعمل في عقلية وأفكار الدور المعارض الذي كانت تنتهجه إدارةً واسلوباً، وغالبها يعد أغلب الشركاء في العملية السياسية خصوصاً، ومن ثم انعكس هذا المنهج على حالة الاستقرار في البلد وتنامت ظاهرة عدم الاستقرار. [4]

(1) مها جابر سلمان، مصدر سابق، ص85.

(2) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مصدر سابق، ص146.

(3) الحزب الشيوعي العراقي، المؤتمر الوطني التاسع، بغداد، 8 ـ 13 ايار 2012، ص79؛ وينظر أيضاً فراس البياتي، مصدر سابق، ص148 ـ 149 وعبد العظيم جبر، مصدر سابق، ص 121 ـ 126.

(4) نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون، مجلة العلوم السياسية، العدد (43)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010، ص65.

لقد استعملت معظم الاحزاب الديمقراطية شعارا في تنظيماتها الداخلية إلا أن الحقيقة كانت تتعامل مع الأعضاء المنتمين في أحزابها القدامى أو الجدد بمركزية عالية وكثيرا ما كانت لا تعبر عن أي نهج ديمقراطي، وتطرح هذه الممارسات عبر تجديد الهياكل المركزية أو المحلية للحزب وأن ثمة تحيزاً لبعض الأطراف في مناصب القيادة على حساب باقي الأعضاء، ولاسيما في اعداد قوائم الترشيح إلى المجالس المحلية أو البرلمانية، فحدث الكثير من الانشقاقات داخل الأحزاب ومثال ذلك المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وانفصال منظمة بدر عنه وحزب الله تنظيم الداخل، [1] وتحولت أغلب هذه الأحزاب إلى دكاكين للسياسيين، فالصفقات والعقود التجارية كانت تباع وتشترى في داخل الأحزاب.[2]

ويمكن القول إن النظرة إلى الديمقراطية هي نظرة سطحية وغير معمول بها كما يذكر الدكتور فالح عبد الجبار: «إن أغلب الأحزاب الدينية ومنذ اليوم الأول لنشأتها كانت تعمل على أسس طائفية وكانت تستقطب أنصارها من خلال إثارة النعرات الطائفية، واليوم أغلبها يتميز بهذه الصفة».[3] وكانت هذه البنى الثانوية سبباً في ظهور التعددية التنابذية وغياب التعددية الهارمونية المنسجمة الأمر الذي جعل الشأن العراقي مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات مجتمع خلاف غير سلمي وليس مجتمع خلاف سلمي وقاد إلى إضعاف دور المواطنة والولاء الوطني لصالح الولاء للجماعة. [4] أما الأحزاب العلمانية التي تسعى منذ الأيام الأولى في نشأتها إلى فصل الدين عن الدولة وتدعو إلى الديمقراطية والحرية وإقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي فيدرالي فإنها تعاني إشكاليات في بنيتها الداخلية فمثلا الحزب الشيوعي العراقي يعاني إشكالية فكرية بين الأفكار الماركسية وبين اتخاذه أفكاراً وآليات وتنظيمات جديدة أكثر حداثة؛ لان الحزب ذو طابع شمولي يقف موقفاً نقيضاً من الافكار الليبرالية، كما أن الحزب يفتقر إلى آراء جديدة حتى من داخل حزبه، كذلك تكرر وجه المسؤول القيادي في الحزب (السكرتير)، وهي من النقاط السلبية المأخوذة على الحزب.

(1) آدم نجم عبد القريشي، التعددية الحزبية في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، 2013، ص90.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص267.

(3) فالح عبد الجبار، بناء الأمة ـ الدولة ومشكلة الانشطة الدينية/المذهبية ـ من التسييس الى العسكرة مقاربة سوسيولوجية ـ سياسية (نموذج العراق)، جريدة طريق الشعب، بغداد، العدد (1082)، 29 كانون الثاني/يناير 2015.

(4) نغم محمد صالح، مصدر سابق، ص66.

أما حركة الوفاق الوطني العراقي، التي تعاني خللاً في برنامجها ونظامها الداخلي فهناك نزوع نحو الفردية والمركزية، ومستبدة في بعض فقرات النظام الداخلي للحركة، وكثيرا ما امتازت هذه الحركة بميزة الانشقاقات الداخلية والانقسامات ولاسيما خلال الدورات الانتخابية، كما تفتقر إلى شخصيات بارزة ومؤثرة، بسبب انصهارها في شخص زعيمها، وهذا ما يفسر عدم نضجها السياسي.

أما عن أبرز حزبين كرديين، واللذين يعدان من أقرب الأحزاب إلى الديمقراطية، وذلك عن طريق برنامجهما ونظامهما الداخلي، اللذان يؤكدان ضرورة تطبيق الديمقراطية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها لم تطبق الديمقراطية عملياً داخل أحزابها ومازالت بعيدة كل البعد عنها، وماتزال تسيطر على هذه الأحزاب النزعة الشخصية الوراثية للمتزعم لها. [1]

ثانيا: الديمقراطية التوافقية

يمكن معرفة الديمقراطية التوافقية عن طريق أربع خصائص، **الأولى** هي الحكم عبر ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من جميع القطاعات المهمة في المجتمع التعددي، الذي يتخذ بدوره أشكال متنوعة عدة، منها حكومة ائتلافية موسعة في النظام البرلماني، مجلس «موسع»... أما **الثانية** فهي الفيتو المتبادل أو حكم «الأغلبية المتراضية» **والثالثة** هي النسبية كمعيار أساسي للتمثيل السياسي، والتعيينات في مجالات الخدمة المدنية وتخصيص الأموال العامة، **والرابعة** هي درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.[2] وتعرف الديمقراطية التوافقية على انها: «عبارة عن نظام سياسي يسعى نحو إحلال الاستقرار محل عدم الاستقرار في المجتمعات المتعددة، وهي بذلك تعد نقطة تحول في ما بين التوجهات التي تسعى نحو وحدة الدولة والتوجهات المعادية من أجل تفكيك الدولة داخل المجتمعات المتعددة، وذلك عبر التسويات والمساومات وإدارة الصراع سلميا في إطار ديمقراطي. [3]

اتخذت التوافقية بعد العام 2003 أوجه مختلفة فنجحت في أن تكون غطاء للفئوية معززةً وجود ظاهرة الإقطاع السياسي والإداري مما دعى الائتلافات التي تتشكل عند

(1) مها جابر سلمان، مصدر سابق، ص90.

(2) ارنت ليبهارت، مصدر سابق، ص47.

(3) شمال احمد إبراهيم، إشكاليات الديمقراطية التوافقية في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2013، ص39.

الانتخابات ان تقوم على أساس توجه ديني أو مذهبي أو قومي. [1] أما توزيع المناصب، فيتم طبقاً للديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق، على أساس توافقي محاصصتي وكان المعيار الذي يقاس به المتسنم للمنصب هو معيار الانتماء الطائفي وليس الكفاءة العلمية، أما بالنسبة إلى البرلمان فقليلاً ما نلحظ أن البرلمان يطرح وجهات نظر خارج إطار موقف منطقته أو جماعته الاجتماعية، وفي حال كان النائب أو مجموعة نواب لديهم وجهات نظر تناقض الكتلة أو الجماعة الاجتماعية فإنها لابد من أن تنسلخ عن الرأي والتكتل الجمعي للجماعة الاجتماعية وتشكل جماعة فرعية لا تخرج بأي حال عن السياقات الجمعية للجماعة الاجتماعية، كما نلاحظ أن لرئيس الجماعة والكتلة صوتاً قد يساوي أو يفوق أصوات نواب كتلته في البرلمان. [2] مما شكك عملياً في دور مجلس النواب سواء في تشريع القوانين أو في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، فالعملية التشريعية كانت عملية معقدة وأخذت الكثير من التشريعات وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً بفعل التجاذبات السياسية والسجالات العقيمة بين الكتل البرلمانية، كما أن مجلس النواب لم يقم بدوره الرقابي بشكل فاعل وحقيقي على أعمال الحكومة «مجلس الوزراء»، لأسباب سياسية «توافقية» وأسباب قانونية فالأول ينسب إلى المحاصصة الطائفية والتوافقية والثاني يعود إلى عدم امتلاك خبرة قانونية، وكذلك قصور أغلب النواب عن إدراك النظام الداخلي للمجلس، كما أن العمل الرقابي غير مفعل ولأسباب تحزبية، [3] وعليه فإن عملية بناء الدولة ما تزال حبيسة المساومات والمحصصات، وكذلك فإن الحكومات التي شكلت وتتشكل، لم تخرج من إطار المحاصصة التوافقية فلا تبنى دولة ما لم يكن هناك إجماع توافقي نحو بناء وطن يقوم على أساس تعددية ديمقراطية عادلة تضمن حقوق الكفاءات العلمية، ويكون هناك دور لمحاسبة الفاسدين بدءاً من الأحزاب أنفسهم أو كتلهم النيابية.

ثالثا: الثقافة السياسية ومظاهر الوعي

ظهر مفهوم الثقافة السياسية على يد فلاسفة تيار المدرسة التنموية منذ ستينيات القرن الماضي، فوصفها (لو سيان باي) بأنها «التاريخ الجمعي للنظام السياسي ولتاريخ حياة الأفراد

(1) أثير إدريس، مصدر سابق، ص238.

(2) حسن تركي عمير، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، مجلة ديالى، العدد (58)، كلية القانون والعلوم السياسية، 2013، ص177.

(3) جميلة عبد الحسين، مصدر سابق، ص51.

الذي يكونونه».[1] في حين عرفها «موريس ديفرجيه»: بانها جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين غير أنها بمجموع عناصرها تكون تركيباً منظماً ينطوي على طبيعة سياسية.[2] كما تعرف بأنها: النموذج الشامل للاتجاهات والقيم والمواقف والعقائد التي تبناها الأفراد أعضاء المجتمع السياسي» [3]، وتنتقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر عبر التنشئة الاجتماعية ـ السياسية «التي يتعرف بها أفراد المجتمع ويتفاعلون مع الأشياء والآخرين ومع القادة السياسيين، بحيث تصبح جزءاً من نفسياتهم ويترجمونها في سلوكهم الحياتي»[4]. أما ماكس فيبر فقد قسم الثقافة السياسية بناءً على تطورات المجتمعات وصنفها الى ثلاثة أصناف هي: الثقافة القديمة، وثقافة الخضوع، والثقافة المساهمة، وإن هذه لا توجد بصورة خالصة ومستقلة عن بعضها البعض، بل هي متداخلة في ما بينها، ولكن قد تبدو واحدة منها مهيمنة أو قد تبدو بعضها متعايشة مع البعض الآخر حسب المستويات الثقافية والحضارية للسكان في المجتمع،[5] وفي ضوء نمط الثقافة السياسية تتحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المُكرسة في إطار بنية سياسية معينة، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعياً.[6] وبالمثل تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية». بقول اخر، فإن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وإن كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخلها، كما أن القيم الاجتماعية تنتقل عبر عملية التنشئة الاجتماعية، فإن القيم التي تحويها الثقافة السياسية للمجتمع تنتقل عبر عملية التنشئة السياسية، وهي العملية التي يتم بوساطتها «إدخال القيم الثقافية السياسية لنسق القيم لدى أفراد المجتمع». ومن بين التعريفات المختلفة التي أوردها دارسو السياسة المقارنة للثقافة السياسية، ذلك الذي يصفها بأنها «منظومة

(1) نقلًا عن: صادق الأسود، مصدر سابق، ص321.

(2) عامر حسن فياض، «الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر»، في مجموعة باحثين، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، جامعة بغداد، 2009، ص128.

(3) ابتسام محمد عبد، «دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال»، مجلة دراسات دولية، العدد(35)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني/يناير 2008، ص136.

(4) هالة كريم تركي، مصدر سابق، ص131.

(5) عامر حسن فياض، مصدر سابق، ص129.

(6) حسين علوان البيج، «الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة»، في: علي خليفة الكواري واخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 164.

القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع».[1] وفي السياق نفسه فإن مفهوم الوعي السياسي يعني بناء الديمقراطية في المجتمع كمنهج حديث للتفكير وكمحدد لنمط السلوك السياسي في المجتمع، وكأسلوب للتعامل بين الأفراد والمجتمعات والدول، كما يدخل ضمن اطار العمل الديمقراطي وما يهدف إليه من دعم وبناء وتنمية وعي الأفراد بحقوقهم السياسية، مثل حق حرية التعددية السياسية، والفكرية، والحزبية، وحرية الرأي والرأي الآخر، وحرية الفكر والعمل والانتماء بما يخلق بدائل متعددة للاجتهاد، ويتيح للمجتمع اختيار البديل الأمثل.[2]

في مقاربة واقع حال العراق بعد عام 2003 نلاحظ أنه على الصعيد الوطني ليست الثقافة السياسية من النمط الأول سوى تجمعات للثقافات السياسية المحلية المستندة إلى القرية، والعشيرة، والعرف، والدين...، فهي ثقافة تستوعب الثقافة المحلية القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين. وعليه أنها ثقافة ما قبل الثقافة السياسية الخاصة بالدول، والمجتمع الوطني، وهذا يعني عدم وجود ثقافة سياسية وطنية بالمعنى الصحيح للكلمة، كما أنها تشكل عقبة في طريق التحولات السياسية لأنها ثقافة سلبية. [3] فتتجسد «في استجابتهم لتحدي الغرب فالإسلاميون لم يكونوا على رأي واحد في ما يتعلق بالثقافة السياسية، فمنهم من رأى إن الإصلاح للإسلام لا يكون إلا بما صلح به أوله، وأن لا أمل في النهضة والتقدم إلا بعودة مجد الإسلام أيام الرسول والخلفاء الراشدين، وبعضهم من صور صيغة إسلامية جديدة للنهضة مستمدة من أصول الشريعة الإسلامية.... فصور الديمقراطية هي الإسلام الشوري [4].

وفي ضوء ما تقدم، ساد الخضوع والطاعة والعلاقات الهرمية، في حين تبقى الحرية والمساواة والتعاون قيماً لفظية فاقدة للمفعول على الصعيدين الاجتماعي والنفسي، مما سيولد أشخاصاً في المجتمع يخافون السلطة مثلما يخافون الحياة، مما سيولد فئة حاكمة متمسكة ومسيطرة على هذا المجتمع وإخضاعهم لسلطتها، فالفرد الذي ينشأ في ظل ثقافة

(1) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط 5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 122 ـ 123.

(2) محمد عبدالله محمد الحورش، الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الاردن، 2012، ص25.

(3) هالة كريم تركي، مصدر سابق، ص134.

(4) عامر حسن فياض، مصدر سابق، ص130.

الخضوع كما في العراق سيلاحظ أنه جزء من هذا النظام السياسي وهو شريك في بنائه. [1] وتتجسد بالقول [2]: «إن ثقافة الخضوع لا تسعف في حل مشكلة الديمقراطية في العراق والعالم العربي والإسلامي بل ستشكل النقيض لبنية سياسية ديمقراطية، وتلك الثقافة هي الثقافة التي هيمنت على العراق الجمهوري سيما في مراحله الأخيرة قبل سقوط النظام السابق» ؛ لذا نستطيع أن نقول ان ثقافة الفرد العراقي هي ثقافة خضوع، وما السمة الأساسية التي تمتاز بها الأحزاب المشاركة في العملية السياسية إلا ان تكون سمة الإقصاء والتهميش وعدم التقبل للآخرين، فالإسلاميون يبغون دولة ومجتمع اسلامي، والشيوعيون يحاولون إقامة دولة العمال، والقوميون يحاولون إقامة وطن عربي كبير من المحيط إلى الخليج، الأمر الذي أدى إلى تعطيل التوجه نحو بناء الوحدة الوطنية العراقية وعدم الاعتراف بالتعددية فكانت ثقافة الخضوع سبباً في التخلف والتمزيق الديني والمذهبي والقومي؛ مما افضى بالكثير من الأقليات إلى الانعزال والانكفاء على نفسها بمعزل عن المحيط العربي والاسلامي وعدم اكتراثها بشكل الدولة ولا بنوع الثقافة السياسية الذي ينبغي أن تسود نظامها السياسي وهذا ما مارسته الحكومات العراقية المتعاقبة» [3]، وعندما توجه النداء الى أبناء الشعب في التوجه إلى صناديق الانتخابات ولتأييد مسودة الدستور خرج أغلب أبناء المجتمع وأعلنوا البيعة بدل الاستفتاء. لقد عانى المجتمع العراقي من انخفاض نسبة التعليم وارتفاع نسبة الأمية في سنوات ما بعد الاحتلال الأمريكي فبلغ عدد الأميين نحو (5) مليون، فضلاً عن ارتفاع نسب البطالة، وانخفاض مستوى دخل الفرد وارتفاع في مستوى خط الفقر ـ سنوضح نسب البطالة وخط الفقر في صفحات لاحقة ـ مما يعني عدم الابتعاد عن النخبة والجماعات المرجعية عن طريق عدم امتلاك المواطن المهارات والمصادر الضرورية لدرجة الاكتفاء الذاتي السياسي.

إن تحقيق الرفاهية في المجتمع يضمن التنشئة الاجتماعية السياسية الصحيحة التي تؤدي إلى ثقافة سياسية عامة للمجتمع تدفع المواطن الواعي نحو المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. [4] كما حرصت المرجعية العليا في النجف الأشرف على المطالبة من أبناء الشعب

(1) جميلة عبد الحسين طاهر، مصدر سابق، ص61.

(2) عامر حسن فياض، مصدر سابق، ص134.

(3) عبد العظيم جبر حافظ، مصدر سابق، ص249.

(4) رغد نصيف جاسم، «المشاركة السياسية حق وواجب»، مجلة العلوم السياسية، العدد (41) جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010، ص3.

كافة لانتخاب مرشحين جدد للدورة الانتخابية لعام 2014، وعدم انتخاب النواب السابقين وقد أيدت هذه المبادرة الكثير من منظمات المجتمع المدني لانتخاب من هو أفضل واكفأ ليكون يداً تضرب الارهاب، وتخلق استقراراً ينعم به المواطنون والعكس يولد من لا ينتمي ومن لا يشارك في بناء وطنه ويبقي الحال كما هو عليه.

رابعا: المؤسسة الإعلامية والرأي العام

هو نوع من أنواع الاتصال الجماهيري وله الدور الأساس في تنمية المجتمعات، ويمكن تحديد أوجه وسائل الإعلام في الإذاعة، والتلفزيون، والصحافة، والمطبوعات، والانترنيت، والإعلام الكتروني، والفضائيات وغيرها، وكلها تتمتع بالقدرة في التأثير على سلوك أفراد المجتمع.[1] إن التطور العلمي والتكنولوجي جعل من وسائل الاتصال في هذا العصر على درجة عالية من الدقة والتقدم فأصبحت الاتصالات بين مختلف أبناء المجتمع أكثر يسرا وتحول العالم إلى قرية صغيرة، مما جعلها أكثر مصادر التنشئة خطورة وذلك تبعا لاستغلالها أي إذا ما استغلت سلبا أو إيجابا؛ [2] لذا فقد اكتسب الإعلام أهمية قصوى في عملية التنمية عن طريق كونه أبرز أداة تستطيع أن تعكس الصراع الايديولوجي والسياسي بين التيارات الفكرية والقوى السياسية المختلفة.[3]

بعد العام 2003 عمل الحاكم المدني بريمر على حل وزارة الاعلام وبشكل جذري فلم يبقي صحافة أو إعلام بالعراق فقام بحل وزارة الإعلام،والمؤسسات التابعة لها، فضلاً عن العشرات من المطبوعات والدوريات الإعلامية والثقافية التي كانت تحتكم إلى سيطرة الدولة السابقة وتحت سلطة الحزب الواحد. [4] ثم انتشرت وسائل الإعلام انتشاراً كبيراً لم يشهد له مثيل، فتحول العراق إلى ساحة إعلامية مفتوحة إلى كل من يريد أن ينشأ صحيفة أو إذاعة أو قناة فضائية، ولقد عمل الحاكم المدني «بريمر» على المساعدة في خلق فوضى إعلامية، فكان العراق يفتقر إلى تقاليد تنظيم الحدود الدنيا للمسؤولية التي يجب ان تراعى، وعدم

(1) كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، دار المسيرة، الأردن، 2011، ص178.

(2) مولود زايد الطيب، مصدر سابق، ص175.

(3) ياسر جاسم قاسم، الإعلام والتنمية والمجتمع، مجلة الشرارة، العدد (75) النجف، العدد 75، السنة الثامنة، 2013، ص20.

(4) شريف درويش اللبان وليث عبادة اللهيبي، التعددية الإعلامية في العراق أداة الوحدة الوطنية أم وسيلة للصراع، المركز العربي للبحوث والدراسات، انترنيت. www.acrseg.org

إقرار قوانين تحدد حرية التعبير والإعلام، وبالتالي فإن وسائل الإعلام تضع نفسها في حيرة من الممنوع مرحليا والمسموح دستوريا.[1] فاستغلت الكثير من الأحزاب السياسية لتكون القنوات الفضائية والإذاعية والعديد من الصحف والمجلات، برامجها لتنفيذ ايديولوجيا تلك الاحزاب لأغراض انتخابية، دون مراعاة لخدمة القضايا الوطنية، والاكثر من ذلك ان بعض الفضائيات عمقت الانقسامات المجتمعية وكرست الطائفية، فأدت دوراً سلبياً في المجتمع، أما عن أهم السمات التي تميزت بها المؤسسات الإعلامية بعد في العراق بعد العام 2003 فهي:[2]

1 ـ تشكل المؤسسات الإعلامية العراقية بشكل عام (أغلبها سياسية) ولاسيما الفضائيات العراقية، وهي تروّج ايديولوجيات من يمولها.

2 ـ انعدام التخصص في الجانب التنموي، فقد اتخذت أغلب القنوات الجانب السياسي والخبري وأهملت شريحة مهمة كالأطفال، والمرأة، والزراعة...، وبالتالي افتقارها إلى حس التنوع الجغرافي «الاهتمام الجماهيري».

3 ـ عدم التنبه إلى رجع الصدى أو اراء الجمهور بطرق ميدانية «دراسة الأفضليات»، وعادت التلقي وأسبابه بشكل دوري كما هو معروف في المؤسسات الإعلامية ودراسة الجمهور.

4 ـ لا تتوافق أغلب الفضائيات في الرؤيا وفي انتقاء الأحداث ودرجات التركيز إلى حد الذي يربك الشارع عبر تقديم صورة متناقضة تشوهها مسحة سياسية عرقية أو طائفية، وبالتالي تشيع من المتغيرات والتطورات التي يطبقها أو تتأصل لدى الجمهور.

5 ـ التركيز على المتغيّر الأمني، دون المتغيرات الأخرى، التي تعد بالنسبة للمتلقي العراقي أجزاء أساسية في تفاعله اليومي.

6 ـ لم تمتلك الحكومة العراقية الحيادية في التعامل مع بعض القنوات الفضائية العراقية واعتمدت مبدأ التفضيل في القنوات والتمييز في ما بينها.

7 ـ كما شهد أغلب الصحفيين مضايقات وانتهاكات من لدن النخبة السياسية وحماياتهم.

لم تستطع وسائل الإعلام أن تخلق رأيا عاما لدى أفراد المجتمع بما يجعلهم يعتنقون

(1) نوح عز الدين عبد الرزاق احمد، الإعلام العراقي ومكافحة الفساد: رؤية مقترحة لتفعيل دور الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة في تحجيم الفساد بكافة أشكاله ومستوياته، مجلة دراسات سياسية، العدد (15) بيت الحكمة، بغداد، السنة الثامنة، 2010، ص45 ـ 46.

(2) رائد ربيع فاضل، التنشئة الاجتماعية ـ السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية: العراق انموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2015، ص143.

ايديولوجية معينة، وترتبط الايديولوجيات بالرأي العام ارتباطاً عضوياً وثيقا؛[1] لذا يمكن القول إن بعض الوسائل الإعلامية تشكل مصدر خطر يهدد وحدة العراق الوطنية ونسيجه المجتمعي، وذلك عند تغطيته الأزمات التي يمر بها البلد فتشكل عند المواطن الاحساس بالخطر حينما تؤكد التصريحات المتنافرة بين أطراف الأزمة، وتخلق حالة رعب، مما يؤثر في نفسية المتلقي وبمختلف الأعمار والفئات. [2] كما حاولت بعض القنوات إلى تعزيز روح التفرقة عبر حملات تشنها في ما بينها للحصول على مكاسب سياسية أو انتخابية مما جعل المتلقي يعيش حالة من العوق الذهني في تراتيبيتها وحجم تأثيرها، الأمر الذي يؤدي إلى عوق تام في كل جوانب حياته، وتشعره أنه غريب عن وطنه وتفقده أبسط درجات العدالة الاجتماعية.[3] مما سبق نلحظ أن التعددية الإعلامية من مظاهر التنمية والوعي الاجتماعي إلا أنه في العراق مورست تحت عناوين فرعية فكان بعضها عبارة عن دكاكين تمرر من خلالها ادلجة أحزابها أو من يمولها كما، وإن بعض القنوات عملت على تشجيع وتوسيع دائرة الخلاف الاجتماعي الذي فرضته السياسة في العراق بعد العام 2003، فلم تحترم بعض هذه القنوات المشاعر الاجتماعية لمكونات المجتمع كما عملت على إعداد غرف تكون أشبه بغرف العمليات الغاية منها توظيف الأزمات لدعم التعصب، والاحتقان، والصراع، وبث مشاعر الكراهية بين أبناء الوطن الواحد والدفع باتجاه الطائفية، كما لم تسلم وزارة الثقافة والإعلام من المحاصصة الطائفية والفساد الإداري والمالي فتوضح النائبة (سروة عبد الواحد) عن سرقات مالية تمت عبر إبرام عدة عقود، من ابرزها عقد بناء دار الاوبرا العراقية، وما توضح مؤخراً من أن الشركة التركية هي شركة وهمية تعاقدت مع الوزارة لبناء دار الاوبرا العراقية، وبعد حصولها على 10 % من قيمة العقد البالغ (170) مليار دينار هربت الشركة من العراق.[4] وهذا ما وضحته سابقا النائبة ماجدة التميمي.

وبالخصوص نفسه تضيف النائبة ميسون الدملوجي عضوة اللجنة الثقافية في البرلمان من أن الوزارة قد أخفقت في توقيع عقد بناء دار الاوبرا، وأن هناك أشخاصاً من أحزاب سياسية متعددة حاولت بعلاقاتها تمرير هذا العقد وهدر الأموال. [5]

(1) مولود زايد الطيب، مصدر سابق، ص175.

(2) ياسر جاسم قاسم، مصدر سابق، ص22.

(3) سهام الشجيري، دراسة أنسنة الإعلام جدلية التأثير والتأثر، مجلة تواصل، هيئة الإعلام والاتصالات، العدد (55)، السنة السادسة، بغداد،2013، ص51.

(4) ستوديو التاسعة، البغدادية الفضائية، لقاء النائبة سروة عبد الواحد، 2015/11/17.

(5) ستوديو التاسعة، البغدادية الفضائية، لقاء النائبة ميسون الدملوجي، 2015/11/18.

إن وزارة الإعلام وكغيرها من الوزارات لم تكن إلا أداة سياسية تابعة إلى الكتلة السياسية التي تمتلك نقاط تؤهلها تسنم هذه الوزارة، ولم تكن الأزمات الثقافية بمختلف مجالاتها إلا أداة لضياع، وعدم تبلور رأي واضح ومحدد لدى أغلب أبناء المجتمع العراقي فأصبحت الرؤيا ضبابية، ويشير أحد الباحثين إلى عدم وجود رأي عام عراقي فاعل، وإن أهم القضايا هي القضايا التي تشكل رأي عام في العراق، التي أصبحت تحتل مواقع متدنية في هرم الاهتمام العام فأصبح الشغل الشاغل للفرد هو الاهتمام في أحوال المعيشة والمطالب الأساسية، كما إن الفرد مغلوباً عليه لتسيد رجل الدين ورئيس القبيلة والأب، فانتهجت الأحزاب نفس هذه التسلسلات الهرمية مما أدى إلى ضياع شخصية الفرد أمامهم وتغليب الولاءات الفردية على الولاء للوطن وعدم تقبل الأفراد الآخرين [1]، وبسبب انتماءاتهم الحزبية اطلقت المسميات إن هذا الشخص من الكتلة الفلانية وهذا من الأخرى، كما أطلقت المبررات التي لا تتقبل الآخرين، كلها أدوات أدت بالبلاد إلى الوقوع في فخ أزمة مشاركة حقيقية، وتوالي الأزمات على الدولة والمجتمع.

(1) خضر عباس عطوان، «مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق»، في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص20.

الفصل الثالث

أزمات الاندماج والتغلغل والتوزيع

انسجاماً مع المنهج العلمي الذي تم رسمه عند بحث الموضوع سنعمل على متابعة الأزمات السياسية التي شهدها العراق عبر سنوات ما بعد العام 2003، إنطلاقاً من أن المرحلة الانتقالية التي شهدتها الساحة السياسية العراقية كان لابد من أن تفرز ايجابيات وسلبيات، ومن أجل السير بمجمل العملية السياسية بالعراق إلى طريق صحيح؛ ليكون فيه الحراك السياسي ايجابياً، ويصب ببناء دولة عصرية قوية، لابد من تدارك السلبيات ولا سيما منها تلك المتعلقة بالاندماج وقضاياه، والتغلغل والسبل الكفيلة بجعل الدولة قوية وقادرة على أن تمد سلطانها على مجمل مساحة البلد، ونعتقد أن ذلك لا يتم إلاّ بتناول الأزمة الأخيرة المتعلقة بالتوزيع أو بعبارة أكثر دقة عدالة التوزيع.

هذا ما سنعمل على بحثه في هذا الفصل حتى يتكامل الموضوع من زواياه كافة.

المبحث الأول

الاندماج ومشكلاته في العراق بعد العام 2003

تعد مسألة دراسة الاندماج في أي بلد من البلدان من المسائل الضرورية لمعرفة حالة التلاحم بين شرائحه المجتمعية كافة، وطبيعة العلاقات السائدة في ما بينهم، فضلاً عن معرفة السبل الكفيلة بتحقيق الاندماج، وكل ذلك يتطلب دراسة التركيبة المجتمعية بتعددها وتنوعها، وفي حالة العراق سنركز على دور الاحتلال الأمريكي في تفتيت بنية المجتمع.

المطلب الأول: التركيبة المجتمعية للعراق

يتميز المجتمع العراقي بتنوعه وتعدده، ويمكن تحديد أكثر من طريقة لبيان هذا التنوع، ولكننا سنعتمد التقسيم الاتي:

أولا: التنوع الديني والمذهبي.

1 ـ المسلمون وهم النسبة الغالبة في العراق ويمثلون 95 % من سكان المجتمع العراقي وينقسمون على: [1]

أ ـ المسلمين الشيعة الاثني عشرية.

الشيعة في معناها البسيط هي جمع المتشابهين في الأتباع حصراً دون الالتفات إلى ما بينهم من فروق مما يكون بين كل الأفراد في الجماعة، وما معناه أنه يحمل الطابع المزجي لأتباع المتمثل في نقطة الجمع[2]، وهم القائلون إن الإمامة من بعد النبي محمد (صلى الله

(1) حسن محمد جوهر ومحمد الحنفي شمس الدين، شعوب العالم: العراق، دار المعارف، مصر، 1962، ص20.

(2) جعفر المهاجر، أسامي الشيعة وما فيها من خفايا تاريخهم، مركز بهاء الدين العاملي للأبحاث والدراسات والتدريب، بعلبك، 2014، ص19.

عليه واله وسلم) تكون لاثني عشر خليفة منصبين من لدن الله تعالى بالنص [1]، وتبدأ الإمامة من الامام علي بن أبي طالب ومن بعده أبنه الحسن خليفة وإمام ومن بعده أخيه الحسين خليفة وإمام ومن ثم تبدأ الإمامة من ذرية الحسين بن علي فيكون الثالث علي بن الحسين ثم محمد بن علي ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم محمد بن الحسن الملقب بالمهدي[2]، وهم يعتقدون أن السلطة السياسية في مكوناتها الرئيسة قائمة على أساس التنصيب والتفويض الالهي وليس للشعب أي علاقة باختيار الامة. [3] وهم يعتقدون بأن الإمام الثاني عشر حي غائب لا يمكن الاتصال به وقد أشار الشيخ الطوسي في كتابه الغيبة إلى إجماع الطائفة الشيعية على حتمية ظهور الإمام المهدي (عليه السلام)؛ ليملأ الأرض عدلاً كما ملئت جورا[4]، ويعتقدون كذلك أن الإمام أعلى منزلة من النبي وإن الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) كان رسولا وإماما، أما الإمام الغائب فهم يعتقدون أنهم لا يمكن لهم الاتصال به إلا عبر نوابٍ خاصين يلقبون بالسفراء وهم خاصون أبرزهم «عثمان بن سعيد العمري، الذي نصب من لدن والده الحسن بن علي ومن خلفه في السفارة ابنه محمد بن عثمان، وقد نصب من لدن الإمام الثاني عشر نفسه ثم ولاه في السفارة الحسين بن روح ثم ولاه علي بن محمد السمري»، فيكون النص بهذه الطريقة بمحضر من (علماء الأمة) [5]. كما أنه نصب نواباً بصفاتهم، وهم الذين يطلق عليهم النواب العامون والذين وضعت فيهم صفات من أبرزها الفقاهة والعدالة [6]، وقد تصدى للزعامة الدينية (المرجعية) من بعد السفراء، محمد بن احمد الاسكافي والشيخ المفيد ثم تلاه في التصدي علم الهدى المرتضى ثم الشيخ الطوسي...

(1) ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي: دراسة في جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الأول (1958 ـ 1963) انموذجا، أطروحة دكتوراه (منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية بغداد، 2006، ص17.

(2) محمد رضا المظفر، عقائد الإمامية، مؤسسة الرافد للمطبوعات، النجف، 2011، ص106.

(3) جعفر السبحاني، العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، الوكالة العالمية للتوزيع، بيروت، بدون تاريخ، ص183.

(4) كاظم المصباح، دولة الإمام المهدي وعصر الظهور، دار الربيع العربي، بيروت، 2007، ص56. وينظر علي السعدي، العراق الجديد، مصدر سابق، ص302.

(5) فاضل المالكي، الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة، مركز الأبحاث العقائدية، قم، 1999، ص27 ـ 28.

(6) حميد جاسم عبود، الفقه الدستوري عند الإمام النائيني، دار المؤرخ العربي، بيروت، 2010، ص80.

وهكذا [1]، وبهذا التصور تنحصر السلطة السياسية في الوقت الحالي بالفقيه الجامع للشرائط (النائب العام)، ووقوع الخلاف بين فقهاء الشيعة في مقدار الصلاحيات الممنوحة من لدن الإمام للفقيه سعة أو ضيقا، بعد اتفاقهم أنها تقل عن الصلاحيات اي التي يمتلكها الإمام المهدي (عجل الله فرجه) [2].

يتمركز الشيعة في المناطق الجنوبية من العراق في الفرات الأوسط، والباقي في مختلف المناطق العراقية فهم امتازوا بالاندماج الاجتماعي الواسع في أغلب مناطق العراق، أما مركز الحوزة فقد تنقل بين (بغداد ـ الحلة ـ النجف ـ كربلاء)، كما بلغت نسبة العرب الشيعة في العراق حسب تعداد العام 1947، (54.1 %) [3]، وقد تميزت هذه الطائفة في الولاء لهذه المعتقدات وإقامة المناسبات الخاصة بهم من أعياد وأحزان ولاسيما أحياء يوم استشهاد الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام)، والسير إلى كربلاء مشيا على الأقدام في يوم الأربعين من بعد استشهاده، فتميزوا بالاستمرارية بنشر مظلومية الأئمة الإثني عشر وأتباعهم منذ عام (61 هـ ـ 680م) وهو عام مقتل الإمام الحسين (عليه السلام)، وإلى هذا اليوم والترقب في ظهور الإمام الغائب وبناء دولة العدل الإلهي، وهذا سبب واضح في استمرار العلاقة في ما بينهم وبين رموزهم الدينية وعلى اختلافهم.

ب ـ المسلمون السنة: السنة وهي تعني العرف والعادة والطريقة وهم الذين يعتقدون بأن الصلة مع السماء انقطعت بموت النبي (صلى الله عليه واله وسلم)، وإن القيادة السياسية من بعد النبي تكون بالمفاضلة بين البشر العاديين لا ما بينهم وبين من له ميزة خاصة من العلم الرباني المقتضية للعصمة ونحوها [4]، وتكون السلطة السياسية بيد الأمة على اختلاف في آليات تنصيب الأمة لهذه السلطة، فمنهم من يرى أنها تكون بالبيعة ومنهم من يرى أنها تكون بالبيعة من خاصة الأمة المعبر عنها بأهل الحل والعقد [5]، ومنهم من يرى أن تكون مبنية على اختيار أغلبية الأمة، الأفراد أنفسهم فهم الذين اعتمدوا نصوص القران وحديث الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) المنقول من مختلف الصحابة، ويعتقدون ان الخلافة

(1) عباس كاشف الغطاء، المدخل إلى الشريعة الإسلامية، مطبعة النجف الأشرف، النجف، 2008، ص42.
(2) جعفر السبحاني، مصدر سابق، ص221.
(3) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول، مصدر سابق، ص60.
(4) حميد جاسم عبود، مصدر سابق، ص229.
(5) ناصر بن عبد الكريم العقل، مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة، دار الوطن للنشر، الرياض، 1991، ص25.

تؤول إلى الخلفاء الراشدين وحسب تسلسلهم، ومن بعدهم من تمسكوا بهم، فتصدى إلى هذه الأفكار بعض من علماء المسلمين أبرزهم أبو الحسن البصري 110 هـ والأشعري 324 هـ والباقلاني 303 هـ والغزالي وغيرهم[1]. وهم يتقسمون على أربعة مذاهب وهي [2]: الحنفية، وهم اتباع أبو حنيفة النعمان المتوفى في العراق سنة 150هـ والشافعية، وهم اتباع عبد الله بن إدريس بن عثمان بن شافع المتوفى في مصر سنة 204هـ والحنابلة، وهم اتباع احمد بن حنبل هلال الشيباني المتوفي في بغداد سنة 241هـ والمالكية، وهم اتباع مالك بن أنس الاصبحي المتوفي في المدينة المنورة سنة 179هـ وتمركز اتباع هذه المذاهب في كل من الموصل، والانبار، وصلاح الدين، وأربيل، والسليمانية، ودهوك، كما لهم وجود في بغداد، وديالى، والبصرة، وكركوك، وتبلغ نسبتهم حسب تعداد العام 1947 (39,2 %) من مجموع سكان العراق[3].

2 ـ المسيحيون:

يذكر أغلب المفسرين للقران الكريم أن المسيحية تبدأ من اليوم الأول لولادة عيسى بن مريم عليهم السلام، وهو ما يسمى في التقويم السنوي الميلادي. في حين ابتدأت حياة الكنيسة في اورشليم سنة 30م في يوم سمي (العنصرة)، فخرج اثنا عشر رجلاً يحملون بشرى لمواطنيهم ان يسوع الناصري أرسله الله والذي صلب، وهو حي، (لقد أقامه الله) فهم يعتقدون هو المسيح المخلص الذي ينتظره شعب العهد القديم منذ أجيال فيبدأ تاريخ الكنيسة إذن بالأحداث التي يرويها العهد الجديد أعمال الرسل، رسائل بولس، رؤيا يوحنا[4]. فدين عيسى بن مريم عليهما السلام هي رسالة من رسالات الأنبياء التي جاءوا بها إلى الناس ليعبدوا الله ربهم الذي خلقهم ورزقهم ولا يشركون به أحداً الفرد الصمد، فهي أحد المراحل الرسالية إلى الناس ليعبدوا الله ويطيعوه ويتقوه فتميزت هذه الرسالة بخصوصيتها لبني اسرائيل (وإذ قال

(1) امتثال الحبش، الإمامة في القرآن والسنة، مركز الأبحاث العقائدية، قم، 2015، ص24.

(2) عباس كاشف الغطاء، مصدر سابق، ص39 ـ 47.

(3) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول، مصدر سابق، ص60.
للمزيد من التفاصيل: ينظر محمد باقر الحكيم، علو القرآن، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 2007، ص394. وينظر كمال مصطفى شاكر، مختصر تفسير الميزان للطباطبائي، منشورات ذوي القربى، قم، 2010، ص368.

(4) مجموعة باحثين، موسوعة الأديان في العالم (المسيحي)، Edito Creps international، بيروت، بدون تاريخ، ص7.

عيسى بن مريم يا بني إسرائيل إني رسول الله إليكم مصدقا...)[1] فهي تختلف عن الرسالة المحمدية التي هي عامة وخاتمة للأنبياء[2]. يبدأ تاريخ المسيحية في العراق (التبشير على يد طيطس سنة 70 ميلادية) وهناك من يشير إلى أن هذه الديانة بدأت في العراق بعد ثلاثة عقود من غياب عيسى المسيح، في شمال العراق في منطقة أربيل ثم نزحت المسيحية إلى الجنوب ولاقت عداء من المندائيين والمجوس وهي كانت الديانة الساسانية[3]. وتنفيذا لتعاليم المسيح حاول المبشرون الاندماج في المجتمع العراقي عن طريق الرحلات التبشيرية التي بدأت منذ العام 1889م، وعلى يد مجموعة من الشبان الأمريكان قادهم الدكتور لانسنج سميث، التي عرفت بالارسالية العربية ـ الأمريكية، وكان الغرض منها التبشير والدعوة إلى الديانة المسيحية وتوزيع الكتاب المقدس الإنجيل على أطياف المجتمع العراقي ولاسيما في المناطق الجنوبية[4]. ويقسم المسيحيون في العراق على خمس طوائف هم[5]: الكلدان، والسريان وهم يشكلون القسم الأكبر من المسيحية وهم أتباع الكنيسة الكاثوليكية ويسكنون شمال العراق وتحديداً في الموصل، والسريان الغربيون، والأرمن والروم وهم أتباع الكنيسة الارثوذكسية، ويقطنون في الموصل وبعضهم تحول إلى الكاثوليكية، في حين يسكن الأرمن أعالي بلاد النهرين دجلة والفرات، فضلاً عن اليعاقبة، والسريان الشرقيون، وهم أتباع الكنيسة البروتستانتية وسكنوا في مختلف مناطق العراق وفي عموم سوريا كما سكن بعض منهم في مناطق الوسط من بغداد والحلة والجنوب مثل الناصرية والبصرة. انتشرت اللغة السريانية بدل اللغة الارامية وهي لغة النبي عيسى عليه السلام وبحسب احصاءات العام 1949 بلغت نسبتهم 3،1 % من مجموع سكان العراق[6].

3 ـ الصابئة المندائيون:

ويعتقدون أنهم أصحاب كتاب منزل لهم من الله وعلى نبيهم أخنوخ المعروف نبي الله

(1) سورة الصف، اية خمسة.

(2) متولي يوسف شلبي، أضواء على المسيحية، دار الكويت، الكويت، 1968، ص13.

(3) رشيد خيون، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، ألمانيا، 2003، ص145.

(4) خالد البسام، ثرثرة فوق دجلة حكايات التبشير المسيحي في العراق (1900 ـ 1935)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص10.

(5) وزارة حقوق الإنسان، دراسة اعدها قسم حقوق الأقليات العام (2011) بعنوان: «أطياف العراق مصدر ثراه»، ص10.

(6) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص60.

إدريس (عليه السلام) اسمه كتاب «حبر الالهة» وهم لا يعتقدون بوجود نبي فهو أحد عظماء المندائيين وإن كتابهم يحتوي على المعرفة الكاملة بالله وعند قراءته انتصبت الملائكة امامه وعرج به إلى السماء وقبل عودته إلى الأرض قال له الملك هيبل ألم أقل بأنك أَنْ تعود لتقص على الناس ما رأيت ولهذا سيتعلمون وسيؤمنون ولا ينكرون[1]. وأن نبي الله إدريس (عليه السلام) ليس من أنبياء بني إسرائيل برغم محاولات اليهود نسبه لهم، كما يعتقدون أن إدريس (عليه السلام) لم يمت وهو مرفوع عند الله وهذا ما أكدته إحدى المخطوطات التي عثر عليها في منطقة البحر الميت إن أخنوخ رفع حيا إلى رب الأرواح وسحب من بين سكان اليابسة[2].

إن لكل أمة طبقة خاصة من رجالها تمتاز بكونها ذات منزلة مقدسة وبكونها تشرف على أمور الأمة الدينية والسياسية، فإن هذه الطبقة اقتصرت وظائفها على إقامة الطقوس الدينية ضمن المعابد والهياكل وتنحصر واجبات الجمهور نحوهم بالتقديس والاحترام[3]. لقد تميزت هذه الشريحة بقلة عدد أفرادها فلم يكن لديهم أي طموح سياسي؛ لذا فاتخذوا الجنوب الامن من العراق وهي منطقة الأهوار وعلى الضفاف الدنيا من نهر دجلة والفرات، ومن المدن التي سكنوها العمارة والناصرية والبصرة وقلعة صالح وسوق الشيوخ كما يوجد أعداد متفرقة منهم في الشمال في مناطق الموصل وكركوك وبغداد والحلة والديوانية[4]. ويشكل الماء عنصرا أساسيا في طقوس الصابئة إذ يعتقدون أن الماء هو الحياة نفسها وأنه أساس كل شيء، فالعودة له والالتماس معه أساس طقوس الصابئة. أما نسبة هذا المكوّن من المجتمع العراقي فكانت حسب ما ورد في كتاب حنا بطاطو فتبلغ 0.2 % [5]، كما وتميزوا في حرفة الصياغة بنوعيها الذهب والفضة واتخذوا محلات الصياغة حرفة لهم.

(1) رشيد خيون، مصدر سابق، ص31. وينظر: محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، دار الحكمة، ط2، بيروت، 1992، ص348.

(2) هدى درويش، نبي الله إدريس (ع) بين المصرية القديمة واليهودية والإسلام، دار السلام، مصر، 2009، ص82 ـ 96.

(3) عبد الرزاق الحسني، الصابئون في حاضرهم وماضيهم، ط3، مطبعة العرفان،، لبنان، 1963، ص76.

(4) الليدي دراوور، الصابئة المندائيين، ترجمة نعيم بدوي وغضبان رومي، ط2، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، 2006، ص31 ـ 32.

(5) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص60.

4 ـ الايزيدون:

لم يستدل الباحثون عن الصورة الحقيقية لتحديد تسمية الايزيدون من (الفرق أو الطوائف أو الأديان) أو في علاقتهم بالإسلام إن كانوا في عقائدها وأصولها وجذورها وكذلك في دور الشيطان وموقعه في عقائدهم[1]. فالديانة الايزيدية من أقدم الديانات التي ظهرت في منطقة الشرق الأوسط وهي عريقة في القدم، ولها أواصر صلة مع بعض الديانات التي برزت في حقب ما قبل الديانات التي تسمى بالسماوية أو الكتابية وهي لا تمت بأية صلة مع الديانات الاسلامية أو المسيحية فهي ديانة مستقلة لكنها متشابكة مع ديانات قديمة مثل الديانة السومرية والأكدية والبابلية والآشورية[2]. ان تسمية الأيزيدية التي يختصرها بعضهم فيطلق عليهم تسمية يزيدية وهي حسب وصف رشيد خيون أنها: «لا تمت بأي صلة إلى معاوية او ابنه يزيد أو أي صفة من صفات بني سفيان فأصل كلمتهم الايزيدية هي اشتقاق من (يزدان أو أيزد) والتي تعني في الزرادشتية الاله المقدس والفعل يزد معناه يعبد ويضحي، و«خليق بالعبادة «وهي تطلق على الملائكة التي تتوسط بين الله والبشر، وفي اعتقاد اليزيديين انهم من أتباع الملائكة» [3]. أما نسبهم إلى الشيخ عدي بن المسافر الأموي فقد كان هذا الشيخ من المتأثرين بعقيدتهم وعمل على تأليف كتب الأيزيدية المقدسة، التي كانت تحفظ على ظهر خاطر فلم يعملوا على كتابتها والشيخ عدي عرف بإسم الشيخ (آدي) وعُد رمز آلهة المطر والخير والبركة[4]. يتكلم الايزيديون اللغة الكردية والعربية ومن كتبهم المقدسة كتاب «الجلوة»، و«كتاب الأسود»، وان لغة الكتابة في هذه الكتب كانت كردية[5]. أما اصولهم فتشير بعض المصادر الى انهم ينتمون إلى الشعب الكردي وهم جزء لا يتجزأ منه، فهم يقرون بوحدانية الله ويعبدوه على وفق طريقتهم الدينية والمذهبية والطقسية وان فكرة «طاووس ملك» هي من ضمن معتقداتهم فهم ينظرون ان الخير من الله والشر من الشيطان فيجب التقرب إلى الشيطان كي لا ينشر الشر[6]. وهم يتعتقدون انهم من نسل ادم وليس من نسل حواء وهم اتوا بعد الطوفان، وهم يعتقدون بالكواكب السبعة لدى العراقيين

(1) ياسين سعد محمد البكري، مصدر سابق، ص26.

(2) كاظم حبيب، الإيزيدية ديانة قديمة تقاوم نوائب الزمان، ط3، مؤسسة حمدي، السليمانية، 2006، ص61.

(3) رشيد خيون، مصدر سابق، ص63.

(4) المصدر نفسه، ص65.

(5) كاظم حبيب، مصدر سابق، ص62.

(6) زهير كاظم عبود، طاووس ملك رئيس الملائكة لدى الأيزيديين، بحزاني للثقافة والنشر، انترنت .www bahzani.net.

لكنهم غيروا أسماء الآلهة البابلية بأسماء الملائكة السريانية المسيحية، ويحتفلون في يوم الأربعاء من شهر نيسان من كل سنة لهبوط الملاك طاووس إلى الأرض كما يشاركون المسلمين في ختان أولادهم، ويعتمدون التقويم الشمسي الشرقي الذي كان يعتمده من قبلهم أهل النهرين في بابل وآشور، كما يشاركون المسيحيين في كثير من المناسبات والأعياد مثل عيد الفصح والقيامة[1].

يسكن الايزيديون في كل من سنجار، وشيخان وناحية بعشيقة وزاخو وقرية أبو مارية التابعة لمدينة الموصل، وقسم منهم يسكنون في بغداد، وبلغت نسبتهم 0.8% من مجموع سكان العراق[2]. بعد العام 2003 لم يأسسوا أي حزب سياسي مستقل لهم، وأكتفوا بالأنشطة الثقافية والاجتماعية والمشاركة الفعالة في الأحزاب السياسية الكردستانية [3].

ثانيا: التنوع العرقي

1 ـ العرب: أقدم نص ورد فيه كلمة العرب كان عند الأشوريين وأطلق على إمارة كانت على مقربة منهم وتعني «بداوة»، وتميزوا بلغتهم «العربية»، وهي إحدى اللغات السامية[4]. توطنوا في بلاد العراق منذ القرن الأول الميلادي وكانوا قبل ذلك ينتقلون من باديتهم إلى المناطق الجنوبية ويحتلون بعض مناطقه فيسكنوها ويختلطون بأهلها فكان من السهل على العرب الاختلاط بأهل العراق القدماء، لانهم يدينون بأحكام دينية متقاربة ويتكلمون لغة متشابهة[5]. أما سكان العراق المعروفون بأول حضارة فهم السومريون ومن تلاهم من الحضارات، وكان الفتح الإسلامي للعراق ترسيخا لسيطرة هذه الاثنية فيه واندماجها في واقع الأرض والمجتمع[6]. فغلبت الصفة العربية الإسلامية في العراق، مندمجين مع المكونات الاجتماعية الأخرى، فتوزعوا على أغلب مناطق العراق من الشمال كالموصل، وكركوك مندمجين مع الكرد والتركمان، ونزولاً على امتداد وسط وغرب وشرق وجنوب العراق وتبلغ نسبتهم 71.1% من مجموع سكان العراق، وبحسب تعداد العام 1947 [7].

(1) سليم مطر، مصدر سابق، ص218.

(2) مها جابر سلمان الربيعي، مصدر سابق، ص146.

(3) كامل خديدا يزدين، حول الخطاب الايزيدي، جامعة دهوك، دهوك، 2009، ص7.

(4) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج1، دار العلم للملايين، بيروت، 1976، ص35.

(5) علي وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر (سيوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق 1921 ـ 2003)، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، 2008، ص132.

(6) علي السعدي، العراق الجديد، مصدر سابق، ص164.

(7) ياسين سعد محمد البكري، مصدر سابق، ص34.

2 ـ الكرد: اختلف الباحثون في تحديد أصل الكرد فمنهم من أرجعهم إلى «الطورانيين»، ومنهم من أرجعهم إلى «الشعوب الآرية»، ويزعم بعض العلماء أنهم ينتمون إلى قبائل «غوتو» الطورانية التي ذكرها الاشوريين، التي كانت تسكن الجبال في شمال بلاد آشور، ثم انقادوا بعد ذلك إلى المقدونيين (أحفاد الإسكندر) وملوك ساسان بعد مقاتلتهم في «مضيق زاخو» (4)، وكلمة «كرد» تعني بالسومرية «سكان الجبال» [1].

تنوعت لغاتهم برغم تشابهها فهناك لغة «سورانية» يتكلم بها سكان القسم الشرقي من المنطقة الكردية أي اربيل والسليمانية ولغة «البهدنانية»، ويتكلم بها سكان القسم الشمالي من المنطقة الكردية، أي دهوك وما حولها ولغة «الكرمنشاهية» وهي لغة سكان خانقين ومندلي وباقي المناطق المحاذية لبغداد والكوت. اسلموا بعد الفتح الإسلامي للعراق، وتجندوا في الجيوش العربية[2]. امتازت هذه القومية بقوة تماسكها داخل أرضها وبطابعهم اللغوي أمام الاخرين، بلغت مساحة كردستان في العراق حوالي (72000كم2)، أما السكان فبلغت نسبتهم حسب إحصاء العام 1947، 19 % من سكان العراق[3].

3 ـ التركمان: وتعود أصولهم إلى آسيا الوسطى الناطقة بالتركستانية، التي تتكون حاليا من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وقد ارتبطت منطقة آسيا الوسطى بعلاقات تاريخية قديمة مع منطقة المشرق وبالذات مع العراق، أما حضورهم الذي دونه التاريخ في العراق فيبدأ بعد الفتح الإسلامي لاندماجهم في الجيوش الإسلامية في العام 54هـ [4]. أما كلمة تركمان فتعني «التركي الأصيل السليم»[5]. وينطق التركمان بلغة (الاوغوز) وهي تشبه اللغة الكردية والاذربيجانية ويمتازون بالكتابة بالابجدية العربية، ويسكن التركمان في تلعفر شمال محافظة الموصل، وفي جنوب اربيل ويمتدون جنوبا إلى ناحية «التون»، ويشكلون ما نسبته 2 % من مجموع سكان العراق حسب تعداد العام 1947 [6].

4 ـ الشبك: مجموعة سكانية متميزة في شمال العراق، وقد ظهروا كمجموعة عرقية

(1) علي وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، مصدر سابق، ص135.
(2) سليم مطر، مصدر سابق، ص51.
(3) علي وتوت، مصدر سابق، ص135.
(4) سليم مطر، جدل الهويات، مصدر سابق، ص131 ـ 133.
(5) ارشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، ط2، مؤسسة وقف كركوك، كركوك، 2003، ص19.
(6) حنا بطاطو، العراق الكتاب الأول، مصدر سابق،ص60.

واضحة في القرن السادس ميلادي على خلفية التنافس العثماني الصفوي في المنطقة[1]. اعترفت حكومة العراق الملكية في العام 1952، في نص دستورها على أن الشبك «قومية من أصول آرية استوطنوا في سهل نينوى في المنطقة الواقعة بين نهر خازر ونهر دجلة منذ مئات السنين»، ويدينون بالديانة الإسلامية، وبأغلبية شيعية، ويبلغ عدد قراهم 72 قرية في شمال وشرق محافظة نينوى، من بينهم عشائر كردية، وهي الأكثر من بينهما «الباجلان» و«الزرار»، ومن ثم بينهما عشائر تركمانية مثل، «البيات» وهم قلة وعشائر عربية مثل «طي»، و«الجحيش» وهم أقلية[2]. أما لغتهم فهي خليط من اللغات الكردية والتركية والفارسية، يشكلون ما نسبته 0.08 % حسب تعداد العام 1947 من مجموع شرائح المجتمع العراقي[3].

المطلب الثاني: الاندماج الوطني في العراق

أولا: العراق وجدلية التفتت

إن تنوع شرائح المجتمع العراقي بجميع أطيافه يشكل وبلا شك عنصر غنى اجتماعي، وروحي، وثقافي، ولكن فقط إذا استثمرت هذه الشرائح الاجتماعية طوائف، قوميات،مذاهب بعقلانية، وعدالة وفي إطار سلم وطني بينها، ويمكن لهذه الشرائح بخلاف ذلك أن تحمل في طياتها قنابل قابلة للانفجار، والتدمير حين يتسلط عنصر من عناصرها على الكل المتنوع محتكراً موارد الكيان المادية والسياسية والقيمّية ليعيد تشكيلها وتوزيعها على هواه فما كان كل من الدور العثماني والصفوي إلا ممزقا لنسيج المجتمع العراقي، الذي استمر على مدى أربعة قرون متعاقبة من حكم العراق [4]. أما العهد البريطاني، وتحول العراق إلى الدولة المعاصرة، وخلال العهد الملكي فقد دارت معارك مع الكرد في شمال العراق، وأقصيّ الشيعة من الحكم حتى أن اليهود كان لهم تمثيل في ذلك العهد أكثر من الشيعة، ولم تسلم الاقليات من المجازر فقد ارتكبت بحق المسيح أكبر مجزرة سميت «مجزرة سميل»، وفي العام 1950م اسقطت الجنسية العراقية عن اليهود ورحلّوا، وعند إعلان انقلاب عام 1958م

(1) زهير كاظم عبود، الشبك في العراق، ط2، نشر الكتاب على موقع بحزاني نت للثقافة والنشر، ص39، انترنت، www.bahzani.net.

(2) زهير كاظم عبود، مصدر سابق، ص60.

(3) حنا بطاطو، نفس المصدر، ص60.

(4) إبراهيم حسيب الغالبي ومحمد صادق الهاشمي، الائتلاف الشيعي بين العراق الجديد والتصدي الطائفي، مركز العراق للدراسات، الساقي للطباعة والنشر، بغداد، 2014، ص129.

ضد العهد الملكي وإعلان الحكم الجمهوري الأول ذبحت العائلة المالكة ومثّل بهم، بالمقابل فان المصريين عند إعلان الانقلاب على العائلة المالكة ودعوا الملك فاروق وعزف النشيد الوطني ورحل هو وعائلته معززا مكرما[1]. إن ميزة الانقسام والتشظي في المجتمع دفع إلى وجود مشكلة اندماج وطني حقيقية، وتعثر بناء دولة قائمة على أساس المواطنة، فلّم يُكتب النجاح للدولة المعاصرة في العراق، واسباب ذلك كثرة ومنها علاقة حكومات المركز بالاكراد وعلاقات الاكراد بحكومات المركز، ويذكر سليم مطر في ذلك قائلاً: [2] وفي الجانب الآخر إن التوسع الكردي بدأ يتضاعف على حساب الأقليات الساكنة في تلك المناطق الشمالية، وقد أدى العامل الديني دورا كبيرا تجاه الأديان والطوائف الأخرى. ومنذ العام 1963 احتد الصراع بين نظام الحكم والجانب الكردي فاعتمدت سياسات التهجير القسري داخل البلد وخارجه، واعتماد مبدأ التعريب في المناطق الكردية واستمر هذا الحال لغاية العام [3]1991. إن سياسات النظام السياسي السابق افرزت نظاما اختزل المجتمع العراقي بشخص رئيس النظام وحزبه فلم يكن هناك أي دور للمواطنين في صناعة مستقبلهم ومستقبل أجيالهم اللاحقة [4]. فأنتجت سياسة مجحفة ومهلكة بحق الشعب ومن أبشع ما مر به العراق من سياسات بدءاً من تهجير وترحيل واسقاط الجنسية بحق العرب الشيعة الذين اتهموا بولائهم إلى إيران، لقد تفاوت أعداد المسفرين حتى وصلت الأرقام بين (60000 إلى 160000) فرد، وسلبت وصودرت ممتلكاتهم[5]. لقد كان صدام زعيما مناطقياً بثوب مذهبي وإن ممارساته لم يوصَ بها من لدن السنة ولا من لدن أي اجتهاد يتعلق بالإسلام، فلقد تعرضت الأغلبية الشيعية في العراق إلى ظلم كبير وسلبت أبسط حقوقهم ومكتسباتهم[6]، واطلقت مسميات عدة على الشيعة فمنهم من قال صفويين، ومنهم من قال عجم ومنهم من قال غوغاء، أما الانتهاك الثقافي فيصفه فالح عبد الجبار بالقول:[7] «فمع ولادة الدولة الحديثة في العراق حلت النزعة القومية العربية محل الإسلام بصفتها بؤرة سياسية للولاء والوحدة، وكانت هناك

(1) سليم مطر، يقظة الهوية العراقية، مركز دراسات الأمة العراقية، بغداد، 2010، ص22.
(2) سليم مطر، جدل الهويات صراع الانتماء في العراق والشرق الأوسط، مصدر سابق، ص34.
(3) جواد كاظم كطان، جواد كاظم كطان، معوقات التنمية الشاملة في عراق ما بعد التغيير السياسي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،2011، ص175.
(4) محمد صادق الهاشمي وآخرون، مصدر سابق، ص101.
(5) فالح عبد الجبار، مصدر سابق، ص115.
(6) علي السعدي، العراق الجديد، مصدر سابق، ص95.
(7) فالح عبد الجبار، مصدر سابق، ص110.

أشكال من القومية العربية ابتداء من نسخة ساطع الحصري الثقافية القائمة على أساس اللغة والتاريخ المشتركين إلى أشكال الاثنية للتوجه البعثي الذي قام بعلمنة الإسلام وتعريبه كما هو الحال مع ميشال عفلق».

كل ذلك أدى بالفرد إلى الاحتماء بالهويات الفرعية وهي (القبيلة أو العشيرة أو المذهب) بدل من الاحتماء والانتماء الى الوطن، فضلاً عن تحمل المواطن العراقي الواجبات دون تمتعه بالحريات والحقوق، فأفرغ مفهوم الوطن والمواطنة من محتواه الحقيقي. وتحوّل العراق من دولة مدنية إلى دولة عسكرية، فكانت الجرائم المروعة التي ارتكبتها السلطات البعثية، ووصلت إلى مستوى الإبادة الجماعية ومن هذه المجازر، مجزرة الدجيل وحلبجة والأنفال والانتفاضة الشعبانية... وغيرها [1]. إن ظاهرة السلب والنهب وتخريب مؤسسات الدولة العراقية ما هي إلا دليل على ضعف روابط المواطنة في المقام الأول، وضعف وعي الدولة في ذهنية الفرد العراقي في المقام الثاني، وعليه فإن الديمقراطية تتأثر بالقيم المجتمعية وتشكل جزءا مهما وأساسيا من الصراع السياسي[2]. إن اسقاط النظام الديكتاتوري فتح المجال واسعا أمام التنوع المجتمعي العراقي للظهور وبقوة في المشهد السياسي، فوجد المواطنون العراقيون أنفسهم، وبعد (83 سنة) على تأسيس الدولة العراقية إنهم ما يزالون طوائف وقوميات وأقليات، فضلاً عن تسيّد النزعات الانفصالية الكردية[3]. فأصبح الظرف العراقي ظرفاً شاذاً، فعملت الجزيئات من الهوية بدورين وحسب وصف أحد الباحثين، الأول هو «تحقيق تضامن المجتمع وتماسكه وتوافقه واندماجه بين جميع مكوناته وأطيافه الاجتماعية من أجل تخفيف حالة الاحتقان الاجتماعي والسياسي بين أفراد المجتمع وإمكانية استيعابها عن طريق المساجد لما يقوم به خطباء المنابر الحسينية، وأئمة المساجد من دور في عملية التوعية الدينية لرأب الصراع ما بين شرائح المجتمع وأطيافه المختلفة»[4]. أما الدور الثاني فهو الدور الذي أداه المسجد، الذي اتخذ الجانب الحزبي سبيلاً في بث روح الطائفية في نفوس المواطنين وبث روح العنف والقتل على الهوية[5]. فبلغ عدد ضحايا العنف حسب إحصائيات إحدى الجامعات الأمريكية ما يزيد على (650) الف ضحية بمعدل 500 ضحية يومياً، ومثلت ضحايا العنف كل شرائح المجتمع

(1) علي السعدي، حزام النار، مصدر سابق، ص92.

(2) عبد العظيم جبر، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سابق، ص172.

(3) أثير إدريس، مصدر سابق، ص170.

(4) حمدان رمضان محمد، دور المسجد في تحقيق الاندماج السياسي في المجتمع العراقي المعاصر،انترنت www.iasj.net/iasj.

(5) مجموعة الأزمات الدولية، الحرب العراقية المقبلة، مصدر سابق، ص1.

من علماء وأطباء ومهندسين واساتذة جامعات، إذ ذهب ضحية العنف (307) استاذ و(2500) منهم تركوا العراق هرباً، ووصلت نسبة الأرامل إلى أرملة من كل عشرة نساء عراقيات تترمل يومياً، أما الهجرة قسراً فقد بلغت نهاية العام 2006 أكثر من «60800» أسرة وإن حوالي «3000» عراقي يغادرون البلد يوميا[1]. ولم تسلم الأقليات من أعمال العنف وهو ما يمكن ملاحظته في إحصائيات ديوان أوقاف المسيح والديانات الأخرى حسبما مبين في الجدول ادناه

جدول رقم (7)

ضحايا العنف الطائفي

المكون	العدد الكلي	عدد الضحايا	العوائل المهجرة
المسيحيون	1.200.000	439	6231
الصابئة	12.000	156	353
الايزيديون	500.000	490	289
الشبك	200.000	529	378
التركمان			2349
الكرد الفيليون			14

المصدر: وزارة حقوق الانسان، ص22.

وقد تعرضت الكثير من الكنائس إلى هجمات إرهابية فبلغت عدد الكنائس المستهدفة (42) كنيسة.

ولم تتوقف الاعمال الارهابية على الرغم من توقف الاقتتال الطائفي منذ العام 2007، إذ تعرض العراق الى هجمات ارهابية من مجموعات ارهابية طالت شرائح المجتمع العراقي كافة، ولقد أعلن وزير حقوق الإنسان «محمد أمين البياتي» استخراج رفاة 1013 من ضحايا مجزرة سبايكر الذين تعرضوا إلى إبادة جماعية في مدينة تكريت شمال بغداد في منطقة البوعجيل بتاريخ 15 حزيران/يونيو العام 2014». وأعلن المصدر نفسه عن قيام تنظيم داعش ببيع نساء من الأقليات الدينية في مدينة الفلوجة بعد سيطرتهم عليها في شهر رمضان من العام نفسه»[2]. كلها عوامل ساعدت على تفتيت البنى المجتمعية في العراق.

(1) فريد جاسم حمود، العنف في العراق دراسة سوسيوليوجية نقدية في أسباب العنف، دار ومكتبة البصائر، لبنان، بدون تاريخ، ص205 ـ 206.

(2) لمزيد من التفاصيل ينظر، أطياف العراق مصدر ثراه، مصدر سابق، ص29. للنظر في أسماء وتفاصيل الكنائس التي تعرضت إلى هجوم مسلح.
شبكة الاعلام العراقي، المركز الخبري، أرشيف المركز الخبري 2012 ـ 2015، انترنت Center ـ imn.net/1/?p.

ثانيا: دور الاحتلال في تفتيت بنية المجتمع العراقي

حاول النظام السياسي السابق تحطيم بنيّة وتماسك المجتمع العراقي عن طريق إثارة النعرات الطائفية والمذهبية والقومية، وبقدر النجاح الذي تحقق، كان قد سهل في دخول القوات الامريكية الى العراق واحتلاله في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً[1]. وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاحتلال على اكمال المشروع السابق، على تفكيك بنية المجتمع العراقي عبر إشاعة استراتيجية الفوضى الخلاقة التي تعيد تركيب مفهوم المواطنة في العراق للوصول الى مفهوم جديد يقوم على أساس الديمقراطية الليبرالية، التي تساعد على نشوء تعددية حزبية مساوقة لها عبر ايجاد صلات جديدة بين أطراف مجتمع متنوع ومتعدد تقوم بين مكوناته روابط سياسية واجتماعية مختلفة لإيجاد آليات سياسية تسهم في مشاركة تلك الأطراف في السلطة والثروة عبر الاستفادة من قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة. وكانت قد استخدمتها في يوغسلافيا والسودان وصربيا والعراق وغيرها، فيكون الاحتلال قد أثر في محتوى التعدد والتنوع الاجتماعي لطرح التعددية الحزبية كعامل مؤثر في صنع الحياة الحزبية والسياسية ضمن التنوع في القيم والممارسات الأيديولوجية والمؤسسية والاجتماعية المصطنعة[2]. فعملت هذه الأحزاب لملء الفراغ السياسي الاجتماعي ومبنية على أسس دينية وقومية، وهي انعكاس للواقع الاجتماعي، وبالتالي فإن الصراعات العرقية والمذهبية في حال وجودها في بنية المجتمع فلابد من أن تجد تعبيراتها في الأحزاب عن طريق العنصر البشري المؤسس لها الذي سيعتمد العنصر الواحد واللون الواحد في داخل التشكيل الحزبي[3]. كما أن اطرها الاجتماعية كانت تحت تأثير التعصب والتطرف عليها لتنتقل الحياة الاجتماعية القائمة على عدم تقبل الآخر الى الحياة السياسية مما أوجد حالة عدم تناغم بين الحياة الاجتماعية والحياة السياسية، وتنامي حالة عدم الثقة بن الطبقة السياسية انعكست آثارها السلبية على المجتمع[4]. وعليه فان صمام الأمان في ذلك هو تعزيز التعددية السياسية والاجتماعية ولتحل محل التيارات الطائفية بحيث يتوزع المواطنون من

(1) علي السعدي، مصدر سابق، ص36.

(2) فلاح جاسب عودة، مصدر سابق، ص93.

(3) ياسين سعد محمد البكري، مصدر سابق، ص82.

(4) محمد صبري إبراهيم العزاوي، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي (دراسة في المعوقات والحلول)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007، ص69.

جميع الاديان والطوائف على الأحزاب والتنظيمات السياسية والفكرية على وفق اختيارهم مما يتيح لهم المشاركة في الحياة العامة، وبالتالي فإن مجتمع الوحدة في التعدد يجعل المواطن العراقي فخوراً بأنه عراقي مثل أي انتماء آخر فلا يذكر انه سني او شيعي، عربي أو كردي أو تركماني أو فيلي أو شبك، مسلم أو مسيحي، الا لأغراض تسجيلها في سجلات الأحوال المدنية على أن تكون هذه التعددية الحضارية عنصر تفاعل توحيدي وليس عنصر تناحر يقود إلى العنف[1]، وهذا لا يتم إلا بوجود نظام سياسي يؤمن بالمشاركة الجماهيرية وإقامة دستور جامع لكل العراقيين ومؤسسات مؤهلة لتنظيم المشاركة الجماهيرية وحوار وطني شامل وجامع لكل العراقيين عن طريق مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات التربوية، والتداول السلمي للسلطة مع اطلاق الحريات إلى الشعب والوقوف في وجه الفاسدين عبر ادماج الكفاءات وذوي الخبرات العلمية في الحياة المجتمعية والسياسية، إلاّ أن الوضع أصبح أكثر صعوبة عقب اندلاع العنف الطائفي، فظهرت النزعة العدائية التي كان قد وصفها علي الوردي عند الفرد العراقي التي تغلبت على النزعة القانونية الحضرية*. فكانت أحداث تفجيرات سامراء في العام 2006، لتخرج من مختزن الشحنات الطائفية عند أبناء المجتمع فتميزت القبلية عن التحضر وحالات الانتقام والانتقام المضاد والاعلام والاعلام المضاد، ليتحول الانقسام الى اقتتال طائفي مفتوح ومدعوم من اطراف خارجية اقليمية وداخلية وبحلول نهاية العام 2006، كاد العراق أن ينهار وأخذ مشروع اخراج الاحتلال، وطموح بناء الأمة ينمو بتعويض برلماني لبقائه، وطموح المشاركين في العملية السياسية لبناء الأمة هو طموح لكسب المناصب والمحاصصة الطائفية وان الخطاب الطائفي كان الركيزة الأساسية في سباق التنافس الانتخابي، وتضمن ذلك أيضاً خلط الجانب الديني والقبلي بالسياسي ورفع شعارات تميل حيثما كانت الرياح أقوى. كل هذه العوامل كانت سبباً في أن يكون الوضع الأمني معقداً وضبابياً بحيث أصبح يهدد النسيج الاجتماعي العراقي برمته[2].

(1) فلاح جاسب عودة، مصدر سابق، ص94.

للمزيد من التفاصيل: ينظر، قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي: تحليل سيكوسوسيولجي لما حدث ويحدث، الدارالعربية للعلوم ناشرون، بيروت،2007.

(2) رشا رعد حميد، مصدر سابق، ص204.

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي والتكامل الوطني

من أهم مرتكزات الديمقراطية هي أن يكون هناك تجانس اجتماعي وإجماع سياسي مسبقاً والعكس يؤدي إلى حالة من عدم استقرار، وبالتالي تنهار الديمقراطية[1]، ووصفت الديمقراطية بالقول: [2] «مسكينة الديمقراطية في العراق برغم أنها غائبة ولن تأتي فهي متهمة حين تلصق بها وعليها، تهم الفوضى والعنف والفقر والبطالة والفساد»، وعليه فان عملية التحول الديمقراطي بحاجة إلى مسبقات ومن أهمها:

أولا: المصالحة الوطنية

تُعد المصالحة وجه من أوجه العدالة الانتقالية لإعادة بناء مجتمع على وفق الأسس القانونية والديمقراطية، ويُعبر عنها بعضهم بالجهود المبذولة من جانب أحد الأنظمة السياسية التي تسعى إلى طي صفحات الماضي واستقطاب من هم خارج العملية السياسية إلى المشاركة فيها[3]. وبجملٍ اخرى، فالمصالحة الوطنية هي مشروع للسلام الوطني بما يحقق العدالة والاستقرار ونزع فتيل التوتر وتحكيم سيادة القانون في المجتمع وبناء قاعدة الحوار السلمي الديمقراطي بين الجميع كأساس لتقدم المجتمع[4]، فعن طريقها يتم نقل المجتمع من حالة الفوضى وعدم الاستقرار إلى حالة الاستقرار وفتح آفاق للتعايش السلمي بين جميع أفراد المجتمع، فالحوار وسيلة مهمة كي نفهم بعضنا بعض وهو الخطوة الأولى الصحيحة باتجاه المصالحة الوطنية، فلا مصالحة وطنية حقيقية دون حوار حقيقي وبه تتكرس قيم التواصل والتفاهم، وبالتالي ضرورة أن يكون الحوار موسعاً وشاملاً وعدم حصره في مسميات ثانوية مثل الحوار السياسي أو في مصطلحات تنظيرية القصد منها تضييق الخناق على الحوار، والحد من شموليته التي تشمل جميع أبناء الوطن لتبقيه في مساحات معينة ولاسيما أن مثل هذا الحوار في ضوء التجربة يمد واقع الوحدة الوطنية بالمزيد من الحيوية والفاعلية؛ لان الحوار الشامل والجامع لكل القضايا الحيوية والفاعلة، الذي يدار بشفافية

(1) آرنت ليبهارت، مصدر سابق، ص15.

(2) عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب والبحث عن الهوية، مصدر سابق، ص59.

(3) فراس البياتي، مصدر سابق، ص314.

(4) فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق دراسة حالة العراق بعد 2003، مركز دراسات السلام وحل النزعات، دهوك، 2014، ص27.

ونزاهة تعمل على تحقيق الوحدة الوطنية وتقويمها[1]، ولتحقيق المصالحة الوطنية في أي بلد لابد من توافر أربعة شواهد تعزز من نضوجها وهي:[2]

1 ـ الحقيقة، وتعني الحقيقة من جانب الضحايا والدفاع عن مخاوفهم، التي تعني من جانب الجناة، فهم ومعرفة أفعالهم من جميع أبناء المجتمع، ومعرفة ودراسة الدوافع والنتائج العميقة ما وراء العنف، وتفسير ما حدث، فالهدف من وراء الحقيقة هو إعطاء فرصة للتعرف على الاحداث، وتحديد المسؤوليات التي تقع على عاتق كل من كان له دور فيها.

2 ـ الرحمة، وهي قدرة الأفراد الذين تأذوا عن طريق العنف في إبداء الاحترام والموافقة على العيش بشكل سلمي مع الجناة، وذلك عن طريق وسائل وسبل تنظيم المكان اجتماعيا ليكون مؤهلاً للعيش بسلمية وإعادة بناء الأبناء الذين كانوا أداة للعنف.

3 ـ العدل، ويعني العدالة المساواة ما بين أفراد المجتمع بحيث أن للكل حقوقاً متنوعة ولا يمكن إلغاؤها.

4 ـ السلام فلابد من وقف الأعمال القتالية كافة أولا، والداعية إلى العنف وخلق مجال يمكن فيه للناس أن يكونوا معا للبدء بالعملية الطويلة (المصالحة)، وبناء المجتمع الجديد.

لقد عانى المجتمع العراقي أزمة التفكك في تركيبته المتنوعة عن طريق ممارسات النظام السابق، وبعد عام 2003، ومنذ تولى مجلس الحكم مهامه الأولى سعى في خطوات جادة لمحاولة تصحيح أخطاء ما قبل عام 2003، فعمل على إعادة الجنسية العراقية لمن اسقطت عنهم، كما ألغت الحكومة المؤقتة إحصاء العام 1957 في حق التملك ببغداد وإن العراق لكل العراقيين، وفي العام 2005، أعلنت المحكمة الجنائية الخاصة والمكلفة بمحاكمة الرئيس العراقي السابق وإعلان أسماء المتهمين الذين سيحاكمون معه في قضية الدجيل، التي راح ضحيتها الكثير من أبناء مدينة الدجيل[3] كما عملت على إصلاح مؤسسات الدولة، لأن الإصلاحات المؤسساتية بشكل عام يكون الهدف منها إزالة العوامل التي أدت إلى نشوب

(1) خيري عبد الرزاق وستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية في العراق، مجلة الدراسات السياسية، العدد (14)، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص4.

(2) فهيل جبار جلبي، مصدر سابق، ص29 ـ ص36.

(3) مجموعة باحثين مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق، ص1041 ـ 1061.

النزاع فتمت إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي تواطأت في أعمال العنف أو الانتهاك ومنع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في شغل المناصب في المؤسسات الحكومية وإزالة مظاهر التمييز بسبب العرق أو القومية أو الاثنية أو الجنس[1]، وكلها قرارات وقوانين ترقيعية. في حين عمل الاحتلال على المضي في محاولات جادة على ترسيخ تفكيك تركيبة المجتمع العراقي وعبر سبل عدة سعى إليها فأصبح الوضع مكون بفعل فاعل من أجل أن يصبح الواقع السياسي غير مستقر مما عجل في تنامي الاحتقان الطائفي، الأمر الذي صار فيه الحوار والانسجام هدفا يتطلع إليه العراقيون للحد من آثار الماضي بكل سلبياته والأفكار والمفاهيم الخاطئة التي أريد أن تكون سمة المجتمع العراقي ونظامه السياسي [2].

ومع الاعتداء على المزارين الكريمين في سامراء العام 2006 سجلت حينها ما يسمى بزلزال بغداد فتحولت الطائفة إلى طائفية، إذ وصل عدد القتلى ما قبل (اتفاق مكة) وبحسب تقرير الأمم المتحدة الى أكثر من (120) شخصاً يوميا فكانت الجثث المرمية في الشوارع وعلى ضفاف الأنهر مقطعة الرؤوس ومجهولة الهوية ما هي إلى ملامح لحربٍ أهلية فكان العامان 2006 و2007 عامي رعب على كل العراقيين حتى اضحت مدينة بغداد كمدينة أشباح[3]. كما عملت قوى خارجية وبواسطة أذناب لها في العراق مثل القاعدة والجماعات الإرهابية في تنمية وشحن روح التفرقة فعملت على ممارسة التهجير المنظم لطائفة على حساب طائفة أخرى وتحولت الأحياء كلا حسب قوميته أو اثنيته أو مذهبه، حتى أصبحت مناطق بغداد محرم دخولها من الغير، كما انتشرت ثقافة اللا إنتماء، الصبات الخرسانية التي فصلت أحياء بغداد عن بعضها البعض الآخر فظهر ما يسمى (بالتطهير الطائفي للمناطق المختلطة)[4].

وفي العام 2006 نفسه أعلن رسميا عن مشروع للمصالحة الوطنية، الذي أطلقه رئيس وزراء العراق السابق السيد نوري كامل المالكي، فأنشأ هيأة وطنية عليا تعرف باسم الهيأة الوطنية العليا للمصالحة الوطنية وأطلقت الكثير من الوسائل والاليات التي تمثل مبادئ تقوم على أساسها هذه العملية، وتم التركيز على الدور العشائري في التصدى للكثير من المؤتمرات في

(1) فهيل جبار جلبي، مصدر سابق، ص44.

(2) خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مطبعة البينة، بغداد، 2009، ص57.

(3) ثناء محمد صالح، قراءات في علم الاجتماع السياسي، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص71.

(4) محمد محمد الحيدري، الطائفية في العراق حقيقة أم وهم، العدالة للطباعة والنشر، بغداد، 2008، ص64.

مختلف أنحاء العراق وتمت الدعوة إلى كل الأطراف السياسية والعشائرية في العراق الى أول مؤتمر سمي بمؤتمر «القبائل والعشائر العراقية للمصالحة الوطنية في بغداد»، فكان البيان الختامي متضامنا مع وحدة العراق وأرضه وشعبه وتعزيز قيم التصالح والاخاء، ثم تلاها عدد من المؤتمرات التي كانت تدعو في شعاراتها إلى وحدة الصف العراقي ونبذ الطائفية[1]. ويرى الباحث أنها مجرد شعارات وهمية فالمصالحة يحتاجها القادة السياسيون وليس أبناء المجتمع العراقي فالتسامح، ونبذ العنف مترسخ في أصالة الفرد العراقي لكن الحاجة إلى خروج الإرهاب الذي كان حاضنة لمن اعتاش عليه، وبالمحصلة «فإن الحوار والمصالحة خلال أكثر من ثمانية أعوام من عمر حكومتي المالكي كان متعثراً، ولم يصل إلى مستوى التحديات التي تعرض لها العراق، فلم يكن هناك احترام ووضوح وصراحة في المصالحة الوطنية، وإن المشاركين فيه لم يكونوا مستعدين لتقبل النقد والتصويب برباطة جأش، فضلا عن ضرورة إدراك أن الحوار ضرورة ملحة من ضرورات الحفاظ على وحدة المجتمع وحيويته، وهي وحدة ينبغي أن تؤسس على التفاعل والانسجام والتواصل في أجواء من الشفافية والصدق وهو كفيل في ترصين الانصهار المجتمعي وترك الانقسام» [2]. ويذكر (نائب رئيس الجمهورية) أياد علاوي إن الحكومات السابقة صرفت أكثر من 300 مليون دينار على ملف المصالحة الوطنية دون جدوى، وفي تصريح إلى رئيس كتلة الدعوة النيابية علي البدري قال فيه[3]: «إن الأموال التي خصصت إلى ملف المصالحة الوطنية قد ذهبت إلى جيوب السياسيين فلا توجد هناك مصالحة وطنية على أرض الواقع وإن كل المزاعم بوجود خطة للمصالحة فهي مجرد أقاويل»، وأضاف «إن المصالحة بين مكونات المجتمع وليس بين السياسيين». في حين يرى الباحث أن مكونات المجتمع العراقي لا تحتاج الى مصالحة بقدر ما تحتاج إلى تنحي الخطاب الديني المتشدد الرافض إلى الاندماج الوطني والعيش تحت مظلة الهوية والثقافة الوطنية التي تميز بها المجتمع العراقي بتنوعه وتسامحه وانصهاره تحت الولاء الوطن.

إن عجز الدولة عن القيادة كان حافزا لعودة الأفراد إلى شرائح ما دون الدولة، وهذا ما يسميه الباحث الفرنسي «برتراند بادي»، «الفضاءات الاجتماعية الفارغة وهي المجالات

(1) عبير عبد الحسين محمد، دور القبيلة في الحياة السياسية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2015، ص157 ـ 158.

(2) خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سابق، ص59.

(3) عباس البغدادي، الدعوة تتهم سياسيين بسرقة أموال المصالحة الوطنية، جريدة الزمان، انترنت .www .azzaman.com

الاجتماعية التي لا تصلها سلطة الدولة وهو ما يفسر سر توطن ظاهرة الصراع المستديم بين الدولة ومؤسساتها المتضخمة من جهة، وبين المجتمع ومكوناته المتشضية من جهة أخرى، مما استتبع إحتكام الأولى إلى فيصل القوة لغرض نزوعها إلى الاستحواذ والهيمنة من جهة ومن أخرى لجوء الثاني إلى العنف للتعبير عن رغباته المشروعة أم غير المشروعة ولاسيما في مضمار المشاركة، في توزيع امتيازات السلطة السياسية واقتسام مغانم الثروة الاقتصادية»[1]، وبرزت معوقات عدة أمام المصالحة منها الطائفية السياسية، وطغيان شعور الانتقام لدى بعض الساسة وعدم ثقتهم ببعض[2]، حتى أصبح مشروع المصالحة ومؤتمراته مجرد ملتقيات وأموال يعتاش عليها السياسيون والكتل البرلمانية.

ثانيا: التعليم والاندماج الوطني

يرتبط التعليم النظامي في أية دولة (بخطة الحكومة) التي تعمل عليها عن طريق دور المؤسسات التربوية، فهو ترسيخ للقيم والمفاهيم والسلوكيات القائمة وتربية الناشئة على ثقافة المجتمع على وفق مناهج وأنشطة تحددها الأجهزة المنوطة بالتربية والتعليم في حكومات الدول[3]، وهو يساعد على بناء العقل المعرفي للفرد الذي عليه تقع القيادة بمعنى أن المنهج التعليمي والتربوي كآلية سوف يعمل على تكوين ثقافة عراقية مشتركة، هذا مع التركيز على أن تكون هذه الالية قد انطلقت من احترام التنوع الثقافي العراقي، وسعت الى تحقيق ثقافة تعبر عن الثقافات الفرعية، أي الوصول إلى ثقافة مشتركة تعبر عن الجميع[4]، فتعزز الاندماج الوطني بين أفراد المجتمع.

وتفيدنا مسألة تتبع حركة التعليم في العراق في توضيح دورها في تعزيز اللحمة الوطنية بين شرائح المجتمع العراقي دون الالتفات الى الدين أو الطائفة...

تاريخياً، أنشئت المدارس في عهد الوالي العثماني مدحت باشا التي كانت تستخدم اللغة

(1) نقلًا عن: ثامر عباس، استعصاء الإصلاح في العقل العراقي مقارنة حول المعوقات والتوقعات، الإصلاح والنهضة، العارف للمطبوعات، بيروت، 2009، ص118.

(2) فهيل جبار جلبي، مصدر سابق، ص6 ـ 7.

(3) رضوان عمار، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2014، ص16.

(4) نغم نذير شكر،دور الثقافة والتربية في تعزيز الوحدة الوطنية وانعكاسها على مستقبل العراق الجديد، مجلة دراسات دولية، العدد(34)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2007، ص86.

التركية في تدريسها، وإزدادت نسبة المتعلمين حتى العام 1850م بمقدار 0,5% من عدد سكان المدن، ثم ارتفعت النسبة في العام 1900 إلى 5، 10% من سكان المدن[1].

ومنذ العام 1889 لغاية العام 1950م تم إنشاء عشرين مدرسة ابتدائية في بغداد وثلاثين مدرسة ابتدائية في الموصل، أما بالنسبة لمدارس «الراشدية» التي تكون مشابهة إلى المدارس المتوسطة في الوقت الحالي فتأسست في العام 1870م، ثم إنشاء أربع مدارس موزعة على الموصل وكركوك وراوندوز والسليمانية، وحتى العام 1900م كان هناك مدرسة في كل من البصرة، والناصرية، والعمارة، والحي، أما المدارس الاعدادية فأنشئت أول مدرسة في بغداد في العام 1873م، وتلتها أخرى في العام 1891م، ولقد أسهمت هذه المدارس في رفد الحياة الاجتماعية بالقدرات والكفاءات التي أنيطت بها في ما بعد الكثير من المهام، والأعمال الإدارية[2].

ثم بدأ التعليم في التدرج نحو التقدم إذ بلغ ذروته ما بين العامين 1965 و1980، إذ بلغت تخصيصات الخطة الخمسية في العام 1965 في الانفاق على التعليم بنسبة 76,5% وهذه النسبة العالية كانت لها صداها في إحداث التغيير والتنمية والتطوير في مجال التعليم، في حين بدأ بالتراجع مع الحرب العراقية الإيرانية في العام 1980م وصولا إلى العقوبات الدولية على العراق بعد العام 1991م، فبلغت تخصيصات الانفاق الحكومي على التعليم في العام 1995 11,6%، في مقابل ارتفاع بمعدل 7 أضعاف على الانفاق العسكري حتى العام 2003[3].

أما بعد الاحتلال الأمريكي فتشير التقارير إلى ارتفاع نسبة العزوف عن الدراسة دون سن 17 سنة فبلغ عدد الطلاب الذين تركوا الدراسة الابتدائية ولم يدخلوها حوالي760 ألف طفل في العام 2006 وفي نهاية العام 2007 عاش حوالي 75 ألف تلميذ في معسكرات أو ملاجئ مؤقتة، في حين أجبر ربعهم على الرحيل عن منازلهم بسبب العنف الطائفي[4]. أما البنى التحتية للنظام التربوي في العراق فقد أهملت لأكثر من عقدين ترافق ذلك مع الضرر الكبير الذي تعرض له القطاع التربوي في إعقاب الدمار الذي سببه الاحتلال، وعملية النهب

(1) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط5، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، 2012، ص380 ـ 381.

(2) علي عبد الهادي المرهج، مفهوم الإصلاح بين القبول والرفض تساؤلات نقدية، الإصلاح والنهضة، مصدر سابق، ص50 ـ 52 ـ 53.

(3) مثال عبد الله العزاوي، إشكالية العلاقة بين الأمية والتنمية في المجتمع العراقي، مجلة آداب الفراهيدي، العدد(17)، بغداد، كانون الأول، 2013، ص264.

(4) عبد الأمير شمخي شلاه، حقوق الإنسان في الميزان، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2013، ص180 ـ 181.

التي حدثت بعد العام 2003. فظهرت حالة العجز في الابنية الدراسية إذ بلغ عددها بعد عام 2004 إلى 4242 بناية، فزادت ظاهرة الازدواج المدرسي تعبيرا عن ذلك العجز وحتى كان في بعض المدارس دوام ثلاثي، أما المدارس المبنية من الطين فبلغ عددها 791 مدرسة [1]علما إن أغلب مدارس العراق تفتقر إلى دورات المياه الصحية ومحطات مياه صالحة للشرب وعدم توافر الكهرباء، واستناداً الى نسبة النمو السكاني في العراق والبالغ 2,6 % حسب ما ذكرته وزارة التخطيط، فالعراق بحاجة إلى بناء 700 مدرسة سنويا [2]. أما بالنسبة إلى المناهج التعليمية التي تدعم الهوية الوطنية، وتنمي روح المواطنة عند الفرد فقد احتلت مادة التاريخ مساحة كبيرة من اهتمام دول العالم ولاسيما في العالم الغربي الديمقراطي كفرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، والتي اخضعت هذه المادة تحت الإشراف الحكومي المباشر، فتوضح الدكتورة «بلقيس محمد جواد»، وبعد إجراء بحث تفصيلي عن المناهج الدراسية لمادة التاريخ للصف الثالث المتوسط والسادس اعدادي وتوصلت الى [3]:

1 ـ تشجيع الثقافات الفرعية عبر التعامل مع الطالب وكأنه شخص ساذج لملء الفراغ الذهني لدى الطالب.

2 ـ لا توجد صورة واضحة عن حقيقة المجتمع العراقي وحضارته وإنجازاته.

3 ـ يتضمن كتاب التاريخ على شحنات عاطفية مقصودة وداعية لإثارة التلميذ وزيادة عواطفه المشجعة على الانتقام وممارسة العنف.

4 ـ كتب سطحية تعبوية فاقدة للعملية المعرفية ولا يثقف الطالب بل يعده وعاء فيحشوه بالأحداث التاريخية ثم يطالب بحفظها.

5 ـ غياب توظيف المعلومة في مواقف مختلفة للأحداث ومقارنتها بين الأحداث الأخرى.

يتضح لنا أنه لا يوجد اتفاق منهجي حول الأحداث التاريخية لدى أغلب أساتذة التاريخ ويعتمد أغلب الباحثين على أيديولوجياتهم الفكرية في سرد الأحداث التاريخية فَتُعزز سيئات

(1) المصدر نفسه، ص265 ـ 266.

(2) قسم الدراسات والبحوث في مؤسسة وطنيون الإعلامية، التعليم في العراق إشكالية سياسية أم تربوية، صوت العراق، انترنت www.sozaliraq.com.

(3) بلقيس محمد جواد، التنشئة السياسية الوطنية ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق، في مجموعة باحثين، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، الندوة العلمية السنوية التي نظمتها جمعية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009، ص87.

الحكام في حقبهم التاريخية على حساب حسناتهم فعلى مدى سنوات لم يستطع الباحثون اعطاء صورة واضحة عن الحَقبات التاريخية الحاكمة وأيهما كان أحق في قيادة الأمة وإلى يومنا هذا، كما لا يوجد تعريف شامل يوضح مكونات المجتمع العراقي وفئاته، فلا توجد ثقافة مقومة فالمتعلم والسياسي العراقي يمتلك معلومات عن معظم الأحداث التاريخية في أوربا والعالم إلا الجماعات العراقية التي يعيش في كنفها. فأغلب العرب السنة يجهلون من هم العرب الشيعة وكل الذي يعلمه هو محمل بالشكوك الموروثة منذ الحقبة العثمانية عن الميول الإيرانية للشيعة وغالبية العرب الشيعة لا يفهمون دور العرب السنة وكل الذي يعرفوه لا يبتعد عن قضية مقتل الإمام الحسين (عليه السلام) ودور العرب السنة في دعمهم إلى يزيد بن معاوية، والمسلمون عموما لا يعرفون من هم المسيحيون السريان (الكلدان والشوريين) ويخلط بالأرمن وينظر إلى المسيح وكأنه جالية أوربية، والأكراد ينظر إليهم كأن ليس لهم صلة بشعب العراق ولا تاريخه ولا حضارتهم، والتركمان مرتبطون في ولائهم إلى تركيا، أما الايزيديون فهم بلا دين ويعبدون الشيطان، والصابئة أصلهم مجهول. إن بقاء هذه المقررات الدراسية على حالها سوف يبقي العراق وشعبه وعلى المدى المتوسط يعاني العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي[1]. في حين صنف العراق ضمن الدول التي ليس لها أية مرتبة تنموية في التعليم حسب التقرير السنوي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2].

ثالثا: تحقيق الاندماج الاجتماعي

لابد لأية دولة من وجود تنظيم سياسي وقانوني سليم يعزز من سبل تحقيق الوحدة الوطنية بين مواطنيها عن طريق الاعتراف بالخضوع لسلطة حكم القانون، وخضوع المحكومين له، فالحقوق والحريات واجب على سلطة الدولة تنفيذها؛ لذا فإن ممارسة الإنسان لحقوقه وحرياته في دولة ما لا يمكن تحقيقها بمجرد ورودها في وثيقة دستورية، بل يتحتم أن يكون هناك تطبيق على أرض الواقع لها ضمن ممارستها من لدن المواطنين، ومن أهم القواعد التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي هي: المساواة بين المواطنين في التمتع بالحقوق، وما عليهم من الواجبات دون أي تمييز بين أفراد المجتمع[3]. في حين لم نلاحظ أي محاسبات قانونية

(1) بلقيس محمد جواد، مصدر سابق، ص88.

(2) The Organization for Economic and development, New York, 2015.

(3) احمد محمد علي جابر، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد العام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2011، ص28.

تخضع لها السلطات التنفيذية ولو بشكل جزئي، فيتحدث عضو لجنة الطاقة في مجلس النواب زاهر العبادي إن وزارة الكهرباء قد صرفت منذ العام 2006 ولغاية العام 2014 مبلغ (35) مليار دولار لتحسن الكهرباء في عموم العراق، إلا أن القطع في أيام شهر رمضان للعام 2015 قد تجاوز نسبة 70% في عموم العراق[1]. أما الواقع الصحي فقد تأثر العراق بالوضع الصحي السلبي الذي مر به، وبسبب الأحداث السابقة فقد بلغت نسبة حرمان الأسر من الرعاية الصحية قرابة 21% من مجموع السكان*. أما منظمات المجتمع المدني التي من أحد أدوارها تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية، إلا أن هذه المنظمات ما زالت تعاني تردداً على صعيد القبول الاجتماعي فقد وقفت إدارة الاحتلال الأمريكي وراء تأسيس الكثير منها ومدها بالمال والغاية كانت حاجة القوات الأمريكية للدعم الذي يمكن أن تقدمه تلك المنظمات ولاسيما وإن أغلب مؤسسيها جاءوا للعراق بعد الاحتلال، وبعضها يخضع لإشراف أمريكي مباشر، كما إن بعض هذه المنظمات تمثل موردا لمديريها والعاملين فيها، وهناك منظمات عملت الدولة الجديدة على انشائها لتتناغم مع خطواتها التي تسير عليها، وكذلك تعمل على استقطاب أموال المانحين والكسب السياسي ولاسيما في اوقات الإنتخابات، في حين كان لبعضها النشاطات والمبادرات مثل مبادرة الحفاظ على ديمومة الدستور بعد العام 2010[2]. كل ذلك أدى إلى الإفراط الحكومي في ثروات البلد فأصبحت الحكومات مصدر أزمة في جسد العراق وجسد الوحدة الوطنية مما أضعف الولاءات الوطنية»، وتقوقع الأفراد حول الطوائف والقبائل»[3]. وبدأ الفرد العراقي يضعف شعوره واحساسه بالوحدة الوطنية لعدم وجود مقومات هذه الوحدة. ان الاخفاق في تحقيق تنمية اجتماعية عادلة وتأسيس قواعد مؤسسية لازمة لتنظيم الصراع الاجتماعي وتحقيق المصالحة الوطنية الفعلية قد عطل من قدرة الدولة من أن تكون قوة تمثيل لحالة الاستقرار السياسي، فأعلن في 10 حزيران/يونيو 2014 رئيس وزراء العراق عن انهيار المؤسسة العسكرية في كل من الموصل، وتكريت، وسامراء، والرمادي، وعجز

(1) ستوديو التاسعة، البغدادية الفضائية، لقاء مع النائب زاهر العبادي، 2015/7/22.
ينظر، آدم احمد عبد الراوي، الحقوق الصحية للفرد العراقي بين الواقع ومسؤولية الدولة، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. www.iasj.net.com.

(2) سارة إبراهيم حسين، مؤسسات المجتمع المدني والسياسات العامة، مكتبة السنهوري، بغداد، 2014، ص154 ـ 155 ـ 196.

(3) احمد محمد علي جابر، مصدر سابق، ص41.

الجيش والمؤسسة الأمنية من الوقوف في مواجهة المجاميع الارهابية من داعش[1]. كما أعلن عن الملايين من العوائل التي هجرت من بيوتها لعدم اعلان البيعة لداعش، فجاء بيان المرجع الديني الشيعي السيد علي السيستاني «لحماية المجتمع وتحقيق التوازن الاسلامي»[2]، وطلب من عموم أبناء المجتمع ولاسيما أبناء الفرات الأوسط استقبال المهجرين، ولقد استقبلت أهالي الفرات الأوسط والجنوب، المهجرين، وفتحت أبواب الحسينيات التي كان الشيعة يمارسون طقوسهم الدينية فيها في إقامة مجالس العزاء لإحياء ذكرى استشهد الإمام الحسين (عليه السلام) فكانت البيت الآمن لهم، كما قدمت العتبة العلوية مع العتبتين الحسينية والعباسية المساعدات المادية والغذائية، وبالمشاركة من أبناء المكون الشيعي، ثم لبى هذا المكون نداء المرجعية للوقوف في ساحات القتال والقتال ضد الإرهاب للدفاع عن أبناء المكون السني والمكونات الأخرى حتى أصبح الاندماج واضحاً بين فئات المجتمع كله للقتال ضد الإرهاب (مسلم، مسيحي، صابئي، ايزيدي)، فالكل اندمج تحت لواء الجهاد الكفائي الذي أعلنه السيد علي السيستاني مما يدعو لنا القول إن المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف ساعدت على إرساء وتحقيق الوحدة الوطنية في هذا الوقت الراهن.

(1) قناة العراقية، رئيس وزراء العراق إعلان سقوط الموصل في 2014/10/6.

(2) وضح ذلك السيد محمد باقر الصدر من أنه واجب على كل مرجع دين يتصدى إلى الأمة إعلان فتوى الجهاد إذا مسَ الرعية أي خطر. ينظر: محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط3، مؤسسة بوستان كتاب، قم، 2008، ص286 ـ 287.

المبحث الثاني

أزمة التغلغل في العراق بعد العام 2003

عانى العراق بعد العام 2003 أزمة التغلغل، ذلك أن الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته أدى إلى ضعف في قدرة الدولة على مد نفوذها على العراق ككل، وبالسبب نفسه تغلغلت المجاميع الإرهابية في أرجاء البلاد وعملت على تغييب وجود الدولة في مناطق مختلفة، وعانت الدولة العراقية مشكلة التغلغل لاسباب كثيرة منها مايتعلق بالاحتلال الامريكي ومنها ما يتعلق بالقوى السياسية التي أثرت سلباً في قدرة الدولة على التغلغل حتى صارت أزمة تعانيها الدولة. وانطلاقاً من الترابط بين التنمية السياسية والأمن فان تحقيق التغلغل بالنسبة إلى الدولة يعني استتباب الأمن.

المطلب الأول: الرافضون للعملية السياسية

1 ـ هيأة علماء المسلمين:

تأسست الهيأة في 14 نيسان/ابريل من العام 2003 حسب وثائقها الرسمية واتخذت صفة التوحيد بين «هيأة علماء الشريعة» بالكرخ و«جمعية علماء المسلمين» بالرصافة، وحيث كانت الأخيرة من طلبة علوم الدين، ومن أبرز رجالها احمد الكبيسي وحارث الضاري، وبعد مدة ترك احمد الكبيسي العمل في الهيأة ليتفرد بها حارث الضاري، وقد اتخذوا من جامع أم القرى مقراً لهم وتفرع لهم أكثر من ثمانية عشر فرعا، ولها جريدة ورقية تحت عنوان «البصائر» ولها إذاعة أم القرى ونداء الرافدين [1]. وكان تأسيسها من الناحية الشرعية في وجهة نظر العراقيين هو أن تملأ فراغ الشرعية وتتولى الإشراف على الكثير من شؤون الأمة في حال غياب السلطان الشرعي، في حين يرى آخرون أنها تأسست على أساس موازاة المرجعية الشيعية التي تمتد لأكثر من ألف سنة[2].

لقد رفضت الهيأة العملية السياسية، وهو ما تم تأكيده عبر موقفهم الرافض للاحتلال،

(1) رشيد خيون، 100 عام من الإسلام السياسي بـالعراق 2 السنة، مصدر سابق، ص186 ـ 187.
(2) المصدر نفسه، ص180.

كما أن البيان الصادر من الهيأة بالرقم (157) بخصوص تصريحات (الزرقاوي) حول إباحة دم الشيعة في العراق فكان البيان لا يخلو من الدس في وقوفهم مع الشيعة وإباحة دم الحكومة الانتقالية، التي وصفتها (بالطائفية) [1]. ومن الناحية التنظيمية فتتكون الهيأة من أمانة عامة والبالغ عددهم (13 عضوا وأمين عام ونائبين) ومجلس شورى يتألف من (50 عضوا) منقسمين على نصفين الأعضاء العاملون وأعضاء مؤازرون، يتميزون هؤلاء بصفة الانتماء المذهبي والموقف السياسي فهي تعمل على رسم السياسة الإسلامية الشرعية وتحاول أن توجه الجهود في المسار الصحيح[2]. أما الموقع الرسمي للهيأة فيطلق الشيخ (محمد بشار الفيضي) صرخات الإغاثة إلى الشعب الجزائري للوقوف مع الشعب العراقي السني في مقاومته للمشروعين الأمريكي والإيراني[3]. وفي تضمن تصريح منسوب إلى حارث الضاري جاء فيه: «لا يجوز القتال الشعبي ضد القاعدة وتنظيماتها» [4]. وفي برنامج «بلا حدود» يصف حارث الضاري رئيس وزراء العراق السابق بالقول: «إن رئيس الوزراء السابق قد شن حرب طائفية غير مشروعة على أهل الانبار»، ويتهم حزب الدعوة بالعمالة إلى إيران، وفي 10 حزيران/يونيو من العام 2009 أعلن حارث الضاري الأمين العام لهيأة علماء المسلمين أنه المتحدث والمفاوض الرسمي عن جبهة الجهاد والتغيير المسلحة، وهم جماعة ينتمون إلى منهج الإخوان المسلمين ولهم تنسيق مع جيش رجال الطريقة النقشبندية[5]. اخرجت الهيأة من جامع أم اقرى بعد تبنيها الخطاب الطائفي والمشادة الكلامية مع عبد الغفور السامرائي.

2 ـ الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية

جماعات تبنت بعض العمليات العسكرية التي خاضتها ضد القوات الأمريكية والعراقية بعد العام 2003 ولها جناح عسكري هو «كتائب صلاح الدين» وأغلب عملياتها كانت في محافظة الانبار غرب العراق[6].

(1) محمد محمد الحيدري، الطائفية في العراق حقيقة أم وهم، مصدر سابق، ص247.

(2) ويكبيديا، هيئة علماء المسلمين في العراق، انترنت، https//ar.wikipedia.org/wiki.

(3) الموقع الرسمي لهيئة علماء المسلمين، تاريخ التصريح 2015/8/1، انترنت، www.echoroukonline.com.

(4) لقاء مباشر مع حارث الضاري في 2011/6/6، على الموقع: www.youtube.com/watch.

(5) هشام الهاشمي، عالم داعش تنظيم الدولة الاسلامية، دار الحكمة، لندن، 2015، ص128.

(6) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص363.

3 ـ الجيش الإسلامي في العراق

على المستوى العقائدي ظهرت جماعات سلفية سنية متطرفة بعد عام 2003، وتبنت الكثير من العمليات الإرهابية ضد المدنيين والشرطة العراقية كما تبنوا اختطاف عدد من الأجانب وقتل عدد من العراقيين في العام 2005[1]. ان الجماعات السلفية الآخذة في مبدأ «الولاء والبراء على العموم فمن تولى سلم ومن أعلنت البراءة منه قتل» [2]، يتزعمهم الإرهابي أمين الجنابي ولهم مجلس رئاسة (المجلس السياسي للمقاومة العراقية) والعضوية في (الحملة العالمية لمقاومة العدوان) والعضوية في (مجلس علماء العراقيين) وكان لهم دور في تأسيس صحوات حزام بغداد وصلاح الدين، وتغلغلوا في مناطق حزام بغداد وشمال بابل ومحافظة صلاح الدين[3]. في تموز/يوليو من العام 2007، انشقت مجموعة صغيرة من الجيش أطلقت على نفسها «جيش الفرقان»، الذي أعلن ولاءه في ما بعد إلى تنظيم القاعدة، ومبايعة ما يسمى بأمير دولة العراق الإسلامية أبي عمر البغدادي [4].

4 ـ جيش أنصار السنة

جماعة سلفية سنية تكونت بعد العام 2003، وكان الهدف المباشر لها هو إنهاء الوجود الأمريكي والإطاحة بالحكومة العراقية التي تساندها الولايات المتحدة الأمريكية، اندمجت معها جماعة (أنصار الإسلام) الموجودة قبل العام 2003 في العراق، وبحسب زعمها فهي تسعى الى إقامة الدولة الإسلامية التي يحكمها التفسير الحرفي للشريعة، وهي مسؤولة عن الكثير من الجرائم التي استهدفت المدنيين وتبنت الكثير من عمليات الخطف وعمليات إعدام، وهذه المجموعة مسؤولة عن الكثير من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية[5]، يتزعمها الشيخ «سعدون القاضي»، وينتشرون في ديالى، وبغداد المركز، والطارمية، والمدائن، ويثرب، والضلوعية، وبيجي[6]. وزع التنظيم قرص ليزري أعدته هيأة إعلام الجيش وحمل اسم «رايات الحق»، جاء فيه: «أنه نفذ (285) عملية ضد القوات الاحتلال أوقعت(1155) قتيلا

(1) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص361.
(2) رشيد خيون، 100 عام من الإسلام السياسي بـالعراق 2 السنة، مصدر سابق، ص237.
(3) هشام الهاشمي، مصدر سابق، ص115.
(4) حسن لطيف وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص362.
(5) الضحايا المدنيون لحركة التمرد في العراق، مصدر سابق، ص15.
(6) هشام الهاشمي، مصدر سابق، ص116.

و(160) جريحا، وتدمير(41) طائرة هليكوبتر، و(15) دبابة، و(15) مدرعة، و(11) ناقلة جند، و(15) صهريج نفط، و(132) سيارة همر عسكرية، و(21) سيارة لاندكروز»، وقد أعلن الجيش عن هيكلية التنظيم الذي صور أنه يمتد من الشمال إلى الجنوب، وموجهاً دعوة إلى الاخوان في الإسلام والجهاد للانضمام إلى هذا الجيش الكبير ـ حسب وصفهم ـ [1].

5 ـ كتائب ثورة العشرين

وهي جماعة سلفية سنية مسلحة ظهرت بعد العام 2003، وقامت بعمليات إرهابية عدة أعلنت عنها ضد الحرس الوطني والشرطة العراقية وضد قوات الاحتلال «تبنى جناحها العسكري كتائب ثورة العشرين»، كما تبنت الهجوم العسكري على القاعدة الأمريكية في مطار المثنى ببغداد، ومن أعضائها «سيف الدين البغدادي»، و«عبد الله سليمان العمري «رئيس جناحها العسكري [2]. عملت هذه المجموعة على تقسيم المواطنين على فئتين الأولى «وطني» والثانية «خائن وعميل «فينتج في الاولى فئة صالحة تستحق الحياة، والثانية خائنة تستحق القتل، واتخذت الكتائب حارث الضاري الناطق، والمفاوض الرسمي عنها بعد حادثة الشيخ عبد الغفور السامرائي، وتضامنت معهم جبهة الجهاد والتغيير، فأصبحت الكتائب محور جبهة جديدة مع حركات آخرى تحت اسم «جبهة الجهاد والتغيير»، أما شعارهم فقد اتخذوه من قول ابن تيمية (ت 1327م)، «قوام الدين بالمصحف والسيف»، فتوسط شعارهم قرآن مفتوح تتوسطه بندقية تحمل راية سوداء كتب عليها: «كتاب يهدي وسيف ينصر» أما شعار الجبهة التي محورها الكتائب فكان «خارطة العراق منقوش عليها طابوق وفيها آية من القرآن: كأنهم بنيان مرصوص»، انتشروا في مناطق عدة هي: «صلاح الدين، والموصل، وديالى، والانبار، وأجزاء من بغداد، وبابل» [3].

خرج من الكتائب فيلقان «جهاديان» هما: «فيلق الجهاد الإسلامي «في العام 2007، و«فيلق الفتح الاسلامي»، وأصدر الأخير بيان رقم (1) الذي أقر: «بناء مؤسسات ومكاتب سياسية وإعلامية وقانونية، وتُعد من المشروع السياسي المتكامل الذي يكافئ الجهد العسكري

(1) نقلًا عن حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص362.

(2) خير الدين حسيب، حول التطورات في العراق: المقاومة تقوى وتنشأ والقوات الأمريكية تضعف، في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص224.

(3) رشيد خيون، 100 عام من الإسلام السياسي بـالعراق 2السنة، مصدر سابق، ص247 ـ 248 ـ 249 ـ 250.

في الميدان»، والإعلان على أن اسم الحركة الموسعة الذي يضم هذه المكاتب، وكتائب الفتح الإسلامي هو: «حركة المقاومة الإسلامية حماس فرع العراق»، والدعوة الى انتخاب قادة جدد، ونُشر هذا على الموقع الخاص لكتائب ثورة العشرين. [1] ثم بعد ذلك انفصلت الكتائب لتعلن عن اسمها السابق نفسه تغلغلوا في أجزاء من بغداد، والفلوجة، وأجزاء من الرمادي.

6 ـ جيش محمد

مجموعة من الإرهابيين السنة أنشئوا على يد رئيس النظام السابق «صدام حسين» بقيادة «سبعاوي إبراهيم الحسن» ثم تسلم قيادته «سعد حماد شهاب» ابن وزير الدفاع العراقي الاسبق، ثم تسلم القيادة من بعده «مؤيد ياسين الناصري» الذي اعتقل يوم 10 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2004 في الفلوجة، وتشير بعض المصادر الى أن عدد الجيش وصل إلى(800) مقاتل، وقد نفذوا عدد من العمليات العسكرية ضد الحرس الوطني، والشرطة العراقية، وهم يعملون بصورة لامركزية فينقسمون بناء على ذلك على مجاميع صغيرة متغلغلين في «الموصل، وتكريت، والشرقاط». [2]

7 ـ فيلق عمر

مجموعة من المقاتلين السلفيين السنة الذين التحقوا بعد العام 2003 بتشكيل متكون من الأجهزة الأمنية للنظام السابق، وعناصر تكفيرية قاموا بالكثير من عمليات التهجير القسري بحق أهالي منطقة العامرية من غير السنة، والقيام بالكثير من الاغتيالات، قاد هذه المجموعة هو «أبو عثمان»، اعتقل مع معاونيه الأربعة، وقد وصف الفيلق بأنه: «أحد فرق الموت التي شكلها تنظيم القاعدة في العراق»، وأعلنت الحكومة العراقية أنها القت القبض على قائد جيش عمر في البياع ببغداد، وقتل مساعده في 2006/10/22. [3]

8 ـ جيش النقشبندية

النقشبندية هي طريقة صوفية نسبت إلى «الشيخ محمد بهاء الدين النقشبندي المتوفي سنة 791هـ »، وهي تعني نقش لفظ الجلالة على قلبه، وهم جماعات سنية سلفية، إلا أنها لا تنتمي إلى القاعدة من حيث التنظيم، أما هدفها فهو ما يسمى بالدفاع عن أهل السنة،

(1) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص366.
(2) المصدر نفسه، ص366 ـ 367.
(3) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص367.

ومحاربة العراقيين الموالين لإيران ـ بحسب زعمهم ـ ، يصل تعداد الجيش إلى (1000) شخص، وحاولوا قيادة الحراك السني في العراق، وكانوا من المساهمين بسقوط الموصل، وتسهيل تغلغل المجاميع الإرهابية اليها، وشاركوا في الكثير من العمليات الإرهابية مع ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق، وتذكر مصادر إخبارية أن «عزة الدوري» هو المسؤول عن هذه المجاميع، الذي قتل على أيدي الحشد الشعبي قرب جبال حمرين في العام 2015، أما شعارهم فهو عبارة عن خارطة الوطن العربي باللون الأخضر، التي ترمز إلى وحدة الوطن العربي. [1] كما يحمل شعارهم خارطة العراق وباللون الأخضر يتوسطها عبارة «فتح من الله ونصر قريب» مع بندقية تحمل علم العراق السابق.

9 ـ الجبهة الوطنية والقومية والإسلامية في العراق

أعلن الشيخ مجيد الكعود في العام 2005 عن تأسيس الجبهة، التي تدعم شخصيات وطنية عراقية وتعمل على تمثيلهم، والتعبير عن مواقفهم أما فصائل المقاومة التي تعمل في الجبهة الوطنية فهي من الفصائل المسلحة السنية الرافضة للاحتلال الأمريكي والمتعاونين معهم في الحكومة الصفوية (حسب زعمهم). [2]

10 ـ مناصرو أهل السنة

جماعة سلفية إرهابية سنية أعلنت عن نفسها في شبكات الأنترنيت بعد أن أعلن أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة على الأنترنيت مقتل زعيم القاعدة في العراق الزرقاوي، وطلب الثأر له فأعلنت هذه الجماعة عن التغلغل في محافظة الحلة، والقيام بتفجير سيارة مفخخة وقتل (63) شخصاً، وفي هجمات متفرقة إصابت (112) شخصاً وكانت هذه الهجمات لا تمس قوات الاحتلال إنما موجهة إلى أبناء الشعب العراقي من الشيعة فقط. [3]

11 ـ الحركة الإسلامية لما يسمى (مجاهدي العراق)

حركة إسلامية سنية سلفية يرتبط تنظيمها مع تنظيم القاعدة «الجهاد في بلاد الرافدين»،

(1) بوابة الحركة الإسلامية، نافذة لدراسات الإسلام السياسي والأقليات، جيش الطريقة النقشبندية في العراق، انترنت www.islamist.movents.com؛ ينظر أيضاً: هشام الهاشمي، مصدر سابق، ص119.

(2) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص364.

(3) إعلان جماعة سنية تعلن مسؤوليتها عن انفجار بسوق في العراق في 1 تموز 2006، صحيفة الأخبار، انترنت www.akhbaar.org/home/2006.

وأعلنت قتل رهينة إيطالي يحمل الجنسية اللبنانية في العام 2004، وأعلنوا البيعة إلى أبي مصعب الزرقاوي في العراق. [1]

12 ـ جيش الراشدين

جماعات مسلحة إرهابية هدفها الرئيس هو التنظيم العسكري المسلح ضد القوات الأمريكية المحتلة وقد أشار مسؤول المكتب السياسي «أبو محمد الزبيدي» أن الجيش تأسس منذ اليوم الأول لاحتلال العراق أي بعد عام 2003، وقد نفذوا عدد من العمليات العسكرية ضد الاحتلال، ومن ثم أعلن الجيش رفضه للعملية السياسية الجارية معدّاً أنها خدمة للاحتلال.[2] وبناء على ذلك فهم عقائدياً ينتهجون النهج السلفي، فيقسمون المجتمع على قسمين الأول يحرم قتلهم وهم الجماعات المناهضة للعملية السياسية، والثاني يباح قتلهم وهم المساندون للعملية السياسية، وبعد العام 2003، وفي وثيقة للجماعة بعنوان «الحكم الشرعي حول الجهاد ومتعلقاته على أرض العراق» أكدوا فيها: «عدم جواز قتل أو مقاتلة الشيعة أو الأكراد عموما، وإن القتل موجه إلى قوات الاحتلال والمتعاونين معه». يتألف هذا التنظيم من مجموعة من الكتائب مثل «كتيبة الكوثر مسلم بن عقيل» وكل كتيبة متغلغلة حسب المناطق المحيطة باعضائها. وتمركزوا في «بغداد، والأنبار، وديالى». [3] أما بخصوص استراتيجيات عمل هذه المجاميع فهي غير معلنة لعدم وجود برنامج سياسي واضح غير أنها تمسكت في إخراج المحتل وطرده من العراق، وطرد الصفويين من العراق، وقتل كل من يقف ويناصر العملية السياسية، وبدون وجود رؤية واضحة لهم في إقامة وإدارة دولة.

المطلب الثاني: (جذور وتطور تنظيم داعش في العراق)

ويضم مجاميع «سنية» سلفية من خارج العراق، ويحملون جنسيات مختلفة تغلغلوا في العراق قبل العام 2003، واستغلوا الانفلات الأمني بعد الاحتلال الامريكي للعراق فأعلنوا عن تنظيماتهم. وتضم هذه المجاميع تسميات متعددة أهمها:

أولاً: ما يسمى (القاعدة والجهاد):

وهي مجاميع سنية سلفية أعلنت البيعة، والولاء إلى زعيمهم السلفي «أسامة بن لادن»

(1) هشام الهاشمي، مصدر سابق، ص115.

(2) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مصدر سابق، ص369.

(3) ويكبيديا، جيش الراشدين، انترنت http//ar.wikipedia.org.

زعيم القاعدة في أفغانستان، أما أصل كلمة القاعدة فيذكر في ذلك أسامة بن لادن أنها «تسمية أطلقها أبو عبيدة البنشيري الذي أسس معسكرات تدريب» المجاهدين «لمواجهة الجيش الروسي انذاك»، في حين يذكر أحد المختصين في دراسة تنظيم القاعدة فيقول عن أصل التسمية على انها «اسم حركي وهو قاعدة الجهاد». [1] والقاعدة هي: «تنظيم عسكري سياسي ولد من رحم تسليح قتالي بإمكانات كبيرة، ودعم أمريكي خليجي هائل لمواجهة المحتل السوفيتي في أفغانستان»، فكانت أرض أفغانستان الملاذ الامن لهذه الفصائل، وتم إنشاء المعسكرات التدريبية وأنشئت المدارس السلفية فيها، فشهد عقد التسعينيات تمركز خلايا القاعدة في أفغانستان، وتحولت إلى قوة «عسكرية عابرة للحدود». [2] تحمل القاعدة من الناحية العقائدية نوعين من «الجهاد» بحسب زعمهم: [3]

1 ـ ما يسمى (جهاد الفتح)

هو الذي لا تقوم به إلا الدولة والغاية منه التوسع في الحدود الجغرافية للدولة، ونشر الدعوة الإسلامية، ورفع الظلم عن المظلومين، وعندما تفتح الدول أو المساحات الأرضية يعلن بعد ذلك الولاء والبيعة إلى «أمير الدولة الفاتح»، فيتم تقسيم المجتمع إلى نصفين الأول مبايع وهو يستحق الحياة والثاني ممتنع عن البيعة فلا يستحق الحياة فيكون مصيرهم «القتل»، وبذلك تميز النهج الأموي[4] في هذه المجاميع.

2 ـ ما يسمى (جهاد الدفع)

وهو فرض عيني على كل مسلم، إن تعرض إقليم من أقاليم الإسلام للعدوان أو الغزو فكان هذا النوع من «الجهاد»، محل دعم إعلامي رسمي من دول عربية صديقة إلى أمريكا إبان الغزو السوفيتي على أفغانستان أواخر سبعينيات القرن الماضي. من هذا المنطلق أصبح المجال واسعاً أمام دار الفتوى للسماح للداعين للجهاد والتحريض على تنظيم الشباب لمقاومة الغزو السوفيتي لأفغانستان، فأنتج عقيدة مضمونها: مقاومة الاحتلال الأجنبي لبلاد

(1) ويكبيديا الموسوعة الحرة، تنظيم القاعدة، انترنت http//ar.wikipedia.org/wiki.

(2) هيثم مناع، خلافة داعش، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص16.

(3) هشام الهاشمي، مصدر سابق، ص14 ـ 16.

(4) يتميز النهج الأموي في استباحة المسلمين فما كانت واقعة الحرة عام (63هـ) إلا منهجاً عملت به داعش في استباحة أهالي الموصل. للمزيد عن واقعة الحرة ينظر: للإمام أبي جعفر محمد جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، الجزء الرابع، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، مصر، 1939، ص280 ـ 281.

الإسلام، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي والشيوعية برمتها والانسحاب من أفغانستان، ظهرت التدخلات الأمريكية، وبشكل واضح في الشأن الإسلامي.

بعد اجتياح العراق دولة الكويت في العام 1990، أصبح الخصم هو الوجود العسكري الأمريكي في البلاد الإسلامية، فلم يكن لفئات المجتمع العراقي أي دور في «القضية الأفغانية» بل هم بعيدون كل البعد عن القاعدة والتنظيمات الجهادية، أما التيارات السلفية والإخوانية فلم تكن ملاحقة من النظام العراقي السابق. [1] وظفت هذه المجاميع من لدن النظام السابق وأعدت لهم مجموعة من الجوامع[2] ليتغلغلوا فيها، وتغلغلوا في أغلب محافظات العراق لممارسة نشر الفكر السلفي واستقطاب افراد من المجتمع العراقي. [3]

أما شعار القاعدة فهو راية سوداء كتب عليها كلمة «لا إله إلا الله محمد رسول الله» وفي أسفلها قرص صغير أصفر اللون، تبنت الكثير من الهجمات الإرهابية في أغلب دول العالم العربية، والغربية أبرزها أحداث البرجين التجاريين في أمريكا في العام 2001، وعلى اثر ذلك صنفت من أخطر المنظمات الإرهابية في العالم. وبعد العام 2003 أعلنت «كتائب التوحيد والجهاد في العراق» عن تنظيمها المسلح الذي يمثل مجموعة شباب من السنة، الذين جاءوا من تنظيم أنصار الإسلام الذي انحل بسبب الضربات الجوية من لدن قوات التحالف الأمريكي قبل اجتياح العراق، ومن المجاميع السلفية الجهادية في الداخل والمتسللين الذين دخلوا العراق. وفي العام 2004 ظهر اسم جماعة القاعدة «الجهاد في بلاد الرافدين» عقب إعلان بيعة الزرقاوي إلى أسامة بن لادن، وهذا الإعلان أمد الزرقاوي بالتعزيزات فبلغ الدعم المالي المباشر من القاعدة قرابة (680) ألف يورو شهريا، فضلاً عن الدعم المعنوي عن طريق دعم الإعلام والمواقع، والمنتديات الالكترونية التي حفزت المهاجرين إلى العراق تحت عنوان «الجهاد ضد الاحتلال الأمريكي». [4]

ثانياً: الزرقاوي وما يسمى (دولة بلاد الرافدين)

الزرقاوي هو احمد فاضل نزال الخلايلة أردني من الزرقاء ولد في 30 تشرين الأول/

(1) هيثم مناع، مصدر سابق، ص17.

(2) من ضمن الجوامع في بغداد: جامع الشهيد في حي العقاري التابع إلى حي الشعب، وجامع قبا قرب كراج سيارات الحبيب في حي الشعب، وجامع بدرية في حي أور.

(3) عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية (الجذور ـ التوحش، المستقبل)، دار الساقي، بيروت، 2015، ص15.

(4) هشام الهاشمي، مصدر سابق، ص28.

أكتوبر العام 1966 م لعائلة من عشرة أبناء، توفي والده وهو في سن المراهقة فترك الدراسة لينضم إلى عصابات المخدرات في عمان، حكم عليه بالسجن في عمر (19 سنة) بتهمة «حيازة المخدرات والاعتداء الجنسي» وفي العام 1989 سافر إلى أفغانستان بعد الإفراج عنه للانضمام إلى معسكرات التدريب ضد السوفيت، وكانت القوات السوفيتية تغادر من أفغانستان انذاك.[1] عاد إلى عمان فألقيّ القبض عليه مرة أخرى وسُجن، وفي السجن تعرف على أبي محمد المقدسي»، وتتلمذ على يده، وكان المقدسي من أكبر منظري مدرسة الجهادية الأصولية في الشرق الأوسط، وقد اتبعت ادارة السجن استراتيجية غير واضحة وغريبة عن طريق جمع هذه الجماعات السلفية المتشددة في سجن واحد، وعملت على مساعدة السجناء في التقارب الفكري والإيديولوجي في ما بينهم، فأدى الشيخ المقدسي دورا في تأطيرهم فكرياً وإيديولوجيا، عن طريق إلقاء المحاضرات والدروس الدينية في داخل السجن فتتلمذ الزرقاوي وآخرون على يده ولاسيما في تبني مفهوم «الإمارة الإسلامية»، ثم طلبت آمرية السجن جمع السجناء الإسلاميين المتشددين وطلبوا منهم اختيار «أمير»، وينوب عنهم في طلباتهم ويتقدمهم، فتم اختيار «الزرقاوي» وتمت مبايعته برغم وجود استاذه ومعلمه «المقدسي»، وبعد صدور عفو ملكي خرج من السجن، وتوجه مرة أخرى إلى أفغانستان[2].

يعلن أبو محمد المقدسي أن الزرقاوي قد امتنع عن القتال مع القاعدة في أفغانستان ولأسباب مجهولة فيذكر قائلا: [3] (ولا أدري ما الذي ضخمها وجعلها موانع للقتال في صفهم فيما بعد، مع أن الأصول تقتضي غير ذلك...). وبعد أفغانستان توجه الزرقاوي إلى كردستان، وحسب وصف المقدسي فإنه لم يتوافق مع «رائد خريسات» على الانتقال إلى كردستان، ويعد الخريسات من الرعيل الأول في الجهاد السلفي في أفغانستان ومن المقربين من المقدسي، وعندما جاء إلى كردستان ـ الخريسات ـ أنشأ معسكرات للتدريب، وجمع المقاتلين من مختلف الدول إلا أنه قتل في مواجهات مسلحة مع تحالف الشمال الكردي مع أغلب عناصره. [4] أما العناصر الباقية فقد أعلنت البيعة إلى الزرقاوي، وشكلوا النواة الأولى لجماعة

(1) المصدر نفسه، ص27.

(2) عبد الباري عطوان، مصدر سابق، ص188.

(3) فؤاد إبراهيم، داعش من النجدي إلى البغدادي، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2015، ص182. في حين لا يجوز الخروج عن طاعة الإمارة، وحسب ما وضح سابقا فالقاعدة تنظر الى مفهوم واحد دون تزاحم أما معنا أو علينا.

(4) فؤاد إبراهيم، مصدر سابق، ص182.

التوحيد والجهاد. [1] كما قدموا مجموعات قيادية مثل «محمد يوسف الفلسطيني»، و«عبد الناصر الجياب»، و«عبد الحميد أبو عزام الفلسطيني»، و«حسن ازيرج»، و«عمر بازياني»، و«عبد الله نجم الجواري»، وقد استمر توسع الكتائب في كل انحاء العراق إذ إن البداية كانت بـ«70 شخصاً من ذوي الجهاد والتكفير»، وبعض القيادات التي كانت ناشطة في الدعوة السلفية الجهادية[2]. أما أبي أنس فكان له الدور الأكبر في المجموعة بحسب المقدسي الذي قال: «إن انضمام أبي أنس الشامي يُعد تحولا لافتا، إذ كان الأخير بحاجة إلى طلب علم يقف إلى جانبه، وحاجته إلى التذكير والمناصحة مع المناصرة». أما سبب اختيار الزرقاوي تسمية» جماعة التوحيد والجهاد «فهو تيمناً باسم الموقع الذي أنشأه المقدسي على الانترنيت. [3]

أجرى الزرقاوي عدد من الاتصالات الواسعة مع «العرب الأفغان» وقد أنشأ لهم معسكراً داخل سوريا بالقرب من الحدود العراقية وبإشراف «أبو فادية السوري»، وعمل على حث المتطوعين الذين أطلق عليهم «المهاجرين» [4]. لقد عمل الزرقاوي على ترسيخ استراتيجية مبنية على امرين هما:

- مناهضة العملية السياسية في العراق ومحاربة القوات الأمريكية وحسب النهج السلفي الأموي.
- تجنيد أكبر قدر ممكن من السنة العراقيين تحت لواء التنظيم «التوحيد والجهاد في بلاد الرافدين» لسهولة تغلغلهم في مناطقهم وإثارة النزعة الطائفية وإحيائها داخل المجتمع العراقي.

وأعلن أن الشيعة بالنسبة له أسوأ من الصابئة والكلدانيين والايزيديين، لأن الاخرين لم يكونوا يوماً مسلمين في حين أن الشيعة مسلمون لكنهم خونة ومرتدين حسب وصفه.[5] فاستقطب عدد من ضباط الجيش من النظام السابق من بينهم ضباط في الحرس الجمهوري مثل «ثامر الريشاوي»، الذي عمل على استقطاب مجموعة كبيرة، وفي الوقت نفسه وضع

(1) مصطفى صالح الجعيفري، داعش والخوارج وجهان لعملة واحدة، شعبة البحوث والدراسات في العتبة العلوية المقدسة، النجف، 2015، ص49.

(2) هشام الهاشمي، مصدر سابق، ص27.

(3) فؤاد إبراهيم، مصدر سابق، ص183.

(4) المصدر نفسه، ص184.

(5) الحرب العراقية المقبلة الطائفية والصراع الأهلي، تقرير الشرق الاوسط رقم (52)، مصدر سابق، ص18.

الريشاوي خبرته تحت تصرف الزرقاوي ولاسيما في حرب الشوارع، وأسهم في إعداد عدد من المجاميع القتالية كما أخضعوا المقاتلين إلى عملية التأهيل العقائدي عن طريق «الدورات التدريبية» فتشربوا بالفكر السلفي الوهابي، واتقنوا الحديث في الأمور العقدية حتى أطلق وصف الشيخ على كثير من ضباط الحرس الجمهوري والبعثيين، وخلال ثلاثة أشهر جمع الزرقاوي الكثير المقاتلين والانتحاريين.

لقد نجح الزرقاوي في استدراج المجتمع السني داخل وخارج العراق لخوض حرب شاملة تمهد إلى إعادة إحياء الخلافة في العراق. [1] وأعلنت القاعدة أن الزرقاوي أمير لقاعدة الجهاد في العراق ونائبا لأسامة بن لادن على فرع العراق، يأخذ البيعة بالنيابة عن «ابن لادن والملا محمد عمر»، والبيعة له بصفة إمارة حرب وليست إمارة عامة للمؤمنين.

تميز تنظيم قاعدة الجهاد بدقة عالية، ومركزية عالية تحت إشراف الإرهابي «الزرقاوي» فكان يشرف على ذبح[2] الرهائن بنفسه، أما اللجنة الشرعية فكانت تدار من لدن «أبي أنس الشامي» أما ملف الأمن فيدار من لدن «أبي محمد اللبناني»، وهو «مصطفى رمضان الدنماركي»، ويساعده «حسن ازيرج»، وكانت وظيفتهم الإشراف على كتيبة «عائشة أم المؤمنين» و«فيلق عمر»، وعمليات الاغتيالات وتفخيخ السيارات والعبوات. أما الكتائب الخاصة فأشرف بنفسه عليها أما الامور المالية والإدارية، فكان يشرف عليها المدعو «محمد يوسف الفلسطيني» (أبو أشرف). أما الإعلان فأوكل إلى «مهند غزالية» (ابو ميسرة العراقي). ووصل عدد المقاتلين إلى عشرة الآف مقاتل كما عمل على إعداد مجلس شورى المقاتلين وفي مجلس الشورى تم الإعلان عن سبع وزارات، وعلى رأسها زعيم المجلس «عبد الله الرشيد البغدادي»، وهو (عبد الكريم القره غولي)، وتحت إشراف الزرقاوي، وتغلغل في مدينة الفلوجة لتكون مركزا لعملياته الإرهابية. [3] فانتشرت المجاميع الإرهابية في بغداد وفي إحيائها، وفي أغلب محافظات العراق، فغيبت الأجهزة الأمنية والأجهزة الإدارية في أغلب مناطق بغداد حتى تحولت إلى مدينة أشباح، كما تغلغلت هذه المجاميع في المناطق التي يقطنها السنة أو مايسمى بالمثلث السني، وتحديداً في محافظة الانبار، وإلى الغرب

(1) هشام الهاشمي، مصدر سابق، ص28.

(2) فلم يكن الذبح وقطع الرؤوس إلّا امتداد للنهج الوهابي السعودي وما قطع رأس الشهيد الشيخ نمر باقر النمر لعدم إعلانه البيعة لملك السعودية عام 2016 إلاّ امتداد لهذا النهج التكفيري.

(3) هشام الهاشمي، مصدر سابق، ص30 ـ 31

من بغداد فسميت بـ(مثلث الموت) وهو اصطلاح اطلق على المنطقة الواقعة إلى الجنوب الشرقي من بغداد[1]، وتحول الطريق الذي يربط بين بغداد والمحافظات الجنوبية ولاسيما في مناطق «اليوسفية، والمحمودية، واللطيفية إلى طريق للموت، وأحصى أحد المواقع عدد الاغتيالات التي حصلت في هذا الطريق، وأكد على اغتيال (134) شخصية دينية وثقافية فيه.[2] ومورس القتل والذبح على الهوية، فضلًا عن قطع الطريق السريع الذي يوصل بين كل من سوريا والاردن وبغداد، كما وتبنت الكثير من الهجمات على القوات الأمريكية والعراقية، ومنها المجزرة التي راح ضحيتها (49) اعزلاً من الحرس الوطني، وتبنت الكثير من الهجمات، التي وضحت سابقا ومنها تفجير موكب القائد الشيعي «السيد محمد باقر الحكيم» (قدس الله سره) في النجف الأشرف،وهجومان على الزوار الشيعة في كل من بغداد وكربلاء راح ضحيتهما (180 شخصاً)، وبلغ عدد الجنود الأمريكان الذين قتلوا في العام 2004 إلى (60) جندياً. [3] كان الزرقاوي مصدر رعب عند أغلب العراقيين حتى مقتله في حزيران/يونيو من العام 2006 من طائرة حربية أمريكية كانت تتبع حركاته، وعبر خلفية تصوير لمقطع فديو استدلت القوات الأمريكية على مكان مخبأه[4]. لقد قدمت المملكة العربية السعودية ما بين العامين 2005 و2007 أموالاً طائلة، انفاقاً على نشر الفكر الوهابي في العالم ودعمها في عموم البلاد العربية فبلغ مقدار الانفاق قرابة (87) مليار دولار. [5] وفي شهر تشرين الأول/ اكتوبر من العام 2006 قام أبو حمزة المهاجر، خليفة الزرقاوي وهو مصري الجنسية بتسليم قيادة التنظيم إلى أبي عمر البغدادي، وتمت البيعة له ليكون زعيما «للدولة الإسلامية في العراق» [6]. وبما أن «البيعة في الإسلام تعطى من شخص إلى شخص آخر مباشرة وجها لوجه»، فنلاحظ أنه لم يكن هناك بيعة لا إلى بن لادن، ولا الى الظواهري لاحقاً بعد تزعمه للتنظيم إثر اغتيال بن لادن، وبعد قتل الزرقاوي لم تعد «الدولة الإسلامية في العراق» تابعة لتنظيم القاعدة، لا نظريا ولا شرعيا، فتصبح «مستقلة» في السنوات الماضية واللاحقة. [7] في حين

(1) انتوني كوردسمان، مصدر سابق، ص97.
(2) منتديات يا حسين، تقرير عن اللطيفية، انترنت، www.yahosein.com.
(3) انتوني كوردسمان، مصدر سابق، ص111 ـ 112.
(4) عبد الباري عطوان، مصدر سابق، ص192.
(5) فؤاد إبراهيم، مصدر سابق، ص77.
(6) مصطفى صالح الجعيفري، مصدر سابق، ص49.
(7) عبد الباري عطوان، مصدر سابق، ص192.

أن الظواهري لم يكن برغم تبنيه موقفا متشدداً من الشيعة لكنه لم يكن راضياً على قيام الزرقاوي في خلط الأوراق وتغيير المعادلة الداخلية من خلال «حرب طائفية»، ورغم تقديم القاعدة المعونة له، وهذا ما ظهر واضحاً في اعتراف الظواهري في عدم معرفته بأحوال أتباعه في العراق ورفضه لسنة قطع الرؤوس. [1] أما رسالة بن لادن فكانت واضحة، وفي رثائه ينتقل بالقول: «إلا أن يقف في خندق الصليبين ضد المسلمين فليقتله كائنا من كان». [2] وهذا يوضح انه لم يكن مرغوباً بجرائمه فكان موضع شك وخلاف.

ثالثاً: ما يسمى (أمير دولة العراق الإسلامية الثاني)

هو حامد داوود محمد خليل الزاوي من قرية «الزاوية التابعة لمدينة حديثة»، ومن مواليد عام 1963، وهو ضابط في الشرطة العراقية، تتلمذ على السلفية عن طريق نشر الفكر السلفي في العراق حتى أصبح من المتشددين. اعتقل في العام 1993، وطرد من سلك الشرطة، امتهن تصليح الأجهزة الكهربائية قرب داره وكان يتردد على جامع العساف الذي كان يعطي فيه بعض الدروس حول السلفية، وباشر التدريب مع عدد من المقاتلين في حديثة بعد الاحتلال وسقوط نظام صدام حسين، وشكل مجموعة من المقاتلين، وتواصل مع «أبو محمد اللبناني» و«أبو أنس الشامي»، وانضم عن طريقهما إلى جماعة التوحيد والجهاد. [3]

بعد توليه الخلافة بعد مقتل الزرقاوي أعلن «المجلس الاستشاري للمجاهدين عن ولادة الدولة الإسلامية في العراق «بزعامة أبي عمر البغدادي» أميراً عليهم» وضمت إلى الإمارة كل من «صلاح الدين، وكركوك، وديالى، والانبار، وبابل، وواسط ثم تبعتها الموصل»، كما، وأعلن عن فتح التجنيد في محافظة الانبار مقر ما يسمى بوزارة الدفاع للدولة الإسلامية. فرض «الأمير الجديد» التقيد في الإسلام والشدة في تنفيذ الأحكام على المخالفين، كما أمر بإغتيال الكثير من شيوخ العشائر غير المبايعين، واتبع أسلوب العنف الطائفي والعرقي، وأعلن محاربته لقوات الاحتلال والحكومة العراقية، والحزب الإسلامي. [4] وتميزت حقبة توليه «إمارة الدولة الإسلامية» باستخدام الأحزمة الناسفة والانتحاريين، فدخل في جيل القيادة للقاعدة ((عراقية القيادة))، أما التمويل فكان يتم من خلال عمليات الخطف، والتهديد لرجال الأعمال وسرقة

(1) فؤاد إبراهيم، مصدر سابق، ص189 ـ 190 ـ 191.
(2) المصدر نفسه، ص192.
(3) هيثم المناع، مصدر سابق، ص30.
(4) هشام الهاشمي، مصدر سابق، ص43.

موارد الدولة. [1] وفي عام 2010 أعلن عن مقتل «أبو عمر البغدادي» مع «أيوب المصري» في منطقة الحياضية غرب محافظة تكريت. [2]

المطلب الثالث: العراق ومخاضات التجزئة

أولا: الإرهاب وتفاقم ما يسمى بالدولة الإسلامية

في أعقاب وثبة الأسد التي قتل فيها «أبو عمر البغدادي»، أعلن «أبو بكر البغدادي» زعيماً للتنظيم في العراق، وهو إبراهيم عواد إبراهيم البدري السامرائي من مواليد سامراء عام 1971، فكان والده من دعاة السلفية، تخرج من الجامعة الإسلامية في بغداد وأعد الدكتوراه في فن التجويد عمل أستاذا، ومعلما وداعية في زمن النظام السابق، ثم عمل إمام جامع «احمد بن حنبل في سامراء»، وعمل خطيبا وإماماً في جامع الكبيسي في منطقة الطوبجي في بغداد، وإماماً وخطيباً في أحد المساجد في الفلوجة بعد عام 2003. [3] كان يميل في الكثير من خطبه إلى السلفية الجهادية ويتحدث عنها بصفة دائمة في خطبه ومحاضراته التي كان يلقيها على المعتقلين معه في سجن «بوكا وأبي غريب»، غير أنه كان لا يميل إلى حركة الإخوان المسلمين. [4] يذكر أن بيعته تمت حسب اختيار «حجي بكر، وعبد الرحمن البيلاوي، وأبو أيمن العراقي، والانباري ومجموعة من الضباط البعثيين في الجيش العراقي»، فصارت القيادة العسكرية بيد ضباط سابقين في الجيش العراقي، في ما تركت مناصب الأمراء الشرعيين والولاة لجنسيات أخرى سعودية، ودول خليجية أخرى وغيرها. [5] فهو الشخصية العراقية الثانية التي تتولى زعامة التنظيم في العراق، عمل «أبو بكر البغدادي» قبل تزعمه للتنظيم في العراق على الكثير من التنظيمات السلفية السنية في العراق، فأنشأ أول تنظيم أسماه «جيش أهل السنة والجماعة»، وبالتعاون مع بعض أعوانه في الخط والنهج السلفي، كما نشطت ممارسته الإرهابية في بغداد، وسامراء، وديالى فتغلغل في المناطق السنية، اعتقلته قوات التحالف الأمريكي في عام 2004 وأطلق سراحه في عام 2006، ثم انضم إلى

(1) هيثم المناع، مصدر سابق، ص34.
(2) مصطفى صالح الجعيفري، مصدر سابق، ص50.
(3) هيثم مناع، مصدر سابق، ص34.
(4) عبد الباري عطوان، سابق، ص20.
(5) فؤاد إبراهيم، مصدر سابق، ص121.

مجلس شورى المجاهدين فعمل على تشكيل وتنظيم الهيئات الشرعية في المجلس، ثم شغل منصب عضو في مجلس الشورى، فربطته علاقة وثيقة مع «أبي عمر البغدادي»، فتطورت العلاقة ليكون اليد اليمنى له، والرجل الثالث في التنظيم، فعين «والي الولاة والمشرف العام على إدارة العمليات في العام 2008»، فشغل مناصب عدة منها، «الأمير الشرعي للانبار»، و«أمير الفلوجة وديالى ثم ولاية بغداد القاطع الشمالي ثم الأمير الشرعي لسامراء». [1] قرر «أبو بكر البغدادي» دخول سوريا وبدأ بإرسال الذين كانوا ذوي تأثير في أحداث «الحماسة وإحياء روح الجهاد والقتال ضد نظام الأسد»، فأسسوا خلايا نائمة مؤيدة لما يسمى بدولة العراق الإسلامية، وكان من أقرب الدعاة الذين أرسلهم «أبو بكر البغدادي» إلى سوريا «عدنان الحاج علي» والملقب «بأبي محمد الجولاني»، و«محمد يوسف الفلسطيني»، والملقب «بأبي عزيز القطري»، وبدأت عناصر «الدولة الإسلامية» القتال ضد الجيش السوري وابرز تلك الحوادث حادثة «جسور الشقور المشهورة»، التي كانت تعد البذرة الأولى لتحول الثورة في سوريا من السلمية إلى المسلحة، واختاروا منطقة الشرق السوري التي تُعد مشابهة من الناحية الجغرافية لكل من الموصل، والانبار في العراق، وهو الامر الذي ساعدهم على «التغلب والصمود في مسك الأرض» [2]. ثم حاول ضم جبهة النصرة ليصبح الاسم الجديد للتنظيم هو: «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، وهو الأمر الذي لم يوافق عليه زعيم جبهة النصرة في سوريا «أبو محمد الجولاني»، الذي أعلن بيعته المباشرة لتنظيم القاعدة بقيادة «أيمن الظواهري»، وأنقض الجولاني البيعة التي أعلنها البغدادي سابقا في العراق. [3] أما إستراتيجية ما يسمى «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، فكانت تعمل على فرض البيعة لأميرهم الجديد وعلى كل من يحمل السلاح ضد الأسد في الجبهة السورية، «ووسط اتساع النفوذ وازدياد فروعها في العالم الإسلامي تحولت الى ظاهرة دولية وحركة دينية اجتماعية». أما التمويل فكان عن طريق مصادر الثروة الطبيعية الموجود في المناطق التي تغلغلت عناصرهم فيها، إذ تمت السيطرة على آبار النفط في الشرق السوري مثل آبار «الرقة، والزملة، والطبقة، وما حولها مثل حقل الثورة، وحقول الجبشة، وحقل كونيكو، وحقول الجفرة»، كما سيطرت على مخازن الحبوب في سوريا وأخذ الاتاوات عن طريق قطع الطرق، وتهريب الآثار

(1) هيثم مناع، مصدر سابق، ص35.

(2) هشام الهاشمي، سابق، ص132 ـ 133.

(3) فؤاد إبراهيم، مصدر سابق، ص124.

السورية والعراقية [1]، كما اعتمد على ضباط الجيش العراقي السابق في تحديد السياسات العسكرية واعتماد الإعلام وسيلة مركزية من وسائل النصر والتأكيد عبر الإعلام على صورة «الجبروت والعشوة والرهبة» لإخضاع الآخرين، والغلوّ في الطائفية، فاستخدم أسلوب القتل بحق كل من لم يبايع، والسبي والتهجير بحق كل من هو غير سني. [2] وفي 9 حزيران/يونيو عام 2013، أرسل «الظواهري» رسالة صوتية يطلب من «أبي بكر البغدادي» بـ«حل تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية في سوريا، واعتماد الفصل النظامي بحيث يقتصر عمل تنظيم ما يسمى «الدولة الإسلامية على العراق»، بزعامة البغدادي، ويبقى «الجولاني» زعيم جبهة النصرة في الشام، لكن «البغدادي» رفض هذا الخطاب، واتهم الظواهري بارتكاب مخالفة شرعية ومنهجية وقال: «الدولة الإسلامية في العراق والشام باقية مادام فينا عرق ينبض أو عين تطرف»، لقد نجح «أبو بكر البغدادي» في سرقة الأضواء وتهميش «أيمن الظواهري» كما فعل أستاذه «الزرقاوي» في تهميش زعيم التنظيم «أسامة بن لادن» بعد أن فصل العراق عن مركز القيادة في أفغانستان، وإعلان ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» [3]. أما إدارة الدولة المنفصلة كلياً عن تنظيم القاعدة، فيوصف «أبو بكر البغدادي» السلطة العليا في الدولة الإسلامية، كما أن لكل ولاية والياً يعينه البغدادي، وللبغدادي نائب هو، «فضل احمد عبد الله الهيالي» الملقب «بأبي مسلم التركماني»، وكان عقيدا في الاستخبارات العسكرية في جيش صدام وهو المشرف على الولايات العراقية في ما يسمى «الدولة الإسلامية»، وتحت البغدادي مجالس متعددة تشرف على أوجه مختلفة من أوجه إدارة الدولة، علما أن المهمات الإدارية توكل إلى إدارات محددة تتولاها لجان، أما مجلس الشورى فيتولى تقديم النصح «للخليفة»، ويشرف على شؤون الدولة، ويتألف من (12) عضواً يختارهم «البغدادي»، ويقودهم «أبو أركان العامري»، أما المجلس الشرعي فهو يتعامل مع الشؤون القضائية للدولة ويقيم نظام المحاكم ويعين القضاة ويتولى توضيح «الفتوى» في مسألة تطبيق العقوبات، وهناك مجالس لتنظيم الدراسة، والجيش، والشرطة، والدفاع، والأمن، والاستخبارات... الخ[4].

لقد عملت هذه التنظيمات الإرهابية في الإعداد إلى شن هجمات أشبه بالعمليات

(1) هشام الهاشمي، مصدر سابق، ص133.
(2) هيثم مناع، مصدر سابق، ص36.
(3) فؤاد إبراهيم، مصدر سابق، 125.
(4) عبد الباري عطوان، مصدر سابق، ص25.

النظامية، وتجاوز عدد مقاتليهم إلى قرابة (30000) ألف، وظهر ذلك في الموصل، والرقة، كما يقوم باحتلال المواقع ويتهيأ إلى صد الهجمات التي تشنها قوات الجيش العراقي، كما أنه لم يتخلَ عن أسلوب القاعدة التقليدي، وهو تفجير السيارات المفخخة والانتحاريين[1]. لقد استطاعت هذه المجاميع أن تتغلغل، وتتواصل مع جميع خلاياها في محافظات العراق، وبشكل غير منقطع مع المحافظات الأخرى، ومع المجاميع في سوريا عبر شبكات التواصل الاجتماعي[2]، ولاسيما تويتر وبرسائل مشفرة وبحسابات مظللة لا تجلب الانتباه، وهي متصلة مع بعضها البعض، كما أعلنوا عن فتح باب الهجرة إلى المناطق التي استولوا عليها[3]. لقد استطاعت المجاميع الإرهابية بالنجاح في تغييب وضياع وتهجير الهوية السنية والمساس بحقيقة مذهبهم ومعتقداتهم.

مما سبق يتضح للباحث، ان استراتيجية الفصائل المسلحة. عبارة عن مجمايع ارهابية تحمل في طياتها الايديولوجية التكفيرية فيكون القتل هو عنوان التلاقي الفكري لها، كما أن هذه الفصائل ولحد هذا اليوم لم تعلن أية جهة اقليمية تبنيها، وبشكل رسمي، كما أنها تحاول إقامة دولة على أرض دولة أخرى فهي تحاول أن تتغلغل وتنشط في الرقع الجغرافية التي يضعف ويضمحل تغلغل الدولة الأم أو ينعدم الاستقرار فيها فيكون هدفها النشطْ في أغلبْ الدول الضعيفة أو الفاشلة سياسياً مثل (العراق، سوريا، ليبيا، اليمن وغيرهم)، فهي تتشابه فكرياً مع فكرة اليهود في إقامة الدولة الاسرائيلية في فلسطين، كما وقد اتخذت شبكات التواصل الاجتماعي لتكون مركزاً لاستقطاب المهاجرين لها عن طريق تركيا، والاردن، وسوريا أما مشروعها فهو إقامة دولة تمتد من سوريا الى العراق تقوم على أساس النهب، والسلب وعدم احترام حقوق الآخرين، وهم يعملون على فكرة (ارهب عدوك) فكانت الجرائم التي ترتكب بحق المواطنين من ذبح وحرق واغراق تصور بدقة واحتراف كما تتخذ القرآن دستوراً لها وهي في أبعد الحدود عن كتاب الله ويتضح ذلك عبر اغتصاب النساء او بيعهن كما حدث في الأقلية الأيزيدية، كما ان مصادر التمويل لها تتم عن طريق الاستيلاء على آبار النفط وبيع

(1) مازن شندب، داعش ماهية نشأته إرهابه أهدافه استراتيجية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014، ص48.

(2) في حين لم تستطع الحكومة العراقية من السيطرة على البث الشبكي على المناطق التي يحتكم عليها داعش علماً أنهم يستخدمون نظام (سات7) المتطور الذي يصعب السيطرة عليه أو منع هذه الشبكة من بثها على هذه المناطق.

(3) نبيل الملحم، لغز داعش قوة الاسطورة في قوة سرها، مركز البوصلة شرق المتوسط، ألمانيا، 2014، ص33.

الآثار وقطع الطرق على عامة المسلمين وأخذ الجزية منهم. كما اتخذت من دورها التكفيري حتى في اعداد الاطفال، فلم تكن فصول الدراسة الا في فنون القتل والذبح وأخذ البيعة في حين أن هذا الامر مخالف حتى في «السنة التي اعلنتها الوهابية» فالبيعة لا تحل الا على البالغين من الشباب، أما بالنسبة إلى عملياتهم القتالية فلم تكن الا عبارة عن هجمات تشن على المواقع العسكرية باستخدام طرق الغدر والمباغتة، أما الأسرى أو الجرحى الذين يتم أسرهم من عناصر الجيش أو الشرطة وهم عزل عن السلاح فلم يعاملوا حسب اتفاقيات جنيف الأربع والملزمة للقوات المسلحة الحكومية وللجماعات المسلحة غير الحكومية، فيتم قتلهم والتمثيل بهم، وما كانت مجزرة سبايكر، ومجزرة الصقلاوية الا دليل على ذلك.

ثانيا: الفيدرالية ومحاولات التقسيم

شهد العراق بعد عام 2003 مجموعة من الأفكار الرافضة لوحدة جغرافيته تنفيذا لتصريحات وأفكار رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن في العام 1980 عندما قال: «العراق العدو الأكبر لإسرائيل؛ لذا يجب تقسيمه إلى ثلاث دول، دولة كردية في الشمال العراقي وأخرى شيعية في الجنوب وثالثة سنية في الوسط»، تطابقاً مع هذه الاطروحة، طرح سياسي امريكي في مقالٍ له في صحيفة نيويورك تايمز في 2003/11/25 خطة لتقسيم العراق إلى ثلاث دول صغيرة «كردية في الشمال وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب»، أما جوزيف بايدن نائب الرئيس الأمريكي الاسبق طرح في العام 2006 مشروعاً لتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم، شيعي، وسني، وكردي «تنتظم هذه الاقاليم في إطار حكومة فيدرالية مركزها بغداد، وتتولى أمور الحدود والأمن وعوائد الثروات النفطية، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية تدعيم تسوية سياسية بين العراقيين، كما ودعا البرلمان العراقي إلى الإسراع في إعداد قانون لتوزيع الثروة النفطية التي يتمتع بها الإقليم الجنوبي بحيث إن كل إقليم ينال حصته التي تكفل له أن يعيش مستقلا[1].

طرح القاضي وائل عبد اللطيف مشروعا فدراليا يقضي بوجود حكومة اتحادية في بغداد تشكل من كل محافظات العراق الثمانية عشر، وقيام حكومة محلية في المناطق نفسها تتولى

(1) محمد صادق الهاشمي وآخرون، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق رؤية عن واقع ومستقبل الاحتلال في العراق والشرق الأوسط، مركز العراق للدراسات رقم (22)، بغداد، 2015، ص21ـ 32.

حكم المناطق، فتكون الفدرالية ممارسة فعلية للديمقراطية تفي بتقاسم عادل للسلطات ووحدة التراب، فتكون الفدرالية نظاماً شاملاً للدولة فهي نظرية سياسية اقتصادية اجتماعية تتجاوز اللامركزية الإدارية، والفدرالية يجب أن تعالج بالدستور الدائم وبشكل تفصيلي، ولنجاح هذا المشروع يجب توافر مقومات عدة وهي: [1]

1 ـ إقرار دستور دائم يكون كافلا لحقوق المجتمع العراقي ولاسيما أقليات الشعب التي تمثل الإرث العظيم.

2 ـ قيادة إدارية كفوءة، ومقتدرة على الاقتراح والتنفيذ والمتابعة.

3 ـ دعم مالي من الميزانية العامة مع بناء منظومة متكاملة للموارد المحلية.

4 ـ تعاون مكثف وكبير من السكان المحليين عبر اقتراح المشاريع المساعدة على تنفيذها.

5 ـ إحكام الرقابة الصارمة من لدن الحكومة الاتحادية والسكان المحليين والأهم «رقابة القضاء والادعاء العام».

وفي جانب آخر أن إقليم كردستان بعد عام 2005، وإقرار الدستور الدائم، تمتع بالفيدرالية، فكان قرار رئيس إقليم كردستان «مسعود البارزاني» بتاريخ 31/آب 2006، الذي عممه على المؤسسات والدوائر الكردستانية في الإقليم، وينص على «إنزال العلم العراقي ورفع علم كردستان في الإقليم»، وجوبه هذا القرار برفض عام وشامل من أبناء الشعب العراقي في المحافظات كافة، ويعتقد بعضهم أنه كان مؤشراً للانفصال الذي طالما طالبت به القوى الكردية، فأثار مخاوف الكثير من عدم قبول الفدرالية، وفي جانب آخر انفردت حكومة الإقليم في تصدير النفط وعدم تسليم المبالغ إلى الحكومة المركزية، وعدم استطاعة الحكومة المركزية وأجهزة الرقابة من التغلغل إداريا داخل الإقليم[2]، وإزدادت حدة الخلاف بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان، ووضحت الصورة أكثر عندما اعلنت الحكومة المركزية اعلان تشكيل قوات دجلة التي كانت مهمتها الرئيسة حماية الحدود المتنازع عليها بين الحكومة المركزية والاقليم فأعطيت مهام لهذه القوات في حماية كل من ديالى، وكركوك،

(1) وائل عبد اللطيف الفضل، رؤيا في نظرية الفدرالية، مركز السلام والتنمية للدراسات والأبحاث، العدد (1)، بغداد، 2005، ص17.

(2) جواد كاظم كطان، مصدر سابق، ص161.

وصلاح الدين الذي أثار حفيظة البشمركة، وبالتالي أفضى الامر الى نزاع تطور الى اطلاق نار بين الفريقين. [1]

اما بعد احداث العام 2014، ودخول «داعش» الى محافظة صلاح الدين، والموصل سيطرت البشمركة على محافظة كركوك، وبعض المناطق المتنازع عليها فأطلق مسعود البرزاني رئيس اقليم كردستان حديثاً يوضح فيه أن المادة (140) من الدستور العراقي قد أنجزت بدخول البشمركة إلى المناطق التي سيطرت عليها تلك القوات، وكانت الامور اجتهادية في دخول قوات تكون الأرض تابعة إلى الاقليم. [2]

نستنتج: إن هذه الأحداث زادت من عدم استطاعة الدولة السيطرة وحماية حدود اقليم كردستان، التي بالتالي شوهت صورة الفدرالية برغم انها من المقومات التي تسعى لها التنمية السياسية في العراق منذ العام 2003، وفي يوم 13 تشرين الثاني 2015 أعلنت البشمركة عن تحرير سنجار من دنس داعش، ورفعت راية الاقليم عليها وليس العلم العراقي وادعى الاقليم ان مايسترجع بالدم هو حق مكتسب للإقليم.

ثالثاً: ضعف التغلغل السياسي والاداري:

طالما هناك ضعف تغلغل على المستوى الامني في أغلب محافظات العراق فلابد من وجود ضعف سياسي واداري، وتميّز ضعف الأداء السياسي في المحاصصة السياسية التي تبدأ من أفراد الحمايات المقربين إلى الكتل السياسية وصولاً إلى توزيع الوزارات حسب النقاط السياسية فمن يمتلك نقاطاً في الكتلة أو في الكيان يكون له الصدارة في الوزارات، فعلى سبيل المثال تم ترشيح أغلب أعضاء مجلس النواب، وعلى مدى ثلاث دورات انتخابية إلى وزارات لم يراعَ التخصص في من يرأسها، بل كان يراعى في ذلك التضامن الكتلوي للنخبة السياسية[3] فأنتج ذلك تغلغلًا سلبياً، وفساداً مالياً في أغلب وزارات الدولة. ويشير الى ذلك (انذاك) النائب بهاء الاعرجي عن زج وزارة النفط بشركات عالمية، وفي شراكة مالية في حقول النفط العراقي عبر جولات تراخيص مالية». [4]

(1) معتز اسماعيل خلف الصبيحي، مصدر سابق، ص154.

(2) رائد ربيع فاضل، مصدر سابق، ص76.

(3) لقاء مع النائب السابق عزت الشابندر، قناة الشرقية الفضائية، 3 تشرين الثاني 2015.

(4) رئيس لجنة النزاهة النيابية لدورة العام 2010، قناة البغدادية الفضائية، برنامج ستوديو التاسعة.

ويؤكد النائب هيثم الجبوري القول: «إن الأزمة الاقتصادية في البلد كشفت عن أخطاء في جولات التراخيص النفطية وسوء التخطيط والخطأ الكبير في مواد العقد المبرمة مع الشركات المنتجة للنفط، وأوضح أن الخطأ الأكبر هو تنفيذ عقود الشراكة النفطية للشركات الأجنبية مع اصول الثروة النفطية الوطنية، وليست عقود خدمة لخدمة القطاع النفطي، ودعا الجبوري إلى إلغاء هذه الجولات كونها تمثل سرقة علنية مشرعنة لثروات الشعب، وتكلف الدولة قرابة (21) مليار دولار سنوياً»، وفي تصريح له قال: «انها تعادل مبلغ كل ما يباع من الزيادة في انتاج النفط عما كان عليه قبل تلك الجولات حيث انه يعادل بيع مليون ونصف المليون برميل يومياً بمبلغ (39) دولار، وهو مبلغ بيع النفط العراقي وان الزيادة بالانتاج النفطي ذهبت أموالها لتلك الشركات على الأسعار الحالية». [1]

ولقد كشف تحقيق إستقصائي أجراه موقع (فيرفاكس ميديا وهافنتغتون بوست)[2] عن أكبر رشوة تاريخية في العالم في وزارة النفط العراقية، ويعد ذلك فضيحة تاريخية للعراق[3] وفي لقاء آخر يتحدث النائب نفسه عن سرقات مالية تتعامل بها البنوك الاهلية وبالتعاون مع المؤسسة المالية الحكومية في العراق وبما يسمى «الصكوك الفضائية»، كما يكشف عن عمليات سرقة مالية تتم من خلال وساطة مالية وهمية تكون أشبه باللعبة وما يسمى بـ«فواتير الشراء والحوالات الوهمية». [4]

لقد عملت الكثير من الدول على المساعدة في إضعاف المؤسسات السياسية وخلق جو من الارباك والفوضى بعد عام 2003 وتحت ادعاءات عدة. [5] فنما وتعزَزَ مفهوم اللامؤسسات السياسية مقابل تسيد الولاءات المتعددة والتي تعلو على ولاء الوطن، وتعالي السلوك القبلي والذي تميز في تأثيره على سلوك المنتخبين، مع عدم وجود معارضة يعترف بها النظام السياسي مما دعى إلى تنامي الشكوك في شرعية دولة عادلة منصهرة في بودقة القانون، التي دعت إلى تسلط الأحزاب الفئوية فتعزز مفهوم اللاتوازن السياسي.[6] فانعكس هذا الجو المربك وهذه الفوضى سلباً على دور المواطن وأدائه، وفي إدراك ماله من حقوق وماعليه

(1) النائب هيثم الجبوري، تفاصيل جولات التراخيص، في 2015/10/5 على الموقع www.dijlah.tv/index.

(2) عن رؤية لمجلس الأمن القومي البريطاني أن مكافحة الفساد هي جزء من مكافحة داعش بل وأهم.

(3) أكبر فضيحة رشوة ته العراق، قناة RT الفضائية، 31 أذار/مارس 2016.

(4) النائب هيثم الجبوري، قناة البغدادية الفضائية، برنامج ستوديو التاسعة، 3 تشرين الثاني 2015.

(5) حميد السعدون، مصدر سابق، ص81.

(6) خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سابق، ص26.

من واجبات، إن أغلب من عمل في العملية السياسية بعد 2003 ساعد على تدمير منظم لبناء العراق الشبه مؤسسي.

رابعاً: المؤسسة العسكرية

إن مفهوم الأمن بطبيعته الديناميكية يتطور بتطور الظروف والاحداث وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات المحلية والاقليمية والدولية، كما ان الأمن يعد حالة نسبية غير مطلقة فالدولة لا تتوقف عن التفكير في الأمن لتحقيق الاستقرار، فالأمن هو الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية، وتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الاخطار التي تهدده داخلياً وخارجياً. [1] شهدت المؤسسة الأمنية بعد عام 2003، وعلى رأسها الجيش العراقي عملية حل لمؤسساتها كافة، وخلق فراغاً أمنياً وعسكرياً كما اصبحت المنافذ الحدودية بوابة مفتوحة لعصابات الارهاب، فشهد العراق منذ عام 2003 تطور في ممارسات العنف وصل عدد الضحايا من جراء اعمال العنف من (30) شخصاً في اليوم الواحد إلى(50) شخصاً خلال سنتين فقط، ثم ارتفع عدد الضحايا في السنوات التي تلت العام 2005 إلى أضعاف هذا العدد.[2]

في 7 حزيران/يونيو 2003 أعلن الحاكم المدني الأمر رقم 91 وهو ما شرعن فيه حل الميليشيات التابعة إلى الأحزاب السياسية في دور المعارضة سابقا في العراق وضمها إلى صفوف الامن والدفاع، ودمجهم في المؤسسات الامنية والعسكرية للدولة العراقية، وكانت الغاية المعلنة هي بناء المنظومة الامنية، في حين أنهم لم يكونوا على درجة عالية من الكفاءة فتم تأسيس الجيش العراقي والمؤسسات الامنية على أساس المحاصصة الطائفية والفئوية، وضعف الولاء للوطن، إذ تميّز منتسبو الجيش بالغياب، والانسحاب المفاجئ من مواقع الدفاع، وترك السلاح والمعدات بيد المجاميع الارهابية، وهذا الامر تكرر في مواقف عدة، ومرات وتم اختراق هذه المؤسسة لمرات عدة وما حادثة (صولة الفرسان) في البصرة إلا من اكثر البراهين مصداق على ذلك، إذ على أثرها قامت وزارة الدفاع، والداخلية في العام 2008، من اعفاء (1300) منتسب من الخدمة في محافظة البصرة. [3] كما أن هذه القوات ـ

(1) عباس علي محمد، مصدر سابق، ص15 ـ 16.

(2) خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص22.

(3) جميلة عبد الحسين طاهر، مصدر سابق، ص80.

الأمنية والعسكرية ـ تفتقر إلى الكثير من التوصيف الاحترافي، ومقومات النجاح، ويمكن وصف بعض هذه القوات التي نشأت بعيدة عن التوصيف الوطني فهي قوات غير موحدة وغير محترفة، فيذكر وزير الدفاع السابق سعدون الدليمي في حكومة إبراهيم الجعفري السابقة عام (2005 ـ 2006) بأنه حين استلم المنصب وجد أن (1250) من الضباط وبعضهم من ذوي الرتب العالية لا يعرفون القراءة والكتابة، وانهم لا يستطيعون أن يوقعوا بالقلم، ويوصف وزارة الدفاع عند دخوله أول مرة لها أنها كانت أشبه بسوق شعبي[1]. كما ان غياب الاتفاق على المشروع الوطني كان له أثر في غاية السوء على الأمن الوطني والعسكري منه بشكل ظاهر فضلاً عن ذلك لم يوجد مفهوم واضح، ومحدد لدى السلطة السياسية التي قامت تجاه الامن الوطني، والاختلاف في تحديد التهديدات القائمة والمحتملة بين القوى السياسية التي تعصف بالبلد ضمن عدم توافر القدرات العسكرية والأمنية اللازمة لتوفير الأمن الداخلي والخارجي للبلد[2]. فقد وصفت هذه القوات بـ«أنها قوات هشة تفتقر إلى منظومة القيادة والسيطرة والخبرة في التخطيط والتنفيذ وإلى سياقات العمل الفنية والتدريبية والقتالية وإلى الحنكة والثقة بالنفس أو ثقة الشعب بها، وكما تفتقر إلى الخبرات الادارية والخبرات الفنية العسكرية، كصنف المدفعية والهندسية وتمكين الهدف والاتصالات المؤمنة»، فما كانت أحداث سقوط الموصل، وانهيار المنظومة العسكرية فيها إلا دليلاً على ذلك، ان أية قوات أمنية في العالم تخضع لعدد من مبادئ التنظيم العسكري وهي:[3]

1) مبدأ وحدة الهدف السياسي الوطني.

2) مبدأ وحدة القيادة.

3) مبدأ التخويل المتدرج في الصلاحيات.

4) صفة النظامية والاحترام والالتزام المتبادل ما بين صفوف القوات بدءاً من اسفل الهرم إلى أعلاه.

---

(1) منتصر العيداني، مصدر سابق، ص338.

(2) علي عبد الهادي، سياسة الأمن الوطني في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،2015، ص145.

(3) رعد الحمداني، واقع المؤسسات والقوات الامنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص90 ـ 91.

5) مبدأ محاسبة المقصرين وبصورة نظامية والمحاسبة ترتكز على عدة من مرتكزات نظامية قانونية ولا تخضع إلى ارادة سياسية.

6) مبدأ أمن الفرد(المواطن) واحترام حقوقه.

في حين لا يوجد وصف من هذه الاوصاف تتميز به المنظومة الامنية والعسكرية إلا في بعض الجوانب، لقد تم بناء المؤسسة العسكرية على اساس البناء الارضائي الحالي لواقع القوى السياسية المتسنمة للسلطة ومن جميع المكونات ولم تكن مبنية بناءً مؤسسياً يؤسس لمستقبل الدولة.

طالت المؤسسة العسكرية شبهات فساد وهو ما أكده النائب (انذاك) صباح الساعدي بالقول ان عدد موظفين مكتب القائد العام للقوات المسلحة، والبالغ عددهم(62) موظفاً يتقاضون راتباً بصورة مفرطة فيبلغ مجموع ما يتسلمه هذا المكتب(55،191) مليار دينار سنوياً، أما مديرية نزع السلاح ودمج الميليشيات وهي مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء فيبلغ مجموع ما يصرف فيها من مبالغ وصل الى قرابة (193,149) مليار دينار سنوياً، وهذه الرواتب صرفت للأعوام 2009 ـ 2010 [1]. لوتتبعنا مسيرة الانفاق العسكري منذعام 2004 ولغاية 2008 نجد أن المؤسسة العسكرية انفقت مبلغ (292) مليار دولار عن طريق التخصيصات العامة للوزارة او عن طريق المبالغ الممنوحة من لدن الاحتلال نفسه في حين، [2] يذكر القاضي (موسى فرج) نائب رئيس هيأة النزاهة: «أن الوزارات الامنية قد احتلت مرتبة متقدمة في الفساد المالي والاداري خصوصاً في عقود التسليح بما فيها شراء طائرات عمودية عاطلة عن العمل، وبنادق قديمة مصبوغة رفضتها اللجنة العراقية للاستلام، وفرضتها الشركة الأمريكية المصنعة، وفي عقود أخرى تم شراء آليات عسكرية من دول شرق أوربا وأيضاً بنوعيات رديئة وغير صالحة للعمل» [3]، وفي عام 2013 ذكر النائب (انذاك) بهاء الأعرجي رئيس هيأة النزاهة في البرلمان: «أنه قد أثبتت عينات فحص لجهاز كشف المتفجرات الذي تم شراؤه بعقود حكومية لصالح المؤسسة الامنية، أن الجهاز غير صالح لأعمال كشف المتفجرات وتم مخاطبة الوزارة بذلك، لكن الوزارة تجاهلت هذه المخاطبات وما زالت مستمرة في شراء هذا الجهاز، وان القضاء لم ينظر في الدعاوى الفسادية ويُرجع ذلك الى القول: «إن السبب

(1) الدائرة الاعلامية لمجلس النواب، تصريح النائب صباح الساعدي في 2011/9/11.

(2) عباس علي محمد، مصدر سابق، ص204.

(3) ماجد الصوري، الفساد الاداري والمالي: الاسباب والمظاهر، انترنت iraqiecnomists.net.

هو قرار سياسي فينظر في الدعاوى الصغيرة ويهمل الدعاوى الكبيرة في الفساد. [1]ويكشف رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي صورة جديدة من صور الفساد في هذه المنظومة فيصرح بوجود (50) الف جندي فضائي[2] في صفوف الجيش العراقي[3]. في حين يصرح وزير الدفاع خالد العبيدي: «أن أحد أسباب انهيار المؤسسة العسكرية في المعارك مع الارهاب هو تصريحات السياسيين، ويضيف أن الفساد وقلة الانضباط، والقيادات غير الكفؤة كان وراء سقوط المحافظات الغربية بيد داعش». [4] في حين يكشف النائب عادل النوري عن عقود شراء تمت في وزارة الدفاع في العام 2014 لشراء طائرات حربية من شركة ايرو فودي اس بيس الجيكية بمبلغ (166,172) مليون دولار أمريكي وبعدد (12) طائرة والتجهيز خلال (48) يوماً، وأهم ما يؤخذ على هذا العقد الاتي[5]:

- ان عقد الشراء تم على شراء طائرات مستعملة وليست جديدة.
- ان العقد وقع بدون تخصيصات، وهذا ما يرتب على الوزارة دفع مبالغ التأمينات الأولية.
- سعر الطائرة في العقد (13,847) مليون دولار أمريكي، وهي مستعملة اما سعر الطائرة الجديدة فيذكر النائب بعد اتصاله مع الشركة الأم كان (9,500) مليون دولار.

ان العقد وقع مع شركة ثانوية وليس مع الشركة الأم المصنعة لهذه الطائرات. ان هذه التلاعبات المالية تذكرنا بتصريحات النائبة ماجدة التميمي التي وضحت كيف تتم عمليات السرقة المالية عن طريق عقود وهمية، إذ تدفع (10%) من قيمة العقد ثم تنقض لجنة الشراء العقد تحت اي مبرر فتكون ال(10%) من حصة الجهة المستفيدة. إن الشراء الوهمي والاسلحة غير الصالحة للعمل، وبدون عتاد سبب في تغلغل الارهاب داخل الارض فبدل من أن تكون قوة عسكرية تدافع عن الحدود الخارجية لدولة العراق أضحى الجيش يدافع عن اسوار المحافظات العراقية من الداخل.

(1) النائب بهاء الأعرجي، قناة البغدادية الفضائية، ستوديو التاسعة، في 2013/4/4.

(2) الفضائي هو مصطلح أطلقه رئيس الوزراء (حيدر العبادي) لجنود وهميين في صفوف الجيش العراقي.

(3) «يوتيوب» رئيس الوزراء حيدر العبادي، تصريح له في مجلس النواب نشر في 2014/11/30.

(4) تصريح لوزير الدفاع العراقي في 2015/10/13، وكالة الانباء بريس، على الموقع .www.Irqressgency.com

(5) النائب عادل النوري، قناة البغدادية الفضائية، ستوديو التاسعة، في 2015/11/19.

المبحث الثالث

أزمة التوزيع في العراق بعد 2003

تعد عدالة التوزيع من المسائل الرئيسة والضرورية التي تكفل للدولة الاستقرار وللنظام السياسي الشرعية، وبخلافه فإن أزمة التوزيع قد تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار وبالتالي تضاؤل شرعية النظام السياسي، ويبدو أن هذه المسألة في العراق قد بدأت تؤثر سلباً في المجتمع، ولابد من وضع الحلول الناجعة للحد منها بإعادة النظر بتوزيع الثروة حتى تؤدي إلى الاستقرار، ولمعرفة خطوات التوزيع الاقتصادي في العراق لابد لنا من الرجوع إلى الوراء لملاحظة «تاريخ الاقتصاد العراقي»، ومعرفة الواقع الاقتصادي الذي مر به البلد ليتسنى المقارنة بين أوجه الانفاق التوزيعي في العراق.

المطلب الأول: الاقتصاد العراقي

خضع الاقتصاد العراقي ولحقب طويلة إلى الكيفيات السلطوية والتقديرات التي تسوقها رؤية الحكام القاصرة غالباً، في تسويق خطة اقتصادية أو نظرية رصينة تنهض بالواقع العراقي، وعليه يحاول الباحث عرض نبذة مختصرة عن الواقع الاقتصادي العراقي وخططه التنموية.

أولا: واقع الاقتصاد العراقي

قبل خمسينيات القرن الماضي كانت الصادرات الزراعية تحتل دوراً رئيساً في تفعيل النشاط الاقتصادي الداخلي في العراق وإعتماد خزينة الدولة، وحاجات ميزان المدفوعات عليها، وكانت الزراعة قد اكتسبت أهميتها منذ أواخر القرن التاسع عشر، وكانت الضريبة على الدخل والملكية الزراعية مورداً أساسياً في الميزانية العامة للدولة، وأدى ملاك الأراضي دوراً سياسياً كبيراً في تلك الحقبة عن طريق عضويتهم في البرلمان، وكذلك في الصراع الدائر بين أعضاء الطبقة السياسية، فكانوا يلجأون إلى شيوخ العشائر لإسناد مواقفهم في الصراع في ما بينهم، فظهرت الحاجة لهم من الناحية الاقتصادية كقطاع زراعي، ومن الناحية السياسية

كداعمين لهم فلم تكن الصناعة في ثلاثينيات القرن الماضي إلا وليدة ولم يكن انتاجها إلا موجهاً للاستهلاك المحلي[1]، ومع أن هناك عائدات نفطية إلى أنها كانت بنسب متدنية حتى نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، وتصاعدت عوائد النفط واكتسبت الدولة عن طريقها مورداً اقتصادياً كبيراً ومعه استقلالية سياسية، إن هذه الزيادة أو التصاعد في الموارد النفطية، تم بعد اتفاقية «تقاسم الأرباح» مع شركات النفط الأجنبية في بداية الخمسينيات، وجاءت الزيادة شبه مفاجئة من ناحية الحجم فكان لابد للنظام السياسي من إدارة هذا النظام الاقتصادي والإداري في حينه[2]، فتم إنشاء مجلس الأعمار إذ شرع قانون المجلس النيابي في 25 نيسان/ابريل 1950، وبمقترح من وزير المالية انذاك «عبد الكريم الازري»، إذ كانت بغداد مهددة بين حقبة وأخرى بالفيضانات المسببة للكثير من الكوارث، والخسائر الكبيرة في مشاريع الري وجميع المشاريع الأخرى [3]، فوضعت خطة اقتصادية عامة لتطوير موارد البلد ورفع مستوى معيشة السكان، ومن أجل إعداد برنامجه العام كُلف المجلس بالقيام بمسح عام لموارد البلد المستغلة وغير المستغلة، وإعطائها إلى الوزرات لغرض تنفيذها فبدأ مجلس الأعمار عمله عندما قاربت سنة 1950 على الانتهاء، وأنشأ لذلك خمس دوائر فنية هي «دائرة الري، والنقل، والصناعة، والزراعة، والإسكان»، وكانت للمجلس ميزانيته المنفصلة، التي تُعد استناداً الى العوائد النفطية، ولكن نظراً لزيادة عوائد النفط المالية نتيجة الاتفاق مع شركات النفط على مناصفة الأرباح في سنة 1952، وحاجة ميزانية الحكومة الاعتيادية إلى مزيد من التخصيصات نتيجة النفقات الجارية فقد خفضت نسبة العوائد المخصصة لمجلس الأعمار إلى (70 %) في العام 1950، كما خفضت هذه النسبة بعد ذلك إلى (50 %) في العام 1959 للتوسع في نفقات الحكومة الاعتيادية[4]، وكانت أول خطة وضعت بشكل مؤقت في العام 1958، ولمدة أربع أعوام، ومولت بما نسبته (94 %) من إيرادات النفط ثم وضعت الخطة الثانية في العام 1961 ولمدة اربعة سنوات أي الى العام 1965، وقد أعطت هذه الخطة اهتماما بالقطاع الصناعي الذي بلغت تخصيصاته(29 %) يليه قطاع المباني والإسكان

(1) علي مرزا، «الواقع والافاق الاقتصادية»، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين في يروت العام 2013، ص2.

(2) علي مرزا، مصدر سابق، ص3.

(3) عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي: فوضى تنموية ـ خيارات الانطلاق، الساقي، بغداد، 2012، ص20.

(4) محمد علي زيني، مصدر سابق، ص75.

بنسبة (25 %) ثم قطاع النقل والمواصلات بنسبة (24 %). [1] فأنشئ مشروع الثرثار في العام 1956، ومشروع بحيرة الحبانية في العام 1956، وكذلك مشروع سد وخزان دوكان الذي أنجز في العام 1959 وسد وخزان دربندخان في العام 1961، ولقد تم تفويض مجلس الأعمار ليكون مؤسسة كبرى مسؤولة عن وضع الأوليات إلى المشاريع الاستراتيجية، واعداد الوثائق والعطاءات، وكان مرتبطا بمجلس الوزراء.[2]

في العام 1958 صدر القانون رقم (30) للتخلص من الطبقة الاقطاعية وتفتيتها، وتوزيع الأراضي الكبيرة على صغار الفلاحين، لعدم إعطاء فرصة لضياع الجهود المبذولة في المشاريع المذكورة لمنفعة خاصة «الطبقة الاقطاعية» [3].

تم التركيز على قطاع الصناعة لأول مرة في الخطة الثانية، وعدّت هذه الخطة أحسن من سابقتها، «نظرا لاستهدافها نسبة نمو معينة على أمل مضاعفة الدخل بعد عشر سنوات، وبناءً على نسبة النمو المستهدفة، ونسبة رأس المال إلى الناتج، التي احتسبت بصورة بدائية، لمعرفة حجم الاستثمار المطلوب. لم يستمر العمل في هذه الخطة التنموية إلا ثلاثة عشر شهراً فتوقف العمل بها في العام 1963 أثر الانقلاب العسكري، وحلّ محل تلك الخطة منهاج مرحلي للسنوات (1963و 1964و 1965)، وعلى أثر هذا المنهاج انخفض الاستثمار وعلقت بعض المشاريع[4]. ثم وضعت الخطة الخمسية للمدة من العام 1965 الى العام 1970، وكانت نقطة البداية الفعلية لتبني نهج استراتيجية التوزيع الاقتصادي، ووضعت لها أهدافاً اقتصادية واجتماعية، وقد تضمنت تلك الأهداف زيادة معدل النمو السنوي في الدخل القومي لا يقل عن (8 %)، وتخفيض الاعتماد على النفط عن طريق زيادة حصة القطاعات السلعية غير النفطية في الناتج القومي، ولاسيما الزراعة والصناعة، والتي سعت الدولة إلى إنجاز معدل نمو سنوي قدره (7,5 %) و(12 %) على التوالي خلال مدة الخطة، وتحسين الإنتاجية عن طريق زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم، فسعت الخطة نحو التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية مع البلدان العربية، فبلغت التخصيصات المالية لهذه الخطة (821) مليون دينار،

(1) عباس مكي حمزة، التوزيع الاقتصادي: تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013، ص124.

(2) عبد الحسين العنبكي، مصدر سابق، ص21.

(3) عباس مكي حمزة، مصدر سابق، ص124.

(4) محمد علي زيني، مصدر سابق، ص79.

وكانت حصة الزراعة 19,1 %، والصناعة 26,2 % والنقل والمواصلات 14,5 %، والبناء والإسكان والخدمات الاجتماعية 32,1 %، برغم هذه التوسعات الانفاقية لكن هذه الخطة لم تمس المشكلة الرئيسة التي يعانيها الاقتصاد العراقي، مما انعكس على نسب التنفيذ التي بلغت (54 %) [1]. فظهرت مواطن ضعف كثيرة، فنسبة رأس المال إلى المنتج وقدرها 3,6 كانت غير حقيقية، وبموجب هذه النسبة تم احتساب الاحتياجات المالية الكلية للخطة، ومعدل النمو السنوي الذي استهدف للزراعة، وقدره (7,5 %) لم يكن واقعياً ولم تبرره معدلات النمو السابقة لهذا القطاع التي كانت صفراً، فلم تكن الخطة واعية للاستغلال الكافي للمعلومات الإحصائية ولا إلى الطرق الأصولية لتقييم المشاريع. [2] ثم جاءت الخطة القومية للتنمية إثر الانقلاب السياسي في العام 1968، ثم تلاه تأميم النفط في السبعينيات مما زاد في إيرادات الدولة من القطاع النفطي فبلغت (214) مليون دينار، واتجه نحو الزيادة ليبلغ 1,7 مليار دينار، وقد أسهمت الإيرادات النفطية في رفع الناتج المحلي للفرد وبنسبة (71,1 %) ـ (40 %)[3]. فخصصت لهذه الخطة مبلغ (1072,39) مليون دينار حصلت القطاعات منها على الاتي:، الزراعية (19,7)، والصناعة (19,8)، والتعدين والمقالع (14,4)، والكهرباء (2,5)، والنقل والمواصلات (13,9)، والتجارة والبنوك (3,0) والإسكان (15,0)، والخدمات(1,3)، وأنشطة أخرى (1,3) في المئة من المجموع، فكانت أهداف المنهاج الاستثماري تركز على المشاريع الاستخراجية، وحل مشكلة المواد الإنشائية والمواد الخام، وخصص لهذا البرنامج (1076) مليون دينار حصلت الصناعة منها على(41,6 %) بدل(19,8 %) السابقة. [4] ثم تلتها خطط تنموية ركزت على استثمار الموارد البشرية في مجالات التعليم والتدريب المهني، والخدمات الثقافية، والصحية، وتوفير ما يتطلبه تطبيق التعليم الإلزامي اعتبارا من العام 1978. [5] لقد حدثت زيادات في الإيرادات النفطية حيث أعدت خطة سميت بالخطة «الانفجارية»، التي اعدت في أواخر العام 1980 أثناء قيام الحرب العراقية الإيرانية، وتحت شعار «الحرب والتنمية»، ولكن بعد العام 1982 ظهر عجز البنك المركزي العراقي عند نفاذ العملة الأمريكية، وفي الوقت نفسه كانت العوائد النفطية تنحدر في أسعارها وانحدر الإنتاج والتصدير النفطي؛

(1) عباس مكي حمزة، مصدر سابق، ص125.

(2) محمد علي زيني، مصدر سابق، ص80.

(3) يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، الساقي، بغداد، 2012، ص59.

(4) محمد علي زيني، مصدر سابق، ص82.

(5) المصدر نفسه، ص83.

لذلك أهمل مشروع هذه الخطة وتحول منظور السياسة الاقتصادية إلى منظور قصير الأمد ينصرف إلى إدارة الموارد المالية بهدف إدامة ماكنة الحرب وفي ذات الوقت إدامة حد أدنى من الاستيرادات والنفقات العامة الجارية من «رواتب وأجور» ؛ لذا أصبح الموضوع الأهم لهذه السياسة هو «الميزانية العامة السنوية» [1]. فتحولت بنية الاقتصاد العراقي من دولة تحاول النهوض بالمستويات الإنتاجية المختلفة إلى دولة معتمدة اعتمادا كليا على النفط الخام المُصدر، وتحولت المصانع في أغلبها إلى مصانع الإنتاج العسكري لسد احتياجات الحرب فظهرت الطبقة السياسية المسيطرة وغير الكفوءة وغير الخاضعة إلى المحاسبة «طبقة بيروقراطية»، فتحول الاقتصاد العراقي إلى الاقتصاد الريعي النفطي. [2]، وتحت شعار «كل شيء من أجل المعركة» ابتلعت الموازنة العامة للدولة كامل إيرادات النفط (100 %) كما ابتلع الإنفاق العسكري والمهرجانات لتمجيد الطاغية، فضلاً عن المليارات التي صرفت في شراء الذمم في المحيط العربي والعالمي والإنفاق البذخي على الصور والتماثيل والقصور الرئاسية، فتراجعت الخدمات والمنافع العامة وظهر سخط الشعب جلياً، وعلم المواطنون إن الدولة قد فسخت العقد الذي أبرمته على نفسها وهو الأساس الذي تقام عليه سيادة الدولة وتحول المواطنين إلى رهان بيد عصابة تبذر خيراتهم وتبطش بهم وتعطيهم «فتات» من أجل العيش، فخلقت فجوة بين الدولة والجمهور ترتب عليها عداء بين الجمهور والمال العام الذي كان ينسب إلى السلطة فصار التطاول على المال العام ضرباً من الشجاعة لإستعادة الحق المسلوب. [3] وما يعرف بالسلب والنهب، إن سياسة التدمير المنظم للاقتصاد العراقي تركته السلطة يصل إلى أدنى مستوى له عبر سياسات اقتصادية حكومية خاطئة، ومن هذه السياسات: [4]

1 ـ سوء توجيه وتخصيص الموارد المالية عبر الإدارة المركزية للاقتصاد العراقي.

2 ـ خسارة مالية وبشرية لمليارات الدولارات عن طريق حروب مع دول الجوار، ووقوع العراق تحت طائلة العقوبات.

(1) علي مرزا، مصدر سابق، ص4.

(2) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، 2013، ص8.

(3) عبد الحسين العنبكي، مصدر سابق، ص26.

(4) حسن لطيف الزبيدي وعاطف لافي مزروك، حال التنمية البشرية في العراق سجل التدهور، مجلة المحور الاقتصادي، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد (4)، 2007، ص204.

3 ـ التوسع في القطاع العام برغم ضعفه، واعتماده على المنح من العائدات النفطية لتمويل نشاطه وإقامة الشركات العامة لأغراض الإنتاج الحربي، وإنكماش دور القطاع الخاص وإضعاف اسهامه في تطوير الاقتصاد العراقي.

4 ـ انخفاض القدرة الإنتاجية من خلال توجيه القوى العاملة إلى الأغراض الحربية.

5 ـ أثقال كاهل الاقتصاد العراقي بديون كبيرة لا يمكن للاقتصاد العراقي تحمل سدادها عن طريق إعتماد مشروع الدفع الأجل مقابل السلع والبضائع المستوردة، مما أدى إلى تقويض النظام المصرفي وإضعافه.

ومما لا شك فيه أن العراق ومنذ آب/اغسطس العام 1990، وحتى 20 أيار/مايس 2003، واجه ظروفا اقتصادية وسياسية قاسية وغير مسبوقة، ولقد تفاقمت في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة من مجلس الأمن الدولي مشكلات الاقتصاد العراقي، ومع وقف تصدير النفط العراقي أصبحت الدولة مواجهة بجدول أعمال كبير بدايته إعادة إعمار ما خربته الحرب وآخره إنجاز الوعود التنموية وإن كانت في مجملها فقط خطاب اقتصادي للدولة يقوم على مواجهة التآمر المزعوم على استقلال ووحدة العراق، وكل ذلك كان في ظل اختفاء موارده من النفط، واستمر حتى العام 1996 وهو العام الذي شهد توقيع اتفاق النفط مقابل الغذاء. أما بعد العقد الأخير من هذه الحقبة من تاريخ العراق الاقتصادي فيرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين عدم وجود استراتيجيين واضحة أو خطة تنموية اقتصادية بعد العام 2003 [1]. ولعل النقاط التالية توضح ما يمكن استخلاصه من آلية أو مؤسسية تكونت في رسم السياسات والتنسيق والمتابعة والتقييم في العراق بعد العام 2003: [2]

1 ـ لقد تأثرت الإدارة والسياسات الاقتصادية بالخطوط العامة للسياسات المقترحة في وثائق الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، عن العراق وبمساعدة هذه الجهات وجهات أجنبية أخرى رسمت سياسات واستراتيجيات عامة ظهرت بمجلدات لم يكن لها تأثير يذكر في سياسات الحكومة والإدارة الاقتصادية، فاستراتيجية التنمية الوطنية للاعوام 2005 ـ 2007، التي اعدت في وزارة التخطيط في منتصف العام 2005.

أما خطة التنمية الوطنية للاعوام 2010 ـ 2014، فوضعت من لدن جهة أجنبية (USAID)

(1) عباس مكي حمزة، مصدر سابق، ص128.

(2) علي مرزا، مصدر سابق، ص6 ـ 7.

مع مشاركة من الجانب الوطني في وزارة التخطيط، لذلك فهي وضعت سياسات عامة وغير مفصلة وبدون مشاريع استثمارية محددة فلم تكن هناك دراسة ميدانية.

2 ـ غياب سياسة اقتصادية واضحة في المجال الصناعي للدولة، التي نعني بها السياسة الصناعية، وتعني حزمة إصلاحات في القطاع الصناعي وبشكل واسع، فلحد الآن لا يبدو أن هناك اتفاقاً على نوع وإجراءات الحماية التي ينبغي اتباعها بعد إلغاء الحماية الكمية للصناعات بما في ذلك عدم الاتفاق على «قانون مناسب للتعرفة الجمركية وكذلك إجراءات الإسناد والحوافز، التي تقدم من القطاع الخاص إلى القطاع الصناعي».

3 ـ الفشل في التنسيق بين مراكز الوزارات، التي تتوزع إدارتها على الكتل السياسية (محاصصة طائفية)، إنعكس التناحر السياسي سلباً على الوزارات والتنسيق في ما بينها، كما يبدو أن اللجنة الاقتصادية في مكتب رئيس الوزراء هي لجنة وزراء بدون سكرتارية فنية واضحة المعالم، وتبدو اللجنة عاجزة عن التنسيق بين الوزارات، وبدلا من ذلك ترك مكتب رئيس الوزراء للتدخل المباشر بشؤون الوزارات، أما وزارة التخطيط فإنها عاجزة عن القيام بدورها الرئيس، وهو التنسيق بين الوزارات في مجال المشاريع الاستثمارية.

4 ـ أما في مجال المتابعة والإشراف والمساءلة، فتتعدد الجهات المتابعة، وتتناقض في ما بينها في الاعداد والمحاسبة. وفي ضوء ما تقدم ازداد عدد العاطلين عن العمل وتراجع مستوى الخدمات المقدمة وفي مقدمتها الكهرباء والماء وتفشي الفساد المالي وتدهور الأداء الاقتصادي في جميع القطاعات الإنتاجية في العراق. [1]

5 ـ شخصنة الانفاق العام فتكرست مفاهيم تقليدية للسلطة، وأدت إلى تسيس الانفاق العام، وتعزيز ميول السياسيين لطلب الريع، وقد انعكس ذلك على مناهج التخطيط المالي في البلد والاغراق فتبني مناهج تقليدية في اعداد الموازنة العامة القائمة على أساس القبول بعجز متنام في الموازنة دون اعتبار للأولويات الاستراتيجية الأمر الذي أبعد الموازنة العامة عن ترجمة أهداف السياسية الاقتصادية إلى واقع ملموس. [2]

مما سبق نلحظ من الموازنات المنفذة بعد عام 2003 وإلى هذا اليوم لم تصمم على مبادئ وأسس ترتقي إلى المعايير الدولية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي والمحددة

(1) عباس مكي حمزة، مصدر سابق، ص128.

(2) حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، الساقي، بغداد، 2013، ص78.

في أربعة محاور رئيسية وهي توفير المعلومات للجماهير، ووضوح الأدوار والمسؤوليات، وتحضير وتطبيق منفتح للموازنة وعدم كفاءة الأجهزة الرقابية وضمان الشفافية وكان من الأولى ان الحكومة تقوم بإصلاحات مالية ومؤسسية وبدرجات متفاوتة من أجل رفع كفاءة الأجهزة الإدارية والتنظيمية الموكل لها.

ثانيا: هيكلية الاقتصاد العراقي

إن الإطار العام لهيكلية الاقتصاد العراقي تتوزع في ثلاثة محاور اقتصادية هي: [1]

المحور الأول: (القطاعات السلعية) وتشمل قطاع الزراعة والصيد والغابات وقطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع الكهرباء والماء والغاز وقطاع التشييد.

المحور الثاني: (القطاعات التوزيعية) وتشمل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والمواصلات والتخزين وقطاع المؤسسات المالية والتأمين.

المحور الثالث: (القطاعات الخدمية) وتشمل قطاع الإسكان وقطاع الخدمات الحكومية (كالإدارة العامة والدفاع والأعمال الصحية والخدمات التربوية والطبية) وقطاع الخدمات الأخرى كالخدمات الاجتماعية والخدمات الشخصية المتعلقة بالتعليم والترفيه والتثقيف وخدمات التصليح والتنظيف، تـكوّن هذه القطاعات أو تشكل الناتج المحلي والإجمالي[2].
تكفلت الدولة في اصلاح الاقتصاد العراقي على وفق الاسس الاقتصادية الحديثة عن طريق استخدام الكفاءات لاستثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته؛[3]
لذا فان هيكلية الاقتصاد العراقي تتحقق عبر المحاور الاتية [4]: المحور الاول، **استثمار الموارد النفطية** لم يتم استثمار الموارد النفطية بشكلٍ أمثل بسبب ان النسبة الاكبر من ايرادات النفط العراقي ذهبت لتمويل الانفاق الاستهلاكي التشغيلي للحكومة وليس الى الاستثمار، وهذا خلاف للدستور الذي نصت فقراته المتعلقة بالثروة النفطية، بالتزام الحكومة في انتهاج برامج الاصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق واعتماد المعايير الاقتصادية في الانتاج والتوزيع والاستهلاك التي تضمن استثمار كل الموارد الاقتصادية واهمها النفطية.

(1) محمد علي زيني، مصدر سابق، ص102.
(2) عباس علي محمد، مصدر سابق، ص244.
(3) ينظر: نص المادة (25) من دستور العراق لعام 2005.
(4) عبد الحسين العنبكي، مصدر سابق، ص 159 ـ 160.

المحور الثاني، تنمية القطاع الخاص (خصخصة) لم يتحقق ايضا فما تزال الى يومنا هذا، اذ تزاحم الدولة ومؤسساتها، للقطاع الخاص وفي المجالات الاقتصادية كافة لتجعل من نفسها عاجزة عن توفير مستلزمات المستهلك، وهذا مخالف لما نص عليه الدستور إذ يطالب الدستور بتنمية القطاع الخاص وتقليل هيمنة القطاع الحكومي، كما يظهر عن طريق الية التوزيع الدستورية للإيرادات النفطية التي سوف تمكن العراقيين من الاستفادة القصوى من تخصيصات الايرادات النفطية لتظهر لهم على شكل بنى تحتية وخدمات صحية وتعليمية وترفيهية، ترفع من مستوى معيشة الفرد من جهة وتسهيلات مؤسساتية واصلاحات ادارية وبيئات استثمارية ملائمة تقلل كثيرا من الكلف الاستثمارية للقطاع الخاص، ليضمن له قدرة التنافس وتحقيق الارباح والعمل في مجالات انتاج لم يكن يستطيع الحصول عليها، وهذا ايضا ما نصت عليه المادة 23 من الدستور وبينته، في صون الملكية الخاصة ومنح المالك حق الانتفاع بها واستغلالها وعدم جواز نزعها الا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل، وهو عكس ما عملت عليه الحكومات السابقة والحالية عبر مصادرة املاك الغير بغير ذنب أو عبر استثمارها من لدن حاشيتهم[1]. المحور الاخير، تنويع مصادر الانتاج في الاقتصاد وهو ايضا لم يحصل بل تراجعت اسهامات القطاعات الاخرى (غير النفطية) في الناتج المحلي الاجمالي، بينما استوجب الدستور توزيع الموارد النفطية لتنمية القطاعات الاقتصادية الثلاثة التي تعد هيكلية الاقتصاد العراقي بما يضمن الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي وتوزيع مصادر التمويل. اجمالا نوضح ان الدولة (الحكومة) لم تكن تعنى في استثمار الموارد النفطية لتنمية هيكلية القطاعات الاقتصادية الاخرى، كما وانها لم تعط الفرصة الكاملة لتجارة حرة فعند تسلم مجلس الحكم اصدر امراً مايزال الى اليوم يعمل به، وينص على: (يمنع بموجبه تصدير اية مواد اولية او مصنعة خارج العراق عدا النفط ومشتقاته)، مما اعطى فرصة ليكون العراق بلداً مستورداً وليس مصدراً.

المطلب الثاني: واقع التوزيع الاقتصادي

أولا: التموين الغذائي

تعد برامج التوزيع الغذائي أو ما يسمى بنظم التموين من البرامج المهمة التي تلجأ إليها

(1) فنلحظ بعد عام 2003 استغلت النخب السياسية والحاكمة العديد من المباني الحكومية لمؤسساتها الشخصية وبما فيها القصور الرئاسية للنظام السابق.

دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية لتجاوز النقص في الامدادات الغذائية في حالة وقوعها في أزمات مثل «الكوارث الطبيعية أو الحروب أو العقوبات الاقتصادية الأممية»، ثم يجري الاستغناء عنها عند الاكتفاء أو زوال الطارئ. [1] والغاية هو سد النقص في المواد الغذائية وتسيير الأمور نحو الأمن خوفا من حصول مجاعة للكثير من الأفراد، و«المعروف أنه عندما تصبح المواد الغذائية نادرة ويسود التوزيع غير العادل لما هو متوافر منها فإن مستويات الأسعار تبدأ في التصاعد يوما بعد يوم، وبالتالي قد تصل الدولة الى الإنهيار أمام هذه الأزمة.[2] يدرج نظام توزيع الحصص الغذائية أو ما يصطلح بـ«تقنين الغذاء ضمن برامج الدعم غير المباشر الذي تقوم به الحكومات بمختلف أنظمتها السياسية والاقتصادية في الظروف التي مر ذكرها فيكون على نوعين:[3]

1 ـ يتمثل في نظام التوزيع الجزئي الذي يستهدف شرائح معينة من المجتمع كشريحة الفقراء وشريحة صغار الموظفين أو غيرهم.

2 ـ يتمثل بنظام التوزيع الشامل أو نظام التوزيع العام وهو ما يهمنا هنا، ويعرف بأنه «النظام الذي يتم بموجبه تقديم سلع غذائية أساسية محددة إلى جميع أفراد المجتمع بأسعار تقل عن أسعارها السائدة في السوق، وتتحمل الحكومة فارق الأسعار وهذا يتم ضمن خطة الأزمات».

والعراق الذي شهد عدة أزمات سياسية واقتصادية ومنذ اليوم الأول لنشؤء الدولة فكان لابد لها من تطبيق نظام البطاقة الغذائية ولمراحل زمنية متعددة فقد استعملت أول مرة إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية في العام (1939) وبما أن العراق دولة مستقلة رسميا إلا أنها كانت تعتمد في سياستها الاسترضائية إلى بريطانيا وبالتالي فهي كانت تميل إلى دول المحور فأوجب عليها الاسهام في دعم بريطانيا عن طريق فتح باب الاسهام في المجهود الحربي للحلفاء منذ دخولهم الحرب وبعد توسع نطاقها، تحملت الحكومة العراقية تكاليف عالية كانت السبب في خلق أزمة اقتصادية، فأصدرت الحكومة العراقية قانونا يقضي بتنظيم الحياة

(1) سعود جايد مشكور وآخرون، نموذج مقترح لتحسين نظام التموين الغذائي في العراق (دراسة ميدانية عن البطاقة التموينية)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (7)، 2014، ص89.

(2) خليل إسماعيل إبراهيم، أثار تطورات البطاقة التموينية على أسعار المواد الغذائية خلال المدة (1999ـ 2010)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد (23)، ص7.

(3) سعود جايد مشكور وآخرون، مصدر سابق، ص91.

الاقتصادية لمواجهة الأزمة، وعلى إثر ذلك حصلت تظاهرات عدة احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية السيئة. [1] فتضمن التموين مواد غذائية وأقمشة وزعت عن طريق دفتر يسمى بـ«الدفتر التمويني». [2]

واستعملت في العام 1941 إثر قيام حركة رشيد علي الكيلاني، وهروب الوصي على العرش الأمير عبد الإله، تأثرت التجارة الخارجية مرة أخرى مما استوجب الرجوع لاعتماد الدفتر التمويني في العام 1942 في بغداد أولا ثم سائر المدن العراقية فوزع السكر والشاي والقهوة والأقمشة القطنية الخام والأبيض والأسمر والطحين. [3] وفي أعقاب السياسية العراقية السابقة ودخول العراق في حرب مع الجارة الكويت فرضت على العراق عقوبات اقتصادية في العام 1990، ولتأمين الاحتياجات الغذائية وفرت البطاقة التموينية لاستهلاك الأسر العراقية سلعاً غذائية تكون القاعدة الأساسية لتغذية الإنسان، ولقد تحول نظام البطاقة التموينية ليكون الموجه الأساس في حركة أسعار الكثير من السلع الغذائية، فعدم توافر السلعة سوف يؤدي إلى ارتفاع سعرها في السوق، فحرصت الحكومة على الالتزام بتوفير جميع مفردات البطاقة التموينية التي توزع شهريا وبعدد سعرات حرارية تبلغ (2150) سعرة لكل شخص يومياً، وبكلفة رمزية تصل الى حوالي (757) دينار عراقي عن كل عائلة وبما يعادل(0.64) دولار، واعدت وزارة التجارة (55580) وكيل معتمد يقوم بتوزيع مفردات البطاقة التي كانت مدرجة في داخلها وعلى شكل كابونات يستقطعها الوكيل وكانوا منتشرين في انحاء العراق، ثم كلفت الأجهزة الرقابية لمراقبة هذه العملية لضمان عدم تلاعب الوكلاء بمفردات البطاقة التموينية[4]. والجدول رقم (8) يوضح حصة كل فرد يومياً من البطاقة التموينية وقيمة سعراتها الحرارية.

(1) خليل إسماعيل إبراهيم، مصدر سابق، ص9.

(2) سعود جايد مشكور وآخرون، مصدر سابق، ص93.

(3) خليل إسماعيل إبراهيم، مصدر سابق، ص10.

(4) سهام كامل محمد وآخرون، واقع البطاقة التموينية وتأثيرها في الأمن الغذائي للمستهلك، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العدد (2) جامعة بغداد، 2014، ص93.

الجدول رقم (8)

يوضح مفردات السلعة الغذائية

المادة الغذائية	حصة الفرد الشهري	حصة الفرد اليومية (غرام)	عدد السعرات الحرارية
طحين	9	300	1065
رز	3	100	363
سكر	2	66.7	257
شاي	0,2	6.7	23
زيت	1,25	41,7	368
بقوليات	0,25	8,3	29
حليب كبار	0,25	8.3	42
الإجمالي	15.95	531.7	2147

المصدر: خليل اسماعيل ابراهيم، ص94.

برغم نجاح هذه التجربة التي استمرت لأعوام عدة فإن الفساد المالي امتدت يده ليقتطع قوت الشعب، ففي العام 1994، تم تخفيض كميات من المواد الغذائية، التي يحصل عليها المواطن فبلغ التخفيض إلى نحو (1150) سعرة حرارية من نصيب الفرد في اليوم، وعجزت الدولة عن توفير الطلب على الغذاء، الذي كان يتم في إشراف عام من لدن فريق خاص تابع إلى الأمم المتحدة. [1]

بعد عام 2003، استمرت الحكومات العراقية بالعمل بنظام البطاقة التموينية وكان أبناء العراق ينظرون إلى تطوير العمل في هذا البرنامج، الذي شكل صدمة في ما بعد لعدم توفير المفردات التي كانت تعدها وزارة التجارة قبل العام 2003، ولاسيما إن أغلب المفردات التي وزعت بعد العام 2003، كانت موجودة في المخازن العراقية التي لم تتعرض إلى (السلب والنهب)، والأسوأ هو حالات التلاعب في أساليب التعاقد والتوزيع، في توفير مفردات البطاقة التموينية، فبعد عام 2005 حاولت الحكومة سد العجز في توفير البطاقة التموينية عن طريق دفع مبالغ مالية إلى المواطنين مما دفع المواطنين بالتوجه إلى المصارف. إن زخم المواطنين على المصارف أظهر عجز هذه المنظومة عن توفير المبالغ إلى المواطنين، وانتشار الفساد المالي في أغلب مصارف العراق كما تم الاستغناء عن عدد من المواد الأساسية مثل المساحيق،

(1) احمد عمر الراوي، الأمن الغذائي في العراق... التحديات والأفاق المستقبلية، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد (14)، بغداد، 2009، ص92.

والشاي، والبقوليات، وبحجة عدم توافر كفاية الأموال المخصصة للبطاقة ضمن الموازنة العامة فاستقرت المواد الموزعة على أربع مفردات وهي الطحين، وبكمية 9 كيلوغرام، والرز وبكمية(3) كيلوغرام، والسكر وبكمية (2) كيلوغرام، وزيوت، وبكمية(1,250) كيلوغرام.[1] في حين شهد العراق خلال الاعوام من 2003 الى2008 زيادة مستمرة في أسعار مجموع المواد الغذائية، وكان عام 2006 عام انطلاق الارتفاع الحاد في المواد الأساسية، التي يعني الفرد في استهلاكها فان المواطن العادي يحتاج في اليوم إلى(2635) سعرة حرارية موزعة على المواد الأساسية في غذاءه اليومي في حين لم تستطع الدولة تأمين أكثر من (2580) سعرة حرارية في العام 2007، ومع الزيادة في انخفاض المستوى الرقابي للسلع الموزعة في البطاقة التموينية فعمل المواطن على تعويض هذه السعرات بشراء السلع من البقوليات، والأرز، والطحين، والسكر[2] من الأسواق المحلية وبالأسعار التجارية[3]. وهذا بالتالي سوف يدفع الفرد إلى انفاق المزيد من الأموال من أجل سد احتياجاته من المستلزمات الغذائية.

لقد تفاقمت مشكلة الغذاء والبطاقة التموينية مقابل عجز الدولة عن توفير مفرداتها مما دعى إلى المطالبة في إلغائها وتحويل مفرداتها إلى مجالس المحافظات لتوفيرها وفي غياب كامل عن الإشراف الأممي اطلقت وزارة التجارة القرار رقم (1646) في العام 2009 الذي يقضي بحجب البطاقة التموينية عن العوائل التي يزيد راتب الأسرة فيها عن (1,500,000) دينار عراقي، ولم تضع آليات لتنفيذه، لقد فشلت الحكومات المتعاقبة في توفير التوزيع الاسترضائي لمفردات الحصة التموينية منذ العام 2005 وإلى يومنا هذا. [4] وبالتالي كانت هناك فجوة بين المواطن والنخب الحاكمة.

(1) سعود جايد مشكور وآخرون، مصدر سابق، ص94.

(2) يشهد الباحث والكثير من أبناء العراق إن الحصة التموينية غير متوفرة، ولا يوجد فيها مفردات غذائية وإن حصة المواطن من الرز غير صالحة للاستعمال، وكشف النائب صباح الساعدي في جلسة الاستجواب الاولى لوزير التجارة (انذاك) فلاح السوداني أن الوزارة قد استوردت كمية من السكر من شركة الرابحة البريطانية غير صالح للاستهلاك البشري، وتم توزيعه على محافظات العراق وبسعر (500) دولار للطن الواحد. اما بخصوص الكميات المتبقية فتم بيعها إلى وزارة الصناعة وبسعر(100000) دينار للطن الواحد. ولا يعلم الباحث هل أن وزارة الصناعة من غير بلد أم من البلد نفسه، كما كشف النائب الساعدي عن رغيف خبز تم شراؤه من احد المخابز العراقية فعرضه تحت قبة البرلمان ليقول: «هذا الرغيف لا يطعم إلى الحيوانات وليس إلى العراقيين».

(3) خليل إسماعيل إبراهيم، مصدر سابق، ص17.

(4) سعود جايد مشكور وآخرون، مصدر سابق، ص94.

ثانياً: شبكة الحماية الاجتماعية

تم شمول العاطلين عن العمل بشبكة الرعاية الاجتماعية ولرعاية أسرهم المعدومة أو ذات الدخل المنخفض، أما إذا كان غير معيل فإن هذا العاطل يمكنه الاستفادة من خدمات الشبكة كتدريب مهني، فتم فتح ورشات متخصصة لأجل تأهيل المواطنين، الذين لم تتاح لهم فرص إكمال الدراسة المهنية، لاسيمابعد أن تم تحديد نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر «بمليون أسرة» فتم منح راتب الإعانة إذ خصص مبلغ (500) مليار دينار عراقي العام 2005، وقد تأسس قسم شبكة الحماية الاجتماعية في دائرة الرعاية الاجتماعية وفي العام 2007، تم الانشطار في هذا القسم فاستحدثت دائرة ذوي الاحتياجات الخاصة، وبذلك أصبحت دائرة الرعاية الاجتماعية تهتم بمشروع شبكة الحماية الاجتماعية، وتعني لدعم الأسر المعدومة الدخل وذات الدخل المنخفض. [1] وفي عام 2014 تم تشريع القانون رقم (11) والخاص في الحماية الاجتماعية، تضمن الفصل الأول منه شروحات للفئات التي تسري عليها مواد القانون من الأسر والأفراد، وأضاف الفصل الثاني شرح لتشكيلة هيأة الحماية أما الفصل الثالث فتضمن الإعانات النقدية والخدمات الاجتماعية التي تحدد المشمولين بأحكام القانون أما الفصل الرابع فتضمن مصادر تمويل هذه الهيئة وحددت من الموازنة العامة الاتحادية للدولة والإعانات الهبات على وفق القانون، أما الأسر المشمولة بالمبالغ النقدية، فالأسرة التي تتكون من فرد واحد يكون المبلغ (105) ألف دينار، وفردين(315) ألف دينار، أما الأسرة المتكونة من ثلاث أفراد أو أكثر فيكون (420) ألف دينار، وشمل هذا القانون حتى الأسر الفلسطينية المقيمة في العراق منذ العام 1948 [2]. وفي تصريح للمتحدث باسم وزارة التخطيط «عبد الزهرة الصنداوي» قال فيه: «إن آخر مسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء في الوزارة هو في نهاية العام 2014، والذي وصل فيه مستوى الفقر إلى (30 %)، ولأسباب عدة منها ما يتعلق بنزوح العوائل من محافظات الشمال والغربية جراء عدم الاستقرار في مناطقهم، الذي يتجاوز عددهم(2) مليون نازح، وفي الوقت نفسه أكد على المستوى هو في التدرج نحو الأعلى وعدم العمل في قانون رقم(11) لعام 2014 [3]. وهذا يوضح مقدار الهدر في الأموال المخصصة مقارنة في مستوى تطبيق هذا القانون،

(1) حسناء ناصر إبراهيم ووصال عبد الله حسين، واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق وأثرها في حماية المستهلك، مجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، العدد (2)، 2009، ص114.

(2) جريدة الوقائع العراقية، بغداد، العدد (4316) القانون رقم (11) لسنة 2014 في 3/24ـ/2014.

(3) صوت العراق، التخطيط تضع دراسة جديدة لاحتساب مستوى الفقر، انترنت Sotalirg.com/mobileـ news.php.

ويعد من أسمى قوانين التوزيع المالي، وعلى لسان أكثر فلاسفة الاقتصاد في حين نلحظ العجز في توفير أمان ريعي لذوي الدخل المحدود وزيادة متدرجة نحو الأعلى في مستوى الفقر مما يؤكد الفساد المالي وضياع الأموال المخصصة لهذا القطاع.

ثالثاً: خدمات البنى التحتية

1 ـ القطاع الصحي:

لقد تعرضت الكثير من المستشفيات قبل عام 2003 إلى أضرار كبيرة والى القصف في حرب الخليج الثانية وبعد عام 2003 تضرر هذا القطاع الخدمي من جراء أعمال السلب والنهب فبلغ عددالمستشفيات المتضررة حوالي (20) مستشفى و(38) مركزا صحيا[1]. اما حالات الإعمار التي شهدها هذا القطاع الخدمي فبلغت في العام 2011 إلى (327) مستشفى حكومياً، مع مراعاة أن هذه المستشفيات غير كافية مقارنة بعدد السكان، ففي العام 2008 توجه (1,443,212) مواطن إلى المستشفيات والمراكز الصحية، و(1,382,553) في العام 2010، وتم تدرج الانخفاض فيما بعد ليصل (101951) في العام 2011، وذلك بسبب إنشاء مستشفيات أهلية كثيرة وأيضا حكومية أسهمت في تخفيف الضغط على المستشفيات العامة. كما حاولت وزارة الصحة توسيع عدد الأسرة في معظم المستشفيات برغم رداءة الخدمات فيها، وتفاقم حالات الفساد المالي، إذ وصل إلى (43086) في العام 2011 عما كان عليه في العام 1990 وبعدد (31227)، كما زيدت العيادات الطبية الشعبية بواقع (343) في العام 2011[2].

يعد الوضع الصحي في العراق واحدا من أسوأ الأوضاع في المنطقة وقد ظهرت المؤشرات في السنوات الماضية، وهذا العام ايضاً يعاني هذا القطاع المهم من تدهور كبير في المستوى الصحي عما كان عليه سابقا.[3] مما دعا الى هجرة المرضى للعلاج خارج العراق، وتحت

(1) عبد الجاسم عباس علي الله، اشكالية التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين اختيار المنهج الفكري وتطبيق آليات التحول نحو اقتصاد السوق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2012، ص101.

(2) آية محمد علي عباس، التحليل الاقتصادي للعلاقة بين عرض خدمات البنى التحتية وعملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2015، ص85.

(3) حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري، الإرهاب وأثاره في التنمية البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والدولية، السنة (9)، العدد (29)، 2013، ص237.

شعار (لتقديم خدمات صحية متميزة للمواطنين)، أطلقت وزارة الصحة تسعيرة جديدة لعام 2016 لسد العجز في موازنة وزارتها التي أضافت عبء جديد على الطبقة الاجتماعية الفقيرة واصحاب الدخل المحدودة فبلغ سعر التذكرة الدخول الى المستشفى العام مبلغ، (3000.د بعد ان كان 500.د، وسعر الأشعة 5000.د، بعد أن كان مجانا وتحليل الطبي الواحد 2000.د، بعد ان كان يأخذ للمريض بالمجان، اما المستشفيات التخصصية للأطفال فان تذكرة دخول الطفل المريض 10000.د، والمرافق له يدفع 10000.د) وأيضا لم يسلم الموظف في الصحة من هذه الجبايات الجديدة فيستحصل (0 300.د، من الموظف الذي يقدم طلب اجازة عادية و5000.د، من طالب أجازة مرضية) وخصم من راتبه (10 % موزع على 7 % لأعمار الرمادي،2.5 % الى الارامل والمطلقات، والباقي الى الحشد الشعبي الذي يدافع عن العراق).

2 ـ خدمات مشاريع المياه والصرف الصحي

من أهم المشاريع الخدمية بعد الصحة هو سحب المياه من مصادرها المختلفة من منابعها مرورا بتنقيتها وتعقيمها، ومن ثم إيصالها إلى محطات الضخ للمدن، والمسؤول في ذلك هي مجموعة من المحطات المترابطة التي تسمى (المشروع المائي) أما في القرى والأرياف فيتم ذلك عن طريق (المجمعات المائية)، ولقد عانى هذا القطاع إهمالاً نتيجة ظروف الحصار الاقتصادي الذي أصاب العراق في عام 1991، ويتم تجهيز الماء من لدن وزارة البلديات سابقاً، وبواقع خدمة إلى (14) محافظة فضلاً عن الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة بغداد، وأن عدد السكان المستفيدين من هذه الخدمة يبلغ (22) مليون نسمة. أما المشاريع العاملة وبطاقة إنتاجية مختلفة فلقد بلغت (245) إضافة إلى (2128) وحدة ماء مجمعة وبطاقة إنتاجية مختلفة كما تقدر كميات الماء المنتج يوميا حوالي (7,2)مليون م3 يوميا، وإن الحاجة تبلغ (9,8) مليون م3، أما مقدار الشحة حاليا فتبلغ حوالي (2,6) مليون م3 يوميا فتكون نسبة الشحة تشكل (23 %) ونسبة المحرومين من السكان تبلغ (77 %) وكما موضح في الجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)

الطاقات التصميمية لمشاريع الماء والمجمعات المائية في العراق عدا مدينة بغداد من عام 2004 ـ 2008

تفاصيل سنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الطاقة التصميمية	6626324	6674633	6719250	8415905	9075560
الطاقة المتاحة	6427534	6473894	6517672	8303317	8859261
الطاقة فعلية	1715544.9	1714531.8	178865206	2569267.5	2671807.7
نسبة الشحة الحضر	%24	%23	%20	%16	%10
نسبة الشحة الريف	%44	%43	%42	%40	%36
نسبة الشحة الإجمالية	%34	%33	%31	%28	%23

المصدر: وزارة البلديات والأشغال العامة/المديرية العامة للماء

شملت الاستراتيجية الوطنية للاعوام (2007 ـ 2010) جميع مناطق العراق بخدمات الماء الصالح للشرب تحقيقا لأهداف وثيقة العهد الدولي، فقد خصصت الخطة الخمسية لسنة (2010 ـ 2014) المقترحة إنشاء (92) مشروع في المحافظات كافة وبكلفة مقدرة (4356000) مليون دينار، في حين أن نوعية الحياة لا تطابق المواصفات العالمية ـ أما خدمات الصرف الصحي فكانت وما تزال دون المستوى المطلوب فلغاية العام 2005 كانت هناك (38) محطة معالجة مركزية، و(24) وحدة معالجة صغيرة لمياه المجاري، و(14) محطة معالجة مركزية فقط، وأن(31,6 %) من محطات المعالجة عاملة وبالنسبة نفسها بشكل جزئي في حين أن (36,8 %) وحدات معالجة عاطلة عن العمل، أما السكان المخدومون بالصرف الصحي فبلغ في العام 2011 ما نسبته (96,1 %) حضر، و(88,4 %) أرياف في حين قد أغرقت أغلب محافظات العراق في أمطار بسيطة في شتاء عام [1]2012. ويبرر أمين بغداد السابق ذلك بالقول: «إن سبب غرق بغداد بعد هطول الامطار وجود في الانبوب الرئيسي لصرف مياه الامطار حجر بوزن 150 كيلوغرام وضع في المجرى الرئيسي لسد صرف مياه الامطار» [2]، وفي بدايات عام 2015 انتشرت الكوليرا في أغلب محافظات العراق، ووصلت حالات الاصابة بهذا المرض إلى أكثر من (500) حالة والسبب هو سوء تصفية المياه الصالحة للشرب.

(1) آية محمد علي عباس، مصدر سابق، ص100.

(2) عن استجواب أمين بغداد السيد نعيم عبوب، ستوديو التاسعة، قناة البغدادية الفضائية في 2013/11/20.

رابعاً: الوقود المستهلك محلياً

عملت الدولة العراقية منذ نشؤها، وبعبارة ادق منذ زيادة ميزانية الدولة بسبب اكتشاف النفط واستخراجه، الى حماية المواطن الذي يعيش في كنفها من خلال سياسات دعم اسعار(المشتقات النفطية والغاز)، وهذا يتم عبر دور الدولة في تقديم دعم حكومي لهذه المنتجات وبأسعار تكاد تكون أجزاء من تكاليف الانتاج الاجمالية، والهدف هو «تيسير سبل العيش للشريحة الأوسع من ذوي الدخل المنخفض والفقراء لتساعدهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وبلوغ الأمن، والذي سيزيد بدوره من مشاركة الجميع في تنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء»[1].

بعد العام 2005 نص الدستور العراقي في المادة (111)على ان «النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كافة الاقاليم والمحافظات»، وهذا يعني أن النفط العراقي هو ملك للعراقيين.[2] فتم تخصيص مبلغ (12) ترليون دينار (بما يعادل 8 مليار دولار)، لعام 2005 لأجمالي الانفاق العام لموازنة العام 2005 وبنسبة (24%) خصصت لدعم المشتقات ألنفطية المنتجة محلياً والمستوردة من الخارج،[3] لسد طلب الاستهلاك اليومي فبلغت حصة الفرد العراقي لما يناله من الدعم حكومي إنفاقاً على المشتقات النفطية بواقع (477 الف دينار).[4]

لكن مع جملة التحديات التي واجهها البلد بمقابل تراجع حكومي واضح في ضبط عمليات التهريب (للمشتقات النفطية) التي أثقلت كاهل الدولة، فبلغ مقدار ما يهرب الى السوق السوداء ما قيمته (مليار دولار سنويا، وبصافي أرباح بلغت (800) مليون دولار، ومع قدم الصناعة الاستخراجية تكنلوجياً وضعف الصيانة لإدامة عمليات التكرير، أضافة الى أعمال التخريب، وعدم وجود برنامج لترشيد الاستهلاك مما دعى الحكومة الى التراجع في برنامجها لدعم هذه الخدمة، وبصورة علنية ولاسيما بعد مؤتمر نادي باريس حول مديونية العراق. [5]

التزم العراق بتعهداته الدولية امام صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات الدولية برفع

(1) عباس علي محمد،مصدر سابق،ص 232.

(2) نقلا عن: عبد الحسين العنبكي، مصدر سابق، ص 151.

(3) كمال البصري، اصلاح اسعار المشتقات النفطية:لمصلحة من؟، في مجموعة باحثين،ندوة اصلاح اسعار المشتقات النفطية 10 كانون الاول 2005، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي، ص 10.

(4) المصدر نفسه، ص 16.

(5) حسن لطيف كاظم الزبيدي، النفط ودوره في بناء العراق: رؤية مستقبلية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد (4)، 2007، ص 179 ـ 181.

الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية، وتحرير السوق العراقي من اية قيود او تنظيمات تؤثر في آلية العرض أو الطلب، وقد قبل العراق هذه الالتزامات وتعهد بتنفيذها في موازنة العام (2006)، مقابل اطفاء مبلغ (120) مليار دولار وهو ما يسمى بفلسفة الاقتصاد الجديد (الحر).[1]

مما تقدم نستطيع القول ان الدولة لم تستطع ان تقدم الدعم الحكومي لأسعار (الضريبة السالبة)، الذي قد أفرغ من مضمونه واهدافه الحقيقية منذ سنوات طويلة، فضلاً عن ضعف قدرتها على مواجهة اعمال التهريب المنظم لهذا المنتوج الأمر الذي دفع الدولة الى رفع أسعارها اولا ثم العمل على إطفاء بعض الديون التي بذمة الحكومة السابقة والتي استقطعت من قوت المواطن ثانيا، فأثقلت الدولة كاهل المستهلك العراقي الذي اخذ يدفع أعباء اضافية من دخله الفردي ولاسيما مع ارتفاع الاسعار بصورة عامة، وعدم توفر الامان والاستقرار، وبعد التراجع العام في مستوى اسعار النفط عالمياَ، وعمل اغلب دول العالم على التراجع في اسعار انتاج المشتقات النفطية الا ان العراق مازال باقي على الاسعار نفسها التي حسبت على نسبة سعر برميل النفط لأعوام كانت فيها الاسعار قمة الارتفاع.

فتكون الصورة الحقيقية للحكومة هي المهيمنة على القطاع النفطي فقد حددت الأسعار التي تريدها دون النظر إلى المواطن الفقير صاحب الدخل المحدود، في حين تستطيع الدولة أن تؤمن الحدود من المهربين وتدعم القطاع النفطي، والحد من الفساد المالي فيه، وفي الوقت نفسه لم تكن بقية القطاعات الخدمية أسعد حظا من القطاع النفطي مثل قطاع الكهرباء والتعليم فالأنفاق عالي بمقابل تدني في مستوى الخدمات[2]، وبذلك عجزت النخبة السياسية في إدارة موارد العراق وعدم استغلالها استغلالاً أمثل، والاستثمار المناسب، فلم تعمل السلطة التنفيذية على تنمية الموارد المحلية في القطاع الصناعي والزراعي والتجاري والسياحي فأنتج دولة عجوز هرمة تعتش على ريع الموارد النفطية والاقتراض من (الدول المانحة للقروض)، مقابل دفع فوائد عالية الكلفة يتحمل عبئها الاجيال القادمة وكذلك الحصول على المساعدات، كما أن من السلبيات هي أن هناك بعض الوزارات بحاجة إلى اختصاص علمي وليس اختصاص سياسي وبالتالي نلحظ اعلان وزير المالية، ووزير التخطيط الحاليين قدموا طلب إلى البرلمان

(1) ابراهيم موسى الورد، الاثار الاقتصادية والاجتماعية الدعم عن اسعار المشتقات النفطية، انترنيت..www .siironline.org

(2) ينظر محمد علي زيني، مصدر سابق، ص262.

لإعادة برنامج موازنة عام 2016 لإجراء التعديلات عليه مرة اخرى وهو صورة من صور الا انجاز في الاعداد المسبق للموازنة، ويلفت نظر الباحث إلى أن هناك ثلاث محافظات محتلة من لدن الارهاب وهي الموصل، وتكريت، والأنبار، لكن صرفت الأموال المخصصة لهذه المحافظات في السنوات 2013و2014و2015و2016 والسؤال من استلم هذه الأموال وأين صرفت؟. ونقتبس قول وائل عبد اللطيف في ذلك «غرق العراق في الفساد ومياه الامطار».

خامساً: الأبعاد الاجتماعية المترتبة على البنية الاقتصادية

ان تبني الاقتصاد العراقي الفكر الاشتراكي القائم على آلية التخطيط المركزي كوسيلة حاسمة في توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المتعددة عن طريق إعطاء الدولة الدور الحاسم في رسم السياسات الاقتصادية والتوزيع والإنتاج، لم يعطِ الحوافز الشخصية أي دور في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، الامر الذي انعكس على تراجع كل مؤشرات التنمية الاقتصادية عبر توجيه الموارد وإسرافها في غير مجالها الإنتاجي. [1]وهذا وقعت به الحكومات المتعاقبة منذ العام 2003، فبرغم غزارة الإيرادات النفطية لكن ثمة تراجعاً في مستوى الخدمات العامة للبلد مما انعكس على واقع المستوى الفردي للخدمة، وأفضى ذلك إلى:

1 ـ الفقر والبطالة:

يعرف الفقر انه «الحرمان النسبي» لفئة معينة او طبقة اجتماعية معينة، فلا يمكن معرفة تعريف الفقر الامن خلال طلب الحاجة وعدم القدرة على تحقيقها وهذه الحاجات مختلفة ومنها (المأكل ,او الملبس، او المسكن،..ألخ) وهناك مظهران رئيسيان لتمييز الفقر هما مستوى المعيشة وذلك يتم عبر استهلاك الفرد لسلع محددة، وللأخير الحق في الحصول على حد ادنى من الموارد وهو الدخل.[2] اما البطالة فبمفهومها العام هي تتمثل في الافراد الذين يتجاوز عمرهم سناً معيناً ولا يعملون وبرغم انهم قادرون على العمل فهم يواظبون عن البحث عن عمل وبصورة جيدة ومستمرة ولكن لا يحصلون عليه وهذا يتم عن طريق افراد ينتمون الى مجتمع معين وبحقبة زمنية محددة.[3] يرتبط هذان المفهومان معا، فكلما اخذ

(1) عبد الجاسم عباس علي الله، مصدر سابق، ص94.

(2) قطوش سامية، معضلة الفقر: اثارها ومظاهرها،جامعة الجزائر. انترنيت/https:llgroups.google.com forum.

(3) نقلا عن: بن منصور عبدالله، معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار الوقف إشارة الى الاستثمار الوقفي في الجزائر، الجزائر. أنترنيت.www.iefpedia.co

مستوى مؤشر البطالة بالازدياد زاد مؤشر الفقر والعكس صحيح، فيشكل كلاهما تحديا كبيرا للتنمية البشرية في العراق، إن من الاسباب الهيكلية للبطالة في العراق نمط النمو الاقتصادي المتجه نحو استغلال النفط خصائص قوة العمل التي ترتفع ضمنها نسبة الشباب في الوقت الذي يفتقرون فيه الى التدريب اللازم لتلبية احتياجات سوق العمل، في حين يمتاز هذا السوق بالاعتماد شبه التام على القطاع العام العاجز عن خلق فرص العمل، كما ان الحروب التي مر بها البلد مع سنوات الحظر الاقتصادي وماتلاه بعد عام 2003 من حروب طائفية ليلعب الارهاب دوراً بارزاً في ذلك وتدني مستوى خدمات الطاقة من (كهرباء ـ وقوود ـ مياه) والخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية كلها اسباب ادت الى ارتفاع مستوى البطالة فبلغت (نسبة البطالة في عموم العراق 18 % من مجموع السكان ليصلون الى 1،359مليون فرد وبفئات عمرية تتراوح بين سن 15 ـ 40 سنة).[1] لقد ادت زيادة حجم السكان وتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخرجين وتشجيع القطاع الحكومي وعزل القطاع الخاص وسوء التخطيط التعليمي والتدني في ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل لينتج عدم وجوود قدرة استيعابهم في القطاع الخاص، فتظهر مشكلة جديدة وهي هدر طاقات العنصر البشري العاطل عن العمل (بطالة)، وفي حين يمكن ان توظف هذه الطاقات في المجالات اخرى مثل(الجريمة والتطرف واعمال العنف).[2] كما عملت الاجندات الحزبية لكسب ميول هذه الطبقة واستمالتهم في وعود وهمية لأغراض انتخابية، والحصول على اصواتهم، كما اشترطت بعض الاحزاب الاستمرار في التواصل مع الحزب مقابل توفير فرصة عمل وظيفيي بالقطاع العام،اخذت نسب مستوى خط الفقر والبطالة في التضارب فقد قدرت لجنة الاسكوا نسبة البطالة في العراق في العام 2008 بـ(40 %)، في حين يعلن الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء نتائج القوى العاملة لعام 2014 عن تحسن في انخفاض مستوى البطالة بنحو(9،11 %) من القوة العاملة، وتعلن وزارة التخطيط عن ارتفاع في خط الفقر في العراق في العام 2014 ليبلغ (18,9 %) من اجمالي عدد السكان وان نحو مليوني عائلة تعيش دون خط الفقر.[3] وعبر البيانات الاحصائية المثبتة في خطة التنمية الوطنية(2013 ـ 2017) فان نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 2.5 دولار يبلغ 11.5 % من مجموع السكان (حوالي ثلاثة

(1) حسن لطيف الزبيدي، الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية، في مجموعة باحثين، تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 292.

(2) المصدر نفسه، ص 293.

(3) نقلا عن: رائد ربيع فاضل، مصدر سابق، ص 91.

ملايين ونصف مواطن في بلد تفوق عوائده النفطية الـ 100 مليار دولار) في عام 2011، بعد ان كان يشكل 13.9 % في عام 2007. علما ان هذه النسبة تتفاوت من محافظة الى اخرى، فمثلا بلغت في المثنى 29.4 % وفي ذي قار 37.9 % وفي البصرة 16.1 % علما ان هذه المحافظة تنتج حوالي 60 % من اجمالي الانتاج النفطي في العراق، أما وزير العمل والشؤون الاجتماعية في (الحكومة السابقة)، نصار الربيعي، فقد أكد في 2014/5/16 ان نسبة البطالة في العراق «تتجاوز 46 % من عدد سكانه» وعدّ ذلك امرا خطيرا.[1]

وان هناك ما يقارب من ثلاثة ملايين نسمة مهجرين خارج ديارهم، وبالتالي ليس هناك تعليم لهذه الطبقة ولا خدمات صحية مناسبة ولا مياه صالحة للشرب او كهرباء بل ليس هناك مساكن تأويهم، برغم الظروف التي يمر بها المواطن من ازمات اقتصادية فقد شجعت الدولة على جباية الضرائب وفرضها حتى على الفقراء تحت خط الفقر وعدم إعفاءه منها او تخفيفها.[2] هذه الظروف كانت مدعاة الى ان يتوجه اغلب شباب المجتمع العراقي الى الهجرة خارج البلد.

2 ـ الهجرة الخارجية

في ضوء المحاصصة الطائفية المقيتة التي يشهدها العراق، وفقدان مشروعية مشروع توفير الخدمات العامة وتميّز مشاهد العنف والتهجير الطائفي، وفشل الدولة، والنخبة الحاكمة في توفير اندماج اجتماعي لأبناءه، كلها عوامل أسهمت في هجرة الكفاءات العلمية وأغلب خريجي الدراسات من العراق، وتكلف هذه الهجرة البلد خسارة في الطاقات الانتاجية وخسارة مالية، لأن الدولة تتكفل الفرد منذ سن السادسة لإعداده في مدارس التربية لست سنوات ثم المتوسطة والاعدادية ثم الدراسة الجامعية فلو تتبعنا مسار الطالب المتخرج من كلية الطب فإن كلفة ما تنفقه الدولة عليه لحين تخرجه يقدر بـ(45) ألف دولار، وان هجرة (2000)طبيب خارج العراق يكلف الدولة خسارة مالية تقدر بـ(100)مليون دولار[3]. فبلغ عدد المهاجرين خارج العراق أكثر من (2,5) مليون مواطن منهم (1,2) مليون مواطن في سوريا

(1) صالح ياسر، الاقتصاد السياسي لموازنة 2015 في العراق، موقع الحزب الشيوعي في العراق. انترنت www.Irqicp.com.(Irqi communist pary) .

(2) عبد الحسين العنبكي، مصدر سابق، ص191.

(3) جواد كاظم كطان، مصدر سابق، ص188؛ وينظر: دراسة أعدها نادر عبد الغفور، بحث في جامعة سالفورد ـ مانشستر بعنوان، العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار.

(قبل أحداث سوريا) مقابل (750) الف في الاردن و(70) الف في مصر اما ايران ولبنان وتركيا فقد بلغت اعداد العراقيين المهاجرين قرابة (54) الف نسمة و(40) الف نسمة و(10) الاف نسمة على التوالي مع وجود (200) الف مهاجر إلى دول الخليج العربي، ومثلهم في امريكا ونيوزلندا واستراليا، ويوجد بين هذه المجاميع اعداد كبيرة من الكفاءات العلمية والتجار

فبلغ عدد الاطباء المهاجرين خارج العراق نحو(25%) من اجمالي الاطباء العاملين في القطاع الصحي، يرافقهم أكثر من (2000) استاذ وباحث من الجامعات والمعاهد العراقية[1] شهد عام 2015 هجرة شبابية وبشكل مهول إذ قدرت نسبة الشباب الذين هاجروا منتصف هذا العام ـ 2015 ـ أكثر من (500) ألف شاب، وهذا ما نشرته جميع القنوات الفضائية في العالم العربي والغربي، في حين يحمل وزير خارجية العراق الحالي المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل بسرقة الطاقات الشبابية العراقية[2]. يتضح لنا مما سبق أنه لم يكن هناك انخفاض في نسبة البطالة بل ارتفاع في هجرة أبناء البلد وبالتالي خسارة البلد لقوة عمل كان بالامكان أن تكون أداة تنمية حقيقية.

المطلب الثالث: الرؤى والآفاق السياسية بعد عام 2003

قبل التطرق إلى استشراف مستقبل أزمات التنمية السياسية في العراق والآثار المترتبة عليها، نحاول أن نتطرق إلى موضوع بناء الدولة بِعدهُ الغاية الرئيسية من وراء في أزمات التنمية السياسية.

تشكل التنمية عملية مستمرة تهدف الى تحديث المجتمع السياسي، اي ان غاية التنمية النهائية تتمثل ببناء دولة عصرية يسودها التجانس الوطني، وترسخ وحدة المجتمع وتوحد المصالح المشتركة، ويتحقق الاستقرار عن طريق توحيد الانتماءات عن طريق خلق البنى والمؤسسات التي تسهل مشاركة الجميع وتذلل الصعاب وتقدم الحلول لازمات المجتمع السياسي واستقراره.[3] ويقصد بمفهوم بناء الدولة: «تلك العملية التكاملية التي يتمخض عنها تحولات جذرية في بنية وثقافة المجتمع واعادة هيكلة نظامه السياسي وفقا لنموذج الدول

(1) عباس علي محمد، مصدر سابق، ص306 ـ 307.

(2) فلاح الفضلي، من فشل الحكومة العراقية في تحقيق طموحات المواطن ورأفة الدول الأوروبية، برنامج هذا المساء، قناة الفيحاء الفضائية، 2015/9/2.

(3) احمد وهبان، مصدر سابق، ص188.

العصرية والتي تختص بالمؤسسات المستقرة الفاعلة وسمتها الاساسية الرفاهية الاقتصادية التي ينعم بها وبخيراتها جميع افراد المجتمع بغض النظر عن انتمائهم وأعراقهم وانما تجمعهم رابطة الدول الواحدة التي يصان بها ومن خلالها كرامة كل فرد وحرياته الاساسية»[1]. اي ان عمليات التنمية السياسية بصورة عامة تساعد على ايجاد الشروط اللازمة لعملية التحديث الديمقراطي عبر بناء هيكل سلطوي متطور ومتوازن يتجاوز اثار السلطة التقليدية وسماتها وصفاتها التي غدت لا تناسب البناء المؤسسي الحديث، وان وجود البنية المؤسسية للدولة سيؤدي حتما الى تعقيد هيكل الدولة وتعدد وتكامل مراكز اتخاذ القرار فيها وهذا سوف يمنع عودة تلك البنى التقليدية والتسلطية التي عاناها المجتمع سابقاً[2]، والتحدي الذي يواجه التنمية السياسية هو اقامة نسق سياسي قادر على تعبئة موارد الدولة المادية والبشرية من اجل تحقيق غايات التحديث المجتمعي والتعامل مع الضغوط التي تثيرها التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والدولة التي تستطيع ان تواجه تلك التحديات خلال مدة معينة من الزمن هي الدولة التي توصف بانها قد حققت تنمية سياسية.

تواجه الدولة في سياق التنمية السياسية أزمات متعددة تتمحور حول الهوية والشرعية والمشاركة والتوزيع والتغلغل والتكامل والاندماج؛ ولذلك يجب بناء الدولة بشكل يمكنها من مواجهة تلك الازمات التي تكون في غاية التعقيد حينما تتدافع جميعها على النظام السياسي[3]، إذ إن العلاقة بين تلك الازمات متداخلة ومترابطة، فأزمة الهوية تتطلب العمل المشترك بين اعضاء المجتمع السياسي من اجل تحقيق الغايات، تكامل المصالح المشتركة وهي ترتبط بأزمة الشرعية التي تعني قبول تلك الغايات التي يعمل من اجلها النظام السياسي، اما الاندماج فيعني كل ما يتعلق بمستوى التنظيم والتفاعل السياسي بين مختلف افراد المجتمع، في حين تتمثل ازمة المشاركة في مدى مشاركة الأفراد في العمل السياسي، ووضع القرارات التي تستلزمها شرعية النظام السياسي.[4]

وعبر ما تقدم نستطيع القول إن عملية بناء الدولة في العراق منذ العام 2003 تشكل احد اهم التحديدات السياسية التي واجهت عملية التنمية السياسية فقد اوجد احتلال العراق حالة

(1) علي دريول محمد، «بناء الدولة العراقية بين المؤسساتية والشخصانية»، مجلة العلوم السياسية، العدد (34)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2007، ص141.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص137.

(3) عبد الجبار احمد عبدالله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مكتبة الطليعة عمان، 2013، ص42.

(4) ريتشارد هيجوت، مصدر سابق، ص 50

من انعدام المؤسسات وهيئات وأطر الدولة (الذي استوجب اعادة بناء المؤسسات وتقوية المؤسسات القائمة، بشكلٍ تكون قادرة فيه على انجاز وظائفها، وفاعلة وقادرة على الاكتفاء الذاتي مما يعني ان بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها).[1] وبذللك غدت عملية بناء الدولة في جوهرها بناء المؤسسات والأطر والأجهزة على وفق الترتيبات والقواعد القانونية المنبثقة من الواقع الجديد الذي شهده العراق للقيام بالوظائف التنموية للنظام من تكامل وولاء وتغلغل والتزام ومشاركة وشرعية وتوزيع بهدف ردم الهوة التي كانت سائدة في حقبة النظام الدكتاتوري بين السلطة والشعب، وللوصول الى الاستقرار السياسي الذي هو من مبتغيات التنمية السياسية في مواجهة سلسلة المشكلات من خلال التنمية ومؤسساتها تنظيم وتُعقلن السلوك.[2] وهنا يمكن تلمس المرحلة التي جرت بها وفي اطارها عملية بناء الدولة في العراق واهم التحديات التي شكلتها على مسار التنمية السياسية لتعزيز قدرات ومؤسسات شرعية الدولة وعلاقة الدولة بالمجتمع. لقد كانت اول متطلبات عملية بناء الدولة في العراق بعد العام 2003: هو بناء المؤسسات والهيئات السياسية والدستورية ـ القانونية التي عبرها تتم اعادة بناء الدولة والشروع بتنمية سياسية تفضي الى اقامة نظام ديمقراطي قائم على احترام القانون وفصل السلطات يستطيع ان يكيف طريقه بنيته السياسية، والبيئية، والاجتماعية، واحداث نقله في منع تجذر الدكتاتورية وقمع الحريات[3]. لقد اتسمت البنى والمؤسسات التي أُنشئت بأنها محكومة بتوقيتات زمنية محددة وان القائمين على تنفيذ هذه المراحل متهمين بالإنجاز اكثر من نوعية المنجز، فاقتصرت مهامها الاساسية في تسير الاعمال وليس التخطيط ووضع السياسات واغلب هذه المؤسسات كانت تعمل على وفق قيد شديد التأثير وهو التوزيع الطائفي والمحاصصة التي تحكم توزيع المناصب في كل المستويات واستمرارها في العمل على وفق ذلك التقسيم في ما بعد وإنتقلت الى المؤسسات التي انشأت في ظل دستور عام 2005 الدائم، مما جعلها عاجزة عن تلبية اول متطلبات التعبير عن المطالب والانسجام مع البناء الديمقراطي[4]. لقد بدأت خطوات البناء للمؤسسات في

(1) فرانسيس فوكا ياما، مصدر سابق، ص11.

(2) ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، مصدر سابق، ص134.

(3) اثير ادريس،مصدر سابق،ص 147.

(4) سامح رشيد، «ثلاث سنوات بعد الاحتلال: اي عراق نشهد عراق الاحتلال وتقويض الدولة»،مجلة السياسة الدولية، العدد(164)، مركز الاهرام، القاهرة، نيسان، 2006، ص138.

العراق بعد العام 2003، بإنشاء مجلس الحكم الانتقالي في تموز/يوليو العام 2003، وانبثقت أول حكومة عن ذلك المجلس في ايلول/سبتمبر من العام نفسه،وفي اذار/مارس العام 2004، أقرّ مجلس الحكم قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وبناء على جدول زمني تضمنه هذا القانون المؤقت نقلت السيادة من «الدولة المحتلة» الى العراقيين في 28 نيسان/ابريل العام 2004، وجرت اول انتخابات لاختيار جمعية وطنية لكتابة الدستور الدائم في منتصف عام 2005، وجرى استفتاء على الدستور في 15تشرن اول/اكتوبر 2005، ثم جرت انتخابات اول مجلس نواب على وفق الدستور الدائم في كانون الاول/ديسمبر العام 2005، وشكلت اول حكومة دستورية في العام 2006م [1].

كرس دستور العام 2005، تحولات مهمة في شكل الدولة وبنية النظام السياسي وامتدت لتشمل نمط تنظيم السلطات العامة سواء من ناحية التكوين او الممارسة او الاختصاص والتوزيع، على وفق مبدأ الفصل بين السلطات التي تمثل بمجملها اولى اشتراطات بناء الدولة من حيث وجود الهيئات السياسية والمؤسسات الدستورية والهياكل الادارية والصلاحيات والحقوق والواجبات المتبادلة [2]. وبرغم ذلك برهنت التطورات التي شهدتها البنى الدستورية والسياسية للنظام السياسي في العراق عدم قدرتها على تأطير الممارسة السياسية ففي الوقت الذي دلت عليه الممارسات اللاحقة من انتخابات ومشاركة وتشكيل حكومات متعاقبة، واختيار الممثلين في مجلس النواب على وفق انتخابات دورية، عدم فاعلية تلك المؤسسات برغم الاتفاق الظاهري لشرعية تلك المؤسسات والهيئات التي اوجزها وزير الخارجية العراقي آنذاك امام مجلس الامن الدولي في 14 كانون الاول/ديسمبر2010: «بان العراق مازال يعاني من تحديات بناء دولة المؤسسات الحديثة» [3].

مما سبق نلحظ ان عملية بناء الدولة بعد عام 2003 لم تكن ظروفها مهيأة سياسياً ومجتمعياً، فالدولة كانت عاجزة امام تحقيق اندماج وطني نحو المشروع الديمقراطي ونبذ التطرف والتعصب واعطاء قيمة للكفاءات العلمية، فلم يكن هناك تجميع واعادة للهوية العراقية المفككة ومكوناتها الاساسية ولم يتم انماء الولاء الوطني، في حين استمرت حالات

(1) اثير ادريس، مصدر سابق، ص 149.

(2) عمر جمعة عمران، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، دار الجنان، عمان، 2013، ص 80.

(3) عمر جمعة عمران، مصدر سابق، ص 89.

العنف وسيادة اللااستقرار والضعف المؤسساتي الذي شجع على تميز المؤسسات اللادولتية التي اضعفت الدولة واضعفت التنسيق بين مكوناتها المختلفة، فتعزز مفهوم الارهاب وتغيب الامن والعدالة وعدم القدرة على حماية الممتلكات العامة والمواطن.

الآفاق المستقبلية للتنمية السياسية في العراق بعد عام 2003

قد تبدو صورة التغيرات ومؤشراتها الشكلية في طبيعة الحياة السياسية التي جرت في العراق بعد العام 2003 م أنها تقع ضمن صلب العملية التنموية والتحديثية التي تمكن من بناء دولة على وفق أطر ومؤسسات وبنى استبدلت ما كان سائدا ومعيقا، غير أن تلك الصورة الطوباوية قد تصطدم بحقيقة أساسية وهي أن عملية التنمية السياسية هي ليست مجرد أطر ومؤسسات وأمنيات ورغبات، بل هي عملية مستمرة وتتطلب مستلزمات سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية يجري تنظيمها وتحديثها في سياق عملي متدرج بعيد الأمد كما تقتضي مواجهة جملة تحديات داخلية وخارجية تتفاعل على شكل مراحل متعاقبة مع تطور التنمية ومتغيراتها المجتمعية.

إن التنمية السياسية بوصفها عملية تستهدف البنى والمؤسسات السياسية والثقافية الاجتماعية من أجل تحديثها وتطوير قيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعترض المجتمع من مشكلات وأزمات والسعي لحلها أو التكييف مع معطياتها[1]. وبالتالي يمكن الإشارة ’الى ما ذُكر سابقاً في الإطار النظري من بحثنا، إن التنمية السياسية هي عملية تطورية مستمرة وليست مرحلة من التطور يمكن بلوغها وحسب، فالتطورات والتحديثات التي تحدث في الهياكل والمؤسسات ووظائفها والأنماط السياسية وتفاعلاتها هي عملية مستمرة ولكن لا ينفي ذلك عدم وجود محطات ومراحل مهمة يجب أن تبلغها عملية التنمية السياسية، وبما أنها ديناميكية الحركة في مجال تطور النظام السياسي والمجتمعي كون متطلبات الحياة متغيرة ومتجددة والتغيرات تفرض البنى والمؤسسات القادرة على استيعاب تلك التغيرات والمطالب المتجددة على وفق نسق القيم السائدة وقيم المجتمع وهي تحدد المعالم الرئيسة ونسبة التطور ونوعيته ومجاله استنادا إلى تلك الخلفيات الحضارية.

(1) برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص48.

ومن ذلك نفهم أن التنمية السياسية عملية تراكمية تتكامل مقوماتها عبر العملية السياسية وتفاعلاتها، فالنتائج التي تقدمها الأطر السياسية للنظم الاجتماعية هي جزء مكمل لتدعيم السياسي، فالعلاقة تبادلية ومكملة للأخرى، إذ إن العمل السياسي بدون الدعم الاجتماعي لا يمكن أن يؤدي وظيفته في الوقت نفسه تحتاج البنية الاجتماعية إلى التأطير السياسي والمؤسسي للمحافظة على التضامن وتحقيق قدر من التوازن بينها وبين السلطة، وأي خلل بين النسق السياسي والأنساق المجتمعية الأخرى تختل علاقة النسيج المجتمعي الذي يجعله محتوى خالٍ من التوازن ويتضمن فعل الاعتراض وهنا تلعب التنمية السياسية دورها في المحافظة على هذه الانساق المجتمعية وبصورة تدرجية وصولا إلى تكاملها إذ إن تقادم هذه العملية واستقرارها عبر الزمن والممارسة تصبح أكثر رسوخا وفاعلية[1]؛ ولذلك فإن نمو وانتشار أطر مؤسسية وهيئات ومؤسسات دستورية وسياسية وهياكل وبنى قد لا يؤشر برهان تجربة رائدة وانجازات من دون تكاملها مع البنى والانساق المجتمعية ولا يمكنها بلوغ مرحلة متقدمة من الممارسة الديمقراطية وتحديث النظام السياسي من دون استمرارية وتكامل وتحقيق توازن وتخطيط وتعبئة وتدعيم شعبي وإرادة واعية من لدن النخب والقوى المجتمعية[2]. أي إن إنجاز بعض المضامين لا يعد نجاحاً كما أن بروز بعض المعوقات والتحديات لا تعني الفشل والانهيار قد غطى الواقع.

وبناءً على ما تم عرضه من تجربة التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 م وما اعترتها من تحديات جمة أعاقت ما تم إنجازه خلال مدة زمنية قد لا تعني الفشل وطغيان الواقع السلبي لأوجه القصور الذي شاب عملية التحديث والتنمية السياسية، بل أنها تعني أن المجتمع العراقي كان غير مهيأ بفعل عقود من الاستبداد السلطوي، وإن استيعاب أحداث التغيير في الحياة السياسية وانعكاساتها على مجمل البنى المجتمعية هي حالة طبيعية ومتوافقة مع نمو النظام السياسي وقدرته على التعامل أو التكيف مع مشكلات وأزمات التنمية السياسية.

أي أن نجاح التنمية في العراق يتطلب تدريجيا وبخطوات متتالية تتجاوز مسألة مراحل زمنية أو اتخاذ إجراءات سياسية ومؤسسية وأطر وقواعد دستورية وإجراء انتخابات وتعددية،

(1) غالب الفريحات، على طريق التنمية السياسية، أزمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص27.

(2) نور الدين زمام، مصدر سابق، ص28. وينظر: ريتشارد هيجون، التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، مؤسسة (O.P.L.C) للطباعة والنشر، أربيل، 2004، ص99.

إذ إنها تمتد إلى آفاق أوسع للوصول إلى أساس الحكم الجيد عن طريق تضمين الحقوق والحريات الأساسية وفاعلية الأداء الحكومي والمساءلة وسيادة القانون ومكافحة الفساد وتداول السلطة والتغيير الحكومي بعيدا عن الحزبية والشخصانية والفئوية[1].

وقد يكون من الصعوبة بمكان استشراف الأفاق المستقبلية لعملية التنمية السياسية في العراق وإمكانيات تحقيقها لغاياتها ضمن المستقبل القريب بسبب تعدد المتغيرات (التحديات المتغيرة) في رسم مستقبل التنمية السياسية وكذلك تسارع التطورات والتحولات على الواقع الحالي من جهة أخرى؛ لذلك سوف نبين أهم احتمالين لمسار التنمية السياسية ومستقبلها في العراق في ضوء التحديات التي تواجهها وكذلك على وفق المعطيات والإنجازات التي تحققت، وبالتأكيد أن لكل احتمال له شروطه وتداعياته التي تصبغها أنماط التفاعلات الرسمية وغير الرسمية، وفي هذا الإطار يمكن رصد مشهدين أساسيين محكومين بجميع العوامل الحالية من دون أن يعطي هذين المشهدين تصوراً دقيقاً للمستقبل المحكوم بالتغيرات المفاجئة غير المتوقعة التي تكون ذات أبعاد خارجية وداخلية.

المشهد الأول: تعثر مسار التنمية السياسية وفشل آلياتها

وهذا المشهد يتعلق بالقضايا الرئيسة ذات الصلة بطبيعة الدولة والنظام السياسي والبنى السياسية والاجتماعية التي تشكل قاعدة العمل السياسي في العراق، تشكل حجر الزاوية للتطور السياسي والديمقراطي والأرجح أن تعثر التنمية السياسية وفشل آلياتها سوف تفضي إلى التأثير السلبي في مستقبل الدولة العراقية بصفة عامة، إذ إن آليات التنمية السياسية هي القادرة على مواجهة الأزمات والصراعات في شتى المجالات المجتمعية[2].

إن لهذا المشهد أسباباً موضوعية أو مؤشرات نابعة من مسيرة التنمية السياسية في تقويض دعائم ما تم تحديثه من بنى ومؤسسات النظام السياسي؛ بسبب ما فرضته الظروف أو الوقائع التي أحاطت بمجمل الظروف المجتمعية للعراق بعد عام 2003 م ولغاية الوقت الحالي ومنها على سبيل المثال:

(1) عبد الغفار رشاد القصبي، التنمية السياسية من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة إصدارات التنمية السياسية قضايا ومفاهيم نظرية، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2008، ص48.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، ط2، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005، ص72.

أ ـ أثر المحاصصة في النظام السياسي:إذ إن التنوع العراقي برغم كونه ليس مرادفاً للتمزق وأزمة الهوية والاندماج، ولكن المشكلة في أن هذا التنوع قد استغل واستخدم كوسيلة لمصالح أطراف ذات أبعاد وظيفية متنوعة، ولعل أبرز ما شهده المجتمع العراقي هو إدخال هذا الواقع بعد عام 2003 م في أبعاد جديدة بعيدة عن متطلبات بناء الدولة أو التنمية السياسية أو توفير الخدمات للمجتمع[1]. لقد تم التقسيم في إدارة مؤسسات الدولة وسادت عقلية التوازن على وفق أوزان تساوي المكونات السياسية وخلفياتها الاجتماعية، وشكلت هذه سمة الحياة السياسية ونزل هذا التقسيم إلى مستوى تولي المناصب العامة وبموجب الانتماء السياسي أو الفئوي أو المذهبي وكله نابع من عملية الإرضاء السياسي وتوزيع الموارد، مما تسبب في عملية تحفيز للفساد بالظهور ولاسيما مع سيادة حالة عدم الاستقرار وانحسار الكفاءة والمراقبة والمحاسبة والولاء والتمكين[2].

فمنذ عام 2003 م ولغاية عام 2013 م يؤشر العراق ضمن منظمة الشفافية الدولية[3]، من أكثر البلدان في العالم فسادا وذلك لانحسار فرص التنمية وتقويض شرعية الإنجاز للنظام السياسي الحالي وعرقلة بناء المؤسسات السياسية وعدم الاستقرار[4].

ويرتبط بما سبق ظاهرة الإفلات من العقاب نتيجة للمساومات والصفقات التي تعد إحدى أهم انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء على حرياته الأساسية التي نص عليها الدستور، إذ إن عدم إعطاء الحقوق وإنصاف المظلومين يؤدي إلى علاقات اجتماعية غير متساوية لمصلحة القوى المتنفذة؛ ولذلك فإن هذه الظاهرة تعد نتيجة لظاهرة المحاصصة والفساد المستشري وتحتاج إلى إدارة سياسية واعية وإصلاح لمجرى التعامل المؤسسي مع القوانين النافذة وتطبيقها وسائل الرقابة والمحاسبة والمسائلة[5].

---

(1) جابر حبيب جابر، مقاربات الصراع الطائفي، صحيفة الشرق الأوسط، بغداد، العدد (11226) في 2009/8/23.

(2) فراس البياتي، مصدر سابق، ص346.

(3) الشفافية الدولية (Transparency International) يرمز لها اختصارا (TI) هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالفساد وهذا يتضمن الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد. وتشتهر عالميا بتقريرها السنوي مؤشر الفساد، وهو قائمة مقارنة للدول من حيث انتشار الفساد حول العالم. مقر المنظمة الرئيس يقع في برلين، ألمانيا.

(4) فراس البياتي، مصدر سابق، ص338.

(5) غانم جواد، ماذا بعد التغيير في العراق، مقدمات لمشروع العدالة الانتقالية، بغداد، 2005، ص66.

ب ـ ضعف المؤسسات السياسية والهيئات العامة: التي تسببت في سلبيات أثرت في أداء مهمة الوظائف العامة التي ترتكز عليها السلطة في عملها، وشاب الأداء التنفيذي والتشريعي عجز وقصور وارتفعت عناوين الفساد والمحاصصة السياسية داخل جهاز الحكومة وغياب الخدمات واتساع نطاق البطالة وضعف الدخول وتزايد معدلات التضخم دون إيجاد حلول ومعالجة حقيقية لتلك القصور والعجز في الأداء، وترجع أغلب السلبيات تلك إلى نظام المحاصصة السياسية وتولي المناصب بصورة التوافق السياسي التي ولدت اختلالاً في التوازن بين القدرات والمسؤوليات وهذا يشمل كذلك أداء الجهات والهيئات التشريعية سواء كل مجلس النواب الذي تراجع أداؤه في دوراته التشريعية سواء من ناحية دوره الرقابي على أداء المؤسسات وأداء الحكومة أو دوره التشريعي التي تسهل تنفيذ الدستور وتحقيق توزيع الموارد وتسوي النزاعات، وكذلك حتى مجال مجالس المحافظات والبلدية التي وظيفتها تقع ضمن تنفيذ متطلبات الخدمات للمواطن فإن أداءها لم يرتقِ مع حجم التمويل والدعم الإداري والمالي لها[1].

ج ـ وكذلك ما يؤيد هذا المشهد جملة قضايا تواجه عملية تحقيق غاية التنمية السياسية في بناء دولة ديمقراطية في العراق عن طريق تفكيك رؤى وهياكل النظام التسلطي الذي ساد قبل عام 2003 م، وإقامة نظام بديل يتأقلم مع المجتمع على وفق تنمية سياسية فعالة ذات مضمون سياسي واجتماعي وقيم وسلوك واتجاهات متناسقة[2].

د ـ وتبرز من أهم تلك المؤشرات مسألة عدم وجود معارضة سياسية حقيقية وارتكاز العمل السياسي على مبدأ التوازن بين القوى السياسية المختلفة، وبذلك فإن غياب المعارضة الحقيقية التي تولد من رحم النظام البرلماني وتعمل على وفق إطار قانوني ودستوري وتعمل على تصحيح مسار العمل السياسي على وفق آليات المراقبة والمساءلة. وهذا يتطلب جهوداً أوسع من القوى السياسية والاجتماعية والدينية المؤثرة، وإجراء إصلاحات واسعة وثقافة سياسية تدعم هذا الجانب؛ مما يولد عملية سياسية غير هشة في ظل الديمقراطية التوافقية التي اعتمدت وبوصفها الية الحكم الأساسية[3].

---

(1) خضر عباس عطوان، نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية دراسة مدى إمكانية بناء الاستراتيجية، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كانون الثاني/يناير 2010، ص11.

(2) رواء زكي يونس، متطلبات الممارسة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي، مجلة دراسات دولية، العدد (6)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، نيسان 2005 م، ص13.

(3) علي عباس مراد، دور الحكومة في المصالحة الوطنية، في مجموعة باحثين، المصالحة الوطنية في العراق الواقع والأفاق، مطبعة الطباع، 2009، ص42.

هـ ـ وكذلك يذهب المشهد إلى ضعف الطبقة الوسطى وتحللها وعدم إمكانيتها بناء تجربة حقيقية أو حملها على إجراء تنمية سياسية تفضي إلى ممارسة راسخة ومستقرة كما عرفتها التجربة في الغرب التي كانت تجربة اعتمدت على فئة متنورة وواعية حملت مسألة التطور والتحديث[1].

و ـ ويرتبط هذا المشهد كذلك بالدور السياسي للدين في المجتمع إلى جانب بروز بعض التكوينات التقليدية التي أصبحت جزءاً مؤثراً في معادلة الحياة السياسية مع تراجع دور التنظيمات المدنية الحديثة وتأثرها بها ولاسيما دور المجتمع المدني وضعفه وشكليته التي أفقدت العمل السياسي فاعليته عبر تشظي وتحلل الثقافة السياسية المدنية العقلانية باتجاه استقطاب الولاءات التقليدية بدل مفهوم المواطنة التي هي أساس البناء الديمقراطي المدني[2].

ي ـ إن رؤية التنمية السياسية في العراق على وفق هذا الاتجاه تقتضي المراجعة ووضع الأسس الصلبة للمشروع الوطني الديمقراطي، التي تقوم على أساس فهم مقتضيات الساحة العراقية ولاسيما في هذا الظروف الذي يزداد الوضع الأمني سوءاً وتزايد أعمال العنف والإرهاب وتداعياته على مشاكل المجتمع واستفحال أزمات التنمية السياسية التي تهدم مشروع الدولة الديمقراطية،الذي لم يستكمل بناءه رغم القاعدة الدستورية الصلبة التي ارتكزت عليه ولم تستطع النخب بترسيخ تلك التجربة، الأمر الذي أفضى إلى جعل البنى والمؤسسات والأطر التي أنشأت نظام حكم غير قابل للتطبيق في أول تجربة حقيقية خاضعة للحقائق التاريخية[3].

ولذلك فإن هذا المشهد يرى أن الأسباب تعطي النتائج نفسها فإذا ما تم وضع التنمية السياسية في إطارها السياسي والاجتماعي والثقافي الصحيح وأقيمت على أساسها نظام حكم رشيد قد نشهد استقراراً وتضاؤلاً في أزمات ومشاكل معينة في المجتمع، وبخلافه سيكون النظام السياسي وتجربة التنمية السياسية فيه ضعفا وسهلة الاختراق وتراجعاً وتخبطاً في

(1) عامر حسن فياض، أفكار في أطروحة هشاشة الطبقة الوسطى وشقاء الديمقراطية، مجلة دراسات دولية، العددان (31و 32) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2006، ص6 ـ 8.

(2) فراس البياتي، مصدر سابق، ص141.

(3) هشام القروي، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية العراق من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص8.

شكل الحكم وتنظيم السلطات وتراجعاً بالضمانات الدستورية للحقوق والحريات العامة وحتى في بعض القواعد الدستورية.

المشهد الثاني: فرص وإمكانيات النجاح

لقد شهد العراق بعد عام 2003 م تغيرات مهمة وتاريخية قادت إلى خلق تحولات مهمة رافقتها تطورات حادة وخلقت أوضاع شديدة التعقيد ولاسيما ما يتعلق بعملية التحول السياسي، الذي يهدف إلى بناء الدولة العراقية على أسس سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة قائمة على عملية سياسية ذات أسس وقواعد تهدف إلى بناء دولة ديمقراطية، غير أن هذه التجربة التنموية واجهت الكثير من المعوقات والتحديات الأساسية بسب التركة المتراكمة من عقود الاستبداد والقمع والاستبداد الماضي، فضلا عن عدم وجود بنية مستقرة وذات تركيبة متوازنة تمتلك فلسفة سياسية تبعد التصارع بين أطراف تلك البنية[1].

وفي ظل كل التحديات والمعوقات نحو بناء الدولة الديمقراطية وفي ظل الواقع المرتبك والمتأزم وعدم الاستقرار، فقد ظهرت بوادر ومشاريع وأسس دستورية وسياسية وثقافة واعدة تمثل نواة تحقيق التنمية السياسية وتتمثل بصور المشاركة السياسية والتعددية السياسية والانتخابات والدستور الدائم والفصل بين السلطات وعدم تركيز السلطة والضمانات والحقوق والحريات وغيرها التي تكرست على وفق أطر وتراكيب النظام السياسي.

وكون التنمية السياسية عملية تعديل نوعي لمناحي الحياة وتتسم باضطراد متسلسل تتصل حلقاته بصورة تراكمية للوصول إلى التغيير الشامل الذي يطال هياكل المجتمع والدولة ويشمل مناحي الحياة الثقافية والقيمية[2].

فإن أي تطور وتغيير يمثل تطوراً تدريجياً ضمن سلسلة الوصول إلى الغايات التنمية السياسية، وتجسد حركة المجتمع تلك العملية بتعدد الجوانب وتنوع المضامين ومختلف المؤثرات التي ترافق هدم وإعادة البناء لتحقيق الهدف النهائي، لذلك فإن التنمية السياسية هي عملية سوسيو ـ تاريخية متعددة الأبعاد وتتكامل تدريجيا مع التجربة والواقع المجتمعي،

(1) حسين حافظ، العملية السياسية في العراق المزاوجة بين التراث والمعاصرة، جريدة الصباح العراقية، انترنت http//www.alsabaah.com.

(2) نصر محمد عارف، العقوبات والمعونات: دراسة في عملية إعاقة التنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد(139)، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، كانون الثاني/يناير، 2002، ص32.

وتعتمد على الأساس التعبوي للمجتمع الذي تؤطره المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تمتاز بالتأثير لتحقيق الهدف[1].

وبذلك فإن هذا السيناريو يتضمن قدرة النظام السياسي والفواعل المجتمعية على تحقيق الاستقرار اللازم لإنجاح التجربة لوجود الديناميكيات المؤثرة بعيدة المدى في إمكانية نجاحها سواء كانت السياسية أم الاجتماعية أم الاقتصادية، فالبناء السياسي والتأطير الدستوري والعوامل الاجتماعية كلها مشاهد قد بدأت تتهيأ للدخول أو الانتقال إلى نظام ديمقراطي لم تكن الصيغة السياسية ولا الاجتماعية تستطيع أن تكون إطاراً للعمل السياسي والحكومي، فالتنمية السياسية في إطار مسيرتها عملية تراكمية طويلة وفي ظروف العراق بعد عام 2003م الذي شهد تحولاً غير طبيعي إلى جانب تأثرها بأجندات خارجية وقوى إقليمية أثرت في مسار وطبيعة التغيير والتنمية.

فالوعي والإرادة قد بدأت تدرك أهمية التنشئة على قاعدة الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي، إذ أفضت الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية إلى الدفع باتجاه ضرورة تهيئة الشروط الضرورية للتحكم في تنظيم مسارات التحولات وضبطها وتسوية النزاعات الداخلية وإرساء تقاليد تحد من العنف والتطرف والإرهاب الذي مس كل فئات المجتمع[2].

ولعل حوامل تلك الأسس قد تكون من الصعوبة استشراف مدياتها بسبب تعدد المتغيرات المؤثرة في صياغة مستقبلها لكن مشهد نجاحها يكون عن طريق الشروط التي كرستها البنى السياسية والدستورية والالتزام بها.

إن توفير السبل الموضوعية وخلق معارضة سياسية فعالة وشرعية وضمان ممارسة عملها بعيدا عن التحزب المنغلق وفي إطار قانوني ودستوري سيرفع إلى تطوير العمل السياسي والممارسة الديمقراطية، وأن يعمل الكل ضمن فلسفة النظام السياسي الديمقراطي واحترام الحريات والحقوق والأسس الدستورية، والابتعاد عن العنف للوصول إلى الأهداف وإقرار التعددية السياسية والاجتماعية، ووضع برنامج عمل حكومي واعد مبني على احترام مبادئ التداول السلمي للسلطة وتفعيل اليات المجتمع المدني تعد أهم السبل الموضوعية لنجاح وتمكين التنمية السياسية.

(1) احمد وهبان، مصدر سابق، ص14.
(2) احمد وهبان، مصدر سابق، ص15.

لذلك فإن مشاهد وفرص نجاح هذا السيناريو يتم عن طريق تجاوز السلبيات التي رافقت مسيرة التنمية السياسية، والعمل على تذليل التحديات التي رافقت التجربة السياسية والدستورية في العراق بعد عام 2003 م، كون مخاطر تراجع وانحسار التجربة قد يقوض أسس الدولة برمتها وتتجسد أهم تلك العقبات التي يجب معالجتها:

1 ـ الإشكالية السياسية والمتعلقة بإشكالية العمل الحزبي والنظام الانتخابي ودور النخب وشخصنة المؤسسات السياسية وعدم استقلالية السلطات ولاسيما القضائية[1].

2 ـ الإشكاليات الاجتماعية وتتجسد في مشكلة الهوية والاندماج الوطني وإشكالية المحاصصة الطائفية والفئوية[2].

3 ـ إشكالية الاستقرار وحفظ الأمن والقضاء على الإرهاب وتسوية أزمة النازحين واللاجئين ومسألة انتهاكات حقوق الإنسان[3].

4 ـ إشكالية الاقتصاد الأحادي ومشكلة البطالة والفقر وتدني المستوى المعيشي وعدالة التوزيع والفساد المالي والإداري[4].

5 ـ إنجاز متطلبات العدالة الانتقالية، وإعطاء حقوق ضحايا النظام السابق، وإشاعة ثقافة السلام والحوار والمصالحة والتعايش السلمي، والبدء بمشروع متكامل سياسي وثقافي واقتصادي ذي بعد استراتيجي لتحقيق هدف التنمية السياسية[5].

وبناءً على ما تقدم فإن مستقبل التنمية السياسية في العراق على المدى الزمني المتوسط سوف يبقى في إطار المراوحة بين مساحة واسعة من تحديث والمؤسسات والهيئات، وبين التوترات الناجمة عن شكلية التطبيق والممارسة، وتلك العملية تتطلب معالجة مستمرة وطويلة تكمن مصدرها في القيم والثقافة وإرادة ووعي الشعب بفئاته المختلفة ونخبه وقواه المجتمعية كل رهن بسلوكه وممارسته لدوره لتحقيق متطلبات التي تفترض لإقامة النظام الديمقراطي المنشود.

---

(1) فراس عبد الكريم، مصدر سابق، ص221.

(2) المصدر نفسه، ص245.

(3) إليزابيث فيريس، عودة اللاجئين العراقيين إلى ديارهم دلائل وأخطار كامنة، مجلة المستقبل العربي، العدد (372)، بيروت، شباط 2010، ص135.

(4) **عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم للاقتصاد الوطني العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد(3)، بيروت،2006 م، ص114.**

(5) عبد الجبار احمد، آليات المصالحة الوطنية، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد(1)، 2008، ص163.

الخاتمة

ختاما لدراستنا حول موضوع التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003 م، يمكن القول وبناءً على ما تقدم إن المساهمات والدراسات والبحوث المتعددة التي أبرزت أهمية تحقيق أهداف التنمية السياسية وغاياتها الأساس في تحقيق الديمقراطية، قد وظفناها في تحليلنا لدراسة حالة العراق من خلال الجوانب السياسية والمؤسساتية والسيسلوجية قاصدين منها تحقيق إنجاز علمي وقوة سياسية تؤكد أهمية تجاوز التحديات التي واجهت عملية بناء الدولة وما ارتبطت بها من تقلبات وتغيرات ومعوقات.

فالدولة العراقية منذ نشوئها عام 1921م تعاني حالة عدم تكامل مفهوم حديث للنظام السياسي في إطاره الواسع سواء إلى حركته وتفاعلاته المجتمعية أم في سياقاته المنهجية والعقلانية الرشيدة، ويعود ذلك أساسا في عدم تجسيد مظاهر التنمية السياسية ومرتكزاتها العملية من لدن النخب التي تولت الحكم وأدت دورا في عرقلة تلك العملية وتطورها وتسيد نمط الدولة المستبدة، تلك النظم التي طمحت إلى غايات سلطوية بعيدا عن اتجاهات عقلنة المجتمع ومأسسة السلطة؛ ولذلك استمرت النظم السياسية المتعاقبة تعمل من أجل ضمان استمراريتها في بيئة تتميز بعدم الاستقرار والتسلط.

لقد كان استقلال العراق وإعلان الحكم الملكي علاقة حاسمة في تجاوز إرث الهيمنة الاستعمارية ونظر العراقيون إلى ذلك على أنه التجسيد الصحيح للمشاركة الشعبية وإدارة شؤون البلاد والإسهام في الحياة العامة وسيادة الأمن والاستقرار السياسي، ورص الصفوف والوحدة الوطنية وتحقيق تنمية شاملة للمجتمع، الذي تسوده حالة التخلف التي عللت بهيمنة المستعمر غير إن تلك النظرة المتفائلة لم تدم طويلا، إذ تجسدت لاحقا بسلسلة من الانقلابات وتغير طبيعة نظام الحكم وغياب وسائل التنمية وتعثر الوصول إلى الحكم الديمقراطي والمسألة الديمقراطية بشكل عام، وتوجت بجعل الفرد أساس الحكم ولا سيما

في الحقبة الممتدة من 1968 حتى العام 2003بدلا من الحزب الواحد وجهاز الدولة الحاكمة في العراق.

ومنذ نيسان 2003، فرضت عملية إعادة بناء الدولة العراقية المنهارة جراء الغزو الأمريكي واحتلاله إجراء عملية تحول شامل من نظام ديكتاتوري استبدادي قائم على الهيمنة على كل مفاصل الدولة والمجتمع، إلى بناء نظام ديمقراطي تعددي فيدرالي برلماني يتمتع بوجود الحد الأدنى من المقبولية لدى مكونات المجتمع العراقي وفئاته المتعددة، ووضع الأسس المؤهلة لتحقيق عملية التغيير الديمقراطي وتحقيق الأهداف السياسية للدولة العراقية، عن طريق عملية بناء مؤسسي منبثق من الواقع والقيام بالوظائف التطويرية والتنموية وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي.

ولقد كانت التجربة السياسية في العراق بعد عام 2003 مرتكزة على إدراك مفاهيمي لطبيعة النظام السياسي المنشود ولطبيعة تكوين الدولة واليات تأثيرها في تجاوز أزمات المجتمع والدولة، إذ انعدم كل تجديد في المجال السياسي المنعكس على شكل النظام والممارسة السياسية وانتشار التناقضات البنيوية للمكونات الاجتماعية وغياب التنمية وفضلاً عن الضعف الاقتصادي.

وبذلك ارتكزت تلك التجربة إلى المحصلة النهائية للتنمية السياسية التي ترتكز على أربعة أبعاد أساسية هي:

1 ـ ترشيد بناء السلطة.

2 ـ تمايز الوظائف السياسية للحكم.

3 ـ تدعيم القدرات النظامية والسياسية.

4 ـ إشاعة روح المساواة بين المواطنين.

وعبر دراسة التجربة في العراق في الحقبة قيد الدراسة وما رافق تلك العملية في التطبيق والممارسة والأسس التي قامت عليها البنى والمؤسسات، فضلاً عن السياسات التي انتهجت والأسس والقواعد المؤطرة للعمل السياسي وإدارة الحكم والنظام السياسي، قد واجهت إشكاليات على الصعيد العملي في قدرتها على التكيف مع المطالب المتغيرة بوصفها نتاجا لعملية التغير، فضلاً عن قدرتها على التكيف مع البيئة الاجتماعية القادرة

على الشروع بتنمية سياسية حقيقية تتجاوز إرث الأزمات المجتمعية والسياسية السابقة واللاحقة.

ولذلك برزت مجموعة من التحديات أخذت تعيق إنجاز تنمية سياسية يتمخض عنها تحولات جذرية في بيئة وثقافة المجتمع، وإعادة هيكلة النظام السياسي على وفق نموذج الدولة العصرية التي تختص بالمؤسسات المستقرة الفاعلة وسمتها الاستقرار والرفاهية لأفراد المجتمع كافة بغض النظر عن الانتماء والعرق والطائفة والدين؛ ولذلك شكلت عملية بناء الدولة، وهشاشة البناء المؤسسي، وحالة عدم الاستقرار السياسي من أهم التحديات السياسية المعيقة لإنجاز تنمية سياسية في حين شكلت التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أبعاداً أخرى أكثر تشابكا مع الجوانب السياسية في تحديات الوصول إلى غايات التنمية السياسية.

والحق إن تلك التحديات من الصعوبة إنكار آثارها وتداعياتها على المستوى التطبيقي العملي أو النظري في إفشال عملية التنمية السياسية، وذلك لتجذرها في بيئة المجتمع وفي الممارسة السياسية والمجتمعية. وعليه فإن مجال تجاوز تلك التحديات والمعوقات لإنجاز تنمية سياسية شاملة ومتوازنة تتطلب توفير مستلزماتها والاستفادة من المقومات التي تهيأت لها سواء على الصعيد الثقافي أو السياسي والمؤسساتي، أو على صعيد تعبئة الأفراد للاستجابة الواعية لعملية التحديث التي تعطي ديناميكية على الحياة السياسية وتخلق أرضية قابلة لتحقيق التنمية السياسية برغم مؤشرات ضعف القيم السياسية وارتباطها بإرادة وتوجهات وسلوك النخب المسيرة للنسق السياسي.

الاستنتاجات والتوصيات

بعد دراسة أزمات التنمية السياسية في العراق بعد العام 2003 وبشكل دقيق وتحليل الازمات (الهوية ـ الشرعية ـ المشاركة ـ الاندماج ـ التوزيع) دراسة تفصيلية مع دراسة اسباب نشوئها، توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وهي:

1 ـ لاتزال عملية بناء الدولة ـ الامة متعثرة وبطيئة من عام 1920 أي بداية العهد الملكي والى هذا اليوم. فقد مرت بمساومات وانتكاسات كانت سببا لأرث لا ينفصل الى هذا اليوم فتحولت الدولة الى دويلات(دينيه ـ اثنية ـ مذهبية ـ قومية) وتحول مشروع بناء

الدولة الى مشروع الجماعات والمصالح والمنافع الخاصة فنتجت صراعات أستمرت الى يومنا هذا ولأجل بناء هوية وطنية علينا:

أ ـ تقوية بنية المؤسسات وقدرات الدولة أي أن بناء الدولة يتم بصورة اساسية على المستوى المؤسساتي ولكن هذا لا يكفي مالم يعزز بالفاعل السياسي الذي يتوقف عليه تكوين الدولة.

ب ـ لم يكن العراق الدولة الوحيدة التي تعاني التقسيمات والتمايزات في القيم والانتماء والتنوع في التكوين العرقي والاجتماعي ودوامة الصراع فيما بينهما لكن الحاجة الى نخبة سياسية ـ اجتماعية تعمل على تجاوز هذه السلبيات وإدارة صراعها وتفعيل ثقافة التسامح وتقبل الاخرين

ت ـ حصر السلاح بيد الدولة، وتعزيز وتفعيل دولة القانون لتبتعد وتتنحى الولاءات الفردية الطائفية ويحل محلها الولاء للدين والوطن.

ث ـ نبذ المحاصصة الطائفية ومكافحة الفساد وتوحيد الخطاب السياسي.

2 ـ بعد عام 2003 لم يحصل الاحتلال على شرعية دولية أو وطنية فعمل عن طريق حاكم مدني على انشاء مجلس حكم لينشأ صورة من صور الشرعية ويمرر عن طريقهم ـ مجلس الحكم ـ أوامر وقرارات، فعملت النخب السياسية على رفض هذه الالية والمطالبة بدستور يستفتى عليه من لدن الشعب، ثم الاعداد الى انتخابات لنيل السيادة دون الحكومة التي تألفت بسبب الاحتلال وان النخبة السياسية لم تنل مشروعية قانونية، ولأجل أن تنال المشروعية عليها ان تقوم بالاتي:

أ ـ ان تخضع النخبة السياسية الى سلطة القضاء (القانون) فلا يعلو احد على القانون فيستوي الكل بما عليهم من واجبات وما لديهم من حقوق.

ب ـ علوية سلطة القضاء وعدم استغلاله من النخب السياسية.

ت ـ ان تكون النخب السياسية على درجة عالية من النضوج السياسي والتماسك، وادراكها لأهمية دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ث ـ ان تتحمل الحكومة صفة فوق الاعتيادية عن طريق استغلال جميع امكانياتها السياسية والجغرافية والمادية لتحقيق تماسك وطني، وتحقيق وحدة وطنية.

ج ـ توحيد الخطاب السياسي لحماية سيادة الوطن.

ح ـ ان تعمل النخبة السياسية على تجاوز عرقلة النظام والمجتمع لأزمات التنمية السياسية، وشرعية النظام السياسي لا تتم إلا عن طريق الرضا والقبول لتكون هناك طاعة من لدن المجتمع، كما وينصح إلى إنشاء وزارة خاصة تسمى (وزارة التنمية السياسية) كما في الأردن وغيرها من الدول وتحمل هذه الوزارة صفة المعارض المقوم والناصح.

3 ـ لا شك أن غياب ثقافة المشاركة السياسية عن الحياة السياسية، وتهميش فئات واسعة من المجتمع عن العمل السياسي العام، وهي ازمة من ازمات التنمية السياسية، ومشكلة لا يدرك الكثير منا تداعياتها ونتائجها الخطيرة، لدرجة أنهم أخذوا يتهمون المجتمع بالتقاعس واللامبالاة والانشغال بأحواله الشخصية.

إن ذلك الغياب يكاد يكون المعضلة الأصعب، التي تحول دون قيام السياسة بدورها الحقيقي في بلدنا. لدرجة أن الساحة تتناهبها، إما الفئات المرتبطة بالسلطة السياسية، أو الفئات الممثلة للرموز التقليدية والزعامات الدينية والطائفية والعشائرية.

كما أن فترة العمل السياسي الحر لم تدم طويلاً، بسبب احتكار غالبية السلطات الحزبية الفتية للحياة السياسية، ومنعها للعمل السياسي المفتوح، وحصره في حدود الولاء لها.. الأمر الذي أدى إلى تسييس المؤسسات والأحزاب والمنظمات السياسية، وتحويلها إلى مؤسسات شبه رسمية أولاً، وإلى إفراغها من مضمونها الاجتماعي والسياسي ثانياً. وقد أدى هذا التسييس إلى عزوف فئات واسعة من المجتمع عن العمل السياسي، واكتفائها بمتابعة السياسة من خلال شاشات التلفاز.

تتطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها، وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعدها على تحقيق أهدافها، بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة.

ومنها:

أ ـ ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير، مثل الغذاء والكساء، والمسكن الملائم، والصحة والتعليم، وفرص العمل، وحرية التعبير، وغيرها من الاحتياجات، التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان، ويتيح له قدرًا من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.

ب ـ ارتفاع مستوى وعي الجماهير، بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي: إما عن طريق سعي الأفراد لبلوغ هذا القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع، مثل المؤسسات الحكومية، العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات. بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

ج ـ الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبًا تفرضه العضوية في هذا الوطن.

د ـ الإيمان بجدوى المشاركة: فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسئولين، يعمق من شعوره بجدوى مشاركته، ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته، وحياة الآخرين داخل المجتمع.

هـ ـ وضوح السياسات العامة المعلنة، وذلك يتأتى من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف، ومدى مواءمتها لاحتياجات المواطنين.

و ـ إيمان القيادة السياسية، واقتناعها بأهمية مشاركة الجماهير في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وإتاحة الفرصة لدعم هذه المشاركة من خلال ضمان الحرية السياسية، وإتاحة المجال أمام الجماهير للتعبير عن آمالهم, وطموحاتهم، ورأيهم في قضايا مجتمعاتهم ومشكلاته، ومناقشة تصريحات المسئولين، والقوانين العامة، سواء داخل البرلمان أو عبر الصحف، وفي الندوات العامة، في ظل مناخ آمن، دون تعرضهم لأي مساءلة قانونية.

ي ـ وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة؛ لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصيل هذه الأفكار، والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار.

4 ـ ان التنشئة الاجتماعية ـ السياسية هي جزء من الاجتماعية بمفهومها العام فهي العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي الحاكم له التي تنمي مداركه السياسية لهذا النظام، كما انها تنطوي على دراسة الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع لما له من تأثير في الفرد ومواقفه وقيمه السياسية، كما انها ترتبط بطبيعة

النظام السياسي عن طريق الأيدولوجيات التي يحاول ان يرسخها عبر تعامله مع المجتمع ولترسيخ هذا المفهوم نحتاج الى:

أ ـ ترسيخ الثقافة السياسية وثقافة الانتماء الى الوطن عبر مؤسسات المجتمع المدني ولمفاعلة هذا الدور على هذه المنظمات اعداد ورش عمل تحتكم الى خبرة اكاديمية.

ب ـ استقلالية منظمات المجتمع المدني.

ج ـ تعزيز دور المصالحة الوطنية وبفاعلية حقيقية.

د ـ تفعيل المؤسسة الاعلامية عن طريق قنوات فضائية تعمل لأعداد برامج اجتماعية وتعريفية عن مكونات المجتمع العراقي وعاداتهم وتقاليدهم وايضاح ان هذه العادات والتقاليد هي جزء من كيان الشخصية الاجتماعية.

هـ ـ تعزيز مفهوم الوحدة الوطنية عبر المناهج التربوية التي تعنى بتنشئة الاجيال.

و ـ ترسيخ مفهوم انتماء المواطن الى المؤسسة الامنية على ان تكون هذه المؤسسة حامية وراعية له.

خ ـ استغلال الموارد الاقتصادية وتنمية المشاريع الخدمية وتوفير فرص عمل، وعدم حصر المنافع المادية بالسلطة ومنتفعيها.

5 ـ ان من اهم التحديات التي تواجه الشعب وقواه الوطنية والديمقراطية واللبرالية ومستقبل البلد والعملية السياسية، هو التشدد والتطرف الفكري والديني. لأن المتطرفون ليس فقط انهم لا يؤمنون بالديمقراطية والحقوق والحريات والراي الاخر أو انهم أقصائيون وانما هم لا يترددوا من ارتكاب ابشع الجرائم بحق الناس باسم الدين.هذه البيئة المتطرفة في الفكر الديني هي التي اسهمت في انتاج (داعش) واخواتها المتطرفات وبدعم اقليمي ودولي أن (داعش) تؤمن بالغزوات والتوسع ولا تؤمن بالحدود، كما ان منظوماتها الفكرية لا تؤمن بحقوق الانسان وحرياته وحقوق الاديان والقوميات، ومن هنا يكمن الخطر في التباطؤ في تحرير الموصل والمناطق التي احتلتها (داعش)، والخطر الاكبر يكمن في تهديدها لمحافظات العراق ومنها العاصمة بغداد، لا سيما انهم بدأوا بامتلاك القوة الاقتصادية من خلال السيطرة على منابع الثروة الوطنية في المحافظات المحتلة.

يلحظ ان هناك تناقض وعدم حسم في الموقف الاقليمي والامريكي من قضية (داعش)

وقد تدفع هذه الملاحظات من خشيه اطالة امر الازمة العراقية وتعريض العراق لمزيد من الفوضى.

ان الانتصار الحقيقي للشعب العراقي بعد انهاء أزمة داعش ودولتها المزعومة وتحرير الموصل ومحافظات العراق التي تغلغل والارهاب بها يكمن في خلاص العراق من نضام المحاصصة الطائفية السياسية والاثنية المدمر للوحدة الوطنية، وبناء الدولة الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات.

6 ـ الانخفاض الهائل في إنتاجية جميع القطاعات الاقتصادية، الزراعة والصناعة التحويلية والكهرباء والتشييد والخدمات، والارتفاع الكبير في البطالة والانخفاض الهائل في الدخول والتدهور السريع في الخدمات الصحية والتعليمية العامة. وبرغم الحاجة إلى احصاءات دقيقة وموثقة في تقدير حجم ازمة التوزيع وتبعاتها، فإن وقائع الحياة اليومية للمواطنين تغني عن عناء البحث في هذه البيانات الإحصائية، فلدلالة على انخفاض مستوى المعيشة، يكفي للإشارة إلى الحقيقة المعروفة لكل العراقيين، بأن قيمة السلع الضرورية للعائلة المتوسطة الحجم خلال شهر واحد تقدر بأكثر من(250 ألف دينار)، فضلاً عن العدد المحدود من المواد الغذائية الأساسية التي يوفرها التقنين الحكومي لقطاعات معينة من المواطنين. بما معناه أن تكاليف المعيشة الضرورية باستثناء السكن والملابس والنقل تزيد على عدة أمثال معدلات الدخل الشهري للموظف الحكومي المتوسط الدرجة، فكانت هذه الاسباب دواعي لضياع مفهوم الاحساس الطبيعي بالانتماء لهاذا البلد، وللوقوف لمنع هذه الازمة يجب ان يتم الاتي:

أ ـ التوزيع العادل لمنافع الدولة واستغلال الطاقات البشرية لأبناء البلد.

ب ـ اعداد الاستبيانات الاحصائية لمعرفة حجم الطلبة المتخرجين من الجامعات والمعاهد والاعداد لتوفير فرص العمل الخاصة بهم وهذا من اختصاصات وزارة التخطيط وبالتنسيق مع وزارة التعليم العالي ووزارة التربية.

ج ـ احتساب دقيق لأية زيادة فعلية في مستوى المعيشة بصورة عامة لكي يعدل الراتب الوظيفي للموظفين للحفاظ على مستوى معيشته وعدم تفويت الفرصة للموظف ليكون مرتشياً (ليصل الى درجة التسول).

د ـ تعديل الراتب التقاعدي مع احتساب مستوى دخل الموظفين الحقيقي (فالموظف الذي قدم سنوات شبابه في عطاء خدمة البلد يجازى براتب يدفع له كل ثلاث اشهر)، ولا يكفي لعيش كريم.

المصادر

القرآن الكريم

أولاً: الوثائق

- منشورات الأمم المتحدة القرار رقم 1514 لعام 1960 لإعلان ومنح استقلال البلاد والشعوب المستعمرة. الدستور العراقي 2005
- منشورات الأمم المتحدة القرار رقم 637 لعام 1970 لتأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- وثيقة، البيان السياسي لمؤتمر المعارضة(لندن 14ـ 15 كانون الأول 2002).
- قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.
- الأمر رقم 9 لعام 2005، العدد 4007، 2005/10/25.
- الدستور العراقي المؤقت لعام 1968.
- الدستور العراقي 2005.

ثانياً: التقارير العربية

- الضحايا المدنيون لحركة التمرد في العراق
- تقرير الشرق الاوسط رقم (52) في 27 شباط/فبراير 2006.

ثالثاً: التقارير الأجنبية

- Human Right watch، Vol.16.No9(E), November 2005,P.2

رابعاً: المعاجم والقواميس والموسوعات

- جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري (ت711هـ)، لسان العرب، مركز الشرق الأوسط للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ط1، 2011.
- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ترجمة أبو عبد الله السعيد المندوه، دار أحياء التراث العربي بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
- مجموعة باحثين، موسوعة الأديان في العالم (المسيحي)، Edito Creps international، بيروت، بدون تاريخ.

خامساً: الكتب العربية والمعربة

- إبراهيم الجعفري، تجربة حكم، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، 2008.
- إبراهيم حسيب الغالبي، أزمات العراق السياسية، مركز العراق للدراسات، بغداد، ط2، 2013.
- إبراهيم حسيب الغالبي، شيعة العراق وتهم الخصوم في دولة العراق الجديد، مركز العراق للدراسات، ط3، 2015.
- إبراهيم حسيب الغالبي ومحمد صادق الهاشمي، الائتلاف الشيعي بين العراق الجديد والتصدي الطائفي، مركز العراق للدراسات، الساقي للطباعة والنشر، بغداد، 2014.
- احمد بعلبكي، موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية: مقاربات اجتماعية ـ اقتصادية، منشورات الجمل، بيروت، ط2، 2009.
- احمد عبيس نعمة، التشريع السليم ومعوقات العملية التشريعية في العراق، جامعة الكوفة كلية العلوم السياسية، 2014.
- احمد عبد الزهرة كاظم الفتلاوي، النظام اللامركزي وتطبيقاته، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013.
- احمد نوري النعيمي: السياسة الخارجية، مكتبة السنهوري،، بغداد، بدون تاريخ.
- احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة، مصر، 2003.

- آدم روبرتس، «نهاية الاحتلال في العراق 2004»، في مجموعة باحثين، الاحتلال الامريكي للعراق صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2011.
- ارشد الهرمزي، التركمان والوطن العراقي، ط2، مؤسسة وقف كركوك، كركوك، 2003.
- آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2006.
- أسامة الغزالي حرب،الاحزاب السياسية في العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، 1987 .
- أغادير سالم مصطفى العيدروس، مقدمة في الإدارة: التخطيط التنظيم التوجيه الرقابة، وزارة التربية والتعليم، جامعة أم القرى، مصر، 2010.
- إمام أبي جعفر محمد جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، الجزء الرابع، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، مصر، 1939.
- امتثال الحبش، الإمامة في القرآن والسنة، مركز الأبحاث العقائدية، قم، 2015.
- أمجد حامد الهزال، الفكر السياسي عند الشهيد محمد صادق الصدر، مؤسسة البلاغ، بيروت، 2012.
- أنتوني غدنز وكارين بيردسال، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصياغ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط4، 2005.
- انتوني كوردسمان وخوسية راموس، الصدر وجيش المهدي: التطور ـ القدرات ـ والاتجاه الجديد، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- انتوني كوردسمان، تطور التمرد العراقي (2003 ـ 2005)، ترجمة امير جبار الساعدي، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، القاهرة، 2011.
- أيان دوغلاس، «الولايات المتحدة في العراق جريمة إبادة جماعية»، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

- ايمون باتلر، ادم سميث مقدمة موجزة، ترجمة علي الحارس، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
- باسيل يوسف بجك، «مشروع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية»، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد اخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004
- بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.
- بومدين طامشة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- توماس ما ينر، الخروج من العراق استراتيجيات متنافسة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2007.
- ثامر عباس، استعصاء الإصلاح في العقل العراقي مقارنة حول المعوقات والتوقعات، الإصلاح والنهضة، العارف للمطبوعات، بيروت، 2009.
- ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- ثامر كامل محمد الخزرجي، المجتمع المدني والتنمية السياسية دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، 2010،.
- ثروت محمد شلبي، تنمية اجتماعية: برنامج دراسة المجتمع ـ المستوى الأول، كلية الآداب جامعة نبها، مصر، كانون الثاني/يناير 1999.
- ثناء محمد صالح، قراءات في علم الاجتماع السياسي، بيت الحكمة، بغداد، 2013.

- جاسم يونس الحريري، «الوحدة الوطنية»، في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- جعفر السبحاني، العقيدة الإسلامية على ضوء مدرسة أهل البيت، الوكالة العالمية للتوزيع، بيروت، بدون تاريخ.
- جعفر المهاجر، أسامي الشيعة وما فيها من خفايا تاريخهم، مركز بهاء الدين العاملي للأبحاث والدراسات والتدريب، بعلبك، 2014.
- جلال أمين، خرافة التقدم والتخلف العرب والحضارة الغربية مستهل القرن الواحد والعشرين، دار الشروق، مصر، 2014.
- جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، العارف للمطبوعات، بيروت، 2010.
- جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1976.
- جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة أزمة المنحدر المالي الأمريكي 2012، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012.
- جيف سيمونز، استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- حافظ علوان حمادي، المدخل إلى علم السياسة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، بدون تاريخ.
- حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، 2009.
- حسن ابو حمود، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2009.
- حسن بكر احمد، إدارة الأزمة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2005،.
- حسن شبر، حزب الدعوة الإسلامية، الجزء الأول، العارف للمطبوعات، بيروت، 2009.
- حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، العارف للمطبوعات، بيروت، 2013.

- حسن لطيف الزبيدي، الفقر في العراق: مقاربة من منظور التنمية البشرية، في مجموعة باحثين، تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- حسن لطيف الزبيدي، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، الساقي، بغداد، 2013.
- حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الأشرف، 2008.
- حسن محمد جوهر ومحمد الحنفي شمس الدين، شعوب العالم: العراق، دار المعارف، مصر، 1962.
- حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، ط2،مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005.
- حميد السعدون، التنمية السياسية والتحديث في العالم الثالث، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد،2011.
- حميد جاسم عبود، الفقه الدستوري عند الإمام النائيني، دار المؤرخ العربي، بيروت، 2010.
- حنا بطاطو، العراق والطبقات الاجتماعية، الكتاب الأول، ترجمة عفيف البزاز، منشورات فرهاد، قم، 2005.
- حنا بطاطو، العراق: الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، الكتاب الثالث ترجمة عفيف البزاز، منشورات فرهاد، طهران،2005.
- حيدر نزار سلمان، فكرة الديمقراطية عند المرجعية الدينية في النجف الأشرف، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق، دار الضياء، النجف، 2009.
- خالد البسام، ثرثرة فوق دجلة حكايات التبشير المسيحي في العراق (1900 ـ 1935)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.
- خضر عباس عطوان، «النظام السياسي في العراق بين الإصلاح والشرعية: رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في عام 2011، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

- خضر عباس عطوان، «مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق»، في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- خضر عباس عطوان، نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية دراسة مدى إمكانية بناء الاستراتيجية، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، كانون الثاني/يناير 2010.
- خير الدين حسيب، الانتخابات العراقية ومشاهد المستقبل، في مجموعة باحثين، الاحتلال الامريكي للعراق صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- خير الدين حسيب، حول التطورات في العراق: المقاومة تقوى وتنشأ والقوات الأمريكية تضعف، في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص224.
- خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مطبعة البينة، بغداد، 2009.
- رائد الحامد، المرتزقة في العراق.. ميليشيات وفرق الموت، في مجموعة باحثين، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- رشيد خيون، 100 عام من الإسلام السياسي بـالعراق 2 السنة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2012.
- رشيد خيون، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، ألمانيا، 2003.
- رضوان عمار، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، 2014.
- رعد الحمداني، واقع المؤسسات والقوات الامنية والعسكرية العراقية الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

- ريتشارد هيجون، التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، مؤسسة (O.P.L.C) للطباعة والنشر، أربيل، 2004.
- ريتشارد هيجون، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، المركز العلمي للدراسات السياسية، الاردن، 2001.
- سارة إبراهيم حسين، مؤسسات المجتمع المدني والسياسات العامة، مكتبة السنهوري، بغداد، 2014.
- ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط5، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، 2012،.
- سليم مطر، يقظة الهوية العراقية، مركز دراسات الأمة العراقية، بغداد، 2010.
- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، الجزء الأول، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1986.
- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي الجزء الثاني البنية والأهداف، دار المعرفة الجامعية، مصر، بدون تاريخ.
- شمال احمد إبراهيم، إشكاليات الديمقراطية التوافقية في العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2013.
- شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة دار السلام، بغداد، 1973.
- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990،.
- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، المكتبة القانونية، بغداد، بدون تاريخ.
- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، 2013.
- صباح كجة جي، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه تطبيقاته وأجهزته الجزء الأول للفترة من 1921 ـ 1980، بدون مكان طبع،2002.

- صباح ياسين، الإعلام الفضائي في الوطن العربي تحليل للمضمون والتأثير في النخب والرأي العام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
- صباح ياسين، «صحوة العشائر العراقية»، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، المؤسسة العربية للدراسات والبحوث والاستراتيجية، سورية، 1999.
- صلاح عنوز، الحراك السياسي للتيار الصدري في تاريخ العراق المعاصر ودوره في العملية السياسية العراقية (2003 ـ 2011)، جيكور للطباعة والنشر، بيروت، 2015.
- طلعت سروجي، التنمية الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 2002.
- طه حميد حسن العنبكي، بين اللامركزية الإدارية والفدرالية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010.
- عاطف عدلي العبد ونهى عاطف العبد، الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007.
- عاطف عودة الرفوع، الأعلام والتنمية الوطنية في الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب: البحث عن الهوية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013.
- عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة 1970 ـ 2007، مركز العراق للدراسات، الساقي، 2013.
- عباس كاظم، ثورة 1920 قراءة جديدة في ضوء الوثائق التاريخية، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2014.
- عباس كاشف الغطاء، المدخل إلى الشريعة الإسلامية، مطبعة النجف الأشرف، النجف، 2008.
- عبد الأمير شمخي شلاه، حقوق الإنسان في الميزان، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2013.

- عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية (الجذور ـ التوحش، المستقبل)، دار الساقي، بيروت، 2015.
- عبد الجبار احمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فريد ريتش إيبرت، الأردن، 2013.
- عبد الجبار احمد عبدالله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، مكتبة الطليعة عمان، 2013.
- عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي: فوضى تنموية ـ خيارات الانطلاق، الساقي، بغداد، 2012.
- عبد الحسين شعبان، الدستور ونظام الحكم، في مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- عبد الحسين شعبان، «المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي»، في مجموعة باحثين، احتلال العراق: الأهداف ـ النتائج ـ المستقبل) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، الرافدين، لبنان، 2008.
- عبد الرزاق الحسني، الصابئون في حاضرهم وماضيهم، ط3، مطبعة العرفان، لبنان، 1963.
- عبد الرضا حسين الطعان واخرون، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، السنهوري، بغداد، بدون تاريخ.
- عبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي، الابداع، بغداد، 2015.
- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009.
- عبد الغفار رشاد القصبي، التنمية السياسية من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة إصدارات التنمية السياسية قضايا ومفاهيم نظرية، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2008.

- عبد الكريم عبد السادة، التصنيع وأثره في حفر التغير الاجتماعي في مدينة بغداد، منشورات وزارة الأعلام ـ الجمهورية العراقية، 1977.
- عبد الكريم علوان خضر، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار العلمية للثقافة والنشر، عمان، 2002.
- عبد الله محمد عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع ـ الجزء الثالث، دار النهضة، بيروت.
- عبد الوهاب القصاب، انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2014 التوقعات الافاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014.
- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- عدنان فحص، حول قضايا التنمية في لبنان، بدون دار نشر، بدون مكان النشر، 1977.
- عدنان فرحان عبد الحسين الجوارين، التنمية المستدامة في العراق: الواقع والتحديات، مركز العراق للدراسات، الساقي للطباعة والتوزيع، 2015.
- عصام أبو الوفا وعلي يوسف خليفة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1975.
- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، 1989.
- عقاب بن غازي بن عميرة، إدارة الأزمات الأسرية: دراسة في علم الاجتماع،الرياض، السعودية، 2001.
- علي السعدي، العراق الجديد قلق التاريخ وعقدة القوة، العارف للمطبوعات، بيروت، 2014.
- علي السعدي، حزام النار (الجعفري والعراق الجديد)، العارف للمطبوعات، بيروت،2009.
- علي السعدي، العراق الجديد صراع الأمة والدولة، العارف للمطبوعات، بيروت، 2010.
- علي الوردي، دراسة في المجتمع العراقي، بدون مكان طبع، بدون سنة طبع، 19.

- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء السادس، دار الراشد، ط2، بيروت، 2005.
- علي عباس مراد، دور الحكومة في المصالحة الوطنية، في مجموعة باحثين: المصالحة الوطنية في العراق الواقع والأفاق، مطبعة الطباع، 2009.
- علي عباس مراد وآخرون، التنمية السياسية وأزمة المشاركة، في مجموعة باحثين، كتاب مشكلات وتجارب التنمية في العالم ثالث، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، بغداد 1990.
- علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
- علي عبد الرزاق الخفاجي، الحكومات المحلية وصنع السياسات العامة في العراق، السنهوري، بغداد،2014.
- علي عبد الهادي المرهج، مفهوم الإصلاح بين القبول والرفض تساؤلات نقدية، الإصلاح والنهضة، مصدر سابق.
- علي مرزا، «الواقع والافاق الاقتصادية»، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين في يروت العام 2013.
- علي وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر (سيوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق 1921 ـ 2003)، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، 2008.
- عمار البغدادي، لمحات من حياة الامام السيستاني (فقيه عصر ورجل سياسة)، دار المؤرخ العربي، بدون تاريخ.
- عمر جمعة عمران، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، دار الجنان، عمان، 2013.
- العميد محمد جمال برعي، التدريب والتنمية، عالم الكتب، القاهرة، 1973.
- غازي فيصل حسين، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الراية، عمان، 2014.
- غالب الفريحات، على طريق التنمية السياسية، أزمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

- غانم جواد، ماذا بعد التغيير في العراق، مقدمات لمشروع العدالة الانتقالية، ط1، بغداد، 2005.
- فاتن محمد رزاق الخفاجي، التسامح في فكر الأحزاب العراقية المعاصرة، (السلسلة الجامعية)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013.
- فاضل المالكي، الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة، مركز الأبحاث العقائدية، قم، 1999.
- فالح عبد الجبار، العمامة والأفندي: سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة امجد حسن،، منشورات الجمل، بيروت، 2010.
- فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان2003، العارف للمطبوعات، بيروت، 2013.
- فرنسيس فوكوياما بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الامام، البيكان، السعودية، 2007.
- فريد جاسم حمود، العنف في العراق دراسة سوسيوليوجية نقدية في أسباب العنف، دار ومكتبة البصائر، لبنان، بدون تاريخ.
- فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق (تقييم استراتيجي)، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007.
- فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق دراسة حالة العراق بعد 2003، مركز دراسات السلام وحل النزعات، دهوك، 2014.
- فؤاد إبراهيم، داعش من النجدي إلى البغدادي، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2015.
- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، بدون تاريخ.
- قاسم حسين صالح، المجتمع العراقي: تحليل سيكوسوسيولجي لما حدث ويحدث، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،2007.
- كاظم المصباح، دولة الإمام المهدي وعصر الظهور، دار الربيع العربي، بيروت، 2007.

- كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة، دار التنوير، بيروت، 2011.
- كاظم حبيب، الإيزيدية ديانة قديمة تقاوم نوائب الزمان، ط3، مؤسسة حمدي، السليمانية، 2006.
- كامل خديدا يزدين، حول الخطاب الايزيدي، جامعة دهوك، دهوك، 2009.
- كامل خورشيد مراد، مدخل إلى الرأي العام، دار المسيرة، الأردن، 2011.
- كمال مصطفى شاكر، مختصر تفسير الميزان للطباطبائي، منشورات ذوي القربى، قم، 2010.
- الليدي دراوور، الصابئة المندائيين، ترجمة نعيم بدوي وغضبان رومي، ط2، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، 2006.
- مازن شندب، داعش ماهية نشأته إرهابه أهدافه استراتيجية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2014.
- متولي يوسف شلبي، أضواء على المسيحية، دار الكويت، الكويت، 1968.
- مجموعة باحثين في مركز دراسات الوحدة العربية،الحرب على العراق: يوميات ـ وثائق ـ تقارير(1990 ـ 2005)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2007.
- محروس محمود خليفة، السياسة الاجتماعية والتخطيط في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1986.
- محمد الهزاط، «الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق والشرعية الدولية»، في مجموعة باحثين، احتلال العراق (الأهداف ـ النتائج ـ المستقبل) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- محمد باقر الحكيم، علو القرآن، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 2007.
- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، ط3، مؤسسة بوستان كتاب، قم، 2008.
- محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، دار الحكمة، ط2، بيروت،1992.
- محمد رضا المظفر، عقائد الإمامية، مؤسسة الرافد للمطبوعات، النجف، 2011.

- محمد زاهي بشير، التنمية السياسية والسياسة المقارنة قراءات مختارة، جامعة قاريونس، بنغازي، 1998.
- محمد سرور الحريري، إدارة الأزمات السياسية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- محمد صادق الهاشمي وآخرون، المشروع السياسي لشيعة العراق بين الانتخابات والتحديات، الصنوبر، بغداد، 2009.
- محمد صادق الهاشمي وآخرون، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق رؤية عن واقع ومستقبل الاحتلال في العراق والشرق الأوسط، مركز العراق للدراسات رقم (22)، بغداد، 2015.
- محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.
- محمد محمد الحيدري، الطائفية في العراق حقيقة أم وهم، العدالة للطباعة والنشر، بغداد، 2008.
- منار محمد الرشواني، الغزو الأمريكي للعراق الدوافع والأبعاد، في مجموعة باحثين، احتلال العراق: الأهداف ـ النتائج ـ المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- منذر الشاوي، دولة القانون، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013.
- موسى صالح حريكة، إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار عزة للنشر والتوزيع، السودان، 2009.
- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007.
- ميثم الجنابي، الحركة الصدرية ولغز المستقبل اشكالية اللاهوت الشيعي والناسوت العراقي، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2012.
- ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية العراقية، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2012.
- ناصر بن عبد الكريم العقل، مجمل أصول أهل السنة والجماعة في العقيدة، دار الوطن للنشر، الرياض، 1991.

- نبيل الملحم، لغز داعش قوة الاسطورة في قوة سرها، مركز البوصلة شرق المتوسط، ألمانيا، 2014.
- نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية، جامعة قاريونس، بنغازي، 1998.
- نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، ط4، 2006.
- نضلة احمد الجبوري، تداعيات الفساد الإداري على الواقع السياسي العراقي،في مجموعة باحثين، الفساد الاداري:ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقائع الندوات العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية خلال عام 2008، بيت الحكمة، بغداد، 2009.
- نعمة عباس الخفاجي وصلاح الدين الهيتي، تحليل أسس الإدارة العامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- نهلة النداوي، الأداء البرلماني للمرآة العراقية (دراسة وتقويم)، مطبعة الطباع، بغداد، 2010.
- نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- نوري عبد الحميد وعلاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958 ـ 1968)، الجزء الأول، بيت الحكمة، بغداد، 2005.
- هدى درويش، نبي الله إدريس (ع) بين المصرية القديمة واليهودية والإسلام، دار السلام، مصر، 2009.
- هشام القروي، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية العراق من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
- هشام الهاشمي، عالم داعش تنظيم الدولة الاسلامية، دار الحكمة، لندن، 2015، ص128.
- هشام مناع، خلافة داعش، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.
- هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي الغربي، دار الأمان للنشر

والتوزيع، الرباط، 2009.

- هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية والاقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية، في مجموعة باحثين، العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى،سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- وائل عبد اللطيف، أصول العمل النيابي، بدون عنوان طبع، بغداد، 2006.
- وائل غُنيم، الثورة 2.0 إذا الشعب يوماً أراد الحياة، دار الشروق، مصر، 2013.
- وميض جمال عمر وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، جامعة بغداد، بدون تاريخ.
- يحيى الكبيسي، العراق الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013.
- يحيى النجار وأمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991.
- يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، الساقي، بغداد، 2012.

سادساً: الأطاريح والرسائل الجامعية:

الأطاريح:

- أثير ادريس، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد عام 2003 ومستقبلها، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2013.
- احمد غالب محي، الهوية الوطنية العراقية دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010.
- جواد كاظم كطان، معوقات التنمية الشاملة في عراق ما بعد التغيير السياسي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،2011.
- رند حكمت محمود، مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة 1921 ـ 2006، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007.

- زيد عدنان محسن العكيلي، التنمية السياسية العربية بين الاصلاح السياسي ودعوة التغيير الخارجي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006.
- فراس عبد الكريم، التحول الديمقراطي في العراق بعد نيسان 2003 م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012.
- كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2013.
- منتصر مجيد حميد، دور القيادات في الانتقال بالتنمية السياسية في المشرق العربي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012.
- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة ـ الأمة: دراسة حالة العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012.
- ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي: دراسة في جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الأول (1958 ـ 1963) انموذجا، أطروحة دكتوراه (منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية بغداد، 2006.

الرسائل الجامعية:

- إحسان علي عبد الأمير، الرقابة الإدارية على أعمال الإدارة العامة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلمين للدراسات العليا النجف، 2013.
- احمد محمد علي جابر، الوحدة الوطنية في فكر القوى السياسية العراقية بعد العام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2011.
- آدم نجم عبد القريشي، التعددية الحزبية في ظل دستور جمهورية العراق لسنة 2005، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية، كلية القانون، 2013.
- اركان عبد الخضر كيلان، مفهوم تداول السلطة في فكر الاحزاب السياسية العراقية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2010.

- آية محمد علي عباس، التحليل الاقتصادي للعلاقة بين عرض خدمات البنى التحتية وعملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2015.
- جميلة عبد الحسين، اشكالية دولة القانون (العراق انموذجاً 2003 ـ 2010)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012.
- حسين وحيد عبود العيساوي، الحقوق والحريات السياسية في الدستور العراقي لسنة 2005، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية، 2012.
- رافيق بن مرسلي، الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التعثر ومعوقات التطبيق: دراسة حالة الجزائر 2001 ـ 2011، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.
- رائد ربيع فاضل، التنشئة الاجتماعية ـ السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية العراق انموذجاً، رسالة ماجستير(غير منشورة)، الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية، 2015.
- رشا رعد حميد، مستقبل الدولة الوطنية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العوم السياسية، 2014.
- عباس مكي حمزة، التوزيع الاقتصادي: تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013.
- عبد الجاسم عباس علي الله، اشكالية التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين اختيار المنهج الفكري وتطبيق آليات التحول نحو اقتصاد السوق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2012.
- عبير عبد الحسين محمد جاسم، دور القبلية في الحياة السياسية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، لجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، 2015.

- علي عبد الهادي، سياسة الأمن الوطني في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية 2015.
- فلاح جاسب عودة، التعددية السياسية وظاهرة عدم الاستقرار: دراسة حالة العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2013.
- محمد صبري إبراهيم العزاوي، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي (دراسة في المعوقات والحلول)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007.
- محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي ما بعد 2003: الطبيعة، التوجهات، التحديات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2008.
- محمد عبدالله محمد الحورش، الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الاردن، 2012
- مريم محمد حسين، الاحزاب السياسية والهوية الوطنية في العراق بعد2003، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،2014.
- معتز اسماعيل خلف، صنع القرار السياسي في الديمقراطيات التوافقية العراق انموذجاً، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية،2014.
- مها جابر سلمان، النظام السياسي في العراق: بحث في الديمقراطية التوافقية واشكاليتها (2003 ـ 2009)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2011.
- نجلاء مهدي شريف، ازمة الحكم في العراق بعد2003، رسالة ماجستير(غير منشورة), جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012.
- هالة كريم تركي، التنشئة الاجتماعية ـ السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2012، ص93 ـ 94.
- همام لؤي عبد الحسين، العلمانية والأحزاب السياسية المعاصرة في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008.

سابعاً: الدوريات:

البحوث والدراسات:

- ابتسام محمد عبد، «دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال»، مجلة دراسات دولية، العدد (35)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني/يناير 2008.
- احمد عمر الراوي، الأمن الغذائي في العراق... التحديات والأفاق المستقبلية، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد 14، بغداد، 2009.
- إليزابيث فيريس، عودة اللاجئين العراقيين إلى ديارهم دلائل وأخطار كامنة، مجلة المستقبل العربي، العدد (372)، بيروت،، شباط 2010.
- اياد خلف العنبر واسحاق يعقوب محمد، دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، مجلة حولية المنتدى، العدد (9)، السنة السابعة، النجف،2015.
- جابر حبيب جابر، مقاربات الصراع الطائفي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (11226) في 2009/8/23.
- حسن تركي عمير، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، مجلة ديالى، العدد (58)، كلية القانون والعلوم السياسية، 2013.
- حسين حافظ، العملية السياسية في العراق المزاوجة بين التراث والمعاصرة، منشور على موقع جريدة الصباح العراقية http//www.alsabaah.com.
- حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري، الإرهاب وأثاره في التنمية البشرية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والدولية، السنة (9)، العدد (29)، 2013.
- حسن لطيف الزبيدي وعاطف لافي مزروك، حال التنمية البشرية في العراق سجل التدهور، مجلة المحور الاقتصادي، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد التاسع، العدد (4)، 2007.
- حسناء ناصر إبراهيم ووصال عبد الله حسين، واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق وأثرها في حماية المستهلك، مجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العدد (2) جامعة بغداد، 2009.

- حسين علوان البيج، «الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة»، في: علي خليفة الكواري واخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- خضر عباس عطوان وعلي محمد علوان، أداء البرلمان السياسي أفكار سياسية لعمل برلمان رشيد، مجلة الحكمة، العدد (25)، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
- خليل إسماعيل إبراهيم، أثار تطورات البطاقة التموينية على أسعار المواد الغذائية خلال المدة (1999 ـ 2010)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد (23)، بغداد.
- خيري عبد الرزاق وستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية في العراق، مجلة الدراسات السياسية، العدد (14)، بيت الحكمة، بغداد، 2009.
- رغد نصيف جاسم، «المشاركة السياسية حق وواجب»، مجلة العلوم السياسية، العدد (41) جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010.
- رواء زكي يونس، متطلبات الممارسة الديمقراطية والتغيير الاجتماعي، مجلة دراسات دولية، العدد (6)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، نيسان 2005 م.
- سامح رشيد، «ثلاث سنوات بعد الاحتلال: اي عراق نشهد عراق الاحتلال وتقويض الدولة»، مجلة السياسية الدولية، العدد (164)، مركز الاهرام، القاهرة، نيسان، 2006.
- سعود جايد مشكور وآخرون، نموذج مقترح لتحسين نظام التموين الغذائي في العراق ((دراسة ميدانية عن البطاقة التموينية)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (3)، العدد (7)، 2014.
- سهام الشجيري، دراسة أنسنة الإعلام جدلية التأثير والتأثر، مجلة تواصل، هيئة الإعلام والاتصالات، العدد (55)، السنة السادسة، بغداد،2013.
- سهام كامل محمد وآخرون، واقع البطاقة التموينية وتأثيرها في الأمن الغذائي للمستهلك، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد (6)، العدد (2) جامعة بغداد، 2014.

- طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر «دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر»،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1)، 2010.
- طه حميد حسن العنبكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد (28)، بغداد، كانون الأول، 2009.
- عامر حسن فياض، «الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر»، في مجموعة باحثين، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، جامعة بغداد، 2009.
- عامر حسن فياض، أفكار في أطروحة هشاشة الطبقة الوسطى وشقاء الديمقراطية، مجلة دراسات دولية، العددان (31و 32) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2006.
- عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي، اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة قضايا سياسية، العدد(34)،جامعة النهرين، بغداد،، 2013.
- عبد الجبار احمد، آليات المصالحة الوطنية، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد(1)، 2008.
- عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم للاقتصاد الوطني العراقي، مجلة المستقبل العربي،، العدد(3)، بيروت،2006 م.
- عبير سهام، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة العراق أنموذجا، مجلة دراسات سياسية، العدد (16)، بيت الحكمة، بغداد، 2010.
- عبير سهام مهدي، انتخابات البرلمانية في العراق ما بين عامي 2005 ـ 2010، مجلة العلوم السياسية، العدد(41)،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، 2010.
- علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط 5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
- علي خليفة الكواري، «نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، مجلة المستقبل العربي «العدد (49)، السنة الخامسة،اذار/مارس 1983.
- علي دريول محمد، «بناء الدولة العراقية بين المؤسساتية والشخصانية»، مجلة العلوم السياسية، العدد (34)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2007.

- عودة ناجي الحمداني، تداعيات أزمة الموصل ومتطلبات النصر على داعش، مجلة الشرارة، العدد (96)، النجف الأشرف، السنة العاشرة ـ كانون الثاني 2015.
- غازي فيصل مهدي، أفاق اللامركزية الإدارية في العراق، مجلة العراق الفدرالي،العدد (1)، بغداد، حزيران 2005.
- مثال عبد الله العزاوي، إشكالية العلاقة بين الأمية والتنمية في المجتمع العراقي، مجلة آداب الفراهيدي، العدد(17)، بغداد، كانون الأول، 2013.
- محمد شطب عيدان المجمعي، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (4)، 2008.
- ملاذ الخطيب، أسواق النخاسة تنهض من جديد، قضايا سياسية، مجلة الشرارة، العدد (95)، النجف الأشرف، السنة التاسعة ـ كانون الأول، 2014.
- منى حمدي حكمت، الفدرالية جدلية الرفض والقبول، المجلة السياسية والدولية، العدد(21)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012.
- ناظم نواف الشمري، سيادة العراق الوطنية الواقع وآفاق مستقبل، المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد (21)،السنة الخامسة، 2012.
- نصر محمد عارف، العقوبات والمعونات: دراسة في عملية إعاقة التنمية، مجلة السياسة الدولية، العدد(139)، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، كانون الثاني/يناير، 2002.
- نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون، مجلة العلوم السياسية، العدد (43)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2010.
- نغم نذير شكر، دور الثقافة والتربية في تعزيز الوحدة الوطنية وانعكاسها على مستقبل العراق الجديد، مجلة دراسات دولية، العدد (34)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2007.
- نوح عز الدين عبد الرزاق احمد، الإعلام العراقي ومكافحة الفساد: رؤية مقترحة لتفعيل دور الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة في تحجيم الفساد بكافة أشكاله ومستوياته، مجلة دراسات سياسية، العدد (15) بيت الحكمة، بغداد، السنة الثامنة، 2010.

- هيثم غالب الناهي، الانتخابات البرلمانية العراقية بين ازمة تنافس الائتلافات ومصداقية المفوضية، مجلة المستقبل العربي، العدد(375)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2010.
- وائل عبد اللطيف الفضل، رؤيا في نظرية الفدرالية، مركز السلام والتنمية للدراسات والأبحاث، العدد (1)، بغداد، 2005.
- وائل عبد اللطيف حسن، اللامركزية تحديات أمام الإدارة العامة في العراق، بدون مكان طبع، 2007.
- وسام الروازق، المرجعية الدينية ترسم خارطة طريق لحل الأزمة في العراق، مجلة الرسالة، العدد (67)، النجف، شباط 2013.
- وصال نجيب العزاوي، قياس جودة نظام الحكم انموذج فاعلية الأداء الحكومي في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (42)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.
- ياسر جاسم قاسم، الإعلام والتنمية والمجتمع، مجلة الشرارة، العدد (75) النجف، العدد 75، السنة الثامنة، 2013.

الصحف:

- جريدة الوقائع العراقية، (بغداد)، العدد (4383)، في (12 تشرين الأول 2015.
- جريدة الوقائع العراقية،(بغداد)، قانون رقم 3، العدد 4002، 2005/8/16.
- جريدة الوقائع العراقية، (بغداد)، العدد (4316) القانون رقم (11) لسنة 2014 في 2014/3/24.
- جريدة طريق الشعب، (بغداد)، العدد (1082)، 29 كانون الثاني/يناير 2015.
- صحيفة الشرق الأوسط، بغداد، العدد (11226) في 2009/8/23.

ثامناً: الندوات العلمية والمحاضرات والمؤتمرات

- بلقيس محمد جواد، التنشئة السياسية الوطنية ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق، في مجموعة باحثين، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، الندوة العلمية السنوية التي نظمتها جمعية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009.

- خطاب السيد مقتدى الصدر في يوم احتفالية ولادة السيدة فاطمة الزهراء قاعة جامعة الكوفة، النجف، 2013.
- دراسة أعدها نادر عبد الغفور احد في جامعة سالفورد ـ مانشستر بعنوان، العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار.
- سلمان محمد شناوة،،ما تبقى من الوطنية العراقية، الحوار المتمدن، عدد2983 في 22 نيسان/ابريل 2010.
- عبد السلام إبراهيم بغدادي، نحن إلى أين (التغيير العربي وعُقدة الزمن)، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، اذار/مارس 2013.
- فهمي شبلي، نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2003.
- المنظمة العربية للتنمية الادارية اعمال مؤتمرات، عمل الملتقيات والندوات التي عقدتها المنظمة خلال عام (2007)، مصر، 2008.
- المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي العراقي، بغداد، 8 ـ 13 ايار 2012
- نشرة من أعداد قسم تغطية الاجتماعية بإدارة شؤون الاعلام، مؤتمرات الأمم المتحدة واحتفالاتها لعام 2008، الوثيقة رقم 47، www.un.org/arabic.
- وزارة حقوق الإنسان، دراسة اعدها قسم حقوق الأقليات العام (2011) بعنوان: «أطياف العراق مصدر ثراه».

تاسعاً: وسائل الاتصال:

التلفزيون:

- لقاء مع النائب السابق عزت الشابندر، قناة الشرقية الفضائية، 3 تشرين الثاني 2015.
- رئيس لجنة النزاهة النيابية لدورة العام 2010، قناة البغدادية الفضائية، برنامج ستوديو التاسعة.
- فلاح الفضلي، من فشل الحكومة العراقية في تحقيق طموحات المواطن ورأفة الدول الأوروبية، برنامج هذا المساء، قناة الفيحاء الفضائية، 2015/9/2.

- ستوديو التاسعة، البغدادية الفضائية، لقاء النائبة سروة عبد الواحد، 2015/11/17.
- ستوديو التاسعة، البغدادية الفضائية، لقاء النائبة ميسون الدملوجي، 2015/11/18.
- ستوديو التاسعة، البغدادية الفضائية، لقاء مع النائب زاهر العبادي، 2015/7/22.
- عن استجواب أمين بغداد السيد نعيم عبوب، ستوديو التاسعة، قناة البغدادية الفضائية في 2013/11/20.
- قناة العراقية، رئيس وزراء العراق إعلان سقوط الموصل في 2014/10/6.
- قناة RT الفضائية، 31 أذار/مارس 201.
- النائب بهاء الأعرجي، قناة البغدادية الفضائية، ستوديو التاسعة، في 2013/4/4.
- النائب عادل النوري، قناة البغدادية الفضائية، ستوديو التاسعة، في 2015/11/19.
- النائب هيثم الجبوري، قناة البغدادية الفضائية، برنامج ستوديو التاسعة، 3 تشرين الثاني 2015.

الإذاعة السمعية:

- إذاعة بي بي سي العربية، النائب هادي العامري، تصريح صوتي، في 14 حزيران 2015، الساعة 8,15 صباحاً. 5,15 صباحاً بتوقيت غرينتش، لندن.

عاشراً: الانترنت:

يوتيوب:

- «يوتيوب» رئيس الوزراء حيدر العبادي، تصريح له في مجلس النواب نشر في 2014/11/30.
- «يوتيوب «قناة الفيحاء، تصريحات أهالي البصرة حول الكهرباء، 19 حزيران 2011.
- «يوتيوب «مظاهرات الناصرية تطالب في تحسين المعيشة والخدمات، 25 تموز 2013.
- لقاء مع النائب هيثم الجبوري، تفاصيل جولات التراخيص، في 2015/10/5 على الموقع www.dijlah.tv/index.

- لقاء مباشر مع الشيخ حارث الضاري في 2011/6/6، على الموقع: www.youtube.com/watch.
- الدائرة الاعلامية لمجلس النواب:
- الدائرة الاعلامية لمجلس النواب، تصريح النائب صباح الساعدي في 2011/9/11.
- ماجدة التميمي، تصريح في الدائرة الإعلامية برلمان العراق، تم نشره في 2014/12/23 أنترنيت www.youtube.com/watch

موقع ويكيبيديا:

- ويكبيديا، جيش الراشدين، انترنت http//ar.wikipedia.org
- ويكبيديا الموسوعة الحرة، تنظيم القاعدة، انترنت http//ar.wikipedia.org/wiki.
- ويكبيديا، هيئة علماء المسلمين في العراق، انترنت https//ar.wikipedia.org/wiki.
- ويكبيديا الموسوعة الحرة، سيرجيو دي ميللر، انترنيت https://ar.wikipedia.org.
- ويكبيديا الموسوعة الحرة، محمد محمد صادق الصدر https://ar.wikipedia.org.
- ويكبيديا الموسوعة الحرة، حزب الفضيلة الإسلامي العراقي https://ar.wikipedia.org.
- ويكبيديا الموسوعة الحرة، الاتحاد الإسلامي الكردستاني https://ar.wikipedia.org.
- د ـ البحوث والمقالات والمنشورات:
- آدم احمد عبد الراوي، الحقوق الصحية للفرد العراقي بين الواقع ومسؤولية الدولة، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، www.iasj.net.com.
- إعلان جماعة سنية تعلن مسؤوليتها عن انفجار بسوق في العراق في 1 تموز 2006، صحيفة الأخبار، www.akhbaar.org/home/2006.
- بن منصور عبدالله، معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار الوقف إشارة الى الاستثمار الوقفي في الجزائر، الجزائر www.iefpedia.com.
- بوابة الحركة الإسلامية، نافذة لدراسات الإسلام السياسي والأقليات، جيش الطريقة النقشبندية في العراق، www.islamist.movents.com.

- تصريح لوزير الدفاع العراقي في 2015/10/13، وكالة الانباء بريس، www.Irqressgency.com.
- جريدة الزمان، (بغداد)،17نيسان/ابريل 2013. نقلاً عن الموقع: www.azzaman.co.
- الحكومة العراقية تصدر قرارات خاصة بمطالب المتظاهرين، www.imn.iq/news/print.19028
- حمدان رمضان محمد، دور المسجد في تحقيق الاندماج السياسي في المجتمع العراقي المعاصر، www.iasj.net/iasj.
- زهير كاظم عبود، الشبك في العراق، ط2، نشر الكتاب على موقع بحزاني نت للثقافة والنشر، www.bahzani.net.
- زهير كاظم عبود، طاووس ملك رئيس الملائكة لدى الأيزيديين، بحزاني للثقافة والنشر، www.bahzani.net.
- سهى بطرس هرمز، حق الشعوب في تقرير مصيرها، www.zowaa.org/Arabic/articles.
- شبكة الاعلام العراقي، المركز الخبري، أرشيف المركز الخبري 2012ـ 2015، Center ـ 1 /imn.net/1?.
- شريف درويش اللبان وليث عبادة اللهيبي، التعددية الإعلامية في العراق أداة الوحدة الوطنية أم وسيلة للصراع، المركز العربي للبحوث والدراسات، www.acrseg.org
- صالح ياسر، الاقتصاد السياسي لموازنة 2015 في العراق، موقع الحزب الشيوعي في العراق. www.Irqicp.com
- صوت العراق، التخطيط تضع دراسة جديدة لاحتساب مستوى الفقر، Sotalirg.com/news.php ـ mobile
- عباس البغدادي، الدعوة تتهم سياسيين بسرقة أموال المصالحة الوطنية، جريدة الزمان، www.azzaman.com.
- عبد الله الاشعل، أرشيف المقالات، إدارة مجلة عن المنظمة الدورية تصدر «انترنت»، العدد 19، نيسان/أبريل 2014، «www.arad.org.eg/Edaral».

- فالح عبد الجبار وأسماء جميل، الأحزاب السياسية في العراق، دراسات عراقية، iraqsTudies.com.
- فضل الفضلي، أرشيف المقالات، مجلة وطن النهار، العدد22، www.alwatan.com
- قسم الدراسات والبحوث في مؤسسة وطنيون الإعلامية، التعليم في العراق إشكالية سياسية أم تربوية، صوت العراق، www.sozaliraq.com.
- قطوش سامية، معضلة الفقر: اثارها ومظاهرها، جامعة الجزائر، https:llgroups. google.com/form
- ماجد الصوري، الفساد الاداري والمالي: الاسباب والمظاهر، iraqiecnomists.net.
- منتديات يا حسين، تقرير عن اللطيفية، www.yahosein.com.
- الموقع الرسمي لهيئة علماء المسلمين، تاريخ التصريح 2015/8/1، www. echoroukonline.com.

الحادي عشر: المصادر باللغة الأجنبية

- London oxford univ press 1969. p230.
- Kenneth E. Boulding. Conflict and defence, New yourk, harper, 1963. p 250.
- The Organization for Economic and develop, Adminster American and Canadian, 2015

رصدت الدراسة وحللت عمليات التقدم في مسارات التنمية السياسية التي جرت في العراق بعد عام 2003، وبيان أهم مقوماتها ومعوقاتها، عن طريق دراسة أبعادها وخلفياتها وطبيعة تأثيراتها ومدى تأثرها بالعوامل المجتمعية ومؤشرات الاستجابة المجتمعية، وسبل الوصول إلى تنمية سياسية قادرة على بناء الدولة المعاصرة الملتزمة بمعايير الإدارة والإنجاز والتفاعل، وما تمثله من عملية التحديث والاستقرار للعراق. وتحليل مضمون الدور الذي تؤديه في إنجاز عملية التحول من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي عبر التغيرات التي تحدث في المجالات المجتمعية وتدعيم قدرات النظام السياسي عن طريق توسيع المشاركة السياسية والتوزيع العادل للقيم السلطوية والموارد في المجتمع.

ISBN 978-1-7747212-7-8

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
0096478262222246
ص.ب. 252

العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية